



فأذكره في كشف النفاق وهو أنه لا دلالة فيها أصلاً على حجة خبر الواحد فيما نحن فيه بل معاملة الرواية
في بعضها غير ما تقتضي عند جواز العمل به مطلقاً وإن كان ناشئاً من دعوى القطع وكذا
كل ما دل على أن من دان بغيره من ضائق وبطلان كل ما لم يخرج من عند أهل البيت ع وما لم يؤخذ
عنهم وما لم يسمع منهم وما لم يكن من النص وهو لاخذ واخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى
عليه السلام والأسواق وما دل على المنع من تقليد غيره المعصومين الأباة والروايات وكلما نشأاً فاقبته
وسائر علماء الأئمة فانه يتناول مدعى القطع والظن معاً ولذا ذكره في حكم أصول الفقهاء فترغبنا
بقول مطلق ولا يخرج التقليد المقتضى رايه عن كونه تقليداً بدعوى القطع برأي الأئمة بل السماع
ومشاهدته كما لا يخرج غير بدعوى القطع بحكم الله هو الأصل لذلك ولغيره انتهى وفيه نظر أيضاً
أن المستفاد من ذلك التصوُّص إنما هو رجوع غير العلماء إلى العلماء في معقبات الأحكام ولا دلالة فيها على
رجوع العلماء بعضهم إلى البعض فمثل أن يرجعوا إلى الإجماع المنقول أو انضمام إليه إجماع منقول آخر
فبندرج في الإطلاقات القاضية بحجة الشهادة وجوباً ترتب آثاراً عليها كقوله عليه السلام إذا شهد
عندكم المؤمنون فاقبلوا وقوله عليه السلام إذا شهد عندكم المسلمون فصدقهم وموثقاً مستنداً
غريباً عليه السلام أنه قال كل شيء هؤلاء حلال حتى تعلم أنه حرام وذلك مثل التوبة إلى أن قال
الاشتباه كله على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيعة ودعوى اخضاع حجة البيعة
بمورد الدعاوى والمنازعات مدعوى عنه بأنه مخالف لما يظهر من طريقة الأصحاب والإجماعات المنقولة في
سائر أبواب التصوُّص الخاصة المذكورة في كثير من الموارد إلا أن يقال أنه يعتبر بحجة الشهادة أن تكون
حسنة فلا يخبر بالشهادة العلمية لأنه يعتبر فيه حسن الشهود والإجماع المنقول من قبيل الشائ في ذلك
عبر به وبر عليه أن الإجماعات المنقولة المدونة في كتب الأصحاب مودة بن أبي بصير المزبوري والشهادة
المرددة بينهما ما تجتهد في الشهادة عليها ولذا لا يجب الفحص في السبب **فصل في وعدهم**
بأنهم جميع عال السند لأن مدعى الإجماع يحكمه مدلوله وبره عن الأئمة عليه السلام لا يخفى أن دلالة اللفظ
على السبب يدل من اعتبارها في ثبوت الحجج وهي متحققة في الألفاظ المذكورة المعبر عنهم بالبر
عنها أحاديث سواء كانت دلالة على المعصومين مطابقة أو قاضية أو التزكية ومن ذلك سند وج
الإجماع المنقول في عنوان الخبر وذلك لأنه ليس إلا كنفقنا في العلم إلى مقلداتهم الجاهلین ربنا
حكاه في الأقوال والعيان لا دلالة عليها من يقف عليها وروايتها احتجوا عليها لا خبراً عن من الخبر الذي
هو كلام المعصوم عليه السلام ويخبر من نفس الأسئلة التي يعرفونها أجوبته والأقوال والأفعال التي
يعرفونها فبقرره وغيرهما ما يتعلق بها أو غيره فمقتضى الجاهل كنفقنا الشهر وأنفاق جماعة منسابة
أولى الأراء والمذاهب أرباب الفنون وغير ذلك مما يتعلق به النقل على وجه التفصيل والإجمال وتدل

[illegible]

النجا في الصدق
الطلاك في الكذب
اورده فيه قاله

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
الدين نوراً والدين
الدين نوراً والدين

۳۹۳۹۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page.

وہی ہے جس نے

11909

مجلس ۱۲۸

وَقَدْ جَاءَ الْخَمْسُ دَهْرًا الرَّابِعُ

رضوعه والتم الموصوفه

الحمد لله

مجلس

عبدالله بن محمد

الملك الناصر

والتون الجبر و...
الغنى والام...

يوم الاول

خلفه

12. Ph

...

to wit,

213-
L
L

م

1

فأذكرهم في كشفنا القناع وهو أنه لا دلالة فيها أصلاً على حجية خبر الواحد فيما نحن فيه بل عقابلة الرواية
في بعضها عن غير ما تقتضي عند جواز العمل به مطلقاً وإن كان ناشئاً من دعوى القطع وكذا
كل ما دل على عدم من أن بغیر شماع من ضائق وبطلان كل ما لم يخرج من عند أهل البيت ع وما لم يؤخذ
عنهم وما لم يسمع منهم وما لم يكن من النص وهو لاخذ واغترسوا الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم
عليه السلام والأسواق دلت على المنع من تقليد غير المعصومين الأباث والروايات وكلما ثاب الأماينة
وسائر علماء الأئمة فانه بقناول مدعى القطع والظن معاً ولذا ذكره في حكم أصول العقائد كثر ومنها
يقول مطلق ولا يخرج التقليد للمعتق في رايه عن كونه تقليداً بدعوى القطع برأي الأمام بلا سماع
ومشاهد كما لا يخرج غير بدعوى القطع بحكم الله هو الأصل لذلك ولغيره انتهى وفيه نظر أيضاً
أن المستفاد من تلك التصوُّص إنما هو وجوب غير العلماء إلى العلماء في مقربة الأحكام ولا دلالة فيها على
وجوب العلماء بعضهم إلى بعض فماتل كما لم يجرى في الإجماع المنقول وانضم إليه الجماع منقولاً آخر
فيستدرك في الإطلاقات القاضية بحجية الشهادة وجوباً ترتب الأماينة كقوله عليه السلام إذا شهد
عندكم المؤمنون فاقبلوا وقوله عليه السلام إذا شهد عنكم المسلمون فصدقوا وموقفه مستندة
غيره عليه السلام أنه قال كل شيء هو لك خلال حتى تعلم أنه حرام وذلك مثل الثوب إلى أن قال
الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البينة ودعوى اخضاًص حجية البينة
بمورد الدعاوى والمنازعات مدعوى عنه بأنه مخالف لما يظهر من طريقتي الأصحاح والإجماعات المنقولة في
سائر أبواب التصوُّص الخاصة المذكورة في كثير من الموارد إلا أن يقال أنه يعتبر بحجية الشهادة أن يكون
حسبه فلا يعتبر بالشهادة العلمية لأنه يعتبر فيه أحسن الشهود والإجماع المنقول من قبيل الثاني فلا
عبارة به وبرو عاين أن الإجماعات المنقولة المدونة في كتب الأصحاب مذكورة به لا يبرهن المروي عنها
المذكورة بينهما حجة لصحة الشهادة عليها ولذا لا يجب التخصيص في السبب **قولهم** وهو عندكم
لغير صحيح عال السند لأن مدعى الإجماع يحكي مدلوله وبرو به عن الأمام عليه السلام لا يخفى أن دلالة اللفظ
على السبب بدل من اعتبارها في ثبوتها الحجة وهي متحققة في الألفاظ المذكورة المعبرة عن عدم ما لا يبرهن
عنها أحاديث سواء كانت دلالة على المعصومين مطابقة أو تفاديه أو التماسه ومن ذلك يستدرك
الإجماع المنقول في عنوان الخبر وذلك لأنه ليس لاكتفائنا إلى العلماء إلى عقائد ما هم الجاهلون بها
حكاًة الأقوال والعينات الدالة عليها المن يقف عليها ودراية ما استحو عليه لا يخبر عن من الخبر الذي
هو كلام المعصوم عليه السلام ونحوه من نفس الأسئلة التي يعرف منها اجوبته والأقوال والأفعال التي
يعرف منها تقريره وغيرهما ما يتعلق بها أو غير ما يتعلق بها وكفل الشهرة وأتفاق جماعه من سائر
أولى الأراء والمذاهب أرباب الفنون وغير ذلك مما يتعلق به الفعل على وجه التفصيل أو الإجمال وتدل

فمنعنا من كل خير طال السوء
الوجه منكم على ما دل عليه
الذي نعلمه من الحق في
منعنا من كل خير طال السوء
الوجه منكم على ما دل عليه
الذي نعلمه من الحق في

النجا في الصدق والكتمان
الهلكة في الكذب والافتقار
او حده منه فالحق

11909

88
قرص
احدا الطوبى
حصه لقصه سلام
ساده لقصه سلام
حصول الترمين المتقن
الاسقاط كمنه لجل

[illegible]

Handwritten manuscript page from the *Sura al-Furqan*, featuring dense Arabic script in two columns. The text includes verses such as "وَالْقُرْآنُ يُرْسِلُ الرُّسُلَ هَادِياً وَمُنْذِرَةً" and "قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ". The right margin contains additional notes, and the bottom left corner features a date: "سنة ١٢٩٦". A large number "٣٩٣٩٠" is written at the bottom center.

[illegible]

...

في حق الفقاوصفها في
 العلماء الرئيسين في حقها الملبين
 روضة شجرة العلم شجرة الحكمة شجرة النور
 الشيخ محمد باقر الجعفي الأسدي المكي
 شيخ الحكماء والمجاهدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين وبعد فقول القيد
 القيد في حق الله الحق محمد بن محمد باقر بن محمد تقي هذه رسالة مبسوطة في مسئلة الاحباط وعادة
 الجاهل كبتها اجابته لسؤل بعض الاخوان والله المستعان فائدة اختلفت صحابنا في انه هل
 يجوز للمكلف ترك الاجتهاد والتقليد جميعا والعلل بالاحباط وانه يصح عبادته او لا على احوال
 ثالثها التفضل بين مالو علم بعدم كونه متمكنا من شخص المبتدئين الواضع حتى بعد الفحص بين
 مالو يعلم ذلك يجوز الاحباط في الاول دون الثاني ذابها القول بجواز ذلك اذا كان من
 المقامات التي علم بها نفعها نوعا كالصلاة التامة والادكار والدعوات والزيارات ونحوها
 دون ما عداها لما لم يثبت نفعها نوعا الخ الفائل بعد جواز الاحباط قبل الفحص بوجه
 الاول فادل من الكتاب السنة وجوب العلم والخلم ووجوب معرفة الاحكام الشرعية ومن
 ظهر الاستدلال المزبور من وجهين احدهما ان الامر بوجوب ذلك يقتضي النهي عن العبادات قبل
 المعرفة والنهي في العبادات يقتضي الحرمة والعشا والابتنان بالعبادة الفاسدة محرمة من حيث
 او الشرع والوجه في ذلك ان الامر بالشئ يقتضي النهي عن الضد الخاص اما مطاوفي خصوص المقام
 الذي يكون من منيل الضد الذي لا ثالث لهما فنظر في تركه والسكون فان الامر باحدهما يدل على
 النهي عن الآخر كما ان الحكم باباحه احداهما ولذا صرح الفقهاء بان الامر باستنبط الجارية قبل البيع
 يدل على النهي عن البيع قبل الاستنبط فلا تغفل كما ان الحكم باباحه احداهما يدل على عدم نفع الآخر
 بالآخر في هذا الحال وثانها ان الامر بالفاضة بوجوب حصول العلم يقتضي عدم نفع الآخر بالعبادة
 لان حملها على الوجوب النفسي غير ممكن بعد ملاحظة مخالفة فهم العرب والاجماع المنقول فلا بد
 من حملها على الوجوب القلبي الشرعي ولا ريب ان وجوب المعرفة الشرعية يقتضي تعلل عمل الامر
 بغيرها بعد حصول تلك المعرفة واما على الوجوب الشرطي ولا ريب في ان انتفاء الشرط مستلزم لانتفاء
 الشرط ويمكن الابرار على كل منهما اما على الغير الاول من وجوه الاول ان المتساق من الاول
 المزبور انما هو كون حصول العلم بالاحكام من الواجبات النفسية ولا ريب ان مجرد ذلك يقتضي



فيل العلم

والعمل بالاحباط
 في انه هل يجوز ترك الاجتهاد والتقليد

اصول

النفع من العلم قبله وبطلان رغبته الامر بدليل على كون المكلف غاصيا اذا ترك تحصيله عمدا
 ضرورة ان الامر باجدا الواجب لا يقتضي النهي عن الاخر المبادر من الامر عند الاطلاق في الثاني
 ذكره بغض الافاضل من ان الاوامر المزبورة ارشاديه وناظرة الى الطريقة المستقر عنده
 العقل مزبور بحصول الاحكام بالعلم ولا ريب في انه على حرة الاحباط على سبيل التقييد
 العقلاء انما يكون متحققا لامثال مجرد العمل بمقتضى الاحباط فلا دلالة في تلك الاوامر على
 ما ورد ذلك ضرورة سقوط التكليف بالمقدمة عند حصولها وليس ذلك عند العقلاء من
 منيل الوجوب الشرطي حتى يكون الاخلال به باعثة لفساد العبادات المزبورة بل هو واجب غربي
 محض الا ان يقال ان الاوامر المزبورة ظاهرة في الغيبة فانه المتساق منها عرفا بل هو مقتضى
 الاصل في الامر عند الاطلاق الثالث فاذا ذكر بعضهم من ان تلك الادلة انما تدل على وجوب حصول العلم
 العلم بالامثال فمقتضاها جواز الاكتفاء بالاحباط بعد ملاحظة كونه ما يتحقق الامثال العلمية
 فالدليل على عكس المطاد في هذه ما لا يخفى ضرورة ان المتساق منها انما هو وجوب حصول العلم
 بالاحكام الشرعية لا العلم بالامثال وبينهما بوزن بعيد الى ان حمل الاوامر المزبورة على وجوب
 وجوب تحصيل العلم الواضع غير ممكن لان حصوله نادر فالحمل المزبور مستلزم لتخصيص الاكثر فهو
 جاز فيه من العدم لا لا يخفى ولا نه مخالفة لمقتضى فهم الاصحاب فلا بد من حملها على ما لم يعلم
 اعني الظن الحاصل من الطرق المختصة الشرعية او العقل الثابت اعتبارها بعبادة الملائكة
 بل يمكن ان ذابها في موضوع العلم حقيقة بعد ملاحظة حصول القطع بثبوت حجتها في الشرعية
 فافظ العلم في تلك الاخبار شامل لما يعبر العلم الشرعي ومن البين ان الاحباط ايضا علم شرعي
 لغضاه الاحباط وبناء العقلاء على مشروعية وجواز الاكتفاء به في مقام الاطاعة لا امتثال
 وتورد عليه او لا بالمعنى من استمرارية طريقة العقلاء على ذلك في حال التمكن من الامثال
 والاحباط عبارة عن الاحذ بالاثق ولا مسلم كون ترك العمل او تقاض الامثال التفضل بل
 هو اوثق من ذلك ولذا صرح جماعة بان العلم بالاحباط مخالفة للاحباط نظر الى المقام احكام
 حرمة من حيث الشرع ودعوا ان الاحباط واقع للشرع في المقام كما ترى ضرورة ان الاحباط
 عبادات عن الاخذ بالمبتدئين فلا يتحقق موضوع في مثل المقام الذي يحصل التمسك في شرطية العلم
 في صحة العبادات وعدمه وثانها بان الادلة الامرة بالاحباط ظاهرة في الوجوب ولا ريب في
 عدم وجوب الاحباط في مثل المقام انما اذا ارتفع الوجوب فلا يفي شي من الدين الجواز
 لان الحبس ينفى بانتفاء الفضل فلا يمكن التمسك بها بالشرعية الاحباط في المقام وفيه انه
 بعد ملاحظة بعد حملها على الوجوب فلا بد من حملها على مطلق الطلب والاستحباب لا امر ب

عنه
 ١٢٥
 ٥٥٢١٤٩
 ٧٨٢٢٨

في جواز العمل بالاحكام الشرعية المطبقين

لما اوجب من غيره فلا يمكن طردها في الخامس ان ما ذكر من ان تحصيل العلم والاحتياط
من قبل الصديقين الذين لا ثالث لهما غير مستقيم لان تركهما جميعا ممكن وقد نقرر ان الامر بالشي
لا يقتضي التمسك بالخاص السادس اننا لانسلم كون العباد في هذا للتعليم اذ ربما يكون ممكنا
من تحصيل العلم في مثال العباد فالامر به لا يقتضي التمسك بها واما على المقرب الثاني فالمنع
من كون الشيء فاضيا بانقضاء الامر بصدقه اذ لا دلالة له فيه على ذلك بشي من الدلالات
الثالث ويجوز تحقق المناقاة بينهما لا يقتضي بذلك بل يمكن ارتفاع المناقاة المزبورة بقاء
الرتب فم الوحي الثاني ان مراعاة الاحتياط وتكرير العمل في حال التمكن من الامثال للفقير
ندبرها لا يعلم وعلى غير العلم وهو محقق بالادلة الاربعه الوحي الثالث ان الدليل القاطع
قاطع على حجية الطنون الخاصة والمدارك المختصه فيكون العمل بمقتضاها واجبا لنفسها او
ما اجتمع فيه من الوجوه القنينة والغريبة مقتضى ذلك جواز الاكفاء بغيرها في مقام الاكفاء
فلا يجوز العمل بمقتضى الاحتياط لانه عصا الامر المتعلق بالعمل بذلك الطرق وتوضيح ذلك
نصب الطرق الغير العلم لا بد وان يكون لمصلحة وموجودة في تلك الطرق والامور حجة على
المكلف العمل بمقتضاها عند حصول الاجتناب في مخالفة حجة منها للواقع فالعمل بالاحتياط و
ترك العمل بالطريق مستلزم لتقريب تلك المصلحة الباعثة لاجلها والادلة فاضيه بوجوب
العمل بمقتضاها تعينها فلا يجوز للمكلف مخالفتها وبالحجة فالتكليف شرعي مما يتعلق بالانسان
بالواقع المستفاد من تلك الطرق لا مط فحيز الانبئان بالعبادة الواضحة من طرق الاحتياط
ليس مستلزما لحصول الامثال الشرع وقد بورد عليه نارة بان نصب الطرق الشرعية انما
كان لمصلحة الوصول الى الواقع ولا سلم كونه مطلوبا في نفسه بل انها مقدمة لذلك فيستقيم
التكليف المتعلق بالعمل بمقتضاها بعد حصول العلم بتحقيق الامثال والانبئان بما يتعلق الامر
بالانبئان به واقعا ولا يجب عليه الاعادة بعد ذلك اذ لا معنى للامثال عقيب الامثال و
نارة بان غاية ما يستفاد من تلك الطرق انما هو وجوب الانبئان بالمكلف في الجملة ولا دلالة
فيها على انبئان الوجوب حجة في حال العلم فالعمل بالاحتياط ايضا مما يتحقق معه التكليف المتعلق
بالعمل بذلك الطرق اذ لا منافاة بين حكم الشارع بوجوب العمل بمقتضى الطنون الخاصة وحكمه
بمحو الاحتياط وعلى تقدير المناقاة فنقول بان ذلك من قبيل الصدا لخاص الذي لا دلالة
في ذلك الامر على النهي عنه وبالحجة فالدلالة القاضية بحجته الطريق انما يدل على وجوب العمل
بمقتضاها ولو من طريق الاحتياط ولا دلالة فيها على وجوب الامثال لنفسها واخرى بان
ما ذكر من ان الواقع مطلوب باخذ الطريق الاوجه له بعد ما خطر كونه مستلزما

في انه هل يجوز ترك الطريقين

للمصنف لان الطرق تختلف باختلاف انظار المجتهدين فاذ كان مستلزما لاختلاف الحكم الواجب
والجواب اننا لا نقول بكون المطلوب الوافق معينا بالطريق بل نقول بان كون المكلف عالما
بالواقع شرطي في صحة العمل الصادر منه فلا يصح ترك الوجوه الاربع ان المجتهد معتبر في موضوع
التيه فلا يتحقق الامع حصوله وهو غير متحقق في ذلك المقام فينتفي عن انقضاءه ونفسه العباد
من جهة الاختلال بها وتوضيح ذلك ان العباد لا بد منها من جهة التقرب لموقفه على العلم
بامر الشارع تفصيلا واجمالا كما في كل من الصاوات الاربع عند اشتباه القبلة وما ذكره
تربا الثواب على هذا الفعل لا يوجب تعلق الامر به بل هو اجل كونه انقيادا للشارع وتبدي
معناه حكم المطيع بل لا يستلزم ذلك انما وفاد بورد عليه بوجوب احدها المنع من كون الحج
معتبر في موضوع التمسك بل نقول ان الاختلاف يتحقق بمجرد فعل العباد بما عني القرية وقا حجة
عنه بان المكلف المزبور انما يعلم اجالا لا بعد مطاوبيه والحد من ذلك الفردين والافراد
شرعا مكلف تبقرت بكل واحد منهما ودعوى ان المكلف المزبور انما يتقرب بالعبادة المعينة
الواضحة المرددة بينهما في الظاهر ولا يقصد القرية في كل واحد منهما مدفوعة بان هذا المرددة
ينبع من حصول موضوع التقرب الاختلاف لان انظر القرية الى احدهما دون الآخر من حيث
غير مرجح وهو سمي بناء على القول بوجوبه الى المرجح بل المرجح الذي انقضى العقاب
امتناعه الا ان يلتزم بكفاية النعمين الواقع في مقام الترجيح نظر الى ان مجرد حصول الحج
مطلوبه واحدها كاف في امكان قصد التقرب بذلك الامر المعين واذا قلنا
كيف يقصد القرية بل ذلك مع علم العلم بكونه مقربا لزيد من الواجب بنفسه المقرب بل
الغير المقرب فليت كيف في قصد القرية قصد التخاص من العقاب فانها احد العبادات التي
في العبادات بل انه يكفي في قصد القرية الانبئان بما علم من ذلك الالتزام به واداء تركه لا
استحقاق العقاب لاجل التخاص من العقاب فان هذا المقدار كاف في بنية القرية المعينة
العبادات حتى لو علم باجرائها تفصيلا نعم فنقول ان العبادات لما كانت من الامور
التوقيفية فلا بد من قصد التقرب بها من ثبوت التوقف الشرعي الذي هو غير حاصل
في المقام بل نقول ان المكلف المزبور يعلم بعدم شئ من الفردين فيعلم ان الانبئان باحدها
يقصد القرية وادخاله في الدين محرم من حيث الشرع والانبئان باحدها يقصد القرية
وقد تقرر انه اذا دار الامر بين الوجوب الحرمة كان اللازم على المكلف التمسك
منه وبورد عليه بان الانبئان باحدهما يقصد الوصول الى المطاوبين شرعا وعمل
هذا هو السر في ذكره من ان الاحتياط راجع للتشريع بانها النفس بما اذا لم يتمكن من

في انه هل يجوز العمل بالاحكام

المقتضى المقتضى فانه لو كان مجرد الزبد المذكور مانعا من حصول الفرية والاحكام
هناك لكان مانعا من حصوله هنا وبلزم منه رجحان الاحكام في المقام مع خلوه عن
قصد الفرية وهذا يستلزم خروجه عن كونه عبادة وهو مخالف للاجماع وبلزم من ذلك
انعدام امكان قصد القرب بالامور الثابت رجحانها بقاعدة السامح الا ان يقال
ان الاحكام في صورة العجز عن الامتناع التفضيلي ما قام الدليل الشرعي على مطلوبه
فيمكن قصد القرب بها فانها ان العقل مستقل بحسن هذا الايمان فثبت بحكم الملا
انما في الامور شرعا وبورده عليه او بالمانع من استغلال العقل بحسن ذلك مطلقا
وانما القيد الثابت من ذلك هو ضرورة عدم تمكن من الامتناع التفضيلي في ثانيا
ذكره بعض المحققين من ان الامر الشرعي بهذا النوع من الانقياد كونه بالانقياد الحقيقى والاعمال
الواجبة في مقام التكليف ارشادى محض لا يرتب على مخالفتها وموافقتها ازيد ما يرتب
على نفس وجود الامور شرعا او عدمه كما هو شأن الاوامر ارشادية فلا اطاعة لمثلها
الامر الارشادى لا يقع في جعل الشيء عبادة كما ان اطاعة الاوامر المحققة لم يصح عبادة
سبب الامر الوارد بها في قوله نعم اطعوا الله واطعوا الرسول رابعها ان مقتضىها
من كون الخيرة مانعا من حصول النية يقتضى القول باشتراط الحرمان بالتحريم في صحة العمل
ايضا وهو بعيد جدا والفريضة بينهما باشتراط الفرية في العبادة فلا يحصل الامع الحرمان
بمخالف المعاملات فان قصد الانشاء فيها يتحقق مع الحرمان بضعفه خامسها ان مقتضى العمل
المقتضى المواضع الاربعه لعنة الفرض والائمان والجهر والاختفاء فانهم صرحوا بصحة ذلك
وتدلل النص عليها فلو كان مجرد الزبد مانعا من حصول الفرية في مسئلتنا هذه لكان
مانعا من حصوله في المواضع الاربعه ايضا ومقتضاه الحكم ببطلانها والفريضة بين الجاهل
المزبور بضعفه سادسها ان المكلف المذكور بما يكون غافلا عن وجوب تحصيل العلم ومقتضى
بالاحكام الشرعية الاحكام في ذلك المقام ولا اشكال في تمكنه من قصد الفرية في ذلك
المذكور اخبر من المذهب الوجوب الخامس ان مقتضى العلم والمعرفة بالاحكام الشرعية من الواجبات
النفسية الثابتة على المكلف فلا يسقط التكليف المتعلق بابعد المكلف المزبور بجواز الاحكام
المزبور اذا التكليف به ليس تابعا للتكليف بالحكم الواقع حتى يسقط مجرد الايمان به ولو سلمنا
كون الامر به تابعا للامر المتعلق بالحكم الشرعي فلا نسلم ان مقتضى المصلحة الباعثة لغلق الامر
بمقتضى العلم في الاضطرار لذلك الواقع مع ان الامر هو موثوق بالمصلحة فيه لنفسه
انه ما اجمعت من جهات احكامها فبما في الاخر عجزا وبالجمل فلا يجوز له تركها

في انه هل يجوز العمل بالاحكام

والفعل بدعي والاعمال بالاحكام نعم هذا الوجه انما يقضى بكونه انما يترك التحصيل العلم
خاصا ولا يقتضى نفس العمل في المكلف به بطريق الاحكام والذي يستدل به للقول بكونه
واجبا نفسيا بما هو مقتضى انه المنبأ من الامر عند الاطلاق ومنها ان مقتضى الاصل عدم
كونه واجبا غيرا وبورده عليه انه معارض باصالة عدم كونه واجبا نفسيا وفيه انها
يتساوون في مرجع في المقام الى استصحاب بقاء التكليف المتعلق به لان مقتضى الاصل
الاستصحاب عدم سقوطه بمجرد الاحكام المذكور ومنها انه لا اشكال في ان مقتضى صحة
صلو الجاهل المقتضى في المواضع الاربعه لعنة الجهر والاختفاء والعصر والائمان مع ان الاشكال
في وجوب تحصيل العلم عليه في هذه المواضع لا يخرج عن كونه مقتضا واذ لا يستلزم الامع
البناء على القول بالوجوب النفسى والجواب ان الدليل المزبور على فرض تمامه اخبر من المذهب
نعم لو قلنا بان عبادة الجاهل المقتضى صحة اذا كانت مطابقة للواقع مطلقا لا بدح من القول
بعدم الوجوب النفسى وهو غير ثابت ومنها ان الاجماع ان مقتضى صحة باشتراط العلم
في التكليف مقتضاه استقاء التكليف قبل حصول العلم للعمل فلو كان العلم مقدما للعمل لزم منه
القول بعدم وجوب العلم بضرورة عدم وجوب المقتضى قبل وجوبها فلا بدح من القول بكونه
واجبا نفسيا وذهب ما لا يخفى اذ العلم الاجمالى بالتكليف حاصل في المقام واشباهها هو كانه
الحكم بنبوت التكليف الواضع على المكلف مع ان ما ذكره يستلزم الدور فيكون تابعا للوجوب
ما شك به بعضهم من ان بنية الوجه معبر في صحة العبادة وهو لا يحصل الا بعد الفهم
لشخص الواجب من غير فلا يصح قبله اقله الامر الشك في عبادة ما فخرى به احد الا انما
اذ لم يعم دليل معبر من شرع او عرف كما تحقق الاطاعة بدونها مقتضى الاحكام اللزوم الحكم
بعدم الاكتفاء بعبادة الجاهل حتى على القول باجراء البرائة في الشك في الشرطية لان هذا
الشرط ليس على حد الشرط الماخوذة في الامور الشرعية الواضحة في جبر الامر حتى اذا شك في تحقق الامر
به في الشارع حكم العقل بغير الواضحة للسبب من تركه والعقل بكونه مرفوعا عن المكلف بل هو
على تقدير اعباده شرط لتحقيق الاطاعة وسقوط المأمور به من المعلوم ان مع الشك في ذلك
من الاحكام واثبات المأمور به على وجهه يقتضى معه بالحرمان من الفريضة وبالجمل فحكم الشك
في تحقق الاطاعة والحرمان من الفريضة بدون الشك في حكم الشك في ان امر المولى يتعلق بنفسه
الفعل لا بشرط اوجه بشرط كذا لكن الانصاف ان الشك في تحقق الاطاعة يدين بنية الوجه
عبر مقتضى لقطع العرف بجهتها وعدم الانصاف بالامور بنية الوجه الثابتة على الواقع طبقا
وان لم يعرفه بنفسه لا يقتضى ذلك في الفريضة الوجه الثاني قاعدة الاستغفار واستصحاب

في إزالة جوا الاحياط

بقضاء التكليف فان الظاهر بانها في المقام بعد حصول الشك في اشتراط العلم في صحة العبادة
والتمسك باصالة البراءة في المقام في غير محله بعد ملاحظة قيام الادلة القطعية على
وجوب الفحص احيى كفايل بمحو الاحياط بامور اطلاقا في العبادة انما هي مقتضاها
هو كون الايمان بها باعنا حصول الامتثال سواء في مكلفها من طريق الاحياط او من طريق
الامتثال للفضيلة وقد نفرد ان الامر يقتضي الاجراء ولا امتثال عقيل الامتثال ومجرد
احتمال شرطية العلم للفضيلة في صحة العبادة لا يمنع من الرجوع الى الاطلاقات المزبورة
لان مقتضى الاصل عدمه وهو وجوب الرجوع في المقام الى قاعدة الاشتغال العقلي
استصحاب بقاء التكليف الشرعي كما ترى بحصول العلم واجبه قد يورث على ذلك ولا ياب
محصلة العلم واجبه للضرورة وهذا الوجوب مردود بين الشرط والغيري المحض والنفس لا
يمكن اثبات شي من هذه الاحتمالات بالاصل لانه معارض بمثله وهذا العلم الاجمالي
فاض بوجوب الاحياط وهو ان يحصل بالامتثال للفضيلة المعلوم في خال العمل ولا
يصلح مجرد الايمان بمقتضى الاحياط فكذلك الاطلاقات المذكورة بمنزلة العام المحض
بالعمل وهو ليس بحجة الا ان يقال ان العلم وجوب الموافقة القطعية وانما القدر المسلم
في المقام هو حرمه مخالفة القطعية وهو لا يقتضي بوجوب الامتثال للعقل للفضيلة
في هذا المقام بخصوصه وعكس جواز الاكفاء بالاحياط او يقال ان غايته ما يقتضيه
الابراء المزبورة هو عدم جواز ترك حصول العلم لا يقتضي فيها العمل الواقع بطريق الاحياط
عند ترك حصول العلم او يقال ان احتمال الوجوب لنفسه باطل كما مر به في النسبة بين
الوجوب الغيري والشرطي فينبغي الاقل والاكثر فيقتصر على الاقل ويندفع احتمال شرطية
بالاصل المقرر وثانيا بان اطلاقات العبادة مجملة بعد ملاحظة اجمال ما هي لها من
على ثبوت الحقيقة الشرعية فيها وكونها موضوعا بآراء المعنى الصليح لاجزاء الشرط
فلا يمكن التمسك بها في اثبات شرطية العلم للفضيلة في صحة العبادة وبورد عليه
الابراء المزبورة اخص من المدعى ان البيان ان كثيرا من اطلاقات العبادة اذات غير محله وان مجرد
ما هي لها لا يندفع في جواز التمسك بها في المقام لان العلم بعينها كونه العلم للفضيلة
ما هو في موضوع تلك الماهيات فاحتمال كونه شرطا شرعيا في صحتها كما يمكن ان يدافع به
الاصل المقرر وثالثا بان نسبة القرينة بشرط في صحة العبادة مردود في مطلوبه بعضه
ومن البيان ان الاطلاقات المزبورة انما تقتضي مطلوبه العبادة فلا يجوز التمسك بالاطلاقات
المزبورة في المقام لان الشك في القرينة يستلزم الشك في تحقق موضوع العبادة فالاصل

بأنه لا يثبت في صحة العبادة
بأنه لا يثبت في صحة العبادة

في إزالة جوا الاحياط

عدم تحققها في المقام وفيه ان مقتضى اطلاقات النسبة هو جواز الاكفاء بما ينبغي
بينه وهي لا اشكال في تحققها في ضمن الاحياط كما انما تقتضي في ضمن الامتثال للفضيلة
وثانيتها ان يحصل العلم للفضيلة والعلل الاحياط مقدمه لحصول الامتثال للفضيلة
فادل على وجوب حصول اليقين بالامتثال بقضي مطلوبه كل منهما لان مقدمتها الواجبة
بالامر الاصيل الشرعي لانها مستفادة من الخطاب الشرعي صالحة والامر المتعلق بدورها شاملا
لها بالادلة التضمنية او الالتزامية العرفية فيكون وجوبها عليه من قبيل الوجوب الغيري
فيستقط التكليف المزبور بالاحياط كما انه يستقط بالامتثال للفضيلة الدليل على وجوب
الامتثال للعلم بالنصوص الواردة في كتاب السنة القاضية بوجوب الاطاعة فانها لا
تقتضي الا بدلك مقتضاها حصول الاطاعة بما يتوصل به بورد عليه بوجهين احدهما بان
كون الاحياط مقدما شرعا لذلك يتوقف على كونه عبادة ضرورية ان غير العبادة مما لا
يصل به امتثال الامر المتعلق بالعبادة وكونه عبادة يتوقف على تعلق الامر به ولا ينبغي ان
شمول الامر المتعلق بذي المقدمة للاحياط يتوقف على كونه عبادة ومقدمة شرعية لذلك
ورظاهر الا ان يقال ان الامر لا يتوقف على ثبوت كونه كالظاهرة التثنية وغيرها المأمورة به
بل العبادة مما يتحقق موضوعها بنفس الامر ان الصحة ايضا مما يمكن اثباته بالامر مع ان الامر لا
يتعلق بالاصح مع ان الدور المزبور جاريا بالنسبة الى المقدمة الخارجية كالظاهرة التثنية
غيرها مصان فانه ان الدور المزبور جاريا بالنسبة الى سائر الامور المتعلقة بالعبادة فانه يمكن
العزق بين المقامين بان الامر وان كانت متعلقة بخصوص الصيغتين بما بناء على عدمه لا ينبغي
الا انها لما كانت واردة في جزئيات كهيئة المكلف به جاز اثبات الصحة بتلك الامور بخلاف
المتعلق بالامتثال فانه ليس اردا في جزئيات ان المقدمة العلمية صحيحة الا ان يقال ان اطلاق
الامر المزبور فاض بمطلوبه المقدمة العلمية مط وتعلق الطلب الشرعي بها دليل على صحتها
والثاني ما ذكره بعضهم وهو ان العلم بامور ما دل على وجوب الاطاعة للاحياط الا في
صحة عدم التمكن من الامتثال للفضيلة والالزام القول بشموله للموضوع من ان الله او اكثر
مثلا لا يخرج من حصول العلم الاجمالي بوجود الماء المطلق في واحد منها حتى مع التمكن من الماء
المطلق المعلوم يقتضي مع انه لا اشكال في خروج مثله عن الادلة القاضية بوجوب امتثال
الامر المتعلق بالوضوء وانها الاوامر الواردة في شرعية الاحياط القاضية بمطلوبه
فان مقتضاها هو جواز الاحياط مط فالاصل عدم جواز حثيثها بصرف العجز عن الامتثال
القتضيه وبورد عليه بالمنع من تحقق موضوع الاحياط في هذا المقام اما على القول بكونه

عن الاخذ بالادنى فقط لان الاشتغال بالتفصيل او ثبوت ذلك واما على القول بكونه
عبارة عن الاخذ بالمتين فليعدم كون المقام منه بعد ملاحظة مقام احتمال كون العلم بالتفصيل
شرطا شرعيا في صحة العبادة عند التمكن من تحصيله بل قد يقال بان اطلاق لفظ الاحباط
مثل تلك ماورد في المتن من الاطلاقات البينة والحق الغافل بعدم جواز الاحباط في الصور
التي يعلم المكلف بعدم تمكنه من تحصيل المتين الواقع ويجوز ان في صورة علمه بعد تمكنه من تحصيل
المتين الواقع تفصيلا اما على عدم جوازه في الصور الاولى فيها من الادلة الغاضبة بالمنع
من الاحباط مع التمكن من الاشتغال بالتفصيل واما على جوازه في الصورة الثانية فينادون
العقل والنقل على مشروعيته الاحباط ومطلوبه في الشرع وبظهور مقام الاجماع عليه
فان طريقه العلماء مستفردة على العمل بمقتضاها وبالاجماع المنقول في كلام بعض الفقهاء
نظرا فانقوا الله ما استطعتم وانقوا الله حق بقائه وقوله والذين يؤتون ما انوا وقلوبهم
وجلة انهم لا يربون راجعوا لانضاف انه ان قلنا ببقاءه احتمال المطلوبية في صحة العبادة فما
لا يعلم المطلوبية ولو اجمالا فهو والافناء ذكرنا امر الاحباط او مجرد في صحتها لان موضوع
التقوى والاحباط الذي يوقف عليه هذه الامور لا يتحقق الا بعد الايمان فحمل العبادة
على وجه يجمع فيه جميع ما يعبر به العبادة حتى يثبت القرب الا لم يكن احباطا فلا يجوز ان
يكون ذلك الاوامر منشاء للقرينة المنوبة فيه الا ان يقال بعد التفتيش في هذا الامر
في الاوامر الواضحة بالعبادة مثل قوله افعلوا الصلوة واتوا الزكوة خيشان قصد القرينة بها
بعبارة موضوع العبادة شطرا او شطرا والمفروض ثبوت مشروعيته لهذا الامر لو اردت
ان المراد من الاحباط والافناء في هذه الامور هو مجرد الفعل المطابق للعبادة من جميع الجهات
عدائته القرينة ففعل الاحباط بالصلوة الايمان يجمع ما يعبر به هذا قصد القرينة فاوامر
الاحباط يتعلق بهذا الفعل وحده فيقص المكلف منه القرب باطاعة هذا الامر فزهدنا
بغير تقوى باستحسان هذا الفعل وان لم يعلم المقلد كون ذلك الفعل مما يشاء فيكون عبادة
ولم يثبت به بداعي احتمال المطلوبية ولو اردت بالاحباط في هذه الامور معناه الحقيقي وهو
ايمان الفعل لداعي احتمال المطلوبية لم يجز للمجهل ان يفتي باستحسان الامر فيفسد بآبائه
بداعي الاحتمال حتى يصدق عليه عنوان الاحباط مع استقرار سيرة اهل التقوى على خلاف
فعل ان المقصود ايمان الفعل بجميع ما يعبر به عدائته الداعي فان قلت ان مقتضى ما من
ان الامر بوجوب العلم يقتضي النوع العمل بل العلم انما هو عدم جواز العمل بمقتضى الاحتمال
في هذا المقام ايضا بعد ملاحظة كون المفروض هو كونه جاهلا بالحكم الشرعي قلت فاذكرنا

لان اوامر العلم ظاهر فيها بعدم العلم الشرعي الذي هو عبادة عن طريق المعبر ولا ينبغي ان
الاحباط ايضا طريقا موصل الى الواجب فيجوز الاكتفاء به في هذا المقام فان قلت ان مقتضى
ما من من عدم جواز الاحباط مع احتمال تمكنه من تحصيل المتين هو عدم جواز العلم بالاحباط
على المجهل الا نادرا فان مثل هذا القطع لا يكاد يحصل له الا نادرا فان قلت لهاسر قائم مقام
هذا القطع لان ادلة الاحباط شاملة بالنسبة اليه ثم انه ربما يقال ان مقتضى ما يرد
من مشروعيته الاحباط في مقام الشبهة الوجوبية والحرمانية هو انه يجوز للعالم العمل
بمقتضى الاحباط في القطع اذا لم يكن العالم بالقطعية بل مقتضاها هو جواز الاحباط
للعالم في الضرر بان العلم بالعلم عند وثوقه عليه بان الاحباط غير جائز في القطع
والصور ديات فيرجع العالم الى المجهل في شخصه من رد الاحباط ويورد عليها ان مجرد
احتمال الوجوب والحرمة عند المكلف كافي في شمول ادلة الاحباط بالنسبة اليه ويجرد كونه
قطعية عند المجهل لا يمنع من جواز الاحباط من الجاهل مع ان الدليل العقلي القاطع رجح
الاحباط في مقام الشبهة غير قابل للتخصيص كما هو المفروض من سائر القواعد العقلية ثم انه
لو تعين عند نفس العمل تفصيلا من واجباته ومندوباته لكن يتعلق الجاهل بواضعه واعتقاده
بفساده والظان انه لا اشكال في صحة بعد تركه جميع ما يحتمل كونه ما نفعه القطع بآداء
مطلوب الشارع وعدم تعين المانع في نظره تفصيلا لا يمنع من الصحة وكذا لو بين عند
العبادة تفصيلا او يثبت له من غيرها لكن لا يثبت عند الواجب عن الاجزاء عند الجاهل
ايضا في الصحة بناء على المختار من عدم اشتراط ثبوت الوجه في صحة العبادة في الكلام في
كيفية بنية الاحباط وهي تفصيل على وجوب ثلاثة احدها ان يقصد القرينة بواحد مطلق
معين في الواقع وهذا باطل اذ يعبر في البنية ان تكون مقارنته العمل وهذا في الحقيقة ليس
فاصدا للقرينة في شيء منهما تانها ان باي بكل من ذلك الفردين او الافراد رجاء المطلوبية
والوصول الى الواقع وهذا صحيح تانها ان باي بكل من ذلك الفردين او الافراد مع الجزم بمطابقة
الجميع في الشرع من جهة دلالة اوامر الاحباط عليها وهذا ايضا فائدة اخلافا
رة في صحة عبادة الجاهل المارك لا يجهل بالادب والتقليد والاحباط جميعا وعدمها على اقوال
تفصيل الكلام ان الجاهل ما ان يكون جاهلا بمقتضى العمل او في ادائه المأمورية بطريق
الاحباط اللازم مراعاته عليه عند تعدد العلم وانما ان يكون جاهلا بصوابه فاصلا على التقيد
فاما ان يكون جاهلا بالحكم او بموضوعه وعلى التقديرين فاما ان باي العمل على طريق الواقع هو
الحقيقي والخطي الذي يستفاد من الاجتهاد او التقليد من جهة المواظفة بالقيام به او

في صحة عبا الجاهل وعد

الاحتياط اوله بان ما هو الواضح وما يبرع منه الاحتياط الا ان يكون في الحقيقة
 وكون الاحتياط او يكون الاحتياط فيه من جهة جهله بالحال مع تمكنه من استعلم الحكم
 من العلم وعلى كل حال فاما ان يلحظ ذلك في العبادات او في المعاملات من العهود وال
 الاقفاط وغيرها والمراد بالعبادة ما يشترط فيه قصد القربة وبالمعاملة ما لا يشترط
 فيه ذلك فتصور المسئلة على اقسام الاول ان يكون جاهلا مقتضرا وكان ثانيا من العمل
 بخالف الواضح وفيه وجهان او فلو ان افوها البطلان لقاعدة الاشتغال واستصحاب
 بقاء التكليف لانه لا اشكال في كون المطلوب منه حال يقصر هو العبادة الصالحة المستقيمة
 للاجزاء والشراء وضد الموانع فهو غير ثابت في المأمور به على وجهه فيجب عليه الاعادة عند زامن
 وقوعه في العصبية وترك الاشتغال وقد اطمئت الادلة الاربع على وجوب طاعة الشارع و
 حرمة مخالفة وتحتج بقول بالتحريم وسندل بوجوب الاول الاخبار الواردة في صحة
 الجاهل والدالة او المسئلة على انه لا شيء عليه كالنوى المروي بعدة طرق يقع عن امتي ما
 لا يعلمون بناء على كون المرفوع منه هو جميع الآثار فلا يجزى عليه الاعادة بعد ذلك وقوله
 اي امره ركب امر الجاهل فلا شيء عليه فان قوله فلا شيء عليه فان قوله من قبيل النكوة
 المنقبة فيقيد الصوابا وضعا او معونه فاعك الحكمة والشرابان او من جهة عند جواز ما خبر
 البيان عن وقت الحاجة ومقتضاه عند وجوب الاعادة على الجاهل قط فيصير المقصر ايضا وبالجملة
 فالقدر المتعين من شئ الاجزاء والشرائط المقر للعبادة انما هو اخذ صاحبها بالنسبة الى
 العالم بها لانه الذي يقصده الاخبار المزبورة فلا يتم التكليف بها بالنسبة الى الجاهل بملك
 الامور مقصر اكان ام فاصوا بالجملة فالذي يستفاد من هذه الاخبار هو عند كون الجاهل
 مكلفا بشئ من التكليف الشرعي وعدم ترتيب شئ من الآثار عليه مطر ويمكن الجوامع
 وجوه منها ان المرفوع في الرواية هو المؤاخذة والعقاب ون مطلق الآثار لانه الفرع الاظهر
 الكامل فينصرف الاطلاق اليه ولا نه المنع فيقتصر عليه الخروج عما يقصده اصلا لانه كذا
 وما يقال من ان جملة على رفع جميع الآثار اقرب الى دفع الموضوع من جملة على دفع خصوص الآثار
 فينصب جملة عليه فمرفوع بان حمل اللفظ على المجاز اقرب بما يستقيم اذا كانت الاقرب من المرفوع
 فربطه للمعنى المجازي المرفوع ليس لك من هذا القبيل مع ان جملة على رفع الآثار ما لا يلائم مع ما
 ذكره الاصحاب من ان الاحكام الوضعية لا تختلف باختلاف العلم والجهل نعم لفظ ان قوله لا
 شئ عليه يدل على عدم وجوب الاعادة والعصاة على لان النكوة للفتنة فينبغي العفو ولا ينبغي
 حمله على نفي خصوص المؤاخذة وفيها ان ضالة البراءة مغايرة في المقام مع ضالة النكوة

في انه مل صح عبا الجاهل ولا

المهنة الملقب بها فان ما دل على وجوب العبادة فاصبه بوجوب تحصيل ما يقربها فلا شك في
 تحصيلها كان مقتضى الاصل عدم حصولها فخرج المقام الى قاعدة الاشتغال وبورده عليه بان
 الشك في حصول المهنة مستتب عن الشك في الجرحية او الشرطية او المانعة وعبر الشك في
 فيعد ثبوت المانع عنها بالاصل المفرد لا صرح لاصالة عدم حصول المهنة في المقام لان هذا الا
 مقدم عليها بقاء هذا التنبؤ والسبب المزبول المزبول ان يقال بعدم جواز التمسك باصلا
 البراءة في ثبات كون المهنة عبارة عن الاصل لانه من قبل الاصل المثبت والشر في ذلك ان المراد
 بالانذار هي الآثار المحيية الشرعية التي وضعها الشارع لاثار القابلة للارتفاع برفعها واما ما لم
 يكن بجعله من الآثار العقلية والعادية فلا تدل الرواية على رخصها ولا رخص الآثار المحيية التي
 عليها فالاصل المثبت ليس بجرح فلا يثبت بذلك تحقق المهنة الا ان يقال ان الهينة والمهنة
 فينبى النواع فيمكن اثباتها بالاصل فم منها انما لو سلمنا حملها على رادة نفي جميع الآثار فلا يتم
 دلالة على عدم وجوب الاعادة في هذا المقام اذا ترك التوبة او بعضها من الاجزاء او الشرط
 في حال الجهل لان جرحه الشرع لثبت من الاحكام المحيية شرعا بل هي ككلمة الكل وانما جرح
 الشرع وجوب الكل والوجوب من نفع حال الجهل بحكم الرواية وجوب الاعادة بعد العلم برب
 على الامر الاول لا على ترك التوبة وان ذلك بان ترك التوبة سبب ترك الكل الذي هو
 سبب جرح الامر الاول لان عند اوضاع من اسباب البقاء وهو من المعجولات القابلة للارتفاع
 في الزمان الثاني فغنى رفع المحيى رفع ما يترتب عليه وهو ترك الجرح ومعنى رخص ما يترتب عليه
 وهو وجوب الامر الاول في الزمان الثاني واغرض عليه بان المرفوع في الرواية الآثار الشرعية
 القابلة لولا النسبة الى الآثار الغير الشرعية ولا ما يترتب على هذه الآثار من الآثار الشرعية
 فالآثار المرفوعة في هذه الرواية نظير الآثار الثابتة للمستصحب حكم اخبار الاستصحاب انها
 هي خصوص الشرع المحيى للشارع دون الآثار العقلية والعادية ودون ما يترتب عليها من
 الآثار الشرعية ومنها ان الرجوع الى ضالة البراءة انما يجوز مع عدم العلم بثبوت التكليف
 بل بقول بان قوله ما لا يعلمون ونحوه يقتضي بثبوت التكليف مع العلم ومن البين ان الجاهل
 المقصر عما لم يكونه مكلفا بتحصيل العلم فلا يكون شمول الادلة البراءة والحاصل ان الامر
 العلم يقتضي وجوب الفحص عن تلك الاجزاء والشرائط عند ربح المخالفة الواضحة ومن هنا
 من جوابه بشرط في التمسك باصالة البراءة الفحص عن المخالف وبورده على ذلك بان الفحص
 المقام انما هو في ثبوت الشرطية والجرحية والمانعة بالنسبة الى الجاهل المقصر وعنده وهو
 منفع بالاصل المزبور وفيه ان ذلك انما يستقيم اذا لم يكن اطلاق لفظه يقتضي بثبوت نسبه

في صحة عبا الجاهل وعد

في انه هل يصح عيب الجاهل أم لا

المر بوجه على سبيل العموم والمفروض تحققة في المقام مقتضى الاطلاقات الفاضلة بثبوت
الشرطية والخبرية والمانع هو وجوب الاعادة على من اخل بشئ من ذلك غالما كان وحال
وبوضع المقام ان قوله ما لا يفعلون ان كان عبارة عما يعلم الشرع اعني الظن الذي
الدليل على حقيقته فلا ريب في جزمه في المقام بعد ملاحظة دلالة الاطلاقات الشرعية على ثبوت
الشرائط والاجزاء والموانع المربوطة بالنسبة الى الجاهل المقصر ايضا على نحوها على العا
في هذه الاطلاقات اورد على ذلك وفاضله بوجوب الاعادة عليه اذ ان العمل بمخالفة
للوامع وان كان عبارة عن خصوص العلم العقلي فنقول بان الاطلاقات المربوطة حاكم على ذلك
بعد ملاحظة كونها بمنزلة العلم وقيام مقامها في جميع المقامات قد نفى بالارادة المربوطة
اخر وهو ان مقتضى الدلالة الواردة في بيان كونه العبادة هو سقوطها عن التكليف اذ ان
هذا مخالفا للواقع ومقتضى اخبار البراءة هو سقوطها عنه في هذا الحال والعارض بينهما هو
مروجه فخرج في المقام الى المرجح وهو في جانب الاطلاقات المربوطة لا اعتدادها بالشرعية والاستصحاب
وعبر ذلك بل قد يقال ان الاطلاقات المربوطة من ادلة الاجتهاد انه فيجوز تقديمها في المقام
على اخبار البراءة حاكم على ادلة التكليف كحكومة سائر الادلة الواردة في بيان الشرائط
على الادلة الواردة في ثبوت التكليف بل ان الثبوت الفاضل بارشاع الاموال السعيا عن هذه
الادلة حاكم على ادلة التكليف الشرطية ذلك ان مقتضاه هو رفع الامر الذي في شأنه الثبوت
لولا هذا الدليل فينبغي تخصيصها به وبعبارة اخرى ان الثبوت المربوطة يقتضي بكون تلك الاموال
شرطا في ثبوت التكليف فيكون حاكم عليها كما ان سائر الادلة الناطقة بالمدلول ادلة اخرى
حاكم عليها ومفسر لها لو لم يكن من ملاحظة العرف ولذا نقول بان ما دل على ثبوت الشرط
العام حاكم على ادلة التكليف كحكومة فاعني المرجح والضرر عليها من غايته ما في البناء
هو دوران الامر في المقام بين ثبوت اعتبار الشروط والاجزاء والموانع في حال الجهل والخصص
بالعالم ومقتضى ذلك وزان المكافئ بين الاقل والاكثر الارشاد الذي هو راجع في الحقيقة
الى المتباينين نظر الى حصول العلم الاجمالي بثبوت احد التكليفين عليه في هذا الحال وهذا العلم
الاجمالي ينع من الرجوع الى اصاله البراءة بعد ملاحظة اختصاصها بالجاهل ودعوى قوله بان
لا يعملون منصور الى خصوص العلم التفصيلي كما نرى في غير احوال رتبة ازماعا الاجزاء والشروط
في حال الجهل والاعاشع مخالفتها مقدمة عليه لاداء الواجب فذكر ان المقدمة العلمية
واجبه وبعبارة اخرى لا ريب ان الاشتغال البيني يقتضي وجوب تحصيل اليقين بالبراءة وهو
لا يحصل الا مع مراعاة القول بوجوب الاعادة في المقام واورده عليه بان الاشتغال البيني انما

في انه هل يجوز بناء العمل بالاجتهاد

هو بالاول وغيره مشكوك فيه من اول الامر في شأن الاطلاقات المربوطة مقتضى بالاجتهاد
المفتولة المقتضى يقتضي الاصحاح بالاضافة بقضاء عيب الجاهل المخالف للواقع سواء كان
جاهلا بوجوبه او بتوقف الصبر عليه بل المقام الاجماع عليه فانهم صرحوا بان كماله غير مقتضى
ضمن الدقة الاجماع عليه كما عرفت في شرح الالفية للكركي ان الجاهل المحكم عامد عند عااة الاجتهاد في
جميع المناهات من فعل او ترك ومقتضى استصحاب الاشتغال هو وجوب مراعاة المشكوك
فيه في هذا المقام ووجوب الاعادة مع الاخلال به اذ مع يحصل الشك في تفرغ الذم عن التكليف
الثابت على الزمان الاول بيننا وبينه بقاء وصالة البراءة وتعلقه بتدبير تسليم جريها في
مثل المقام لا يصلح للمعارضته مع الاستصحاب المربوطة وتورطه بان الشك في بقاء التكليف في
هذا المقام مستتب عن الشك في الخبرية او الشرطية او المانع فاصالة عدم ثبوت هذه الاموال
مقدمة على الاستصحاب المربوطة بقااة المنزل والمنزل كذلك فذكر ان اصاله العدم غير خارج
في المقام بعد ملاحظة كونها من اصول الميثية اذ لا يثبت بها ان الصلوة عبارة عن الاقل
فلا يقال ان قوله من عمل بما علم كفى عنه ما لا يعلم وقوله من كل شئ مطلقا فاض يكون المأمور به
عبارة عن الميثيق فذكر بينهما ان غاية ما تقتضيه الاخبار المربوطة هو عدم كون الجاهل مكلفا
كما هو مقتضى قوله من فاشق عليه قد صرحوا بان يقتض الشك في الكلي هو الموجبة الخبرية
فثبت فاد منه ان العالم عليه شبهة وح فقول ان العالم بوجوب الفحص قد ثبت عليه شئ وهو
مرد في هذا المقام بين امور عديدة فيجب عليه الاحتياط ومنه نظر في شأنه ان الجاهل المقصر
قد خرج عن تلك الاطلاقات بسبب علمه بوجوب الفحص عليه فلا دلالة في تلك الاطلاقات على
وجوب الاعادة عليه الا ان يقال ان الاطلاقات المربوطة انما تضمنت بانتهاء الهم والاعادة
جميعا على الجاهل غايته الامرافات ادلة العلم بثبوت الهم على المقصر المربوطة في عدم وجوب الاحتياط
مندرجا في الاطلاقات المربوطة الواجبة التاكيد الاخبار الدالة على عدم العبارة بالشك بعد الفراغ
او بعد خروج الوقت واورده عليه بانها اورد في وقوع الفعل في حكمه لا في مستوليها من
الموضوعات الاحكام وتوضيحه ان التكليف مؤقته متعلقة بمواردها الواقعية وهي
مستفادة غالبها من الفاظ وهي موضوعات باذامعائها الواقعية ولا مدخل للعلم والجهل فيها
الامثال للتكليف الواقعي لا يتحقق الا بالاثبات بمورد الواقعي وحيث انه لا بد في الكشف عن
الواقع من طرق يثبت عليه فالطرق المعبرة اما ان يكون اعتبارها واقعية او ظاهرية لا مستند
الى اعتقاد المكلف كونها طرفا معبرة من القسم الاول العلم وما ثبت فيها مقامه مط او عند
معرفة وهذا النوع من الطرق قد يسميها بغيره وقد يثبت مع انكشاف الخلاف وعدمه وان استمر

في بيان معنى القاصر والمقصّر

فالحكم واضح فان زال وانكشف خلا رتبته عند حصول الامتثال للامر الواقع فيجب البند ان لا ان
يقوم دليل على عدمه ومن العلم الثاني ما لو اعتقد المجتهد صحة استنباطه او اعتقدا المكلف
المقتضى من قبله بغير ما فساد ذلك وقد سبق ان مقتضى القاعدة ايضا وجوب الاعتناء
اذا كان انكشف مخالفة ذلك العمل الواقع بحيث في الطريق الزبور للواقع الوجه الثالث
من الاخبار كقوله لا تعاد الصلوة الا من جهته الخ وقوله لا تجزئ سجدة السهو في كل زيادة او نقص
الظن في الصحة مع كل منهما وقوله فيمن شرب الفاحشة البشعة لم يمس الزكوة والنجوة ونجاسه
بأفها غصصه بالاجتماعات المنقولة الفاصلة بنفسه على الجاهل مع مخالفة الواقع وبأفها
مختصة بالصلوة فالدليل اخصر من المسمى بانها مغايرة مع ادلة الواردة في ثبوتها
والشرائط والمواقع فانها فاصلة بوجوب الاعادة مع عدم مراعاتها من غير فرق في ذلك بين
العام والجاهل وغيرهما والنسبة بينهما معكوزة والفرج مع ادلة الشرائط ونحوها لا اعتناها
فيقول الاصحاب والاجماع المنقولة في الباب التاسع من موضح لنصوص الفتاوى بالنسبة الى
نظائر المسئلة الا ان يقال ان حديث لا تضاد احكام على تلك الادلة فيقدم عليها وانما اختلف
منها بوجوبه عليه ان المتناقض منه ولو بمؤنة فهم الاصحاب هو اختصاصه بالاخلال الواقع
في الصلوة سهوا فلا يعم العهد وقد ثبت ان الجاهل للمقصّر غامدا وبحكم العامدا ويقال ان قوله
لا تضاد احكام هو اخصر من تلك الادلة فيجب حملها عليه وان رده عليه بان التبرير بالشبهة الزرية
يخصه باخصاص يحكم بالاخلال السهو فلا يربط له بما نحن فيه وكيف كان فالأقوى في النظر هو
ما ذهب اليه الاصحاب من القول بفساد ذلك وينبغي التنبه على امرين الاول ان بيان معنى
القاصر والمقصّر بوضوح ان المراد من القاصر هو من كان جاهلا بامر او غافلا عما هو عليه سواء كان غافلا
عن التكليف مطلقا كما في المستضعفين او غفلا عن التكليف الخاص او كان جاهلا بامر كما بمعنى قوله
اليه معتقدا حصوله على وجه خاص لا بشيئ من اداء التكليف به فخرى على نحو معتقد ثم انه قد
بالحظ ذلك القصور بالنسبة الى اداء الواجب بان لم يكن قادرا على اداء المكلف به على الوجه الصحيح
الشرعي لعدم رغبته او لعدم الوصول اليه بسبب انقضاء ما يهتوف الوصول الى الواجب
الزبور سواء كان ذلك من جهة العذر العقل او الشرع وقد يلاحظ بالنسبة الى تحصيل العلم بان
لم يكن قادرا على استعلام الاحكام من الطرق العقلية او الشرعية ولا اشكال عندنا في عدم
كونه انما لان القدرة شرط في ثبوت التكليف بالادلة الاربعه فينتفي عن انتفائه وهو يستلزم
الحكم بانتفاء الالتم والمواصلة والعتاب عنه في هذا الحال واسند حديث العلامة لذلك بوجوب
توضيح التكليف على العلم والغافل عن الشيء لا يتعلق به تكليف الفعل والترك حين جهله وعقله

في اقسام الجاهل والمقصّر

لا يجب لسوا الغناه فان وجوب السؤال موقوف على تصور الشيء وفيها ام الاحتمال عند السائل
لبيعتا المقصر الى السؤال واما ان كان غافلا عن الشيء بالمرء او كان معتقدا بحكمه على وجه لا يحتمل
خلافه من جهة عقله عن الطريق المفترقه لم يمكن في شأنه التردد الباعث لورود امره في
اشياء العبادات التي يحرم عليه قطعها بين القطع والائتمام ولم يفتد على تحصيل العلم وانتفاءه
فهو ايضا مندبرج في عنوان القاصر بحسب عليه الاخذ بمقتضى الظن مع انتفائه وهو غير وورد
امر بين امرين واجبين متفرجين واضطر الى ارتكاب احد من امرين محرمين وادار امره في
بين الوجوبين لم يتمكن من الفعل بعد شرعا وعقلا فهو مكلف في ذلك بالعلم بمقتضى الظن
ومع انتفاء الظن فهو مخير في ذلك ولا يبعد الخافه في الصور المزبورة بالجاهل القاصر ويحتمل
القول بالخافه بالعلم لانه اذا كان مكلفا شرعا بالعلم بمقتضى ضالة العين ومع الشك فهو
مكلف بالعلم باضالة الخبر ولا ريب ان الاصلين المزبورين بعد ثبوت حجبهما كاشرا لا حجبهما
والطرق الشرعية فيلحقان بالعلم الشرعي بالخافه حكيا واما العمل في ذلك بالموهوم فهو مقصور
اثر لانه ح انما كان مكلفا بالعلم بالظن فتركه موجب للالتم والنقص ولو كان الموهوم مطابقا
للواقع في كونه اتماما وجهها صبيحان على غير الجزى وعدمها ولما الساهي والناسي فالظاهر انه
لا اشكال في الحاقه بالجاهل القاصر سواء كان متعلقا بالحكم والمفهوم والموضوع الصريح
الظن ان المجتهد المخطئ ايضا ملحق بالجاهل المقصّر واما الجاهل المقصّر فهو ايضا يتصور على وجهين احدهما
ان يكون مرجع التقصير الرجوع الى الادلة مع كونه مجتهدا او الى المجتهد مع كونه مقلدا فانفق عقله
الحكم في المسئلة لاجل ذلك في حال العمل والظن انه لا اشكال في عدم كونه مقصرا لاجل هذا العلم
سببا اذا كان مطابقا للواقع بل هو ح مثل وليس عليه الاعاقل لان الامر يقتضي الاجزاء في تحقق
الالتم والعصيان بالنسبة اليه لاجل نقصه في تحصيل العلم وجهان بل قوله لا يحتمل العمل نظر الى
حصول العقله الباعث على سقوط التكليف فيحتمل الثبوت نظر الى كون العقله المزبورة ناشئة عن
نقصه في الاستعلام والمجته انه ان كان الوقت موقفا لتحصيل العلم فتركه في بعض من الاجزاء فلا
يكون اتماما في الصلوة المزبورة ومع المضي في وقتها ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون
تحصيل العلم او من الايمان بالما موبه بسبب عذر مانع شرعا وعقلا وكان امتناعا مستندا
الى اختياره فله كونه مكلفا وعدمه وجهان بل قوله لا يبينان على ان الامتناع بالاختيار
هو منافذ الاختيار المصحح لتعلق التكليف عليه او انه لا يبينان في الاختيار والمخير عند
مخاطبة بالحكم التكليفي ويجري عليه حكم العصيان وقيل انه ان ناب عن ذلك جرى عليه حكم المقصّر
ومع عدم توبته يحكم عليه بالعصيان الاستناد الى نقصه واستغفره حكما العلامة طاب ثراه

على السؤال

في عدم معارضة مرتبة اهل المقصر

الوجوب المزبورة بالنسبة الى زوفا من ارضا مقصودة فاراد الخروج منها وبين ترك العباد
الاختيارية فضا في الوقت عنهما حتى صار مكلفا بالعبادة الاضطرابية ونظائر ذلك كثيرة
يقتضيها المنع واما ان يكون مندرجا في الحكم سواء كان ظاهرا على وجه لا يعلم جواز الركون
اليه والاخذ به او شاكا ويحرم عليه حكم الغضبا مع امكان الاستعلاء والسلم فيه ومع
التمكن منه كان عليه الاحتياط في الظاهر الامكان ثم الاخذ بقضي الظن فلو اخذ به فلا اشكال
في ارتفاع الاثم عنه ولو قصر الاستعلاء ثم عرض الضيق المانع منه او غيره مما يتبعه معه ذلك
عقلا او شرعا فانه الوجوب الثلاثة المذكورة الامر الثالث الاشكال في عدم معارضة الجاهل
المقصر في العلم ولا يجوز له التمسك باصالة البراءة قبل الفصل واحتج له بوجوب من الادلة
احدها الاجماع القولي والعللي وجوب الفصل عليه وعدم جواز التمسك باصالة البراءة
قبل استيفاء الوشع الادلة الاشكال في الدالة على وجوب تحصيل العلم مثل اني الله للنفقة
وسؤال اهل الذکر والاخبار الدالة على وجوب تحصيل العلم والنفقة والدم على ثلث السؤل
الثالث فادل على موازنة الجها والدم بفعل المعاصي المحمودة المستلزم لوجوب تحصيل العلم
حكم العقل بوجوب الخبز عن مضره العقاب الى ان العقل لا يفكر الجاهل الفادر على الاستعلاء
في المقام الذي نظرت في العرفيات ما اذا ورد من يدعي الرسالة من المولى واني بطومار يدعي ان
الناظر فيه يطلع على صدق دعونه او كذبها فم والنقل الدال على البرائة في الشهادة بحكمة
معارضها لاخبار الدالة على وجوب الاحتياط حتى يثبت عن الواضحة كافي في حق عبد الرحمن
وعبرها وما دل على وجوب الوضف بناء على الجمع بينهما وبين ادلة البرائة بحكمها على صورتها
من ادلة الشهادة الخامسة حصول العلم الاجمالي لكل احد قبل الاخذ في استعلام المسائل وجوب
واجبات ومحرمات كثيرة في الشريعة ومعه لا يصح التمسك باصالة البرائة لان مجر بها الشك
في اصل التكليف لا في التكليف مع العلم بالتكليف القسم الثاني ان يكون خاهلا فاصوا وكان
علمه مطابقا للواقع وبما خالفوا في صحته عباداته وعدمها على احوال احدها الحكم بالصحة مع
المطابقة للانفاضة فانها ما حكم الشهادة عليه بين الاصحاب هو الحكم بفصل عباداته مط
ثالثها ان المسئلة ان كانت من ضروريات الدين والمذهب والاجلعيات وخالف فيها الوا
كانت فاسدة وان لم تكن كذلك كانت صحيحة سواء طبق الواقع او خالفه واما ما احتج به بعض
وهو التفصيل بين كون الجاهل ذا الموجب للزوم في الصحة مما وجب على المكلف بفهم حكمه قبل الاجراء
في الصلوة لعموم التوكا حكم الخلل الشايع وقصفا وابتلاء المكلف طافلا لا يجوز لنا انك معرفتها
اذا حصل له الزوم في الانشاء المضطرب لبيان على الاستكشاف عبادا فراغ لان الزوم وحصل

الواقع
في صحته عبادته الجاهل لوطابق

من سوء اختياره فهو في مقام الاطاعة كالداخل في العلم من دابين كونه مما لا يتفق الا
نادرا ولاجل ذلك لا يجب فم حكمه قبل الدخول الموثوق بعدم الابتلاء غالبا يجوز هذا
في العمل على الوجه المذكور احتج القائل بصحة عبادته اذا كانت مطابقة للواقع بوجوب
الادلة الاولى الاصل فان الاصل براءة الذمة من وجوب الاعادة والعفاء والاستغفار
بفرض بقاء البرائة الاصلية في محل الجحيم والاصل عدم اشتراط العلم في صحة العمل الاصل
عدم ملاحظة خصوصيته صدور العبادات من افعالها الثابتة الاخبار الدالة على عدم العبرة
بالشك بعد الفراغ او بعد خروج الوجة من عليه او لا بها واردة في الشك في وقوع الفعل
لان حكمه لا يمتنع لبيان معرفة الموضوعات الاحكام والمفاهيم الكلية كما يظهر من ذلك
مطابقة الاصحاب وكما انهم وثابوا بانها مفادضة مع استصحاب الاستغفار وفيه ما فيه
ضرورة انها بمنزلة الدليل الاجتهادي في مقابل الاستصحاب لانها خص من الثالثان
المكلف انما لا بالمأمورة على ما امر به الشارع سواء كان ما اذ به مؤثرا لمن الواضحة او لقوة
جميع الاحياء خصوصاً من اخذ الحكم عنه افعالا على الاول فقط وكذا على الثاني في كل فقه الاخذ
بقول الاحياء واما على الثالث فكونه فوه طريقا له للوصول الى الواقع فيجري عليه ذلك
الحكم بالنسبة الى السابق واللاحق وبالحجة فالما موبه منقوض في الخارج على وجهه لزم
حصول الامتنان والخروج عن عمدة التكليف اذ لا امتناع عقيب الامتنان والاصل عدم
مدخلية كونه مأخوذا عن المجتهد فيه وهذا الدليل انما يبر في حق الجاهل الذي لم يكن مقصرا
بحيث ينبغي في حقه قصد العبرة لا امتناع صحة العبادات بدونه ولا يجري بالنسبة الى الفاسد
الذي يكون علمه مخالفا للواقع الانباء على القول بان الامر الظاهري يقتضي الاجراء وهو
صحيح واما في حق غيره فلا يتم اذ قلنا بعدم تبين الرجوع الى المجتهد عليه وضعفه وظهوره
على ذلك من وجهين احدهما ان كون ذلك من قبيل الايمان بالمأمورة على وجهه غير ثابت ل
للمأمورة من غير الصريح وهو غير متفق في المقام بعد ملاحظة احتمال قيام كون الصحة مشروطة
بالعلم فالتمسك بالدليل المزبور في المقام يوجب على احراز صحة العبادات المزبورة واشتات
الصحة بها كاهو مقصوده الاحتياج للزوم ورواها الجواب ان تحقق مهية العبادات المأمورة
ليس مشروطا بالعلم فيمكن التمسك باطلاقات العبادات في هذا المقام بعد ملاحظة كونها
فاحية لصحة ذلك مطلقا لاصل عدم تبينها بالعلم والقول بان الاصل التمسك هنا انما
يتجلى في القول بجهل بانه في شرط العبادات وهو ما لا نقول به مدفوع بان الاصل المزبور في الشر
يجوز التمسك بالاطلاق المزبور فهو من قبيل الدليل الاجتهادي كما هو الحال بالنسبة الى

هذا حكمه في العبادات الواقعية
واما بالنسبة الى المعاملات
الصادرة عنها فالظن على ان
في صحته مع الواضحة وخلافها
مع عدمها ولم يعلم من هؤلاء
خلاف في ذلك

في انه هل يصح عبدا الجاهل ام لا

سائر الاصول اللفظية ودعوى ان التمسك بالاطلاق انما هو مبنية على مذهب
الاعم وهو ما لا نقول به كما نرى وقائنا ان ما ذكرنا انما يثبت فيما اذا وافق عبدا انه ما هو
المعلوم من الواقع او وافق فناء او جميع الاحياء واما اذا وافق خصوص فهو الجهد الذي قد
فيه من ان يثبت صحته اذا غلبت الامور على تلك الحكم عليه من حين اخذته بقوله وبناء على
على فناءه وذلك لا يصح علمه الواقع قبل ذلك واجبت عنه بان قول الجهد صحة شرعية بالنسبة
اليه وطريق شرعي لم يثبت استكشاف الواقع والوصو اليه فهو بمنزلة النظر الجاهل من الادلة
بالنسبة الى الجهد فاذا ثبت ان ذلك حكم الله في شأنه جرى عليه بالنسبة الى المتقدم ولما
وقد يورد عليه بان التقلب بطريق العمل فهو حجة عليه بعد اخذته دون ما قبله اذ هو الفقد
الثابت من الادلة الفاضلة بمشروعيته وليس خريفا للعلم فلا وجه للحكم بغير العمل الواقع قبل
الاخذ به من جهة التقلب للاتفاق بوجاهته بانه مخالف لفضيلة الادلة الفاضلة بوجاهته التقلب
فان مقتضاها كون التقلب سببا للحكم بالصحة وهذا الحكم كما يتعلق بالحال والاستقبال كما يتعلق
بالماض ايضا فالحكم وان ثبت في الحال لان الحكم به هو ما وقع منه الماض والقول بخصيصه
بالاول خلاف المستفاد من الادلة الدالة على حجية ظن الجهد ولزوم اخذ العام به فانه افضل
فيه بين الوجوه المذكورة اصلا الرابع صحة عبدا الرحمن بن الحجاج عن ابي بصير قال سئل عن
الرجل يزوج المرأة في عتقها بجهالة اهي من لا يحل له ابد فقال لا اما اذا كان بجها الله فليس بها
بعد ما انقضت عتقها وقد بعد الناس في الجهالة بما هو اعظم من ذلك فقلت اي الجها التي لا ينفك
بجها الله ان ذلك حرم عليه ام بجها الله انها في العتق فقال احدي الجها البين هو من الاخرى
الجها الله بان الله حرم عليه ذلك لان لا ينفك على الاحباط معها فقلت هو من الاخرى
مفاد ورفق الله انما انقضت عتقها فهو مفاد ورفق ان يزوجها الخديشة مؤذنة الرواية
في الجاهل بالحكم الجاهل الصوري بغيره قوله لا ينفك وعلى الاحباط فان الجاهل المنقظر
يتمكن من الاحباط وهذه العلة المنصوح جاريه بالنسبة الى فطو الجاهل الفاضل وليس ذلك
منا مالمما اشهر بين الاحباط من عتقه ورفقه الجاهل الا في المواضع الاربعه ليس المقام منها
اذا يمكن تخصيص كلامهم هناك بالصلوة او بالجاءل المنقصر او الجاهل الذي يكون علمه مخالفا
للواقع الخاص لو لم يصح العباد من الجاهل الفاضل لما كان الاحباط عند معلومته الواقع في
المكلف عن شخصه اجماعا مطلقا شرعا والناظر بالادلة الاربعه فالمقدم مثله بيان
الملازمة ان الاحباط انما يكون اجماعا من جهة كون العامل فضلا الى الواقع والواقع لا يكون الا
صحيحا فيلزم منه ان يكون عبادة الجاهل الفاضل سببا للاحباط صحيحا واضحا والفرق

التمسك بعبدا الجاهل

بينه وبين غيره من اقسام الجاهل الفاضل الذي ظاهرا عبادة الله للواقع غير مستقيم بل لظانه
خرق للجماع المركب السادس الشبهة المستمرة بين المسلمين خلفا عن سلف على عدم الالتزام بالاطلاق
بعد الشك والاعلم بمطابقته اعمالهم للواقع اذا كانوا من الجاهل الفاضل في حال العمل وبور
عليه بانها كاشرة من العلم لثباته عن الشك الذي يحيط فيها الصالحون مع انها لو تمت
بحرث بالنسبة الى المقصر ايضا مع ان نظرية هذه الشبهة متفقة بالنسبة الى ترك تحصيل العلم
وبالجمله فبعض في الشبهة خصوص الاستكشاف القطعي منها وهو غير ثابت في هذا المقام مع ان حجية
الشبهة وحصول الكشف منها يتوقف على انتفاء الردع الشرعي وقد ثبت ورود الردع الشرعي
على الجاهل كما لا يخفى على من لاحظ النص الوارد في تحصيل العلم الفاضل بوجوه التعليم والتعليل
الا ان يلزم بان النص من المزبور غير شامل بالنسبة الى الفاضل الجاهل عن تحصيل العلم
بعد ما لاحظ غير عنه السابغ الاخبار الكثيرة المنقولة في ابواب الفقه الفاضل بعد وجوب
الاعمال على الجاهل الفاضل بعد علمه بمطابقته عمله للواقع وهي كثيرة منها ما روي ان عماد
اصاب مصابة فمفعول في الراي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا يفرج الحمار افلا صنعت كذا
فعلمه النبي وخبره الدلالة ان قوله افلا صنعت كذا شديدا على عدم الايمان بالنسبة بذلك
الكيفية وفيه دلالة واضحة على انه لو كان يتم بذلك الكيفية ولو من غير شئ لكان محرمها
ولم يوجه اليه الشك وفيها موثقة ابن بكير قال سئل ابلع الله عن رجل الجنيتم
تيم فامنا ونحن على طهر فقال لا بأس به وغنه في الموت اذا وقع في البئر الطير والديك
والقارة فانزع منها سبع دلاء فقلت ما تقول في ضلوتنا وضوتنا وما اصابنا فقال
لا بأس به الى غير ذلك من الاخبار التي يعق عليها المنع في ابواب الفقه احيانا فقال
فبعبادة الجاهل وعدم مغدور شئ الحكم الوضع بعد تسليم مغدور بانه في الحكم المكلف
بوجوه احدها ما حكاه بعضهم عن العلامة الرشتي طاب ثراه وهو ان الجاهل الفاضل الذي
يكون عمله مخالفا للواقع والفاضل الذي يكون عمله مطابقا له معا وبان من حيث الافعال
الاختيارية فيخرج القول بمتاونهما من حيث الثواب والعقاب فلا يمكن الحكم بعبادة الله الثا
ومناد العباد الصادرة من الاول فادل على مناد عبادة الفاضل الذي خالف عمله للواقع
على مناد هاتما فانيها الشهرة المدعاة والاحباط في الذم ثانيا لها الاصل فان افضه ما دل على
على حجية وحصول البرائة به هو ظن الجهد بالنسبة الى من باخذت به ولو كان من الجاهل فلا
يعر ذلك اذ افضه ما يقتضيه العقل سقوط الائم لاحقة العباد والبيها الاخبار الامر بتعلم
الاحكام والفقه في الدين والرجوع الى العلماء الدالة على توقف العمل على العلم واناطته به و

ادلة صحتها الجاهل بيقين للواقع

مما ورد في الروايات فيكون عباد الله الجاهل المفروض فاسد من جهة انتفاء الشرط
 المطلوب فافرض انه ادعى من ناهي الواقع على سبيل الاتفاق لم يكن مؤدبا له على ما هو عليه
 عند انتفاء الشرط المذكور يعني السلم بالاحكام بالرجوع الى الادلة الشرعية او الرجوع الى
 الثقات من العلماء الاخذ بها فانه انما من شرائط صحة العبادة كما يستفاد من تلك الادلة ان
 ان الجاهل الفاضل خارج عن المكلف في لا يتعلق عليه الامر الشرعي لان العلم شرط في ثبوت التكليف
 ولانه عاجز وقد عرفت لادله الاربعه على اشتراط القدرة في ثبوت التكليف في حق فقولنا الصحيح
 في العبادة عبادة عما وافق الامر وما اجمعت فيه الشرائط والاجزأ فلا يحصل الا بالامر فتتعلق صحة
 في المقام بسبب انتفاء الامر سادسها ان قصد القربة بجزء من العبادة وهو لا يحصل من الجاهل
 ففقد عبادته من جهة الاخلال به سابعها ان خصوص الشاهد عن التدبر على الا يعلم وعن العمل
 من غير علم فانها فاضله بعد تعلق الامر بالعبادة الى الجاهل وان كان فاضلا وانتفاء الامر يقتضي
 ثامنها عدم من الاخبار الروية في الجهاد قلنا صحيح في زيادة حيث تضمنت ان من لم يؤل ولي الله و
 لم يكن جميع اعماله بذكر الله البتة فاكان له على الله حق في ثوابه ولم يكن من اهل الايمان وحيه لا يستلزم
 ان العامل الذي اخذ احكامه من غير الطرق الشرعية ليس عليه بدلالة ولي الله لانه انما يدل
 الى الاخذ بالطرق المقررة فلا يثبت التوابع على ما افاده الرواية وهو يستلزم انتفاء الثاني قوله
 العامل على غير بصيرة كالسائر على غير الطرق ولا يبراه من غير السبب من الطرق لا بعد الثالث قوله
 الصادق عليه السلام لا يهتد الى الله عز وجل الا بالهدى فلهذا حمل على المعرفة باصول العقائد مخالف
 للظاهر في قوله لا عبادة الا بتفقه الخامس قوله لا قول ولا عمل ولا لغة الا باصابت
 وقوله لا عمل الا بنية ولا بنية الا باصانته الستة كسائر قوله من عمل على غير علم كان
 بعد اكثر ما يصح السابغ قول من المؤمنين في المعتدل على غيره كما اذا طاعوا به وروى لا يبرح الحديث
 الثامن قوله لا خير دين لا تفقه فيه الحديث التاسع قوله لا يسع الناس حتى يتأواوا ويعتقوا
 والجواب على الاول من وجوه الاول ان محل النزاع ليس اخلافها من حيث التوابع العقابيل
 النزاع انما هو في اختلافها من حيث الحكم الوضع يعني الصبر والفساح فيمكن ان يقال ان الجاهل
 الذي يكون عبادته مطابقة لمقتضى الواقع صحيحة من جهة كونه ممثلا لما صوبه بخلاف من كان علمه
 مخالفا للواقع الثاني انما لا يسلم وجوبها من حيث التوابع لان التوابع فضل محض ولا استحقاق
 للعبادة ذلك حقيقة وكثرة الفضل كماله منوط به ببل الفضل فلا يثبت على الله ثم مرجع المصيب
 على الخط في ذلك والقول بانه مستلزم لاناطة استحقاق التوابع بما هو خارج عن الاختيار وهو
 مخالفا لما يقتضيه العلم بما لا وجه له وقد ورد في الاخبار ما يدل على ترتيب التوابع على الشجاعة
 في ثبوت التكليف

لا بد من احدى الشرطين المذكورين في ثبوت التكليف

الشجاعة

في الجواب عن الادلة

الشجاعة وغيرها من الملكات الحسنة مع الهما في الغالب ضطرارها وقد ورد ايضا في جملة من
 الاخبار ان من سن سنة حسنة كان له مثل اجر من عمل بها ومن سن سنة سيئة كان له وزر
 من عمل بها فاذا فرضنا ان شخصين سن سنة حسنة او سنة سيئة وانفق كل واحد منهما في العمل بها وقلة
 العامل بلسنة الاخران مقتضى الروايات كون ثواب الاول وعقابه اعظم فداشهر ان المصيب
 اجر من المخطئ اجر واحد الى غير ذلك من الاخبار الدالة على المطا الثاني المقتضى من البحث المقام
 هو انه بعد اكتشاف الواقع الاعادة على الجاهل الفاضل الذي يكون عمله مخالفا للواقع وان الله
 يعاقبه على ترك الاعادة بخلاف من كان علمه مطابقا للواقع فانه لا يعاقب على الاعادة وان الله يعاقب
 لا يعاقب على ترك الاعادة ولا يخفى ان مجرد ذلك مخالفا للواقع الذي لا يعاقب على الاعادة وان الله يعاقب
 بعضهم وهو اننا نقول باختلافهما بل يلزم بصحة عبادة الفاضل انما كانت مخالفة للواقع لانها
 بفعل العمل المزبور كما لو كانت معتقدا لصحة هذا الامر وان كان عقليا الا انه يكفر عن تعلق
 الامر الشرعي بذلك كما هو مقتضى فاعدا الملازمة والامر بقبضه الاجزاء ولا يمانع من مكلفا
 بما علم من التكليف لانه غير قادر على ما عدا ذلك فيكون استيما بتعلق التكليف عليه واقفا وبورده
 عليه بان ذلك من قبيل الامر الظاهري الذي لا يقتضي الاجزاء بل هو من قبيل الجمل الامر بالتكليف
 الاول باق على حاله ومقتضاه وجوب الاعادة عليه بعد اكتشاف مخالفة المزبور عنه فانه
 يمكن المنع من ثبوت القضاء عليه اذا اكتشف مخالفة بعد اتمامه لان الفضل بالامر الجيد
 وهو منبى على تحقق الوقت الذي هو مخرج تعلق الامر عليه في الوقت فلا يوجب عليه تعبد لحظة
 عدم كونه مخالفا مكلفا بالواقع في الوقت فاما ما ذكرنا من منجية الشريعة المجردة عن الروايات
 سيما مع عدم كونها محقة وبما يمكن المنع من وجوب الاحتياط في مثل المقام واما ما ذكرنا من وجوب
 الاول ان ذلك انما ينافي بالنسبة الى الطريق الحاصل من ذلك وما دون الطريق واما اذا
 كان فاطعا بذلك فلا يمكن الربط بحجة لانه كما في الطرق الشرعية اذا يمكن ان يطلب من المكلف
 ما فوق البعير فاذا كان ما موردا بالعلم كان مؤدبا للواقع وقضيه الامر الاجزاء واورطه بين
 مجرد حصول البعير ولو من الطرق الفاسدة وخوفنا ان لا يمكن تحصيل العلم بل الطريق منه بمحض الحجة
 ليس طريقا الى الواقع عقلا فان احسانه الحق في مثله انما يكون على وجه الاتفاق ومثل ذلك
 يمكن ان يكون طريقا اليه ومن هنا صرح جماعة من المحققين بان قطع القطع ليس بحجة وبورده عليه
 الحكم بمسحبة البعير غير مستقيم بعد لحظة تعلق التكليف الواقع على ذمته المكلف لان كونه
 ح بالواقع ومنه عن العمل مقتضى قطعه مستلزم للتكليف بما لا يطاق الا ان يقال ان الاختيار
 الطريق الشرعية شرط في صحة العبادة وفيه انه لما لم يقم دليل عليه فالاصل عدم كونه شرطيا

ليس

ذلك

للوواقع
في صحة الجاهل مع مطلقا

حيثما انما لا نسلم كون الاخذ من الطريق شرطاً في صحة العبادة فهو مقدمة للعمل فيسقط التكليف
بدون ذلك بعد تحقق الامتثال للواقع من المكلف المزبور الثالث التكليف بالعمل بالطرق المعتبرة انما
يتعلق بالنسبة الى الغاير المقتضى لذلك الى الغافل الفاعل الفاعل من ذلك غايته مبلغ فهم ان
ما عليه ابواه او معلمه هو الحق الصريح الذي لا يحتمل الخلاف ولا يحتمل بالذات في ذلك فلا يعقل
القول بكونه مكلفاً مع ما ذكرنا الرجوع الى الجهد الجامع لشرائط الافناء بعد ملاحظة كونه مستلزماً
للتكليف بما لا يطاق ولا يعرض عليه بان ما ذكرنا من لزوم التكليف بما لا يطاق انما ينبغي القول بتعلق
التكليف بالغافلين ولا يقتضي ذلك تكليفهم بالاخذ بقول بائتهم وبخوفه فان ذلك ايضا مما لا دليل
عليه وبورده عليه بان القطع بحج مطلقاً وليست بحجة منوطة بمحصول من طريق خاص ولو سلمنا
القطع بعدم حجية القول المزبور فلا نسلم عدم تحقق الامتثال اذا التزم المكلف بالماور من غير الطريق المعتبر
لان الايمان بالماور به ولا يقتضي الاجر اقطاعاً الرابع ان ما ذكره المسند للمزبور من التشديد
بالاصل غير مستقيم اذ من البين ان مقتضى الاصل والاستصحاب عدم اشتراط الصحة بالاصل
بالطريق بل مقتضاها هو حصول الامتثال بتجريد الايمان بالماور به وما ذكرنا من الاجابة بغير
الجواب عن الوجه الرابع اذا التكليف بوجود يحصل لعلم انما يتوجه بالنسبة الى الغافل على
مقتضاه ضرورة امتناع التكليف بما لا يطاق والفاسد خارج عن الامتثال فلا ينعى ذلك الادلة
على انما نقول ان العلم انما هو مقدمة للعمل فلا يجب حصول العمل ولا يجب الاعادة بعد ذلك
لما عرفت الخامس من وجوه اقسامها الاول ان يكون الجاهل الفاعل ايضا مكلفاً بالتكليف لثبوت
فالعلم ليس شرطاً في ثبوت التكليف لواقع بل انما هو شرط في تجزئته على المكلف وترتيب الاثم على
مخالفته وثبوت الاثم ليس شرطاً في تحقق اصل التكليف حتى ينفى بانقضاء الاثم والوجه في ذلك
انما انه ليس العلم شرطاً في ثبوت التكليف لواقع بل العلم بالواقع هو ما يلزم بالضرورة من
وجبه انما لا نقول بعدم كون المجهول المخطئ الفاعل من ذلك الواقع مكلفاً مع تمكنه من الاجابة
حتى يكون مستلزماً للتصديق بل انما نقول بان الجاهل المركب الذي لا يقدر على الامتثال
لو من طريق الاحباط والمستضعف الذي لا يجد طريقاً للامتثال ولا يقدر على الاجابة
لبنا من المكلفين وهذا راجع الى ما دل على اشتراط القدرة وليس مستلزماً للتصديق لاصلا
والثاني ان يقال ان الفاعل الذي لا يقدر على الامتثال خارج عن محل النزاع اذ لا يصح منه عمل
حال ضرورة ختم بيع الكلام في صحة واما الكلام في صحة العمل الصادر عن المكلف العالم بشيئ اصل
التكليف مع عدم قدرته على شخص المكلف فانه لو عمل في هذا الحال علماً بكونه مطابقاً للواقع لم
يجب عليه اعادته بعد صيرورته بالواقع ومن البين ان مثله ليس خارجاً عن صفة المكلفين في الثاني

في الواقع

لو كان

ما لم

في الجواغل الادلة

انا لا نسلم انقضاء العذرة في مثل المقام والشرع ذلك ان الفعل اذا استند الى الاحتمار
كان لوازمه وخصوه انما هو ما استند اليه فيكون الجميع اختياراً باصا دراعته باختيار
الفعل وادارته ولا يلزم في كون امر اختيارياً ما لاحظناه حين الايمان به بقضيه او اصاله
بل يكفي ما لاحظناه ولو اجمالا لا يتبعوا ما عرفت السادس من مبلغ من عدم تمكن الجاهل الفاعل من قصد
القرينة اما الجاهل المركب فلا ريب في تمكنه منه وكذا الحال بالنسبة الى المزبور الذي يعمل بمقتضى
الاحباط كما عرفت واما الجاهل الفاعل من خصوص يحصل العلم وبناء الواقع فهو ايضا
واما الفاعل من امر الواقع مطلق فهو خارج عن محل النزاع لانه لا يتحقق في ما لا يطاق من غير
النزاع في صحة عمله وفساده واما الفاعل الذي لا يطاق بالواقع فيعمل في امر عليه مع جهله بذلك
الامر لا ضل فيه وانما كذلك واحتمال انه انما قصد القربة بذلك الامر الموهوم في الجاهل لولا
لما لا امر الجاهل المتعلق بالعمل المزبور فلا يصح ضعف اذا القدر الذي لم يطاق على المكلف انما هو لا يطاق
بالمأمو به بقصد الاخذ من القرينة وهو مقتضى المقام نعم لو ان بالواقع الجاهل للطريق
الظاهر في المشرع عند فاعله غير قادر على قصد القربة الا مع تغفل عن الشك واما عكس ذلك
اعني صواب مواضع العمل بالطريق وبما القصد للواقع فلا ريب في تمكنه من قصد القربة مع الاية
لا يصح على الاقوى والامر السابع من وجوه منها ان لا نسلم تعلق نواهي المزبورة بالنسبة الى
الجاهل الفاعل اذا التكليف مشروط بالقدرة فينتفي بالتقارن وتنبؤه بالقدرة عليه بان ثلث النواهي
فاحتماله بثبوت حكم تكلفي وهو حرة العمل من دون علم وحكم وضعي وهو فساد العمل الصادر
الجاهل ولا ريب في ان الجاهل انما يكون ما نفع من ثبوت الحكم التكلفي في وضعي الوضعية ثابتاً بالواقع
المزبورة وبما عرفت بان الوضعية في المقام من الحكم التكلفي فيكون ثابتاً بالواقع وبما عرفت
ببراهينه ومن هنا يظهر الاصل في كل امر ثبت ما نفعه للعبادة بنسبة الواهي ان يكون من
الواقع العذرة العلية فلا نفع ما نفعها بالنسبة الى الجاهل والناهي والناسخ منها انما هو
سلبنا تعلق نواهي المزبورة بالنسبة الى الفاعل واقفاً فلا نسلم انقضاءها الفاسد لان الفاعل
المزبور مني على القول بامتناع اجتماع الامر والنهي في محل واحد بعد البناء على جوازها
اختلاف حيثما فلا يكون النهي المزبور ما نفع من ثبوت الامر الفاعل بالصحة وهذا المقام
قد بصر عليه نائبة بالثام عرفت ان اجتماع الامر والنهي في محل واحد اذا كانا واضحين في النهي المزبور
فاض ياد شاع الامر للتعلق بالعبادة المزبورة وهو مستلزم للفساد والقول بان المقام تمام
اجمع فيه الامر الظاهري مع النهي الواقع والصحة عبارة عما وافق الامر الواقع والظاهر في قصد
ما اعظمه مخالفة العمل المزبور بمقتضى الامر الظاهري يجب الحكم بصحة ما نفعها من مزبور

نور

في ادلة صحة عباد الجاهل

محلّه من ان مجرد الامر الظاهري لا يقتضي الاجزاء عن الواقع لان الحكم الظاهري على كثر محض
فلا يحصل به الاشارة الى الواقع ويمكن ان يقال ان الامر والحق المزبورين من قبيل الدليلين
المستغنيين منبسطان ويرجع المقام الى اصاله الفساده واخرى بان القول بجواز اجتماع
الامر والحق انما يقتضي صحة ذلك ان النسبة بينهما من قبيل العموم وجه فلا يتم المقام الذي ذكر
الامر المزبور احض من الاطلاقات الامر بالعبادات وما يقال من ان النسبة بين الموضوعات
عن العمل بغير العلم مع كل واحدة من اطلاقات العبادات عموم مرفوعه فيجري فيه القاعدة المزبورة
مردود بان تلك التواهي خاكة علمها والدليل الحاكم المقتر بدلوله اللفظي لادلاله اخرى غير
المخصص فيجري عليه اثاره ومنها ما يفسد من كلام بعضهم من ان التواهي المزبورة ارشادية
فلا دلالة فيها على الفساده ونظري منها انما لا تستلزم قبول التواهي المزبورة بالنسبة الى العمل
الصادق من الجاهل الفاسد بل هي منصرف الى خبر ولا يصحدها عنه ان ندب بما لا يعلم ان
الجاهل الفاسد عالم ومعتقد بصحة عباد الله غاية الامر بما اشتهر عليه من غير طريق المتعارفة
ومجرد ذلك لا يقتضي بعدم اندراجها في مفهومها لغيرها وتقتضون لفظ العلم الوارد في الاخبار الواردة
وعبرها منصرف الى العلم الحاصل بشئ من الاستنباط المتعارفة نظر الى شيوخ استعماله منه كاصراف
اطلاقات كل من الظن والشاف الى الامر بالحاصلين من الاستنباط المتعارفة فلا يتم بالنسبة
الى الظن ومن كثر شكك مدعونه بمنع الشيوع لتباين ذلك وتوضيح المقام انه لا ينبغي قصد
الدين على الا يعلم الا بالله بما هو احداهما البناء والعقدان فليكون من الدين مع عدم افتاء ولا
عمل بمقتضاه ثابتهما ادخال ما لم يعلم كونه من الدين في الدين على انه من الدين مع العلم بعد كونه
في حال الجهل ثابتهما ادخال ما لم يعلم كونه من الدين في الدين على انه من الدين مع العلم بعد كونه
جوانه في حال الجهل ثابتهما ادخال ما هو من الدين واقام مع قيام طريق ظاهري شرعي على كونه
كونه من الدين ظاهرياً فاشترطنا من وجهين احدهما ان الاخبار المزبورة لا تقام مع ما قد
من الادلة وثانيتها المنع من دلالة الاخبار المزبورة على المدعى اما الرواية الاولى فلا تجرد
دلالها على نفي استحقات الثواب لا يستلزم نفي صحة العمل فلا دلالة ولا دلالة في ذلك
شيء من الدلالة لثلاث وايضا لا ينبغي ان الطرق المتبركة معتبرة في حق الغافل المعتمد بكونها
طرق معتبرة لا شاع كونه حكمة اي غير ذلك فعمل الولي بما يعتقد من الطرق الغير المعتمدة
بدلالة الولي كعمل الغافل بالطرق التي اعتبرها في حقه وتوضيح ان المكلف مكلف عقلا
وشرها بما اعتقد بالعلم والبناء على مقتضاه في مقام الاطاعة والاعتقاد ولا يجوز له ان
ذلك ما كونه معتقدا لثبوتها فهو مكلف باختيار العمل بغير الطرق المعتمدة كانت

في صحة عباد الجاهل مع المطابق

نقله قطعاً كما نشأ وظننه من كون عمل الفاسد المزبور بدلالة الله تعالى لكن هذا الوجه
لا يقتضي القول بصحة عباد الله اذا كانت مخالفة للواقع لان الدليل العقلي العام على صحة
العمل يقتضي القطع انما يقتضي بمقتضى وجه من عمل به ما دام كونه فاطعاً فلا يبعد بعد اكتشاف
الخلاف له واما الموضوع الفاضل بحجة العلم في غير شاملة بالنسبة الى ذلك لان العلم
عبارة عن الاعتقاد الجازم المطابق للواقع فلا يتم المقام الذي يكون مقتضاه مخالفاً للواقع
في هذا ايضا فاضله بحجة العلم الحاصل بخالفة العمل المزبور للواقع فيجوز عليه العمل بمقتضا
بعد اكتشاف الواقع له ومقتضاه الحكم بوجوب الاعادة عليه هذا الخلل وقد يجاب عن
الرواية المزبورة ايضا بانها انما هي استحقات لواقع حق من لم يوال ولي الله ولا يمكن عمله
البه وهو لا يقتضي نفي الثواب المولى الذي لا يكون عمله بملك الله الله اذا قلنا ان المقام انما
الامر من معاني الشرطية مضافا الى انه يشترط الاستقلال بحكمه عدم الايمان فان الاجتماع قائم
على ثبوت الثواب على ايمان المولى المولى على غير ذلك لانه لا يسمي مع الغفلة فان الله تعالى لا يصنع
عمل امل كما ورد النص عليه في الكتاب السنة فان قلت لو كان الامر الاول كافيا في ترتيب الثواب
على العمل لكان اعتبار الثاني في الشرطية لقواضيه يمكن ان يكون حجة اعتبارها في عمله من غير ذلك
ولي الله الله ناكدا لما ذكره ولا مرفوعه مؤالا انه له كونه من خواصه ولو اقره بل قد يقال
انه انما علق في الثواب على تحقق الامر المزبورين فينتفي عن الثواب بمجرد اشتهاء واحد منها
ونفي النقيضات فمقتضاه ثبوت الثواب بمجرد حصول شئ من الامر المزبورين كما هو مقتضى
مفهومه اللغوي فبذلك على مقتضى المذاهب ويمكن ايضا جعل الحكم الاول مترتبة على كل من الامرين على
الاستقلال والثاني مترتبة على الاول خاصه فبذلك على مقتضى المطالب بغيره وقد يجاب عن
الرواية المزبورة ايضا بانها لا بد من ثبوت الرواية على وجه لا ينافي صحة عمل المولى في غير ذلك
المطابقة جميعا بينهما وبين ما مر من الوجوه التي اشترطها الله واما الرواية الثانية فلا دلالة
فيها على منادى عمل الجاهل بل بل المساق منها انما هو منادى بعمل الجاهل من جهة مخالفة العمل
لواقع غالباً فلا يبطله بالمسمى مع ما قد يقال من انها ارشادية فلا دلالة فيها على الفساد عند
مطابقته للواقع واما الثالثة فلو جهن احداهما انه لا دلالة في نفي القول على الفساد وانما يبعد
نفي الثواب كيف وقد ورد في الاخبار ما يدل على ان من شرب الخمر فلا يقبل صلواته او من شرب
وان خصوصاً القلب شرط في قبول الصلوة ونظائر ذلك كثيرة في الاخبار ويجاب عنه بان نفي العمل
في الرد المستلزم البطلان فانه المشاد منه عرفاً وثانيتها ان غاية ما يقتضيه الرواية المزبورة
هو اشتراط المعرفة في صحة العمل في الجملة فيكفي فيه مجرد المعرفة باصطحاب العقائد وما لا يبعد فلا يبعد

في ازالة عيب الجاهل مع مطابقة الواقع

حمله على الحق فلا لالة فيها حاج على فساد العبادة الصادرة من الجاهل القاصر في حال العلم سواء كان
مقصودا في تحصيل العلم ام لا ولو لم يكن له نوحه النفي بالعبادة لانه نظر ان القول بالخصا
التواضع الشرعية بالعلم مستانم للخصا فلا لالة النفي الربوي على الفسا اذا لم يكن اجتماع التواضع
الفعل مع الحرمة الثانية الغير المخرجة اذا لوجده لالة النفي على الفسا انما هو امتناع اجتماع الطاعة
والمعصية في محل واحد وقد يورد عليه بان النفي الربوي على الفسا اذا لم يكن اجتماع التواضع
التعليق مع الحرمة الثانية الغير المخرجة اذا لوجده في دالة النفي على الفسا انما هو امتناع اجتماع الطاعة
والمعصية في محل واحد فلا فساد عند انقاء الفضا وقد يورد عليه بان النفي الربوي رخص من
اطلاقات العبادات فيجب تخصيصها به وانما اذا ذكر من ان الخبر محمول على النفي في موضعين بل انما
لوزم حمل على النفي كما هو مضمونه اصالة الحجة وانقاء العبادة مستانم لفسا وما قد يقال من
ان حملها على النفي الذات متعذرا اذا العبادة الفاسدة اذا المخلط بها مع كونه معقدا لكونها
مختلطة في مندرجات عنوان الاطاعة والعبادة حقيقته اذا لا يصح سلب اسمها عنها حاج ولذا
يستحق التواضع الاجر في الجاهل المعصية المتعذرة انما لا يمكن سلب اسم العبادة عنه فاذا
تعددت الحجة في موضع حملها على النفي بل يعللها منباعدة في النفي فيكون ايضا محمولا على معناه
الحقيقة فمدح بان اندراج ذلك في عنوان الاطاعة والعبادة واستحسانا للاجر والثواب انما
كان لاجل كونه مضاعفا بحسب الشريعة وكونه ممثلا للامر الظاهري المعلق بالعمل بالطريق
وليس ذلك لاطاعة وعبادة بحسب الواقع اذا العبادة الواضحة لا يتحقق الا اذا كانت بحسب
سلب اسم العبادة عن العمل المخالف للواقع ولو سلمنا فساد حمله على معناه الحقيقي فلا فساد
حمله على النفي بل هو محمول على النفي هو افر من غيره الى الحقيقة واقا الخاصة فلو جهز
احدهما ان الرواية الربوية مجملة لان العرف في مثله فيهم في الصيغة نارة ونفي الكمال اخرى ذلك
بوجوب لزوم الموجب للاجمال وتوضيحه انه لا ينبغي ان حمله على نفي الذات متعذرا لان العمل بما
في يمكن ان يتحقق في الخارج من غير تفقه وشبه من حمله على النفي المجازي ولم يفهم قرينة المقام على
واحد من المجازين من اخر وهذا دليل على اجمال الرواية وبورده عليه بان الفاسد مثله نفي الصحة
لانه افر من تفهيم تفهيمها ولا اجمال لان الظواهر العربية حجة كصحتها بل قد يقال ان لالة
على نفي الذات دال على نفي الصفات ايضا فاذا انزلنا العمل به في نفي الذات لحتمها وجب العمل به في
الثاني لعدم الموجب وثانها انه لا لالة في الرواية الربوية على اشتراط التفقه في حكم العمل وانما
ندل على اشتراط اضافته التثنية وهي تتحقق بمجرد المطابقة سواء كان غاملا بهذه الاضافة في
العمل او لا واما السادسة فلا فساد انما ندل على ان اكثر الحقائق لا انما الفساد من الجاهل فاسد و

في الجاهل القاصر الذي ينافي العمل للواقع

لا لالة فيها على النفي وما قد يقال من ان هذه الرواية مجملة ومخصصة لاطلاقات العبادات نفي
من قبيل الاطلاق المعبد بالجهل فليست بحجة فيدفعه ان سببا في اباي عن الحكم بانما الجاهل بل هو
من دلالته على الفسا الا ان يقال انه يستفاد منها عدم مطلوبة العمل الصادر من الجاهل
جهته ان ما يقصد به اكثر ما لا يصلح فمهم المطامع وما ذكرنا من الاجوبة بظهر الجواب عن الرواية
السابعة والثامنة وقد يجاب عن الاخبار المترتبة اجمال من جهة ان احدهما ان الجاهل القاصر
عالم والآخر يقصد على الامثال فيندرج في الادلة المترتبة في الثاني على نفي تسليم
دلالته على المدعي فهي معارضة بصحح عبد الرحمن بن حجاج المتقدمة وهي ارجح من غيرها
عندنا فيجب تبليغ الصحيح الربوية عليها القسم الثالث الجاهل القاصر الذي يكون علمه مخالفا
للواقع وفيه وجوه واخوال احدها القول بالفتا وهو المشهور الاصحاب كما انصر عليه
جماعة وادعي جماعة منهم قيام الاجماع عليه وارسله بعضهم ارسال المسلمات ثانيا
الصحة واعلم الظاهر كلام بعضهم ثالثا التفصيل بين الاركان وغيرها فيجوز بالفساد مع
الاحلال بشي من الاركان دون غيرها وادعيها التفصيل بين الامور التي يتقوم منها الما
بحسب نفي المهية باستقائها عرفا وحقا بين غيرها ففسد في الاول دون الثاني فحاشا
القول بوجوب الاعادة عليه دون الفضا حجة المشهور موثقا ان خصوصية الاعا
الموظفة مدخل في التكبير فاذا الفرب ضا للرجح من غير مرجع فمع الحاجة لا يحصل ذلك
كما لا يحصل خواص المفاهيم والادوية المركبة عند الاطباء عند استقاص جزء منها فيجوز على
الجاهل التدارك عند اكتشاف الخلل فيحصل الفوائد العمل واعرض عليه بان هذا الوجه
كما يقتضي المحافظة على اجزائه العبادة كذا يقتضي المحافظة على شرائطها التي خرج لها نسبة
الفربة وهي متغيرة في حق الجاهل فلا يجر الحكم بالصحة في حق المواضعة قط بورد عليه ولا
بان فضله فرض مطابقا على الجاهل للواقع نفي عن اشتراط كونه بحسب تحقيق منه فساد القول
وثانها بوضوح امكان تحقق فساد الفربة منه كما يشهد به الوجدان ومنها ان ما كان جزءا
او شرطا او مانعا في حال العلم كان جزءا او شرطا او مانعا حال الجهل فاذا انفي شي من ذلك انفي
المركب فلم يكن الماني به موافقا لما موربه وهو معنى فساد له عموم جزئية في حال الجهل فلا ان
الجهل لا يوجب تغير المامور به فان مخاطبة الصلوة مع السجدة اذا كان جاهلا عن السجدة في
الاشياء لم يتغير الامر الموجه اليه فيل الجاهل لم يحدث بالسبب اليه من الشارع امر اخر
بين الفعل لانه فاصرفا الصلوة الماني بها من غير سورة غير ما يوجبها بامرا لا غاية الامر
عدم ثوبته الامر بالصلوة مع السجدة اليه لاستحالة تكليفه الفاصر لغيره في التكليف ساقط

في صحة القاصر

عنه مادام الجهل نافيا فظهر غفل عن الصلوة راسا او نيام منها فاذا التفت اليها والوقت
 باق وجعل عليه الاثنان بقصص الامم الاول وبن الاورد عليه ثم خرج منه الجهر لخال الجهل
 اعلم ان لو ثبت الجزئية بمثل قوله لا صلوة الا بظهور وقوله لا صلوة الا بقاء الكتاب
 دون ما لو قام الدليل للمثل الانجاع ونحوها على جزئية شي في الجملة واحتمل اختصاصها
 بحال الذكوات من وجع الشك المزبور الى الشك في الجزئية حال الجهل فخرج منها الى البرائة او الاحتمال
 على الخلاف كذا لو كان الدال على الجزئية حكما تكليفيا مختصا بحال العلم وكان الامر باصل العباد
 مطلقا فانه بقصص في صفة مفاد فابلية دليل للقبيل اعني حال الذكر لا لا تكليف حال الجهل
 فالجزم المزعى من الحكم التكليفي نظير الشرط للشرع منه في اختصاصه بحال العلم كلبس الجزير ونحوه
 يمكن الجواب عنه بوجهين لهما انه ان اراد بعد جزئية ما ثبت جزئية في الجملة في حق الجاهل
 الجواب العباد كالحال من ذلك الجزير عليه فهو غير قابل لوجه الخطاب اليه بالنسبة الى الجهل عنه
 الجواب والسفاهة وان لراد به امضاء الحال عن ذلك الجزير من الجاهل بذكره عن العباد الواضحة
 حسن لا يعمم في حقه بعد ذلك لجهله لكن عدم الجزئية بهذا المعنى عند الشك فانه قبل احد
 من المتكلمين في مسألة البرائة والاحتياط لان هذا المعنى حكم وضوح لا يجري فيه ادلة البرائة بل
 الاصل فيه عدم الاتفاق وهذا معني اخذناه من فساد العباد الفاعلة للجزير نسبانا او هو
 مع عدم كونهما موراها ولا مسقطا عنه وقابلهما ان فاذا ذكرنا اختصاص الجزئية بحال العلم
 اراد به كونه الحكم الوضع اعني وجوب الاثنان بذلك الجزير مختصا بالعلم بعد ملاحظة
 ظهور وجوب الاجماع على عدم اشتراط احكام الوضعية بالعلم وغيره من الشرائط العاتية في ثبوت الحكم
 التكليفي وان اراد به كونه الحكم التكليفي الغير المختص بشرط بالعلم فهو مدفع بلزوم الدور اذ
 العلم بالتكليف لا يحصل الا بعد فلو كان التكليف مشروطا بالعلم لزم الدور الا ان يقال ان امكان
 العلم شرط في ثبوت التكليف فينبغي التكليف عن الجاهل الفاضل لما عجز عن الامتثال بواسطه عدم
 من تحصيل العلم او يقال بان حصول العلم من قبيل الشرط المناخرقة او يقال ان الدور المزبور انما
 يلزم على ذلك لو قلنا بوقوف اصل الخطاب على العلم به وهو ما لا يلزم به بل انما نقول بوقوف قلته
 على علم صدر الخطاب فلا بد فورا بالجملة فلا يثبت ان الفاضل الذي لا يمكن من الامتثال ليس مكلفا
 فصار بل التكليف المنوحي اليه مشروط بنزول الجزير المزبور فادع من ان الادلة الاربعه الفاضية
 باشتراط القدرة فاضية بارتفاع التكليف عن الفاضل المزبور نعم قد يقال بوجه الخطاب الواضحة
 بالنسبة اليه على سبيل الوجوب التعليلي لا المشروط بان يقال ان الفاضل مكلف بالتكليف العتية
 ويجب عليه امتثالها بعد ذلك لجهله وكذا الحال بالنسبة الى الغافل فاعلم والالتفات لبيانها

في صحة العمل الذي لا يتصل به القاصر

في توجه التكليف الى المكلف فانما يعتبر ان في المكلف به كما ان دخول الوقت شرط في صحة
 العباد الصادرة من المكلف بناء على ان الوقت ظرف الواجب ليس شرطا في غاي التكليف على
 المكلف فالتكليف ثابت عليه من حين البلوغ ولذا صرح جماعة من اصحاب بيان الصواب
 على المكلف من حين رؤيته الهلال وقد عرقل ايضا بوجوب الحج على المستطيع من اول زمان حصول
 الاستطاعة بل يمكن ان يقال ان القدرة وان كانت شرطا في التكليف القاصر ان كان عاجزا
 الا ان مجرد توجه الطلب اليه من رادته منه ليس فيجاء والطلب غاؤه معناه التكليف عباد
 عن الطلب فيمكن ان يوجه بالنسبة اليه وهذا مني على ما ذكره حكما العلامة من القول يجوز
 امر الامر مع العلم بانتفاء شرطه فم ومنها فاعلة الاشتغال وقدرتها ان التكليف في العباد
 الصحيحة الواقعية انما تتعلق بالنسبة الى المكلف هو مودة بين الاقل والاكثر في عين الاحتياط
 محض لا للمبراة البقية وفيه نظر من ان ذمه المكلف قد اشغلت بالعبادة عند اجتماع
 الشرائط فيه فيستصحب بقائه الى ان يتحقق المزبل لا يحصل العلم بالبرائة الامع مرعا الاحتيا
 منع ترك الجزير في حال الجهل فيجب عليه الاحتياط ان كان ذكره في الوقت والقضا ان كان في خارج
 الوقت ومنها ظهور فقام الاجماع عليه كما يكشف عنه النفع ومنها الاجامات المحكية في جملة
 من الكتب ومنها ان اكتشاف الخلاف بعد العمل اما ان يستند الى طريق عقلي من علم وغيره او الى
 طريق شرعي من نص واجماع وعلى اي تقدير كان فماد لعل حجة الطرق العقلية والشرعية و
 وجوب التعليل عليها فاض بوجوب الاعادة في هذا المقام بعد ملاحظة دلالة العلم على فساد العمل
 الواقع قبل اكتشاف الخلاف فان قلت ان العباد الى صدر شرع الجاهل القاصر قبل اكتشاف الخلاف
 انما كانت مستندة الى الطرق المعبر عنها او الشرعي فلا اولونه ثامارة الثانية من الامارة
 الاولى في الاثار السابقة قلت الاولونه ثامارة ثانية وهي ان التكليف بالعمل يقتضي الامارة
 الثانية فيجوز في هذا المقام بخلاف الامارة فان حجة هذا مقتضى الجزير اكتشاف الخلاف لدا
 وجوب عليه العدول عنها الى الثانية فيجب عليه ح زيقب الاثار المختصة بالثانية ومنها وجوب
 الاعادة ولعل مستند القول بالصحة مظهر لا اصل وبغير دارة بان الاصل وجوب
 الاكثر واخرى بان الاصل عدم وجوب الشيء المشكوك في جزئيه ويورد عليه ما بان الحادث
 المحجوب هو وجوب الركب المشتمل عليه فوجوب الجزير في ضمن الكل عين وجوب الكل وجوبه
 المندى بعينه لا بد له لازم له غير حادث محدث مغاير كرفعة الاربعه وبعض الطلب الغري
 حادث مغاير لكن لا يربط عليه اخر غير جزئية في الاعلى القول باعتبار الاصل المثبت
 لثبت من ذلك كونه المعنى ها لافل وثالثا بان مقتضى الاصل عدم جزئية الشيء المشكوك فيه

الاول

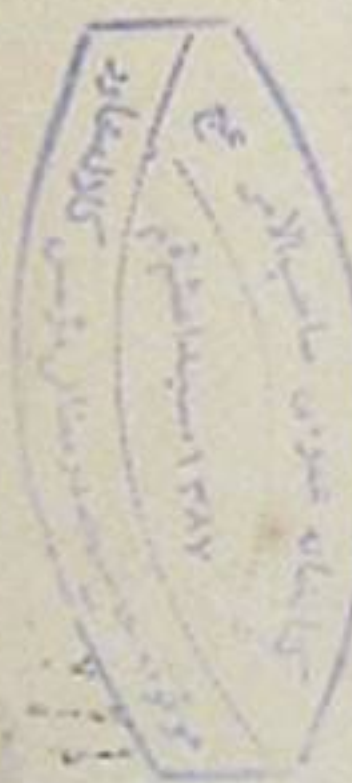
عدم

ارادة صحة عمل جاهل القا

ومرجعه الى اصاله عدم صيرورة الشبهة جزءا للركب المأمور به ليقرب من ذلك خلوا كمر
المأمور به منه ومرجعه الى اصاله عدم الامر بما يكون هذا الجزء منه ومنه فامر من انه هل
مستند في ذلك على الاصول المزبور او لا بانها معارضة مع استحباب الاستئصال وهو
علم بانها بناء على القول بكونه كاشفا لقيد بانها معارضة مع اصاله عند حصول
المصلحة فتساظان وتماثلان مرجعها ان كان هو استحباب لعدم بمعنى ان كل من الوجوب
الجزئية من الامور الحادثة المسبوبة بعدم مع الشك في حصولها يستصحب عدمها في غير
المنع من جريان الاستحباب المزبور في هذا المقام بعد حصول العلم الاجمالي بوجوب امر قد
بين الاقل والاكثر عليه في هذا الحال ونوصيه ان الشك المزبور يرجع الى الشك في مطلوب
الاقل وعدمها وهذا لا يقتضي تعلق الامر بالاقل حتى يترتب عليه حصول الامتثال مع الاكفا
به وان كان مرجعها اخبار البراءة فلا ريب ان غايته ما يستفاد منها هو عدم وجوب ذلك
حال الجهل لا دلالة فيها على انقضاء الوجوب بعد انكشاف مخالفته للواقع لان قوله ما لا يملك
بمنزلة القيد للرفع فعلم بالاخلال بالخبر المزبور وجبت عليه الاعادة وقد جازى عن الاول
بان الشك في حصول اليقين بالبراءة مستتب عن الشك في الجزئية وعدمها فالاحتمال الغاضي بقا
الجزئية المزبورة فاض يتحقق البرائة مع الايمان بالاقل مطلقا فيقتضي عدم الاستحباب بل هو
بقاعدة السببي المسمى بالزبد والمزال وعرف الثاني بان الاصول المزبورة كاشفة عن حكم الشارع بحصول
المصلحة ولو في مقام العمل فيقتضي عدمها بقاعدة المزبد والمزال وعرف الثالث بان الاخبار بالبراءة
فاضية بخلاف الاكفاء بالاقل في حال الجهل وحصول الامتثال به فيستفاد منها ان الغاية والحال
بمنزلة الموضوعين المختلفين فالتكليف على الغاية هو الصلوة للشبهة على السورة والتكليف على
على الجاهل هو الصلوة الغير المشروطة بها كما ان ما دل على مشروط الفقد فاض يرفع التكليف
عن العاخر في حال الجهل في حال الضرورة صحيحة ولا يجب على المكلف اعادة عهده والاعتدال بالعبادات
الاضطرابية الواضحة في حال الضرورة صحيحة ولا يجب على المكلف اعادة عهده والاعتدال بالعبادات
بين شرطية العلم والفدية ضعيفة جدا والقول بان اصاله البرائة مما لا يقتضي ثبوت المهتبه
لاهما من الاصول المتينة مدفوع بان قوله من عمل بما علم كفى عنه ما لا يعلم ويحتمل يقتضي
جواز الاجتهاد بالعلوم وحصول الامتثال به ولا واسطة بين الاجزاء وحصول المهتبه فان قلت
ان قوله من عمل بما علم انما يقتضي حصول الامتثال مع العلم بالايمان بما علم من المأمور به وهو
يحصل بخبر الايمان بالاقل لان اليقين انما يحصل عند صحة من جهة ارباطه بخبره او شرط اخر
ينبغي من حصول العلم المزبور وحقق قول ان التمسك بالخبر المزبور لا يثبت الصحة بوقوعه على امر قد

في صحة عمل الجاهل الكفا

الاقل صحيحا والام يعلم بتعلق الامر به حتى يكون الايمان به موجبا للعلم بالايمان بما علم فثبت
صحة بالخبر المزبور كما هو مقتضى الاحتجاج المزبور وظاهر ذلك لا ريب ان ما ذكرنا من انما يوجب
بالنسبة الى الاطلاقات الجملة اما الاطلاقات الغير الجملة فلا ريب في امكان اشتراط صحة حصول
الامتثال بها وهذا مستفاد من طريقة الاصحاب على ذلك في ابواب الفقه بل يمكن التمسك اثباتا
الصحة في المقام بقوله من كل شيء مطلق حتى يرد فيه امر او حتى فانه فاض بان المأمور به ايضا مطلق
وغير مقتضى من الجزئية والشرطية والمقتضى وغيرها حتى يرد البيان من الشارع والقول
بان الخبر المزبور ليس ناظر للاصحاح بل مقتضى الامر الذي يثبت انما يقتضي بانه مطلق حتى
فيه امر او حتى في الواقع مدفوع بان اصاله عدم وزود الامر التوقيف في صحة الاستدلال به
بالرواية المزبورة في هذا المقام الوجه الثاني فاعلة الاجزاء وتقريرها ان الجاهل المزبور انما انما
بالمأمور به على وجهه وامثال الامر الواضح يقتضي الاجزاء اما الضمير فلا ريب في كونه
مكتفيا بالعبادة المزبورة في ذلك الحال ولا يربط بضافي عدم كونه مكلفا بذلك الخبر بعد علمه
عدم قدرته على الايمان به فالتكليف الواضح انما يتعلق واقفا بالعبادة التامة عن ذلك الخبر
والقول بان الجزئية والشرطية ونحوهما من الاحكام الوضعية يعم العالم والجاهل جميعا فيقتضي
انكشاف خلاف حصول العلم بالاخلال بين تلك الجزئية او الشرطية وجوب عليه القضاء اذا الجزئية ونحوها
لاستقطب مجرد الجهل مدفوع او لا بان ايجاب العبادة الجزئية عن ايجاب الجزئية في غير الدليل القاطع
بانقضاء الجزئية في الفرض المزبور وانما بما قبل من ان الحكم الوضعي ليس بمجمل ولا على سبيل الاستئصال
وانما هو تابع للحكم التكليفي فيبقى عند انقضاءه والثالث بان الفاضل ان يعتمد في اعماله على
الطرق الشرعية المجردة وانما ان يعتمد فيها على الطرق العقلية والمجتهدة والعقلية فان كان من
قبيل الاول كان الامر المعلق بالعمل بمقتضاها فاضيا بحصول الامتثال الشرع مع مطابقته
للمأمور به وان كان من قبيل الثاني والثالث فكذلك لانه مقتضى قاعدة الملازمة ودعوى
ذلك امر ظاهر فلا يقتضي الاجزاء عن الواقع مدفوع بان الحكم المستفاد من الطرق المعينة من
الاحكام الواضحة الثانوية لمكان بدلية عن الاحكام الواضحة الاولى فيظهر اليقين بالواقع بدلا عن
الطهارة الماشية والعبادات الاضطرابية الواضحة بدلا عن العبادات الاختيارية فانه لا ريب في
تعلق الامر الواقع بجميع ذلك كما هو مقتضى قاعدة الترتيب بوجه اخر نقول لا معنى لمحصل الواضحة الا
فعل المراد به حكم الله الواضح الذي لا يطاع عليه الا الله افعالا او اذ رأى الجهد الذي في ذلك
البلد او احدا الجهد بزمع الدليل على يقين شيء من ذلك وحكم الجهد بعد اطلاعه بالمواضحة و
المواضحة اي فانه مقتضى ما قبل ذلك الا بالنسبة الى الحكم بالقضاء فانه لا دليل على ثبوته مع



في صحة العمل الجاهل بنفسه

كما اقلوة بل نقول ان صدق العوائق في حق الجاهل القائل منوع اذا لا تكلفه بغيره معقدا
 حتى يصدق في حقه العوائق بثبوت الفضا في حق النائم والثابت بالضرورة ما الكبر
 فلفضاء الاجماع بل الضرورة عليه ولان الابن بالما موده على وجهه فيستلزم علمه قوا
 المصلحة المقصودة بانسانه فاستدراكها بالاعادة تحصيل الحاصل الوجه الثالث ان الجاهل
 الفاعل عاجز عن الابن بذلك الجزئية والشرط فيجب عليه الابن بالصلوة الخالية عنها التعم
 القاعدة المستفادة حديثا ليس ولا ينقطع بالمعسرة واذا امرت بشيء فاقوا منه ما استطع
 وما لا بد من كماله لا يترك كماله بل يمكن دعوى استقلال الفعل على ثبوت هذه القاعدة مضانا
 الى الاجماع المنقول المعتمد بغيره عدم الخلاف الاستفراء والتبني في كلمات الاصحاب بالنسبة
 الى موارد هذه القاعدة مضانا الى الاجماع المنقول وبالحجة فهذه القاعدة فاضية بتعلق
 الامر بالقدر الممكن عند تقدير الكل والافترق في حق هذه القاعدة فاضية بتعلق
 العدد معقدا بالنسبة الى تمام الوقت اذ لو كان مختصا ببعضه فلا يصدق عليه التقدير
 على الاستطاعة بناء على المختار من ان الواجب الموسع فيختص بكل ما لا يتنافى مع ذلك سقوط
 القضاء بناء على ان القضاء امر جديد ولا دلالة فيها على سقوط الاعادة في هذا المقام
 الامر بالكل متحقق تمام الوقت واما على القول بكونه عبارة عن تعلق التكليف في جزء من
 الوقت على سبيل التحيز الزمان فالظاهر ان إمكان التمسك بالقاعدة المزبورة بعد وجوب الاعادة
 على المكلف المزبور الوجه الرابع القاعدة الثانوية الثانية في خصوص الصلوة من جهة قوله
 لا تعداد الصلوات المرحضة الطهارة والوقت الفيلة والركوع والتجو وقوله في مرسله شيئا
 يستجيب تحريك السهو في كل زيادة ونقصه وقوله في غير من في القامحة اليسر فلا يمتد الركوع
 والسجود في غير ذلك من الاخبار الفاضلة بذلك الوجه الخامس في صحة العمل الجاهل بالحاج المنقذ
 الوجه السادس من الاخبار الواردة في معذرة الجاهل بقوله في امر ركب من اجهالة فلا تجز
 عليه الوجه السابع ان العمل المزبور قد كان صحيحا قبل انكتشاف خلافه فيحكم بصحته بعد اكتشافه
 لصحة الاستصحاب الوجه الثامن في عموم ما دل على عدم العبرة بالشك بعد العلم بتقليده بانه حين
 العمل اذ كره ان العبادة المزبورة من جهة الاعمال الواقعة على اعتقاد الصحة الوجه التاسع ان
 الحكم بوجوب الاعادة والعرض عليه مستلزم المخرج وهو منفي في الشرعية الوجه العاشر ان
 العبادات بناء على هذه هي الاصل فانها فاضية بجواز الاكتفاء بالتفقد المتيقن اذ الاصل
 عدم غيبها بالشك في جزئية او شرطية او اعمية والجواب بان العمل الاول من وجوه
 احدها ان التمسك بادلة البراءة انما يجوز مع عدم قيام دليل اجتهادي على الجزئية والشرطية

في الجواب عن الادلة

وهو منها وجود فان لاطلافا والنفقات الواردة في جزئيات الجزئية والشرطية فاضية
 بقضا العبادة مع الاخلال بشيء من ذلك مطلقا في العلم والجهل قط واصله البراءة اصل
 ففاهي فلا يصلح للمغالطة معها وقد يورد عليه بان قوله في رفع عن امي ما لا يعملون فاعلم
 تلك الاطلاقات لانه ناظر الى الامور الثابتة كما هو قضية ظاهر لفظه رفع وقد قرر ان الدليل
 المتروك لانه اللغظية الى ما دللوا له اخرى كما علم عليها ومقتضى الحكم قوله في رفع
 العلم عن الصبي حتى يبلغ وقاعد المخرج الضور ونحوها على الاطلاقات الفاضلة بثبوت الاحكام
 التكليفية والوضعية وبجواب عنه بوضوح الفرق بين قوله في رفع العلم عن الصبي وبين
 قوله في رفع عرقه ما لا يعملون فان الاول ناظر الى الواقع بخلاف الثاني فان الجهل في موضوع
 موضوع الدليل المزبور فلا مسر له في هذا المقام بعد ملاحظة ارتفاع موضوع الجهل في الموضوع
 بسبب لالة الاطلاقات المزبورة على ثبوت الجزئية والشرطية والماضية على سبيل الاطلاقات
 والقول بان اصاله البراءة اصل ففاهي ومحدث الرفع دليل اجتهادي ما لا يمتد الى مقتضى
 في المقام وثانيتها ان اصاله البراءة لا تقتضي بارتفاع الجزئية والشرطية والماضية بل انما
 تقتضي بارتفاع التكليف فلا مغارضة بينهما وبين الادلة الفاضلة بثبوت الجزئية ونحوها
 ويورد عليه بان وجوب الاعادة والقضاء تكليف فيكون مضاعفا باصاله البراءة ومقتضا
 ح هو الحكم بصحة العبادة المزبورة وثالثها ان مقتضى الاستدلال المزبور هو كون الاصل
 جميع الاجزاء والشرائط والمواقع ان تكون من الامور العلمية وهو يقتضي القول بكون العلم
 ما حذا في تلك الامور على سبيل الموضوعية ومن اليتين ان موضوعه العلم نادى في الشرط
 والعرفيات فلا بد من حمل قوله ما لا يعملون على الطولية ومقتضاها ح عدم تبطل الامور
 الواضحة باختلاف العلم والجهل فيع انكتشاف خلافه فيجب عليه الاعادة بمقتضى الدليل الجاهل
 واما عن التمسك بالمنع من جزئيات فاعلة الاجزاء في هذا المقام لا يقتضي العمل الصادر من الفاعل
 مطابقا لمقتضى الواقع الاول حتى يكون الابن باعنا الحق الامتنال بل انما هو امر ظاهر
 ما ذكر من ان الحكم المستفاد من الطرق المعيرة واضع ثانوي فالابن باه فاض بمقتضى الامتنال
 ضد فوع بانه ان ارد من ذلك ثبوت الواقع الثانوي على الوجه المذكور بالامر الجزئي وعدم
 ثبوت الواقع الاول في هذا الفرض فانه مستلزم لاختلاف الحكم باختلاف المكلفين وهذا
 نصيب محض وان ارد من ذلك ثبوت الواقع الاول في الثانوي جميعا في هذا المقام فهو مستلزم
 للتناقض للتحقق للوحدات الثمانية في هذا المقام وقاعدة الترتيب غير فاضية بارتفاع شيء منها فان
 قلنا ان هذا التناقض بعينه جاد بناء على ما نقول من كون الحكم المستفاد من الطرق من الاحكام

القاهرة اذ وعدنا الظاهر والواقع بسبب معتبر في المناظر فلت لا يخفى ان الحكم الظاهري
عذري محض بمعنى ان العامل به معدن في مخالفة الواقع وليس معاقبا بسبب مخالفة
ومجرد ذلك ليس مستلزما لحصول المناظر على الوجه المذكور وبالجملة فبعد صبر المكلف
على ما يحول الاخلال بشئ مما يبين صحة العبادة المأني بها كان الاذم عليه الاعادة امثالا
للامر بالمعاقبة اذ الاصل عدم تحقق الامتنال وبقاء الشغل على حاله هذا اذا كان الوقت
نافيا او لم يكن الواجب موقفا واما لو كان فاشا فله القول بان القضاء في الامر لا اشكال
في وجوب القضاء حتى في صواته انكشف الخلاف بعد فوات الوقت اما على القول بانه بامرج
فقد يتشكل في ثبوت القضاء في هذا المقام نظر الى عدم قيام دليل على ثبوته اذ التكليف
العضاء منفرج على التكليف لا اداء فينتفي بانقائه مع ان مقتضى ازالة البراءة واستحقاق
البراءة الاصلية وغيرها من اصول المفرة هو عدم وجوب القضاء عليه في هذا الحال وهو
على ذلك بوضوح صدق هذا القول عند عدم المطابقة وان لم يكن مكلفا بالاداء من جهة
الجهل والغلط فان انقضاء التكليف من جهة العقل ونحوه لا ينافي صدق القوافي كما في النائم
والنابث القول بتوقف صدق القوافي على تحقق التكليف بالفعل الفائق في الوقت فالحكم بوجوب
القضاء في النائم والنابث لقيام الدليل عليه لا لصدق القوافي مدخوع بوضوح صدق
القوافي فيها في المقام ونظائر مما يتقوت بسبب ما اضلل مشي على مضلحة المكلف بجمع
فان عنه بسبب بومه الفعل لقلا في من غير يجوز اضلا والقول بان انقضاء التكليف في
الوقت فاضر انقضاء صدق القوافي عليه ولذا لا يصدق على الصبي المجنون والعاجز ان فوات
حقهم التكليف مدخوع بانه مناس مع الفارق لان اطلاق لفظ القوافي على النائم والمجنون
عليه شائع فنفس الاطلاق في شبه بخلاف مثل المجنون والضعيف ان الاذم عليه غير محقق وقد
يستدل لوجوب القضاء عليه بالاستصحاب ونفرض انه لو انكشف الخلاف في الوقت فلا ريب
في كونه مكلفا بالاعادة فاذا نكرها فوات الوقت كان الاذم عليه فاضاها لان الاستصحاب
المزبور فاضر تحقق القوافي صدق المستلزم لوجوب القضاء عليه وقد ورد بان اثبات موضوع القوافي
بالاستصحاب يستلزم للاصل للثبوت اجبت بانه امر عكلا لا عبادا عن عدم الامتنال
متكفي في دفعه التمسك باضالة العدة الا ان يقال بان القوافي من قبيل تقابل العدة والمملكة
فلا يمكن اثباته بالاصل لا بناء على القول بكون دليل الاستصحاب من الادلة الاجتهادية
او من الكواشف للعبادة اما بناء على مذهب المشي من كونه اضلا لغيره لانه لم يثبت فاضاها
صدق القوافي في هذا المقام نعم قد يقال ان وجوب القضاء منفرج على عدم الامتنال في الوقت

وهو الاثار الشرعية المترتبة على اصاله عدم الامتنال وقد يورر عليه بانه يقتضي
القول بوجوب القضاء على من شك في انه هل صلى في الوقت ولا وهو لا يلزم فيه وبجانبه
بان الحكم بوجوب القضاء فيما ذكرناه انما نشأ من الدليل القاطع بوجوب الاعادة عليه
في الوقت وهو منسحق في غير هذه القوافي هذا اذا انكشف الخلاف في الوقت فاما لو انكشف
الخلاف بعد فواته فتشكل على التمسك في ذلك بالاستصحاب المزمع لان الوقت قد انقضى
القضاء بثبوت المستصحب المزمع فلا يمكن استصحابه بعد زواله لان القيد المزمع قد انقضى
له نعم قد يستدل على وجوب القضاء عليه في هذه القوافي ايضا بان مقتضى الادلة القاطعة
ببثوث الجزئية والشرطية هو كون الاخلال بشئ منها موجبا لصدق القوافي المستلزم لوجوب
القضاء عليه مطوقا يستدل له ايضا بالاطلاقات القاضية بثبوت اضل المكلف الشرعية
فانها قاضية بوجوب الاعادة عليه اذا كان في الوقت القضاء ان كان في خارجه وبوجه عليه
بان الاوامر المزبورة انما تعلقت بالمهمات المفيدة بالوقت زوال القيد موجب ولا يفيد
وهو وجوب لزوال القيد بان ما ذكر مستلزم لانقضاء العصا مع التأخير لكونها سواء و
النال باطل اجاعا ولاه مستلزم لكون الثاني ايضا اداء ودعوى ان الزمان من لوازم فعل
المأمور به وليس اخلاصه فلا يقطع باخلاله كما ترى القسمة الرابع الجاهل المقصر الذي
يكون عمله مطابقا للواقع والظاهر لا اشكال بل لا خلاف ظاهر في فاعلمه اذ لم يتمكن من
الفرية اذ لا عبادة مع انقضاء الفرية وهذا يقتضي الحكم بفساده اذ انما قام طريق ظاهر على
حرمة اوقافها فانه في صواته معقدا كونه معصية لا يمكن من قصد الفرية بها وانك اعباده
موجب الواقع وكذا اذا كان لفشاها لا يخرج معقدا لكونه محرما من حيث الشرع وكذا اذا
كان مقصرا في حال العمل ملتفتا الى نقصه الى كون الابتنان بالعمل مستلزما للعصيان اذ لا
يتمكن من قصد الفرية والاخلال في العمل المزبور اذ لا يطاع الله من حيث بعضه لا يمكن
التقرب بالمعصية واما لو تمكن من قصد الفرية المعقودة في صحة العبادة كان نادر كما يحصل العلم
حتى عجز عنه وقلنا بان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار المصحح نحو ازالة المؤاخاة والعقاب
المستلزم لتحقيق العصيان في هذا المقام او غفل عن نقصه في الاشياء او كان ملتفتا الى نقصه
وكان غافلا عن حق العمل فبطل يحصل العلم في صحة عباده ح وعدها موقولا فانها الصبي كما
هو خبره الوالد العلم دام ظله وجماعة من الاجلة لان المفروض انه انما اذ بالما موقولا
الصبي الشرعي وقد نكر بان امتثال الامر الواقع يقتضي الاجراء ولا فرق في ذلك بين حصول
العلم القطعي بمطابقته للواقع ولا فرق بين العلم الشرعي ولا في الثاني بين العلم المسقط من الخطر

المنع
في الجواب عن الآلة

هنا وقد ورد عليه بوجوه الأول انه مخالف للاجماع المنقول على عدم اشتراط العلم
في غلق التكليف للطلب لواقع على المكلف الثاني ان التكليف المزبور لو كان مشروطا بالعلم
لزم الدور وهو محال وما قد يقال من ان الوضع هنا مشروط بالعلم فلا تضاد مع عدمه بخلاف
الحكم التكليفي فانه ليس مشروطا بالعلم فلا دور ومنه فروع اولها بان الكلام في المقام انما هو في
وجوب الاغادة وهو حكم تكليفي فلا يمكن ان يكون مشروطا بالعلم وثانيها بان يكون الوجوب
الثابت في هذا المقام انما كان لمكان الجزئية او الشريطة فالحكم بانفسها يستلزم الحكم
بانفسها الحكم التكليفي ايضا واحتمال ثبوت الوجوب بالنفس في المقام مما يقطع بفساده وثالثها
بان القول بشرطية الحكم الوضعي بالعلم ما يستلزم الدور ويورد عليه بالنفس بشرط
العلم فانها ثابتة في الشريعة مع انها مشروطة بالعلم وبالنفس بالمواقع التي يكون العلم
ما خوذ منها على سبيل الموضوعية فانه لا ريب في ان الحكم باعتبار العلم في هذه المقامات ليس
مستلزما للدور فكذلك الحال بالنسبة الى ما نحن فيه والانصاف ان دعوى لزوم الدور على
الوجه المزبور غير مستقيمة الثالث ان ما ذكر من كون الجاهل بذاتك محجرا بين الامر بالمعروف
واقام الاوجه له لان علمه بهذا الخبر متناف كونه مكلفا بتحصيل العلم وايضا لا ريب في
ان تحصيل العلم انما وجب مقدرا لاداء الواجب فيجب تحصيله مع الصحة في هذا المقام فالحكم
بصحته العمل المزبور متناف للحكم بوجوب تحصيل العلم عليه في هذا الحال والحكم بعدم وجوبه
يستلزم خروج المقتصر عن كونه مقتصرا ههنا ومخالف لمقتضى الاطلاقات الفاضلة بوجوبه
والحكم بكونه واجبا نفسيا في خصوص المقامين المزبورين مخالفا للاجماعات المنقولة المصنفة
بعد ظهور الخلاف والحكم بكونه واجبا نفسيا في خصوص المقامين المزبورين ومن سائر المقامات
تكلف مع ان هذا التخصيص غير مستفاد من الادلة مضافا الى انه مخالف لما يظهر من كلام
وثابتهما ما ذكره كاشف الغطاء من ان التكليف بالانعام تترتب على معصية بترك القصر
فقد كلفه الشارع بالقصر والانعام على تقدير معصيته التكليف بالقصر وقد سلك بهذا
المسلك في مسئلة الصديق في بيعه لغير الاهم من الواجبين المصطفين اذ ترك المكلف الامتنان
بالاهم وسلك ايضا جبا للعلامة طائفة في تخرج فعل العبادة التي كانت ضد الواجب المضيق
بناء على ان الامر بالنية يقتضي التفرغ للعبادة والحكم بوجوب هذه القاعدة الى ان اخذنا في
فاضل ارتفاع الشافعي في موضع اجتماع الامر والنهي في اختلاف المربة فان قلت
ان هذه القاعدة لو تمت فاما نتم بالنسبة الى مورد اجتماع الخبر العيني مع الوجوب التقني
فلا يجري في المصنفين لان ما ذكره سدا لا فرق بينهما في نظر العقلاء وقد صح ثبوته في الشرع

في انه هل يصح عبا الجاهل ام لا

الانزى انه لو فرض انفاذا لفرق على العصب في الزم في زوال الخبر مع الانفاذ وشروط
المحترم مع عدم هذا منفرج على قاعدة الترتيب ويورد عليه بانه لو قلنا بان المقدور لا يكون
مقدوره الا انما قصد بها التوصل الى بها كما هو الظاهر في ان العصب المفروض مع عدم
قصد الانفاذ لا يكون مقدوره له حتى يلزم بخلافه وان قلنا بعد اعتبار قصد التوصل
في كونها مقدوره كما ذهب اليه المشركون فلا ريب في ان الامر بانفاذ الخبر في هذا الحال دليل
على جواز العصب الذي هو مقدوره لاداء الواجب المزبور فانما دأج ذلك في قاعدة الترتيب
غير مستقيمة ويورد على القاعدة المزبورة بانها مستلزما للتناقض اذا امر بالقصر يستلزم
الامر بالانعام والامر بالانعام يستلزم التفرغ عن القصر لا سيما من قبل الصدق الذي لا يترك
لها ومقتضى القاعدة المزبورة هو كون كل من القصر والانعام مأمورا به ومنه يتبعه وهذا
مزيل الاجتماع الامر الذي لا اشكال عندهم في امتناعه وقد تجارعتان في التكليف
بالانعام يترتب على ترك عصبانه بترك القصر واتوا بخلاف المربة فاضل ارتفاع التناقض
المزبور وانما يلزم التناقض لعلنا بينونا التكليف بالانعام على سبيل الاختلاف وليس ذلك
متنافيا للنقض الفاضل بغير العمل المزبور كما لا يخفى ويمكن الاهراء عليه باننا لا نقول الترتيب في المقام
وانما يعقل ذلك فيما اذا حدث التكليف الثاني بعد تحقق معصيته الاول كمن عصي بترك الصلوة ثم
الطهارة المأشئة فكلف لصيق الوضوء بالترتيب وقد ينفذ ذلك بان الدليل الفاضل بغير العمل المربة
يكشف غلق الامر بالانعام على المسافر الجاهل قط اوفي الجملة ولو كان الحكم بيبوت الامر للمعا
على سبيل الاطلاق مستلزما للتناقض بعين نفسه بصو عصبانه بسبب العصب فاطلاق التفرغ
المزبور معصية بالدليل العقلي المزبور وثالثها ان يقال ان الجهل بهما بين المسلمين كالجاهل
بعد رضا به فيه ويحكم عليه ظاهرا بخلاف الحكم الوافي وهذا الجاهل وان له بوجبه الاجابة
مستعمل على حكم ظاهري كما في الجاهل بالموضوع الا انه مستغنى عنه باعتقاده لوجوب هذا الشيء عليه
في الواقع ويمكن ان يقال بان التكليف بخصوص الجهر مثلا او عن القرية ساقط عنه في حال الجملة
فتكون غير الفرائد من الاجزاء ولا واضع الصلوة الجامعة للجزاء والشرائط وكذا الحال
بالنسبة الى القصر الذي ياتي به الحاضر فانا نلزم ج بسقوط الركعتين الاخريتين عن الجاهل
المزبور ويقوم الركعتان مقام الصلوة المستحقة على الركعتين الاربع ومنه يظهر الحال بالنسبة
الى الانعام الذي ياتي به المسافر الجاهل فان زيادة الركعتين في صلوة بغير قبلة لها وزنها
ان يقال ان ذلك من جهة القول بعد تكليف العاقل بالواقع وكونه مؤثرا على ترك النعمان

في الجاهل في الزمان

فلا يجزئ له ان يقرر عقله عنه نعم وبها على عدم ازالة العقل كما استظهره
بعضهم من صاحب المدارك ومن تبعه وخالفها ان يكون ذلك من جهة تسليم تكليفها
الواقع الا ان الخطاب بالواقع ينقطع عند العقل لفتح خطاب الخارج وان كان المخرج
اختياره فهو منافيه عن العقل على تركه لكونه ليس بامر رايه حتى يجمع مع فرض وجوب
الامر وسادسها ان يقال ان الصلوة المزبورة ليست صحيحة وانما هي باعثة لسقوط التكليف
المعلق بالصلوة الصحيحة الواضحة والزام ان غير الواجب مسقط عن الواجب ان قيام ما اعتقد
وجوبه مقام الواجب الواضح غير منع وبره عليه انما اوله فلا ينافي لما يظهر من الشرع
القوي من انها صحيحة وانما ثانيا فلان الالتزام بتبطل التكليف الواضح عليه وجوب الاكتفاء
بغير المأمور به مستلزم للشافعية فيمكن دفعه باننا لا ندعي جواز ذلك اذا جاز المزبور دليل
على كونه ماذونا في ترك الواجب الذي يتحقق في هذا المقام ويمكن دفعه باننا لا ندعي جواز ذلك
بالنسبة الى الجاهل المزبور بل نقول بانه وان كان غاصبا من جهة كونه نارا كالحصول العلم
الا انه لا يمنع من الالتزام بكونه باعثة لسقوط التكليف الواضحة في هذا الحال نعم انما يمنع
ذلك لو قلنا بكونه غاصبا من جهة فعله فمضى مقام الانعام وفعل الانعام في مقام الفرض هو
ممنوع شرعا لو كان الايمان بغير الواجب سببا لقوات الواجب كما في اخر الوصف حيث يستلزم
فعل النعم فواتا لقصر فقه صحته وعدمها وجهان بل قولنا لا يحتمل الاول لاطلاق الضرر والقائ
ومغاطة الاجتماعات القاضية بمقدور الجاهل في المسئلة المزبورة وكذا الحال بالنسبة الى
ما لو استلزم فعل الخير فواتا لاختفاء واستلزم فعل الاخفاق فواتا لجهه من جهة ضيق
الوقت يحتمل القول بالفساد بناء على لالة الامر بالشيء على النهي عن الضد الشرعي وذلك لان
الجهل بالاختفاء كالفرض والانعام من قبيل الضد الشرعيين الذي لا ثالث لهما شرعا فيكون الا
باحدهما مستلزما للشيء الاخر وقد تقرر ان النهي في العبادة يقتضي فسادها وقد يوجب عليه
اولا بانه بناء على القول بجواز اجتماع الامر والنهي يمكن القول بصحة العبادة المزبورة نظر الى
بقاء الامر بناء على هذا التقدير وعدم كونه النهي ضابطا ببقاء المزبور ومنه ما لا يخفى لان
دلالة النهي المعلق بالعبادة على الفساد لا يكاد يخفى على المتأمل في العرف لانه يجمع عليه
بين الاصحاب لان النهي فاض يرفع الانعام وهو مستلزم للفساد ولان الامر بالعبادة يقتضي
عدم الامر بالانعام وانشاء الامر مستلزم للفساد وثانيا بان الادلة القاضية بمقدور
الجاهل في المقام بين المزبورين شاملة بالنسبة الى ذلك ايضا والمعارض بينهما وبين النهي
المزبور عموم من وجه لان النهي المزبور انما يشمل العامة والمقصود بالامر القاصر والادلة

الانعام

الامر

في الجاهل في الزمان

المزبورة انما تشمل الجاهل بقتيمه ولا نعم العالم فجميع في المقام الى المرجح وهو في جانب
ادلة الصحة لاعتقادها باطلا في الاطلاقات المعتقدة باطلا في القناوي وثالثا سغا
ذكر جماعة من الاصحاب من ان النص القاطع بالصحة اخضعه لان النهي المزبور كما
يتعلق بالنسبة الى العامة والمقصود بالشيء بالنسبة الى القاصر ايضا ومجرد عدم نفيها بالنسبة
اليه وعدم كونه معاقبا لا يقتضي بطلان وجه النهي المزبور بالنسبة اليه واضع وهذا النهي هو
بفساد عمله واما النص المتقدم فلا دلالة فيه على صحة عمل العالم المخالف للواقع فيجب تخصيص
النهي المزبور بذلك وبورده عليه او لا بان مجرد النهي الواضح لا يقتضي فسادا في عمله
من انه يجوز اجتماع الامر والفعل والنهي الثاني في المنع هو اجتماع الطاعة والعصية فلا يصح
النهي المزبور بالنسبة الى الجاهل القاصر ولا يقال بان الاستدلال بالمزبور مبنى على كون
الامر بالشيء مقتضيا للنهي عن الضد الخاص وهو ممنوع في هذا المقام لانه على ذلك كما منع
من كونه مستلزما للفساد اذ يمكن بقاء القول ببقاء الامر المزبور بقاءه الربح حسبا
مزيانه الامر كذا ان ما ذكرنا من صحة عبادة الجاهل اذ حصل العلم بمطابقته لمقتضى
الواقع اعم من حصول العلم القطعي والظن المعبر المقام مقامه شرعا فلو شك في ان الاعمال
التي صدرت منه هل كانت مطابقة للواقع او لا كان له البناء على صحة امتسكا بقاعدة
الفراغ وكذا الوصول الشان في الاعمال الصادرة عن التائب الاجير ونحوهما هل كانت
مطابقة للواقع او لا فانه ينبغي على صحة الاصل الذي هو في فعل المسلم ومنهنا يظهر انه يمكن
في الحكم بصحة العمل الصادر من المقلد بمجرد حصول العلم بمطابقته لقنوى واحد من الجهتين
لانه حجة شرعية بالنسبة اليه وقائم مقام العلم فترتب عليه اثاره وبشكل بان التقليد
انما يكون طريقا للمقلد اذ ينبغي على مقتضاه فلا تقليد قبل البناء عليه ومقتضاه
كون التقليد حجة شرعية بالنسبة الى الجاهل المزبور ومنه ان قول المجتهد حجة بالنسبة
الى المقلد وقائم مقام العلم في جميع الاثار كما هو مقتضى اكثر الاطلاقات التي استدلوا
بها بجواز التقليد فلا يفتقر الى ان ذلك بين الاعمال الصادرة منه قبل التقليد
بعده مع ان المقصود في المقام انما هو اثبات عدم وجوب الاعادة والفساد عليه بهذا التقليد
ولا ريب في انه انما ينبغي على مقتضاه بغير القول بعدم وجوبها عليه في هذا الحال فان
المقلد غير قادر على شخص المطابقة وعدمها فربح في ذلك الى المجتهد وينبغي على مقتضى
قنويه وبالحمله فمقتضى الحجة لا يوجب على كونه المكلف بانبا على الاختصاص ان ما ذكرنا
نوهنا حجة على البناء على القول بفساد عمل العالم بغير المجتهد اذ لم يكن بانبا على تقليده هو
يعيد جدا

هذا

تكملة العلماء العاملين في حقهم
فقهاء الراشدين وعمدة فضلاء الفاضلين
غرة جباة الموقنين وقررة أبصار المفتين
والمورع النفوس لمولانا محمد بن أبي الحسن
شيخ العلماء والمحققين في هذا الحرف
المطهرين في هذا الحرف

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قدمت العالمين والصلوة والسلام على خير خلقهم محمد وآله الطاهرين وبعد فيقول العبد
الاخضوع على الاطلاق العائذ القاصر المقتدر المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب
عفا الله عن جرائمه ان هذه رسالة في بيان مباحث التقليد ككتاب في السنين السابقة لاجابة
لشؤون بعض الاخوان والاهل السنان وعليها التكلان وهذا اول ما صنعت في علم الاصول والله
المهدي الى سبيل الرشاد فائقه اخلف عباد الله في حق التقليد خيل بانه هو العلم يقول
الغير من غير حجة وقيل بان التقليد عبادة عن يقول قول الغير في الاحكام الشرعية من غير دليل
على خصوصية ذلك الحكم وقيل بانه هو لا خذ بقول الغير من غير حجة وهل التقليد هو مجرد الاتباع
والاستناد والالتزام القلي والعلل الخارج على طبق قوله فيه وجهان بل قولان اقولها الاول
التقليد التقليد لو كان عبادة عن العلم لزم بعد التقليد تبع العلم مع ان الظاهر الفناوي
التصور الوارد في التقليد انما هو وجوب مرة واحدة ولا مفسوخ الفناوي في الاماغات المنقولة
على انه بشرط في حق العلم الاجتهاد وان عبادة تارك الطريقين باطله انما هو سبق التقليد
العلم فيكون التقليد معارضا للعلم لان ما اخرناه اوفى بالمعنى المعنى ظاهر في عرف المتخصصين
ولذا يقال ان العلم الفلاني يقع عن تقليد ولا نه لو كان التقليد هو العلم لكان يمنع العلم على وجه
الوجوب والتدبير اذا كان كما اختلف فيه المجتهدون كقولهم بل يمنع ان يكون يقع مشروفا
اذا كان ما اختلف فيه مشروفا كصلوة الجمعة في زمان الغيبة فان وقوع العلم على صفة الوجوب
بل المشروعية لا يمتنع في الا بالتقليد فلو توقف تحقق التقليد على العلم لزم الدور وسيل توقفه على
بالشروط فيمنع صفة التقليد عليه كما ترى يمكن دفعه بان مشروعية العلم وجوبه يتوقف على وقوعه
على جهة التقليد على سبق التقليد فاذا فرضنا ان هنا مجتهدا خارجا يرى وجوب الجمعة والا
يرى وجوبها لظهر الخلاف بين اقطاع المجتهد وجوبا على جهة التقليد للادف وبين اقطاع الظاهر

هذا

او التقليد

كذلك على جهة التقليد الثاني وبالحكمة في هذا العلم على مستور صفة الوجوب بل يمكن ان
يكون التقليد ان يابته على وجه الوجوب فيمنع من تقليد كراه ان التقليد لو كان عبارة عن
العلم بقول الغير لزم ان يكون المجتهد ايضا مقلدا لانه ايضا مما يعمل يقول الراوي بل يلزم من ذلك
ان يكون المجتهد بل الراوي مقلدا للمعتصم لانه يعمل بمقتضى القول الصادر عن المعتصم مع انه لا
اشكال عندنا في عدم صدق التقليد على ذلك على جهة الاعتناء بالاعرف كما لا يخفى القول بان التقليد
انما يتحقق اذا لم يكن مستندا الى حجة شرعية مغلظة ولا رتبة المجتهد مما يعمل على قول الراوي
هو حجة فضيلة ما دفع بان الدليل انصافية قول الراوي كونه يكون فاصلا حجة قول المجتهد
النسبة الى العاقل فالتفريق بينهما ثم انه لا فرق في جواز التقليد بين لو يبلغ رتبة الاجتهاد في المسائل
الفقهية بين ان يكون المستند اجتهادا بطلا وان يكون عليها دلالة فاطعة واما لو كانت المسئلة
ضرورية فيقول بقول جواز التقليد فيها ان كان قاضا لها منها المبدأ لادله وقبل بالمتبع لان الضرر بان
تأثيرها فيها العاقل والعاقل لا يمتنع خارجا عن الفقه ولا من حجة قول المجتهد انما كانت من جهة
تمكن العاقل من يحصل العلم بالواقع والممكن حاصل في خصوص المقام فلا يجوز له التقليد مع ما حدوا
بظهر انه يجوز التقليد في جميع الاحكام الخمسة التكليفية وكذا يجوز في جميع الاحكام الوضعية من الركنية
والجبرية والشروطية والسببية والمناقبية وهل يجوز التقليد في معرفة معاني الالفاظ التي يفهم بها
في كتاب الوصف والوضعية الاخر لبيان معانيها فانه اشكال من الالفاظ والعقوبات المانعة من العلم
العلم وان هذه المطالب ليست من المسائل الفقهية بل هي كالموضوعات الفقهية وفي وجهها الوقولان
ياخي بما الثاني نعم لو كان ذلك مما يترتب عليه شيء من اثار الشرعية جاز له التقليد فيها بما لا يخل
الاثار المترتبة هل يجوز التقليد في الاحكام الجبرية التابعة لموضوعاتها في الخارج ام لا
وجهها الجدل الاول للمعومات وقبل بالثاني لانها تابعة لموضوعاتها في الخارج لا يجوز التقليد في
الموضوعات الا اذا كان من الموضوعات المجردة دون الموضوعات كالمعومات كوضوح الصبر ومحوها في امر
موضع التقليد فاعلم ان العرف بين اصحابنا ان حكم التقليد هو الجواز بالمعنى الاعم نسب الجملة
من الاخبار بين بل جلهم وكلهم القول بالمتبع والمجته هو الاول للادلة الكتابية الا بان الدليل على حجة
الواحد كما ترى في الفرق الكتمان وغيرها ومن السنة الاخبار المتكررة الواردة في الاذن في الالفاظ والامور
عموما وخصوصا منظونا وهو ما والايضا على القول في العلم عليه وحكم العقل بانه بعد بقاء التكليف
واسداد اداب العلم عند وجود الاحكام الشرعية والعرف في الاجماع القائم على عدم وجود اذا دار
الامر بين الاجتهاد المناضل الذي يمكن من الفاعل العلم على النام الذي يمكن من المجتهد كان الثاني ربح
انما تكونه اذ يربا الى الواضحات وانما تكونه مفيدا للظن بالبرائة الفعلية الغائبة مقام القطع بالبرائة

بالعلم

هذا

الادعية

الشرعية

در این مقام بخیر

السرعة واما لانه مما يكون المصنوع طريقه واعتباره عند تعدد الوصول الى الطريق البغوي اما
لانما يحصل منه الظن بالواقع فيعين السام عليه دون غيره لكن العدم من هذه الاربعه ونسبها
وهو الاجماع وينبغي السبب على مورد الاول اذا قطع المقلد بظلم المجتهد في الحكم فلا يجوز له تقليد
لان الغوى طريقه لغير الحكم الواقع فلا يكون مجتهدا حصول القطع بحجته الفقه للواقع وعلى القول بان
جواز العمل على ذلك واما اذا قطع بنفسه المجتهد في الحكم واحتمل صحة الحكم فيقول المقلد يجوز تقليد
للمجتهد الذي له على صحة التقليد ووجه كونه من الاسباب يحتمل العمل فلا يصلح القول بان المانع عن
العمل بغير العلم لان الحكم فاسد ولا يجوز التقليد في الفاسد والمؤمنات الفاضلة بحجته التقليد
للمؤمنات الناهية عن العمل بالظن بوضع المقام ان المسئلة المزبورة انما ان تكون من المسائل التي
يكون القطع مأخوذا فيها على سبيل الموضوعية او يكون مما يكون القطع مأخوذا فيها على سبيل
الطريقية وعلى التقليد فاما يحصل للمقلد المزبور القطع بعدم كون الطريق الذي عساه به المجتهد
المزبور حجة شرعية كما لو كان قد اعتمد على الفاسد من كونه مناطا قطعيا واما ان يحصل له ارتكاز
بصادقه وعلى الاخر فاما ان يكون الظن المزبور معتبرا بالنسبة الى المجتهد والعامة جميعا كما ينبغي
نحوها او يكون معتبرا في حق المجتهد دون العامة ولا يكون معتبرا اصلا وعلى التقادير فاما ان يكون
ذلك من الامور التي تدور مداها الواقع كوجوه الرأية وعدا او يكون من الامور التي تدور مداها في نظر
المجتهد كالباسع المعارض والظن المطلق عد من بقول المجتهد والوثوق المعبر في جملة من المقامات
وجنر لنقد والاجماع المنقول ونحوها فنصو المسئلة على اقسام اما اذا كان علم المجتهد مقلودا في
سبيل الموضوعية فلا اشكال ظاهر في حجية المقلد الا اذا كان العلم موضوعا لعمل المقلد ايضا
فانه لا اشكال ايضا في عدمها واما اذا كان العلم مأخوذا به على سبيل الطريقية فان حصل المقلد
المزبور القطع بمسأ الطريق المزبور وعده كونه حجة في الواقع فبغير شكها والظن ابينها على ان السلك
الاول المتعلق على العامة هل يكون هو التقليد وانه مكلف ايضا بالعمل بالطرق المقررة والمدار
المحسنة غاية الامر يمكن المجتهد بتبني الناس من قبل العامة في استنباط الاحكام من الادلة الشرعية
واحباذ العامة بالاحكام المستفادة فان فاما بالاول كان المجتهد هو جواز القول على قوله في المقام
لنا الثاني كان مقتضى القاعدة عدم الجواز لان العامة حجة بتبني المجتهد الذي يقطع بكذب الراوي في
خبر مخصوص من شيا بانما انه انه ويجري الوجه المزبور في كل موضع يكون الامر به او امداد الواقع
واما لو كان ذلك من الادلة التي تدور مداها في نظر المجتهد فيقول المجتهد يجوز تقليد مع القطع بغير حجة
نظرة فلو كان احد المتأخرين راجع في نظر المجتهد مدافعي عنضاه وكان مرجوحا من الادلة في نظر العامة
له تقليد في المسئلة المزبورة ويحتمل العمل بالعدم لان نظر المجتهد طريقا الى الواقع وليس موضوعا للحكم فلا

فان المقلد يجب ان يتقيد

غير تعبد الا انكشف الخلاف للعامة لان يقال بانه موضوع لمعقبة الحكم منكون معتبرا في
المقام وان لم يكن موضوعا لنفس الحكم الامر الثاني ان التقليد يجب عند اشتغال الظن
بلاحكام الواضحة وانما واجب شرعي بنفسه او شرط فيه وجوه او قول او قولها الاول وجوب العمل
بالقول الاول او موثقا انه لو لم يتجسس المكلف الاحكام الواضحة لعقلته عنها راسا فافلا وجوب
للمقلد لعدم وجوب ذنبها ومنها انه لو احتاط العامة ولحق الواقع في عمله فعمله غير معتبر عليه
سواء كان من العبادات ومن المعاملات ولا يكون غاصيا لاجل كونه نارا كاللقليد وعلى القول
بالوجوب بنفسه كان غاصيا لاجل ذلك على القول بالوجوب الشرطي كان مقتضى الاصل والمصلحة
مسا ذلك الامر الثاني انه هل يعين على المكلف احدى الاجتهاد والتقليد ويجوز له تركهما
والاحتياط اخلافا حتى ياتي في ذلك على قولين للقول الاول الامر الوارد في التقليد والتعلم والتعلم
ظاهر في الوجوب يعني المقتضى انه المتساق من ظاهر الامر عرفا وفادل على وجوب الامتناع والاحتياط
وفادل على وجوب الاجتهاد وفادل على وجوب الرجوع الى كل واحد من الظنون الخاصة والمدار
وبدل على ذلك الثاني ما من ان الادلة المزبورة غير فاضلة بالوجوب بنفسه بل العلم بمقتضى العمل
ففي يمكن المكلف من الاسبان بالعمل الصحيح ولو من طريق الاحتياط سقط عنه العمل بل يفتد ذلك
ايضا كماله من العقل والفعل على رجحان الاحتياط فانها فاضلة بجواز الاكتفاء به في مثل المقام
والاخرى هو الثاني نعم لا بد له ان يخرج مسألة جواز الاحتياط وعكس الاجتهاد والتقليد
الامر الرابع كما يجوز للمقلد التقليد كذلك يجوز للمجتهد الاجماع لشرائط الاتقاء ومقتضى في جملة
من الكتب وبدل على ذلك ايضا الادلة الاربعه ويجوز له الاتقاء فيما اجتهد به اذا لم يكن جاعلا للشر
ام لا فيه وجه او قولان اظهرهما الاول وهو هل يجب عليه الاتقاء في زمن الغيبة هو على سبيل العينة
او على سبيل الكفاية او يستحب ذلك على سبيل العينة فيه وجوه او قول او قولها او سطحا بل هو
فلا ومقتضى الاول عليه جواز الادلة ظهور مقام الاجماع على الامر من مجرد وجوه الخالف لا صدق
في تحقق الاجماع في المسئلة لان الاجماع عندنا هو لا يفاق الذي يستكشف منه قول المعصوم
محقق في المقام ولا يشرط فيه اتفاق الكل لثما اخر به جماعة من الاصحاب على وجوب القضاء
من توقف نظام النوع الاتكاء عليه في الثالث اشتماله على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في غير
مادل على وجوبها من الكتاب السنة وقد يور عليها ولا بان لفظ المعروف والمنكر متضمنان لا الامر
المعروف عند الفاعل ولذا لا يقال ان تركه محرما جهلا او سهوا او ضيافا او متكرها انه فعل
المنكر وقد يجاب عنه نارة بان الالفاظ موضوعا بآراء المعاني الواضحة وليست موضوعا للمعاني
المعلومة ولا منصرفا اليها فلا بد من حمل اللفظين المزبورين ايضا على معانيها الواضحة ولا يفتو

ومما اندلجوا به على
احراز الواقع بالاحتياط
مع من التقليد بكونه انفق
مطابقة علم الواقع مع
مطابقة الامر على القول
ونسب عليه الامر على مقتضى
ما هو في الاصل والتقليد
متاد

در ادله وجوب تقلید

تحقیق نماید علی العلم فیه و آخری بان غایه ما بدعی المقام هو انصرافها الی الامور العلمیه لا الحسویه
المعلومین عند الفاعل و ثانیاً بان الدلیل اخص من المدعی اذ بما لا یجوز علی المکلف الامر بالمعروف و المنکر
عن المکرم ان هذه الصوة خارجة عن محل النزاع لعنایم الاجماع من کل بل الضرورة علی وجوب الامور
بالمعروف و المنکر الراجح عن قوله و من لم یحکم بما انزل الله فاولئك هم الکافرون و فی
آیه أخرى فاولئك هم الظالمون و فی أخرى فاولئك هم الفاسقون و قد یعرض علی الاستدلال بالمرتبوبات
فیحصل الثابتة الکلیة هو الوجوب الجزئیة فیحصل الاشارة فی المقام بمجرّد حکم بما انزل الله فی ذلک
واحد کما انه یحقق الفاعل مع ترک حکم فی جمیع الوقایع و قد یجاب عنه بان الموصول فی تقلید العوام
لانها من ادان العوام و لا یستلزم فیل المطلق الوارد فی المقام فی خبر البیان فی بعضی محملها علی العموم
متکون المناق من الایة الکبریة وجوب حکم جمیع ما انزل الله مضافاً الیه ان ارادة فرد ما فی هذا المقام
منافاة لفاعله حکمة و الترتیبان سبباً بعد ملاحظة استلزامه الاغراء بالجهل و التکلیف بما لا یطاق
و استغناء فائدة الخطأ علی اننا نعلم یقیناً بانه لا فرق بین افراد حکم فی هذه المصنفة لیس وجوباً لاطناده
بل یکتفی بذلك لاجماع مرکباً لفاصل بعد الفرق بین اقسام حکم فان قلت سلماً کونها دالة علی العموم
لکننا منع من ثبوت دالها علی العموم الاحوالی و لا زمانی و الکفیانة قلت یمکن ان یقال ان ثبوت العموم
الافرادی مستلزم للعموم الاحوالی و یجوز لان المتعلق بالفرد اذا ثبت عمومیهة لم یجوز لافراد فلا یمکن
اختصاص بالفرد المتحقق فی زمان محاصر و مکان مخصوص و یکفی فی خاصه بل نقول بان مقتضی فاعله
الحکم هو دالها علی العموم من جمیع الجهات ذلک فائدة فی وجوب فرد ما من افراد حکم و لان الجماع لیس حیث
الاحوال و الکفیانة سبباً لزم اجماله من حیث الافراد فمقتضی حکمة فاصبها بحمله علی العموم الشامل لا یجوز
فان قلت ان الایة الکبریة انما تقتضی وجوب حکم فی مقام القضاء و لا دالة فیها علی وجوب الادناء
قلت اولاً ان لفظ حکم یعم الجمیع کما یظهر من ملاحظة الفرق مواضع الاستعمال و ثانیاً بانه متى ثبت وجوب
الحکم علی الجمیع فی مقام القضاء یثبت وجوب مقام الادناء بالاجماع المركب فان قلت ان اطلاق الایة
الکبریة یعم المقلد ایضاً مع انه لا یجوز له الادناء قلت اولاً انها منصرف الی مرکبات له اهلیة ذلک
الغایة لیس اهلاً للادناء و لو فرضنا حصول العلم بالحکم الوضو بالنسبة الی بعض الامور فلا یجوز علی العباد
اظهاره و الادناء بمقتضی العلم الحاصل له فی خصوص المقام و ثانیاً بان مجرد خروج الغایة لا یفید الاشارة
المرتبوبات لان الغایة المخصوصة فی البانی کما نعرف فی محله فان قلت ان غایه ما یقتضیه الایة لکن من هو
وجوب حکم بما انزل الله و هو غیر شامل لمطلق الادناء اذ له یثبت کون الادناء انفساً مطابقاً لما انزل
الله و انما هو حکم ظاهر عند الملاحظة قلت لا ریب ان مقتضی الدلالة الفاصلة بحجة الطرق المعتبرة
هو کون مدلولها ثابتاً فی الشرع بمعنی ان احکام المستفادة منها بمنزلة الاحکام الواضحة فی جمیع

الحکم

در ادله وجوب تقلید

اذ لا معنی للحجة الاذک فوجب علی المجتهد الادناء بها سواء کان من معلومة عنده او کان ثابتاً عنده
بمقتضی الطرق المقررة فی السیرة مضافاً الیه انه لو ثبت جواز الادناء فی مورد حصول العلم الوافی
فیثبت فی حق ثبوتها بالادلة الظنیة المعبرة بالاجماع المركب الخاضع لقوله ان الذکر یکون الایة
السادس لزوم التخرج العظیم علی تقلید العیبة و اذا انحصر المعنی الجماع للشرط فی فرد و توقف علی المعتقد
اللازم من عبادة او معاملة علی فواء یجوز لم یثبت یکن من الامکان بان لک العمل اللازم یقین فیه الادناء
وصاً الواجب لکافی عنی لان الواجب لکافی انما یسقط عن بعض المکلفین بعین المقام البعض الاخر
الجمیع و انما یترک یثبت لا یوجد الا واحد فهو الخاطئ علی العیبة و لا یجوز له الامتناع فان امتنع
و جعلناه کبیراً و اصراً علیه منقذ و خرج عن اهلیة الادناء لغوات الشرط و مع ذلک لا یسقط عن بعض
لانه قادر علی تحصيل الشرط بالتوبة فان تاب و رجعت الیه لظنیة الادناء و قد یجاب عنه فی ذلک بان
مجرة لزوم التخرج علی الناس لا یقتضی ثبوت الادناء علی المجتهد اذ لا یجوز علیه دفع المخرج الذی انما یستلزم
الاجداد الفاضلة بوجوب الادناء و الامر یتم بان الامر فی الوجوب التام فلو لا نفر من کل فرقة الایة
و لعل مستند القول بوجوب الادناء علی سبیل العیبة فاعلة الاستغناء فان الاستغناء یقتضی
استدعی البرائة الیقینیة و هی توقف فی هذا المقام علی الاستغناء و استصحاب ادناء التکلیف
اذ الواجب لکافی ثابت علی کل و یسقط بفعل البعض اذ اذا الامر یتم بها و حصل الشک فی
سقوطه بفعل البعض کان مقتضی الاستصحاب و اضالة العلم عند سقوطه و یستدل لذلك
ایضاً بان الامر بالادناء الوارد فی الاخبار فی الوجوب العینی لانه المناق منه عرفاً بزيادة البیان
و استغناء و اورد الاستعمالان و الجواب اما اجمالاً بان الادلة المزبوبة مختصة بالاجماع المتفق
علی کونه من الواجبات الکفائیة علی انما یقتضی بان الادناء انما یوجب علی من لان العلم بالمسائل اقل
انما یجب عقده للعمل فاذا حصل المقلد العلم و صدق منه العمل بالشرط بالعلم لا یجوز علی المقلد التعلیم
اما مقتضی الامر الاول فلان قاعدة الاستغناء غیر كافية فی اثبات الوجوب العینی لان مقتضی
المرتبوبة هو حکم العقل بوجوب دفع الضرر المظنون و هذا لا یجوز فی المقام بعد ملاحظة خبرنا
البرائة و استصحاب البرائة السابقة فی هذا المقام اذ لا ریب ان الاصل الشرع حاکم علی الاصل العقلی
بل هو واد علیه بعد ملاحظة کونه فاضلاً بارتقاء موضوع الخوف المأخوذ فی موضوع الاصل
العقلی فیه و غیر الشک اولاً بان الاستصحاب المرئیهة قبل الشک فی مقتضی الدلیل المقتضی لوجوب
الادناء مردد من اول الامر بان الوجوب العینی و الثانی الاول قابل للاستدلال و الا فاعلم ان
لاستمرار دفع خصوص الشک فی ذلک لا یجوز للاستصحاب المرئیهة فی هذا المقام و ثانیاً بان موضوع خبر
المرئیهة یستدل فی هذا المقام فیقتضی خبره علی القائلین و هو حصول خبره المقلد عما یستلزم

قوله قسم

قوله

بند در جواب آراء وجوب

اخر و التا بانه من سبيل استصحاب الجرح هو ليس بجرح و ايقان الاستصحاب المزبور معاذرة
باضالة البراءة واستصحاب البراءة الاصلية وفيه نظر و عن الثالث بوجوب الاول ان بعد
صد الافناء من الغير و مقام من يقوم به الكفاية و حصول العلم الشرعي للمقلد سبب استصحاب
للقول بوجوب التعلم بعد ذلك لانه مستلزم لتحصيل العلم فلا دلالة في الدلالة الفاضلة
التعليم و وجوب الافناء بعد ذلك الثاني انه لو كان الافناء من الواجبات الغيبية لورد بها من
الله لو كان لوصل البناء لانه من الامور التي تتم بها اليقينة و شذوذها لها الحاجة ضد الدليل
دليل لعدم وهذا الدليل يخص للعلم المتقدم الثالث انه قد ظهر من ان العلم و التعلم و العمل
مقدمة للعلم فاما يجب شيئا منها بعد صدور اصل العمل من العاين الرابع ان سورة المسلمين مستمرة على
عدم الالتزام بذلك على سبيل الوجوه العينة الخامس ان الالتزام بنبوءات الوجوه العينة في مقام
العمل في هذا المقام مستلزم للحجج الشديدة و العسر المتفق على هذا الترتيب لادلة الثلاثة او الاربعة
بل هو ما بعد راسخا له في الغالب الثالث ان الاجماع القطع قاصر بعد نبوءات الوجوه العينة في
المسئلة المزبورة السابع انه يظهر طريقة الاحجاب انهم انما هم من لادلة المزبور و وجوب العلم
على سبيل الكفاية وهذا فرقة على حملها على الوجوه الكفاية و قد يستدل بالقول الثالث بان الامر
ذا في هذا المقام بين الرجحان المانع من القبض و بين الرجحان المانع من القبض فالاصل يقضي
بثبوت الثاني و ضعفه ظ من ملاحظة ما قرئتم انه يظهر ما ذكرناه انه لو ترك الاجماع و جميع المكلفين
الواجب لشرائط التكليف به على الكل على ما هو مقتضى التكليف المتعلق بهم الظاهر لاختلافه
في شي من الاقوال المذكورة في الواجب الكفاية و هل يستلزم ذلك من الفعل من اول الامر و لا في
وجوب بل قولان اوجبنا الاول بناء على المختار في الواجب الكفاية و وجوب الفعل على الجميع على
تحويلات الواجبات الا انه ينقطع عن الباقي بعد اداء البعض بما بعد ملاحظة كون تحصيل العلم
من المندوبات الاكيدة و فضلها اكثر في الشريعة كما لا يخفى على المتبحر في الاخبار بل شتم مقدما
مقا و خصوص الامور الموصلة اليه استجابا باصليا غير ما هو مقتضى الاشكال ايضا في مقدما
وجوبه هل يفيق الوجوه عن الباقي بشرع البعض في الافناء و انه انما يفيق بالانعام فيه و
بل قولان اقويما الثاني هو مقتضى الاصل والاستصحاب و اطلاق الامر و لا فرق بين الانباء و اعظم
الفعل على نحو انباء الغير و على وجه الوجوه و لو اتم البعض عمله قبل اتم الباقي فما يصح للمفسد
به خرج فعل الباقي من الوجوه لفسوط التكليف و لو اتم البعض العمل فقد سقط الباقي فاذا
تلبس بالفعل بعد ذلك كان نقلا ولو ان ذلك من لم يجب عليه لم يقض ذلك بسبب الوجوه و
عليه ثم انما يحكم بسقوط الواجب فعل البعض اذا كان ذلك الفعل محكما بصحة فاذا كان ناسدا

اجوب
...

بند در آراء وجوب

كان في حكم العدم و اذا قلنا المقتضى لكن لم يتبين من فامنه الا واحد منهم و كان عمله للارم
منوفا على التقليد يقين على ذلك الواحد فانه لما انقرض من الواجب الكفاية اذا لم يقم احد
بصير و اجبا عينا على العاد عليه لظاهرة موضع وفاق و بموجب ما دل على وجوب الامر بالمعروف و
النهي عن المنكر و اذا قلنا المقتضى فرج المقلد الواجب عليه التقليد الى احدهم مع علمه بوجوبه و
صحة له تقليده فهل يضمن على المخرج اليه الافناء فيكون استغناء المقتضى من مجتهد حقا و
الواجب الكفاية عينا و لا بل يكون الكفاية بامنه فيه و جهلا بل قولان يجهل الاول لان العلم
عند مقام البعض و لا استصحاب بموجب ما دل على وجوب التعلم و ما دل على وجوب الافناء و ما دل
على حرمة الكتمان و يجهل الثاني لاضالة البراءة و استصحاب البراءة الاصلية و اصل الوجوه
عليه تعينا و لا نه و اجب كفاية و لم يقيم دليل على صحة تعينا بخبر ذلك و الاظهر هو الثاني و اذا اعتقد
المستغنى المختصا المقتضى الجامع لشرائط في احدهم فهل يضمن عليه الافناء و ان وجه خبره او لا
وجها او قولان ثم انه لو قلنا بوجوب الافناء في الصورة المزبورة تعينا فهل يصدق المستغنى
في ذلك مط و لوطن بكنهه او لا مط و لوطن بصدقه او شك فيه و الا فلا احتيا لا يحاط بها الا
و اذا تمكن المقلد من العلم بالاحباط او كان العلم مستحبا او مكروها بحيث لم يكن خائفا الى التقليد
فهل عليه الافناء ح او لا فيه و جهان بل قولان يجهل الاول لاطلاق قوله تعالى من لم يحكم بما انزل
الله الا به و قوله و الذين يكفون ما انزلنا من البينات لادلة و يجهل الثاني لاضالة البراءة و
استصحاب البراءة الاصلية مع لشك في شمول لادلة المتقدمة لثله و الا فوجا الاول و ان سئل
المقلد عما لا يحتاج اليه كالموسل عما هو و بصفة المجتهد فهل يجب الجواب كولو كفاية او لا فيه
بل بعد الوجوه ط و ان يدعي من ذلك حيث يظن بترتب مفسدة عليه اذا ظن بعدمها فانما هو
و كذا لك لا يجب الجواب اذا علم ان غرضه من السؤال مجرد الاطلاع على منهج المجتهد و نحو ذلك
التقليد و اذا شك في غرضه و احتمل ان يكون التقليد ان يكون مجرد الاطلاع على المذهب فهل
يجب الجواب ط و لا كذلك و يجب انظر اذا غرض المقلد من الاطلاع و لا يفيق غير احتمال الارو
الاحوط الاول و اذا صلح للافتاء و احدا لا غير لكن جهل الناس المقلدون به و لم يعرفوه فهل
يجب عليه الاعلام بنفسه فيمكنه من ذلك و لا فيه قولان الا في رايه ان علم الناس بقصد الحاج
لشرائط و تقبل امرهم لذلك و يجب عليه الاعلام و ان اعتقدوا انضاف غيره بذلك كونه
مناحا له و لكنه ليس في الواضح ذلك ففي وجوب الاعلام اشكال ولكنه احوط و اذا شاك في وجوب
جامع لشرائط غيره و راي اعتماد الناس على بعض احتمال صلاحيته لذلك فالأقرب عند وجوب
الاعلام و اذا صلح للافتاء جماعة فهل يجب عليهم الاعلام او يكفي اعلام بعضهم بغير وجوب

اولا لم يتمكن المقلد
الرجوع الى واحد منهم

في جواب عمل وعمله

فانما الاجتهاد يحصل للكفاية ولا واجب الاعلام بقدر ما يحصل به الكفاية ولا فرق بين
الاجتهاد في المقام على سبيل الكفاية وهل يستحق الجميع للاعلام او لا الا فرقا الاول هل الاجتهاد
للمجتهد حيث يجب له بطريق الكفاية بالنسبة الى الموضوع فيحصل جميع مفيد ما فيه الاجتهاد فيها
له عمل او واجب مشروط كونه بالنسبة الى الاستطاعة فلا يجب الا بعد العلم فيها او قولان فاولهما الاول
واذا دار الامر بين الاجتهاد لما يحتاج اليه من الحكم وما يتوقف عليه عمله اللازم وبين الاجتهاد لما
اليه مقلده في عمله اللازم فالواجب ترجيح الاول اذا امرت بالضر الذي يسقط به سائر التكليف على
الافناء كما لو كان على نفسه او ماله الذي يتضرر بفقد او على احد من المؤمنين فلا يجب الا ان يحفظ
كما صرح به جماعة من اصحاب صريح بعضهم يجوز الافناء بمذهب اهل الخلاف فلم يلزم خروج الافناء
ولو دار امر بين السكوت وهذا الافناء فلا ان كان في لزوم الاول ولو كان المؤدى للفعل مجتهدا
في الغالة في المسئلة او مقلدا لمن يخالفه فاني بالفعل على قوته مذهب فهل يقتضي لك سقوط الواجب
عن غيره من مخالفيه في الراي او يقتضي مخالفة جميعها ولو كان الاستثناء من العامل في الموضوع مع الاستثناء
به على الوجه المعتبر في مخالفة الشرع فهل يسقط عنه الواجب بل لا يخفى ان سقوطه لا يقتضي
الوجه المعتبر في الشرع وهو يسقط التسقوط والجزاء وايضا لا اشكال في سقوطه عن العامل فيهم
سقوطه عن الباقي انما الاثنان بالكفاية على الوجه الذي يسقط به التكليف عن البعض فهو منسقط
للكل الامر انما ان العاقل لو ترك التقليد وعمل فان كان مقتضا كان غاصبا بترك التقليد انما
الواقع في عمله والا لم يكن عليه شيء ثم ان كان عمله مخالفا للواقع كان باطلا وان كان مطابقا له
العبادات لا اشكال في الصحة الا في التصريح في العبادات ايضا ان فاني منه حين العمل قصد القرية كما اذا
لني بها سهوا او تنبها او اخذ ذلك كما ينفق كمثل غفلة المكلف عن صلاة الوقت والقبلة او يظفر
البدن والشباب ويخوذ ذلك فيظهر اتفاق المطابقة للواقع في هذا العمل وذلك لا يستلزم العمل بالشرائط
الصريحة والتقليد ليس شرطا من حيث هو وانما هو مقدمة للاعتدال فاذا تحقق بدونه حصل الكفاية
به ويعرف المطابقة والمخالفة بالعلم التفصيلي والاجمالي والاجتهاد والتقليد ولو فات قبلها باني
الوجه على صحتها اما المذهب فان كان عمله مطابقا للواقع لم يؤخذ عليه ان خالفه استحقق الواجب عليه
التقليد يؤخذ بالتفصيل ورفع منه وقد يستبعد الاختلاف في الثواب والعقاب بحجج الاتفاق
لذلك في تشابه العبادات الجاهل على الاطلاق وهو فاسد لا اثر له في العقاب مع التفصيل وفيه
مع القصور والتساوي في الاختيار لا يقتضي التساوي في الحكم او هي من الاستناد الى ما روي من ان
العامل على غير بصيرة كالساكن على غير طريق لا يبره الا كثره السهر الاجتهاد وهو كثره في الجاهل
بلمر الفحص عن صحة عمله وفساده مع التقدير في على الاحتياط ولو شك في كفيته فادفع من عمله على

في قول من ينهى المجتهد

الصحة مع احتمال وقوعه على وجه يعلم صحة واماما استمر من ان الجاهل الحكم غير معد ولا في القصور
الاعمال والنحو والاختلاف فاما ان يرد الجاهل المقصر كما هو الغالب ويتردد ان الجاهل اذا خالفه على
الواقع لم يعد فيه بالنسبة الى سقوط الواقع عنه وان كان مخالفا له لذلك من جهة الاختلاف
لا وجه للبطلان لو وقع سهوا او تنبها او اخذ ذلك في الموضوع او نحو ذلك وهو مقرر لان ثبوت المعدورية
تليهم بالموضوع لا يقتضي شيئا من الجاهل الحكم والاضل عندهما العدم لا امتثال او عدمه
رفع عن افعاله لا يعلون وذكر في هذا السهو والنبه او ما اشبه ذلك وان عاجل بقتله على العبادات وقوله
عنهم الى غير ذلك فان ما يدل على فعله واخذ على ذلك واما ترتيب الاحكام الوضعية للترتيب على الاعمال
الصحيح على الواقع على وجه الجهل والسهو او التنبيه بسقوط بعض الاجزاء او الشرائط فمذهب اهل العلم
وما روي في صحيحه زارده من ان من له يوال في الله ولم يكن جميع افعاله بدلا لانه اليه ما كان له على
قوته ثوابه ولم يكن من اهل الايمان لا بد من فعله في الواقع من غير الاخذ بالطريق الشرعية من
العمل انما ذلك في غير المؤمنين او على ان اتفاق المطابقة لجميع الاجزاء والشرائط في جميع الاعمال الواجب
بغير طريقها بعد اتمامهم مع وقوع بعض الاعمال بدلا لانه في الله دون بعض لا معنى لثواب الكثرة
الامع فعلا لايمان وما روي في ظاهره في الثوابين الاخير من المسئلة الواضحة بين طرزي الا فرط و
التفريط اسد هما عمل الجاهل وان استجمع باقي الشرائط فتكون من جملة الشرائط استناد العمل الى احد
الطريقين والاخر صحيح ان خالف الواقع نظر في تكليف الغافل ان التكليف انما هو على
اهتمام المكلفين ومن ينبغ الاختيار ونظر فيهما بعين الناظر ولا يعتد بظاهره من الناس في الادب
الامصار لم يبق له ما قبل هذا ذكرناه الاخرى للناس من غير الاخذ في افعالنا هذا ما اذا اوشكوا
عنهم وبطلان العلم من شعبتهم من خالف افعاله الصادرة منهم فيقتونهم بالصحة مع المطابقة
بالفساد مع مخالفة الامر لاسد من انزلت مرتبة المجتهد حتى صادف عاصيا فافاءه لا اشكال بل
لا خلاف في ظاهره في وجوب التقليد عليه بعد صبره في عامه او بدل عليه كمال على جواز التقليد في
من الاجامات التي هو من بناء العقل وقاعدة الحجج غير ذلك وقد يستشكل في المقام بامر واحد
ان الادلة المزبورة مختصة بالاجتهاد فتجوز ان الاجتهاد كان واجبا عليه قبل ذلك
فان يصح بقاءه الى ان يتحقق المزبور وهذا الاستصحاب خاص من العمومات والاطلاقات الفاضلة
التقليد للعالمين مما قد يقال من ان الاستصحاب من اصول العمومات المزبورة من الادلة المزبورة
فلا يصح للمفادضة معها من جيل استصحابها خصوص وهو مقدم على العمومات الاستصحاب
كما نرى في محله وثابتا بجهل من نال انفسه كونه من العمومات المزبورة اجتهاد به بل انما هو ظاهرة في العمل
المكلف ولذا لا نقول بان التقليد طريق على وجه نظرنا فيهما ان الادلة الفاضلة بوجوبه يحصل

وعدم استطرافها للمنفى

العلم عند الاكتفاء بالظن وخبره التقليل بما مله بالنسبة الى ذلك المقام وهذه الادلة فاصحة
بمقتضى الادلة الفاضلة بجواز التقليل بغير المقام المزبور وفيه نظر الامر السابق لا يشترط قضاؤه
المعنى والاصح كلامه في الحكم بل يجوز مكابته والعمل بكتابه مع امن الزيادة والغلط ويجوز الرجوع
الى الكتاب المشتمل على فتاويه ويجوز الاعتماد على اخبار الثقة بها الاكتفاء بظاهر كلامه ما سندر
في المدخل للفظية من فهمها ونحوها ما اشبه ذلك يجوز لغير العارفا لاكتفاء بنفسه العارفا لعبارة
كل ذلك لجران السيرة القطعية المستقرة من المقلد على ذلك بل من جميع المسلمين من فنان النبي
الى فناننا هذا بل من جميع ارباب الشرائع وكل مطيع مع مطاعه عند مع مولاه بل على ذلك سيرة
افضل العالم واخلاف فتاوى المجتهدين اخذوا بالمتأخر مع الجهل بما رجعنا او نأخذ احدهما بطل
التعويل على ما لو كان احد قوليه نصا والاخر ظاهر عول على النص وان كان سابقا ولو كان احدهما
مطلقا او عامما والاخر خاصا فبده المطلق وان كان لاحقا ولو كانت النسبة من قبل العوض من جهة
في مواد الاجتهاد وعلى موارد الاختلاف لو اختلف قوله وكتابه فكذلك قولنا او كتابه قبل
تقديم الاول وفيه منع لو سمع منه او وجد في كتابه فقل الثقة انه سماع منه خلاصة او وجد في كتابه
لم يعتبر بغيره لان معارضة اقوى الامع حصوله كالوثوق به فكذلك اختلافنا وبه ولو اختلفت المقلدة
اخذا الاقوى وان كان سابقا والاقوى في الرواية خبر لا وثوق الا في ذلك وفي فهم الكتاب قول الاخير
الاعلم وبهما الاثر من التقليل والمقلد بغير مع النفاذ في التوقف اولى من الاخذ بالمتأخر الامع كما
الوثوق بما لان المعارض قد يقتضي والوثوق بالنقل فلا عثرة به والعمل على العدل لا يبيح الا
مع الثبوت لخاصة الاصل لا الظاهر لو نقل الثقة عدول المعنى غرابه جاز العمل به والفرق ان هذا
داخل في العمل بخبر الثقة واما العدل لانه الاول فاما هو من لوازم صحة الخبر من اللازم هو العمل بخبر الثقة
لا اثنان لوازم الخبرية ورجحان المتأخر لا يقتضي الامع ثبوت العدل فلا يمكن الرجوع به بدونه فان
كان هناك مرجح اخر اخذناه والاولم الوثوق الامر كما نرى انه هل يجوز للمقلد الافتاء من غير استا
لانه اخذ عن رجل رجحان فهو كالمفتي ولا لان التقليل ليس كالاخذ واما هو طريق العمل فالافتاء
بمقتضا افتاء بغير علم الا ان يكون نسبته الى المجتهد موهومة معلومة من حاله وجهان بل قولنا ان
الاول لما عرف من ان التقليل طريق علمي كما لا يستصحب او اصابة البراءة والاجماع المنقول وبمقتضى ذلك
فالمتقلد بعد التقليل عارفا بالحكام الشرعية فيجوز الرجوع اليه بجوز له الافتاء بمقتضى الفتوى لانه
اخذه من المجتهد الجامع للشرائط من دون استئصال الاصابة واستصحاب البراءة الاصلية بل لا
ينبغي القول بجواز نقل المجتهد فتوى غيره في المسئلة التي لم ينفرد بها وسعه فيها بناء على القول بانه يجوز
له التقليل فيها اما بناء على القول بعدمه اشكال واشكل منه الحكم بجوازه بالنسبة الى المسائل

في انه هل يجوز الافتاء بغير استا

الاجتهاد فيها اذا كان فتواه مخالفا لفتوى من اهل بعض المحققين بعد الجواز مطلقا ويمكن
ان يستدل له فارة بان التقليل طريق وليس طريقا علميا حتى يترتب عليه جميع الاثار المترتبة على
العلم واخرى بان الافتاء من دون اسناد مستلزم للشرع بالجهل بل هو توقيف بعد ملاحظة
ح كونه مخبرا عن اعتقاده وهو غير جازم ولذا ترى انه لو اخبر رجل بواضع علم يكن المستمع عالما بصحة
قائه لا يجوز للمستمع ح ان يجترأ بذلك من غير اسناد وثالثا بان ذلك افتاء من غير علم فيكون مشهورا
للاذلة الفاضلة بجرهه ونسب الدم والعتاب على فعله ورابعيا بان الفتاى القاسم المقام انما
هو حجة قول المجتهد بالنسبة الى المقلد والشخص الذي يستفتي من المقلد المزبور واما هو اخذ بقول المقلد
المزبور ومقلده وليس مقلدا لذلك المجتهد المنفرد مع عدم كونه مقلدا لا يجوز للمقلد المزبور
بالعمل بذلك الفتوى بان يقول انه انت مكلف في مقام العمل بالحكم الفتاى بل هو كذا محض
افتاء على الله ثم وفاء مستا لادلة الاربعه على جوازه وتود على الاول بان قول المجتهد
او طريق معرفة الحكم الشرعي حسبما ترخصه في القول منه فيجوز عليه جميع الاثار المترتبة على العلم
قان الظان الحكم التلث بالفتوى بدل عن الحكم الواقع اذا كان الفتوى مخالفا مع الواقع بعبارة
اخرى والروايات الماثورة من الاخبار الحسنة وفي المجتهد كما لا يخفى من المنقول من الاخبار الحسنة
تعمل للفرقة بينهما بما ذكرنا كونه طريقا للعمل لكان يقول بانه لا منافاة بين القول به وبين
القول بكونه بكذا شرعا عن الواقع بحيث يجري عليه الاثار المترتبة على الواقع وعلى الثاني وان كان
التكليف المزبور اخضع من المذموم ثانيا بالمنع من رفع مثل هذا الاغراء بل انما هو نظير خروج الفقه بليبا
الفقيه وبالعكس لتبني الامر على الناس في القول بان الافتاء المزبور سبيل بقاء المكلف في ترك
التقليد اذا المستمع المزبور لا يأخذ بقول المجتهد الذي يفصل عنه المفتي المذكور بل بما يأخذ بقول هذا
المفتي وهذا ليس من فتاويه مدفوع ولا بان يفتي المجتهد ليس معتبرا في حكم التقليل ولا في موضوعه
بل يكفي في صحة مطابقة الفتوى للمجتهد الجامع للشرائط وثالثا بالمنع من كون ذلك قبيحا اذا لم ينفرد
من قبل المجتهد الركبا لغير المقصر الذي لا يكون مكلفا بالواقع فلا يكون الافتاء المزبور اغراء بالامر
بالحال للواقع وعلى الثالث بالمنع من كون ذلك افتاء بغير علم بل هو افتاء بمقتضى الطريق الشرعي لانه
مقام العلم الشرعي كالافتاء بمقتضى الاستصحاب او اصابة البراءة او بغيرها من الاصول العلمية والفتوى
بين التقليل وبين الاصول العلمية بان التقليل حجة بالنسبة الى خصوص المقلد والاصح حجة بالنسبة الى جميع
الكلمين غير سديد في المراجع بان غايته ما يقتضيه الكلام المذكور وهو عدم حجية الفتوى المزبور
بالنسبة الى المستمع المزبور ومجرد ذلك لا يقتضي حجة اخطار عليه الامر بالناسخ الوخيه ان التقليل قبل
الاستبا لامر فيل الامارات ولا بد ورمدا بالظن بل يجوز مع الشك والظن بالافتاء الواقعي كما لا

في انه هل يجب تبين الجهد

في الحكم فلا يجوز في التقليد كما ترى بانه الامر العاشر لو علم عد ولا الجهد في بعض الاحكام جازا الهاء على
 ما قلناه سابقا والرجوع الى فتاويه السابقه للتقليد لاحقا اذا كان البعض المذكور مستتبها فغير المحصور
 بخلاف ما اذا كان مستتبها بالمحصور والوجه هو لو خرج مسئلة المستتب بالمحصور الامر العاشر هل يجب تبين
 المصلحين الجهد الذي يخرج له اوله لاوله انما الابان العمل الصادر منه مطابق لمقتضى الفتوى
 الصادر من مجتهد جامع للشرايط جازله الاكتماله في مقام الامتنال الشرعي وجها او قولان في الجمل
 لقاعدة الاشتغال واستصحاب بقاء التكليف المتعلق بالعمل المزبور ولا يفتى الاصل والقاعدة هو
 حرم التقليد بحرمه العمل بغير العلم بمقتضى الخرج عنها الى المصنف وهو صواب كون التقليد بالغ معينا
 والاقوى الثاني كما هو خير الوجدان لانه دام ظله العالي للمعومات والاطلاعات لقاضيه بحججه قوت
 الجهد وجواز العمل بمقتضاه في استعمال الاحكام وكذا الحال بالنسبة الى القضاء فانما لو علم المكلف
 صدد الحكم من ولده من القضاء جازله العمل بمقتضاه وان يكن ذلك لقاضيه معينا عنده وكذا لو علم
 المكلف بصدد الشهادة من جليلين عدلين او علم بتحقيق شيء من الامان الشرعية المفردة لمعرفة الاحكام
 او الموضوعات جازله القول على مقتضاها وان تكن معينه عنده في هذه المقامات يجوز العلم الا
 مع كونه معينا بحسب الجاهل الامر العاشر قد يقال بان مجرد العلم بمقتضى الجهد كاف في جواز الرجوع
 وان لم يصح الاقناء منه لان قوتى الجهد جهة شرعية واللفظ كاشف عن مقتضى مقتضى العلم به فلا
 يعتبر باللفظ المزبور بقدر حصول العلم الاقوى عند جواز الاكتمال من ذلك بل يعتبر في هذا المقام وجود
 كاشف شرعي وعقلاني من قول وفضل من كتابه او اشارة او نحو ذلك لانه الفاعل المصنف من الادلة القاطنة
 بحجة التقليد جازا العمل بقول المجتهد بل قبل بان الكلام المزبور يجري في الشهادات والاختيار والادلة
 والاحكام والافادير بخلاف ذلك في النسخ المذكور اشكال بل لا بد في كل هذه الموارد من الادلة القاطنة
 لاذليل رتبة الاجتهاد ولم يكن مجتهدا واجتهد في المسئلة على الوجه المعبر شرعا لا مجرد تقليد غيره فيها
 فيه مطلقا لو كان الغرض من العلم والوزع او شأنا على المعروف من مذهب الاصحاب بل لا يعلم على العمل
 صوابه عليه بين الاصحاب كما نرى في جملة من الكتب بدل عليه مضافا الى ما تقرر ان الامر في هذا المقام
 بين التعيين والتخير فالاصل يقتضي الاول وان الاحكام الواضحة ثابتة عليه في هذا الحال بالضرورة ولا
 البقية يستدل على البراءة البينة وهي لا يحصل الا مع العلم بمقتضى الاجتهاد او الاحتياط فلا يجوز له التقليد
 ان مقتضى الاستصحاب التكاليف الشرعية في زمان الشاؤم وقوته موقوفة بحجج صالحة لا على المطابقة
 لمقتضى التقليد منه وقد قام الاجماع وغيره من الادلة على جواز الاجتهاد ووجهه ظن المجتهد فلا يقتضي
 السابق الا بالعلم بمقتضى الاجتهاد المزبور مضافا الى اصله عند حتم هذا التقليد عند مرتبة الاحكام
 عليه مما يدل على ذلك ايضا ان التقليد فيجوز عقلا اذ لا من قام الدليل اللفظي والعقلي على جواز عند

الثاني

فيما الضروقة التوفيقية في حال الجهل او الشبهة في موضع البحث فيجوز في الغائبة العقلية
 المزبورة مضافا الى القواعد المتعارضة من التقليد العلم بغير العلم والعمل بالظن كما با وسنه خرج منها
 بعض الصور كدليل على خروج محل البحث عنها خفي من جهة ما يستلزمها من الاحتياط في التقليد منها
 المقام عدل وتماما يعلم الى ما لا يعلم واجب بعضهم للتخاريف في مادل على عدم جواز تقليد المجتهد في الوقت
 والتقليد غير فيها وبيان الغاي القبل العالم يجوز له التقليد فلو جاز ذلك لهذا العالم ان يكون منها
 مساواة من هذه الجهة والثاني بطريق قوله ثم هل يشكوا الذين يقولون والذين لا يقولون فالتقليد
 مثله وفي كليهما نظر اما في الاول فالان ما ذكره في لا يعتمد على مثله في موضع البحث واما في الثاني فلا بد
 دلالة في الامة الكريمة على نفي المساواة من جميع الجهات بل المتسامية هو ان العالم افضل من الجاهل كما
 يظهر من ملاحظة العرف مضافا الى ان حملها على المصنف مستلزم لخصيص لا كثر وهو بعيد جدا غايته
 الامر ودان الامر في المقام بين الاختيار بين المزبور فبسط الاستدلال لخاصة هذا المقام ولا انتمسك
 بالادلة الكريمة في مثل المقام موقوف على عدم كون التقليد طريقا علميا اذ لو كان كذلك كان التقليد
 ايضا عاما فغير لافق الاول ولو كان اثبات عدم كونه عاما موقفا على الامة الكريمة كما هو مقتضى الاستدلال
 المزبور لم يدر في ذلك فليس شك في هذه المسئلة بان القواعد يجوز التقليد شاملة لموضع
 البحث يجوز التمسك بها في اثبات جواز التقليد للمجتهد بالمدكور مضافا الى ان الادلة القاطنة بحججه
 الاخبار شاملة لقوتى الجهد لانه ايضا خبر ودواعي تخص جواز التقليد بغير الجهد مع قد يقال
 من انه بعد مصادقته فتواه في موضع غير يكون ذلك من قبل بعارض الامار بين بل قد يقال بان
 المستفاد من مجموع الادلة الواضحة في هذا الباب هو ان التقليد طريق للعلم والاجتهاد ايضا طريق
 لمعرفة الحكم او العمل بجوزله الاخذ بابنه اشياء وانما خبر بضعف ما ذكره من جواز التقليد في المسائل التي
 فيها خلافا لتقليد غيره في غير مقام الضرورة او الاختلاف لا اصولي في ذلك على قولين او اقول الاول محو
 عن جماع من الغاية والثاني من مذهب اصحابنا ويدل عليه وجوه من الادلة لحدوها الاصل المشرقة كاشفا
 عند مشروعية التقليد اصالة التعبير في الطريق وقاعدة الشغل في العبادات واستصحاب بقاء التكليف
 واصالة عند سقوطها بخلاف ذلك وعبر ذلك عن الاصول مضافا اليهم من ان الاصول المزبورة من الاصول
 الشرعية والاستصحاب المذكور اصل عقلي فلا يصح المعارضة معها في المقام وقد بان في هذا المقام
 بان الاصول المذكورة مغايرة لما لا يستلزمه من الجهد المقتضى من قبل بل هو من الاجتهاد كما
 من يجوز له العمل بغيره فاذا بلغ ذلك ابرته حرم عليه التقليد المسئلة التي اجتهاد فيها وبطل حكم
 الاستصحاب بالنسبة الى هذه المسئلة بالدليل الاقوى اما المسئلة التي لم يجتهد فيها فلا دليل على
 حرم التقليد فيها فيحكم ببقاء ما كان عليه في هذا الاستصحاب مقدم عليها لانه من الاصول الثابتة

وعدم جواز تقليد المجتهدين

بل هو بمنزلة الدليل الرافع لموضوعها وحكمها وبغير رافع لا يتبين المسك بالاصول المزبورة
 انما يجوز مع عدم قيام حجة شرعية على الجواز والاستصحاب المزبور اعادة معتبره فيكون رافعا
 او كما علمنا ومقتضى الدلوها بل يمكن دعوى الاجماع على وجوبه مثل هذا الاستصحاب
 عليها الجواب عن المناقشة المزبورة من وجوهها ان الموضوع متبدل في هذا المقام لان موضوع
 المذكور هو الفاعل لا يمكن اثبات بقاء حكمه بعد ثبوت كونه مجتهدا الا ان يقال بالمنع من كون
 الموضوع في المقام هو الفاعل بل الموضوع المقام هو الجاهل والمكلف كما هو مقتضى إطلاقه
 من خصوص الغاضبه بجواز التقليد كانه الذكر وانه الكتمان ما دل واشتمل على الامر بالافتاء
 على نفقة فتوى المجتهد غير ذلك فمقتضى التقليد قبل الاجتهاد كان واجبا على المجتهد المعتبر
 من بلوغه مرتبة الاجتهاد وقد ارتفع وجوبه بعد صيررته مجتهدا واذ ارتفع الوجوب فلا ينبغي
 لان الوجوب فضل للجواز ولذا صرحوا باننا اذا استلزم الوجوب فلا ينبغي الجواز وجوب الرجوع الى قاعدة
 الاستغال واستصحاب بقاء التكليف فخصنا هو وجوب الاجتهاد وقد يجاب عنه بانه بان
 التقليد الذي لزم به قبل صيررته مجتهدا كان واجبا على سبيل التخييرية وبين تقليد المجتهد
 اخر لان التكليف بالتقليد انما يقع على من له العلم او الامر على سبيل الوجوب التخييرية بمعنى انه
 كان مجتهدا تقليديا مجتهدا نشاء وهو في الزمان الثاني مجتهدا على العمل بذلك التقليد وبين العمل
 الاجتهاد فيجب عليه احدهما وبالحكمة الوجوب التخييرية غير مرتفع في هذا المقام ومنه ان التخييرية في
 الزمان الثاني مغايرة مع التخييرية في الزمان الاول فلا مبرر للاستصحاب المزبور في المقام
 لان التخييرية الذي كان ثابتا في الزمان الاول قد ارتفع بعد تحقق التقليد المزبور بناء على عدم جواز
 العمل من غير ضرورة فلا يمكن الحكم ببقائه في الزمان الثاني ومنه اننا لانسلم ثبوت التخييرية المزبورة من
 اول الامر لان القدر المنقضي من ثبوت الاستصحاب المزبور هو وجوب التقليد عليه فبعد حصول
 الملكة الفعلية له فلا يمكن اثبات الوجوب المزبور في الزمان الثاني هذا الاستصحاب لغير ما ذكره
 بعض الاصوليين من امكان منع ارتفاع وجوب التقليد على المجتهد المفروض بل هو واجبه عليه قاله
 مجتهد جواز الاجتهاد له لا يقتضي وجوبه التقليد عليه كما ان وجوب الامام على المعصوم لا يرتفع بمجرد
 جواز السفر له المانع منه وبالحكمة المنقضية لرفع وجوب التقليد جوازه وهو تحقق الاجتهاد الجوازه اذ
 لو كان مجرد الجواز مستلزم الرفع الامر من لا يفتيا بالسبقه الى من لم يبلغ رتبة الاجتهاد اذ الفرق بين
 الغاية الجوازه بالسبقه له قطعاً ولزم ايضا ان يرتفع وجوب كل واحد اعتبارا جوازا الا ان كان المانع
 في اي وقت شاء وذلك باطل ومنها ان الاستصحاب المزبور من قبيل الشك في افضا المنقضي لان
 المنقضي ثبوت الحكم من ومن اول الامر من الاقل والاكثر وهو ليس بحجة شرعية وقد يجاب عنه

انما يجوز مع عدم قيام حجة شرعية على الجواز والاستصحاب المزبور اعادة معتبره فيكون رافعا او كما علمنا ومقتضى الدلوها بل يمكن دعوى الاجماع على وجوبه مثل هذا الاستصحاب عليها الجواب عن المناقشة المزبورة من وجوهها ان الموضوع متبدل في هذا المقام لان موضوع المذكور هو الفاعل لا يمكن اثبات بقاء حكمه بعد ثبوت كونه مجتهدا الا ان يقال بالمنع من كون الموضوع في المقام هو الفاعل بل الموضوع المقام هو الجاهل والمكلف كما هو مقتضى إطلاقه من خصوص الغاضبه بجواز التقليد كانه الذكر وانه الكتمان ما دل واشتمل على الامر بالافتاء على نفقة فتوى المجتهد غير ذلك فمقتضى التقليد قبل الاجتهاد كان واجبا على المجتهد المعتبر من بلوغه مرتبة الاجتهاد وقد ارتفع وجوبه بعد صيررته مجتهدا واذ ارتفع الوجوب فلا ينبغي لان الوجوب فضل للجواز ولذا صرحوا باننا اذا استلزم الوجوب فلا ينبغي الجواز وجوب الرجوع الى قاعدة الاستغال واستصحاب بقاء التكليف فخصنا هو وجوب الاجتهاد وقد يجاب عنه بانه بان التقليد الذي لزم به قبل صيررته مجتهدا كان واجبا على سبيل التخييرية وبين تقليد المجتهد اخر لان التكليف بالتقليد انما يقع على من له العلم او الامر على سبيل الوجوب التخييرية بمعنى انه كان مجتهدا تقليديا مجتهدا نشاء وهو في الزمان الثاني مجتهدا على العمل بذلك التقليد وبين العمل الاجتهاد فيجب عليه احدهما وبالحكمة الوجوب التخييرية غير مرتفع في هذا المقام ومنه ان التخييرية في الزمان الثاني مغايرة مع التخييرية في الزمان الاول فلا مبرر للاستصحاب المزبور في المقام لان التخييرية الذي كان ثابتا في الزمان الاول قد ارتفع بعد تحقق التقليد المزبور بناء على عدم جواز العمل من غير ضرورة فلا يمكن الحكم ببقائه في الزمان الثاني ومنه اننا لانسلم ثبوت التخييرية المزبورة من اول الامر لان القدر المنقضي من ثبوت الاستصحاب المزبور هو وجوب التقليد عليه فبعد حصول الملكة الفعلية له فلا يمكن اثبات الوجوب المزبور في الزمان الثاني هذا الاستصحاب لغير ما ذكره بعض الاصوليين من امكان منع ارتفاع وجوب التقليد على المجتهد المفروض بل هو واجبه عليه قاله مجتهد جواز الاجتهاد له لا يقتضي وجوبه التقليد عليه كما ان وجوب الامام على المعصوم لا يرتفع بمجرد جواز السفر له المانع منه وبالحكمة المنقضية لرفع وجوب التقليد جوازه وهو تحقق الاجتهاد الجوازه اذ لو كان مجرد الجواز مستلزم الرفع الامر من لا يفتيا بالسبقه الى من لم يبلغ رتبة الاجتهاد اذ الفرق بين الغاية الجوازه بالسبقه له قطعاً ولزم ايضا ان يرتفع وجوب كل واحد اعتبارا جوازا الا ان كان المانع في اي وقت شاء وذلك باطل ومنها ان الاستصحاب المزبور من قبيل الشك في افضا المنقضي لان المنقضي ثبوت الحكم من ومن اول الامر من الاقل والاكثر وهو ليس بحجة شرعية وقد يجاب عنه

في عدم جواز تقليد المجتهدين

والثقل بناظر الحكم العقل وارشاد به النه واما الكتاب السنة فدلالتها على الخطا
 واما الاجماع فهو ايضا مقتضى هذا المقام ومن يقول بحجة الظن فطأ في الجملة فهو لمكان
 الدليل القائم عليها اما مع عدمها فتجوز العمل به اتفاقه بل ضروره في اصل الدليل المذكور
 ان جواز التقليد في هذا المقام والتعويل على قول المفتي استنباط الاحكام من اقرعهم علمه دليل
 فلا يجوز له التقليد به والالزام عليه الثاني ان ما ذكره السند من ان يحصل العلم في حقه يمكن
 غير مستقيم لانه بعد الاجتهاد ايضا انما يعتمد على الظن في الغالب يحصل العلم ما هو مستند به بالنسبة
 اليه غالبا ويمكن دفعه بان المراد بالعلم في هذا المقام هو العلم العقلي والشرعي والعاوي لا
 في المجتهد المزبور فيمكن من تحصيل ذلك بالاجتهاد والالزام بكون اجتهاده معتبرا الا ان يقال بان
 التقليد ايضا حجة شرعية فان الاطلاق الغاضبه بحجة فتوى المجتهد وجواز التعويل عليه شأ
 بالنسبة الى المقام ايضا فيكون المجتهد المزبور معتبرا في الاجتهاد والتقليد بعد ملاحظة كونه
 حجة شرعية لا ينفصل الحكم بوجوب الاجتهاد عليه بقبولنا وبعبارة اخرى يقول بان المجتهد المزبور كما يجوز
 له الرجوع الى الاخبار والحكمة مقام الاجتهاد كذا يجوز له الرجوع الى مجتهد اخر في مقام الثالث
 ان ما ذكره من جواز العمل بالظن مع تمكن من العلم ان رتب من ذلك الظن الغير المعين ان الظن
 النازل من التقليد غير ان رتب من ذلك الظن الغير فيه نظرا او لا فانه مخالف لمقتضى الاطلاق
 الغاضبه بحجة فتوى المجتهد مقامه مقام العلم فان مقتضاها هو حجة ولو تمكن من العلم واما ثانيا
 فانه مخالف لما استقرت عليه طريقة الاجتهاد من العمل بمقتضى الطرق المقررة والمدارك المصنوعة في
 التمكن من تحصيل العلم وعدمها واما ثالثا فلان القدر الذي يحكم العقل بوجوبه ذلك لادله على اعتبار
 انما هو مجرد العلم بغير رتب الذمة وهو يحصل بمجرد الاخذ بالطرق الشرعية سواء كان بالتقليد وبغيره بل
 الادلة الشرعية قائمة على خلاف ذلك اذ لم يبين الشريعة من اول الامر على وجوب تحصيل كل الاحكام الا
 على سبيل القطع اليقين وفي ملاحظة طريقة السلف من غير التنبه والامتناع كفاية في المقام بل السيرة المستمرة
 بعلم الاحكام فضلا فاضيه بذلك في معرفة الاحكام والموضوعات والامر معا ومن ملاحظة احوال السلف
 والخلاف مع انه لو لم يكن الامر على ما ذكرناه لتوانرت به الاخبار لانه من الامور التي تقوم بها اليقينة بعد
 الدليل دليل العدم واما رابعا فلان ما ذكره مخالف لما يظن من حال السوام مع المجتهد فان من ليس عنده
 وجوب تحصيل القطع عليهم وبعبارة اخرى المجتهد على حسب المكنة بل يوجب لهم الاخذ من الواسطة العادية وعليه
 جاز طريقة الشريعة سائرا لادامته فان هذا بعد القطع بوجوب الشارح العمل بالطرق المقررة مع التمكن
 من تحصيل العلم بالواقع واما خامسا فلان التكليف بالعلم في خصوصيات الاحكام من المبرج التام بالنسبة الى
 الجواهر والعوام واما سادسا فلانه يمكن ان يستعمل ذلك من ملاحظة الحال في موضوعات الاحكام فانه

الشارح

في الجواب عن ادلة

ومنها ان الاله الكريم معارض مع العتمة الفاضية بحجة التقليد والمرج في جانب الادلة
الفاضية بحجة التقليد لا عتقادها بالشهرة العظيمة والاجتماعات المتفولة والاصول المقررة
وعنه ذلك من وجوه الرجوع التي اقوله نعم اطبقوا الله واطبقوا الرسول واولي الامر منكم والادلة
ان العلماء من اول الامر لنفوذ افهم على الامر والولاية وهو دعليه ولا يمنع وجوب الطاعة في
كل شيء وان ذلك على جوبها مطلق على وجوب الطاعة في القضاء والاحكام وفيه بعد لا يخلو
شون وتبوا استلهم القضاء باقثبت ذلك في الفتاوى وينبغي المناط بل بالاولوية القطعية والاجا
الركب مضافا الى ان الغرض بالاله انما يتم بالنعم لان المعقول عام بالتبعية الى الله نعم فكذا في
المعطوف عليه وثانها بالمنع من كون تقليد المجتهدين طاعة له حتى يكون مشهولا لاطلاق الاله الكريم
وثالثا بان الاستسلام لاول الامر للمجتهد بل المراد منه الامتثال لادب فهم الامر بالطاعة للمجتهد
على سبيل الاطلاق بعد ملاحظة الخطا في خبره ان يخرج جواز الخطا لا يمنع من وجوب طاعته في
ظا الشريعة ولذا ثبت في الشريعة وجوب اطاعتهم في القضاء والاحكام نعم يمكن ان يقال بانه لم يتم ما
على ان المراد من اول الامر في الاله الكريم هو العلماء ولست بالاله ظاهر في ذلك ان لم تكن ظاهرة في
خلافه واثبات بان عتمة الاله الكريم معارض مع العتمة المانعة من العلم غير العلم من الكتاب والسنة والاسنة
بينهما عتمة من خبره والرجوع مع العتمة استلما التكافؤ لكنه موجب ليقوط الاستدلال والرجوع الى
الاصول والادلة وثالثا بانه لو تمت لانهما على المدعى لوجب التقليد وهو موقوف اجاعا وفيه
نظر الثالث ان المجتهدين في فهم المعطوف من علم العلماء والعوام كانوا يعتمدون على التقليد ولم
يأتوا بمحض العلم في كل مسألة بالرجوع الى المعصوم والاجتهاد بالرجوع الى الاخبار المروية
طرق الثقات فجواز ذلك الاجتهاد ومحض العلم لهم مع تمكنهم منها يقضي جواز ترك الاجتهاد بالنسبة
الى المجتهدين المقرض بطريق اوله وتبقر من اخر الادب ان التقليد والرجوع الى العلماء في استعمال
الدين من الامور المتبادرة في ازمته العينية بل هو ما استقرت عليه طريقة المسلمين خلفا عن سلفه
ازمته المعقولة في زماننا هذا ولا ينبغي ان الاجتهاد هو اخذ الاحكام من المدارك المختصة ما كان معتبرا
في ازمته المحسوسة ومع ذلك جرت طرقهم على التقليد في كثير من المسائل وهذه الشبهة كما شققت عن قول البعض
نظر الى عتمة وروا القرع عنهم في ذلك ولو كان لوصل الاله من الاموال في فهمها البلية ضد
الادلة بل لعل عتمة القرع دليل على الاضواء والنقص مضافا الى ان هذه الشبهة كما شققت عن قيام
دليل معتبر فاض جواز التقليد على المجتهدين المربوذين بغير خوف ودور في جمل من الاخبار الامر بالافتاء
والرجوع الى العلماء في استعمال الاحكام وتقليدهم في المسائل ومقتضى هذه الاخبار جواز رجوع
الخامس الى العلماء في استعمال الاحكام ولا ينبغي انهم كانوا ممكنين من محضيل الاحكام من الاخبار والادلة

في الجواب عن ادلة الجنا

من طرق الثقات والاجتهاد فيجوز التقليد بالنسبة اليهم يقضي جوازه بالنسبة اليه بطريق اوله
مع ان مقتضى اطلاق هذه الاخبار وجواز التقليد بالمجتهد المقرض ايضا الاله قبل الاجتهاد جازما
بالاحكام الشرعية ولم يقرر من قبله على اختصاص ذلك بالعلماء في ذلك يوجب على ذلك يوجب على ذلك يوجب على ذلك
بين الزمانين لثمة ظهور الاختلاف في الفتاوى في الزمان الاول كغلبة ظهور اختلاف الروايات فيه بعد
اختصارها على وجه يكون الروايات المتعارضة المجتزئة من قبيل المسئلة بالمحسوس ولذا اوجب الفحص عن
المعارض في ذلك الزمان بخلافه في بعد ذلك لعدم يوجب الاجتهاد في ذلك الارضه على ما يوجب
عليه الان من المفيدات وعنده كون الفتاوى مأخوذة من المدارك المختصة التي لا يصل اليها الاكثاد
الناس انما كان افتاء المفتين في تلك الارضه كافيا للمقلدين في زماننا الراي مجتهدا هم ما خذوا من
مدائل كلمات الامتعة ولذا لا يمكن في العلم والعام فلا يلزم العلم يومئذ بالتقليد لا صلحا
الامتعة بل لم يكن يؤمنه اساس الاجتهاد والتقليد وانما يقع الخلاف بين الروايات في قبل من الاحكام
واما في زمان العينية فلما اختلفت الاخبار وضعت الاثار وانحصر الامر في استنباط الاحكام في المجتهد
المجتهد وهذا هو السبب في خلاف الاجتهاد والتقليد وهذا القدر من الاختلاف يكفي في ابداء الفرق
بين الزمانين بالمنع من تقليد القادر على الاستنباط في هذا الزمان ويجوز في ذلك الزمان لا يوجب
المجتهد لا يحصل له وثوق بتقليد مثله بخلاف الجاهل في الحكم في ذلك الزمان فانه يحصل له الوثوق
بالرجوع الى بعض اصحاب الامتعة بخلاف هذا الزمان لا مكان اداء الفكر الى خلافه فاعلم ان
منع في ذلك الزمان ايضا من تقليد العالم من اهله لمثله فيما يرجع الى الفكر وتبين المجتهد الاستنباط
من الكتاب السنة الموثوق بل يلزم عليه النظر فيها والعمل بما يؤدي نظرا اليه نعم له الرجوع الى
مثله فيما يرجع الى الرواية في الحقيقة يكون ذلك زاية بل يلزم من ذلك واستناد الى المعصوم كما هو في
الغالب يؤمنه كما هو الحال في افتاء المقلدين الى المجتهدين مثله وتما ذكر العلم الوحيه خلو الاخبار عن
الفضل بين القادر على الاستنباط وغيره في جواز الرجوع الى الغير والجواب بان مجتهد شوق في
الفرق في هذا المقام بين الزمانين لا يقضي باختلاف الحكم على الوجه المربوذي لان مجتهد العلم الاجتهاد
يورد في الخصص الكثرة على العتمة الواردة في الكتاب السنة انما يقضي الحكم بوجوه الفحص عن
المعارض في مقام التمسك بالعتمة ولا يقضي بوجوه الحكم للفحص في مقام التمسك بوجوه المجتهد في مقام
الشرائط وثالثا بانه لم يتم دليل على نصا الفرق المربوذي في المقام واختلاف الحكم في اختلاف الزمان
فالاصح انه كون هذا العلم الاجتهاد الى ما ذكر مع ان فضيلة عدة اشوا التكليف يستند
الى الثانيين على ما هو منه بجماعة من الاصويين مما يقال من ان التمسك بقاعدة الاشواك
يؤنف على اراز الموضوع لعدة اثبات كون لغات مشاكر في الموضوع الذي تعلو عليه

وهو غير ثابت في المقام فحينئذ لا يخفى فثابتها ان حجية السيرة مشروطة بعدم ورود الردع الشرعي
وهو غير ثابت في المقام وفيه اولاً بانه لو كان الردع مضمناً لبيان ضدهم الدليل ليل المعنى وثالثاً
سلباً الشك في دودته ومقتضى لكن لا مانع من التمسك باصالة الردع في المقام الرابع انه لو
الاجتهاد على المذهب المفسر في المسائل التي لم يجهد فيها ولم يجز له التقليد فيها الوجوب عليه في مدة
طوبه ترك الاشتغال بجميع الامور التي تنافي في الاجتهاد والالتفات فاما المقدم مثله اما الملائكة
فلان ما يحتاج اليه المكلف من المسائل كثيرة لا يكاد يحصى واما تباطؤ الثاني فلا مانعاً وحدها احداً
من المتقدمين والمتأخرين ضيق عليه الامر بعد بلوغه مرتبة الاجتهاد في شطر من الشرائع فلهذا الضيق
وترك الاشتغال بجميع المتأخرات بل نزعاً عن طريقهم مستغنى عن خلاف ذلك وهذا يكشف عن ان
سيرة العلماء الاسلام مستغنى عن عمد وجوب الاجتهاد على المذهب المفسر وان اجتمع منعته
عليه لانه لو وجب الاجتهاد وترك التقليد على المجتهد المزمور بالعموم لم يرض للزم الحجج العظمى
لانه لو كان ذلك واجباً لورد الاختيار بذلك لتوفر الدواعي عليه منسب الحاجة اليه فضلاً عن
اول دليل العدوت على الاحتجاج المزمور والالتزام حوازا التقليد للمجتهدين المزمور للضرورة وعقد
التمسك من الاجتهاد في جميع المسائل في اول امرهم فلعلم انهم الاجتهاد لهذا السبب ومنه نظر ظاهر
ثانياً بان الادلة المزمورة من السيرة وقاعدة الحجج وغيرها انما تقتضي وجوب الاجتهاد في امور
لا حوازا التقليد وترك الاجتهاد بالمرف بل انما يجز عليه بالندرج في ما لم يستلزم الحجج ما عدا ذلك
للحجج فلا كلام عندنا في سقوطه وثالثاً بان التمسك بقاعدة الحجج هذا المقام يجوز التقليد
ترك الاجتهاد بالمرف بل انما يجز عليه بالندرج في ما لم يستلزم الحجج ما عدا ذلك استلزامه للحجج فلا
كلام عندنا في سقوطه في المسائل غير مستغنى عن قاعدة الميسر الثابتة بالعقل والنقل فاضية
بوجوب الانبائ بالمستطاع وعقد سقوط الاجتهاد في البعض يحجز تحت كل واحد من العبادان التمسك
بالسيرة وقاعدة العدول انما يتجمع مع حدوث الردع من المعصية وهو موقوف في هذا المقام
فان الادلة الفاضية بوجوب التعليم والعلم وحمة العمل بالظن وخبرة التقليد العمل بغير العلم
الادلة الفاضية بوجوب الرجوع الى الطرق الخاصة والمداير المختصة كلها فاضية بوجوب الاجتهاد
على المجتهد المعترف بجوابه ان حجية السيرة انما كانت مشروطة بعدم ورود الردع الخاص ولو كان
يتمتع العلم كادى في ذلك لزم القول بعدم جواز التمسك بالسيرة مطاً اذ ما من سيرة الا وهي معاً
مع شي من العمومات ومنها يظهر ان السيرة المفروضة مختصة للعمومات المزمورة على ان يقول بان
السيرة المزمورة كافية عن قيام دليل شرعي قائم على ذلك وهذا كاف في تخصيص العمومات المزمورة
اذ التمسك المزمور يكشف عن جواز الاكتفاء بالتقليد وكوثر التقليد لا يشترط في تحصيل العلم
الذي كان واجبا عليه بحسب التكليف لثبوتها من المسائل المحتاج اليها بالفعل والى بقية

في علم جواز التمسك

الاحتياط فيها فالتمسك بالاجتهاد لا يحصل الا بعد ان ملكه الاجتهاد لا يحصل الا بعد ان ملكه الاجتهاد
يمكن الاجتهاد فيه بما في ضمان بل اكثر المسائل الضرورية من واضع المسائل العقلية وانما
يتقدم من المسائل شتاتاً فالاجتهاد فيها على حسب ما شتتت انما لو افقت الحاجة الى التمسك
مع ضيق الوقت وعدم الاجتهاد والاحتياط وجب الى التقليد وهو امر ضروري وسادساً بان يحجز
نفس الاجتهاد على الوجه المبسر لا يقتضي جواز التقليد بل يقتضي معاً الى العمل بالظن حسب ما
الفاصل بحجة الظن المطلق وفيه ان العمل بهذا الاجتهاد في الاجتهاد بل الادلة الاربعه
بالمع منه الخاتمة قوله تكافؤ لا تقر من كل فريضة منهم طائفة لينفقه في الدين ولينفذوا فيهم
هم الا بدوا عرض على الاستدلال المزمور بان فلنا بدلاً لها على وجوب قول المجتهد الواحد في اجتهاد
من ادلة المنع لا الحوازا وان ظننا بغيره في المجتهد فنقول ليس في الامة نفع لفضل من يجز
انذاره بالاختيار واطلاقها مسؤوليان حكم اخر وهو وجوب الانذار عليهم ووجوب العمل على التمسك
واما وظيفة المندرجين في الحق وان حذر بعضهم بالاختيار وبعضهم بالفقهاء فليست الا بغيره
له وان فلنا باختصاصها بالقوى فنقول ان الظن يجعل الانذار بالقوى غاية للنفع والذبح
عجز المندرجين عن النفع ولو بالرجوع الى اخبار المندرجين فيمنع من الغايب عن الاجتهاد التمسك
ان يقال ان حصل الغاية في الاثبات مني على غير اغلب الغرض عن الاجتهاد لكن لا يجوز ان يحصل النفع
بالغايبين لاجل هذه الغلبة لان العام الاصول لا يحمل على بعض افراده فيجوز الغلبة هذا مع ما ذكر
مثنى في مسئلة خبر الواحد من عدم دلالة الامة على حجية الامتار الذي لا يقيد العلم المندرجين سواه
كان بطريق الاختيار لم بطريق الاثبات وذلك للاخبار المستنفضة من الفروع الاستنباطية فيها بالامة
على وجوب تحصيل المعرفة بامام الزمان لمن بعدهم بل لا امام ثم فليج الى بناء ما يجز على التمسك عند
الامام من اصول الكافي السادس قوله عمل الله فربه واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة الحديث
فانهم حجج عليكم الحديث اعترض على الاستدلال به باننا نقول ان المجتهد بالملك من الروايات فواضح
بالرجوع اليه لا بالرجوع الى غيره هذا اذا قلنا ان المرجع الى فواضح وان اردنا الرجوع الى روايتهم
دليل على المنع لا الجواز ويجز على كل احد العمل بالروايات خرج العاخر عن ذلك الجواز ولا ان لا يكون
بان المجتهد يجوز الرجوع الى غيره في المسائل التي اجهد فيها بل يجوز له الرجوع الى غيره في المجتهد
فيها اذ ليس في رواية بالنسبة الى خصوص هذه المسائل الا ان يقال بان صدق الراوى عليه وعقد لا يحمل
بمحقق الاستنباط القطعي وعدمه وثانياً بالقيام ان المجتهد بالملك من جواز الرجوع اليه ويجز للرجوع
الى غيره ولا دليل على امتناع الامر من المزمور في شخص واحد فيقول ان الاستفادة من هذه
الرواية هو انه يجوز للمكلف الرجوع الى الراوى اذا كان جاهلاً بما سواكلمت له ملكة الاستنباط

في حجة العقل المحمدي

والثالث ما بعد ما حصل له ملكة الاستنباط مع عدم صحة إطلاق اسم الراي عليه عرفا كما لو لم يكن
 محمدا فضلا في جملة عقيدته من الأحكام ولا ريب في كونه مشمولاً للرواية المربوطة والفضل
 بينه وبين غيره في ذلك الموضع هو ما يطلع السامع على أنه لا يخبر عنها المروي في الجاهل من الناس
 عن أبي جعفر قال يقول العلماء فاشعروا منها الأخبار المشتملة على المنع من الغنى على وجه مخصوص
 فان مفهومها يقتضي جواز الانشاء في وقتها ما اشتمل من الأخبار على الأمر بالجلوس في مسجد المدينة وقتها
 الناس الامور ما أخذوا من الذين من شياطين فمقتضى ذلك من الأخبار التي يقتضي عليها المنع في مظانها فان اطلاق هذه
 الخبرات في ما نقله الكشي وغيره على غير ذلك من الأخبار التي يقتضي عليها المنع في مظانها فان اطلاق هذه
 الأخبار فاضح بجواز رجوع المحمدي المفروض من استنباط الأحكام خلافاً لما يستشكل في المقام بأن
 المفروض يعلم اجمالاً في جملة المسائل التي قد هاهنا من غير مقتضى الطرق المرفوعة في مقام الاستنباط
 بمعنى انه لو استنبط جميع الأحكام فلا يتكشف خطأ ذلك المحمدي في جملة من المقامات وهذا العقل لا
 يمنع من جواز العقل على الوجه المروي في رواية أخرى بان غاية ما في الباب هو وقوع المعارضة بين الأدلة القاطنة
 بوجود الاجتهاد عليه كقولنا بالعلم الاصولي عليكم تفريع الفرع ونحوه وبين ما دل على جواز
 العقل في جميع المقامات الى المخرج وهو جانب الادلة القاضية بوجود تحصيل العلم والمشتملة على ما
 وهي رتبة من الادلة الدالة على جواز العقل من وجه أكثرها ومطابقها مقتضى حكم العقل والاحول
 المرفوعة والاجماع المنقولة وقوى الاحصاء غير ذلك من وجوه الترجيح وينبغي ان لا يربط مقتضى
 حكم العقل والعقل هو مقتضى العلم واليقين وعدم الاكتفاء بالنظر والتحيز بالنسبة الى القادر على
 استعمال الأحكام الشرعية من طريق اليقين والنظر الذي يقوم مقامه افعى الامر بالمجامع وقاعدة
 المخرج على جواز العقل بالنسبة الى العالم الذي ليس له ملكة الاجتهاد فضلاً عن مقتضى ما تحتها
 المربوطة واما بان الادلة القاضية بجواز العقل معارضة مع الادلة القاضية بعدم جوازها
 لن يحكم بينها فظننا والرجوع الى قاعدة الاستغناء او يقال بوجود الرجوع المقام الى المخرج وهو جانب
 الادلة القاضية بحججه العقل لا غنى عنها في الاحصاء المنقولة في الباب عاصماً
 بان الاجماع المنقولة المحكمة على صحة العقل القاضية بتخصيص الادلة القاضية بجواز العقل من
 عقيدته على استنباط الأحكام وبيان ما بان الادلة المذكورة معارضة مع عموم القاضية بجواز
 الكتاب السنة وهي بالرجوع وشماتها على الوجه الذي صرح به في الاماكن على صحة الامر بالظن في
 اليقين في دور على الاول بان العلم الاجمالي المربوطة فاضحاً بغير التكليف المربوطة عليه لان ذلك من قبيل
 المشبهة بغير المحصول في ان هذا العلم الاجمالي حاصل للعامة فانه ايضا يقتضي نفي الفة جملة من القضاة
 الصادرة عن المجتهدين مقتضى الواقع وهو حاصل للمجتهدين بصرفه فانه يعلم نفي الفة جملة من ضاوابه بمقتضى

شعاع

في حجة العقل المحمدي

الواقع مع انه لا اشكال في عدم كون العلم المربوطة من جواز العقل بمقتضى الاجتهاد مضافاً
 ان وجوب الاحتياط في مثل المقام انما يفرغ كون مراعاة الاحتياط في جميع اطراف الشبهة مقدوراً
 المكلف وكان اطراف الشبهة واحدة في محل الاستدلال وبن ذلك فاعتبر فيه وعلى الشبان قوله
 بالعلم الاصول لا يدل على المنع من جواز العقل بل قد قام الدليل على جوازها بل انما يقتضي المنع من العقل
 الذي لم يقيم دليل شرعي على شرعية عقيدته فالعلم انما يقتضي على الدليل الشرعي القائم على حجة العقل
 كان المجتهدين يعتمد على قول الراوي في مقام الانشاء وعلى الثاني لا بد ان ما دل على وجوب تحصيل
 العلم انما يقتضي وجوب تحصيل العلم الشرعي هو علم من العلم القطعي والظن الذي ينبغي ان العلم لا
 الظن ايضا ما يقتضي بحججه فتكون ايضا قاضياً بتبني الحكم الشرعي الظاهري والواضح على سبيل
 اليقين ولا ريب ان العقل انما يقتضي هذا القبول لما عرف من ان العقل بطريقه يكون قول
 المجتهدين بالنسبة الى العقل كسائر اطراف الشبهة بالنسبة الى المجتهدين وثانياً سلمنا ان القول بان
 التعليم والعلم الى العلم اليقيني وكون العقل انما هو العلم عند كونه طريقاً علمياً لكن يقول بان لا
 القاضية بجواز العقل وحجة قول المجتهدين وقبالة مقام العلم يقتضي بجواز الاكتفاء به في غير
 الأحكام وكونه منسقطاً للتكليف المتعلق الذي يتعلق بتحصيل العلم من اول الامر فتكون ادلة العقل
 حاكمة على الادلة القاضية بوجود تحصيل العلم وثالثاً بان المعارض بين الادلة المربوطة عمومياً
 والادلة القاضية بجواز العقل اخر من الادلة القاضية بوجود تحصيل العلم فيجوز حمل المطلق على
 المفيد والقول بان المعارض بينهما عموم من وجه لان العقل يقتضي العلم مدفوع بان حصول العلم من
 العقل بحد ذاته يمكن حمل الادلة الدالة على حجة قول المجتهدين على خصوص حصول العلم من
 لان من قبيل حمل المطلق على الفرع النادر وهو بعيد ستم ابناء على القول باستثنائه ونحوه
 لا ريب ان مقتضى الادلة القاضية بوجود تحصيل العلم بالادلة الدالة على جواز العقل مستأن
 لا تكاليف في خصوص الكثير والعكس مستأن لا في كتاب التخصيص القليل والثاني اول من الاول الا ان بقا
 بان ادلة العقل بخلافه بالجواهر ضرورة عدم وجوب العقل على العامة والادلة الدالة على رجوع
 تحصيل العلم بخلافه بالقادر على تحصيل العلم لان التكليف عند انتفاء الفة فحمل ادلة العقل على
 خصوص من يمكن من تحصيل العلم ليس من قبيل حمل المطلق على الفرع النادر وهذا العمل من قبيل
 لان الجمع بينهما ممكن ولى من الطرفين واما بان ما ذكر من رجوع ادلة التعليم والتعليم من ادلة العقل
 فما لا وجه له بل هي راجع منها بعد ملاحظة اعتضاها بالادلة المنقولة من السيرة ونحوها وما
 مما قبل من ان اوامر التعليم والتعليم ارشادية وبعيناً اخرى يقول بان هذه الاوامر انما وردت في
 امضاء الطريقة المربوطة عند العقل من وجوب تحصيل اليقين بالبراهة وعدم جواز الاكتفاء بالظن

في حجة العقل

في حجة التقليد للمجتهد

ينبغي ان لا يفتقر ولا يفتقر ان التقليد يرجع الى الجاهل في العالم من الامور المفردة عند العقلاء فلا
دلالة في تلك الامور على هذه الطريقة المألوفة عندهم ودعوا ان طريقهم انما يستفاد على
التقليد في مقام الضرورة دون غيره ممنوعة وبورده عليه من كونه ارشاد به بل المناقشة انما هو
ووجهها في مقام العبد وسادسها بان حمل الامر على الوجوه العينية مستلزم لتخصيص اكثر لان
المجتهد ليس مكلفا بذلك لا ولا حمل الامر على الوجوه الكفائية واجبة نارة بان من ليس له ملكة وقوة
في سبيل الاستنباط ليس قادرا على تقدير ان التكليف الشرعي غير شاملة لغير القادر والعزم
فخصيص الادلة الفاضلة بوجوه التعليم بخصوص المجتهد واخراج العام عن الحكم المذكور ليس مستلزما
لتخصيص اكثر بل هو تخصيص وهو جائز عقلا وعرفا وضايا انا لا نسلم انصرف تلك الامور الى
ذكر بل هي شاملة بالنسبة الى كل من كان قادرا عقلا واخرى بان خروج العام عن تلك الخطايا
انما كان لاجل تكليفهم بالاجتهاد بغيبنا مستلزم للخرج النوعي والاغلب فاعاد الخرج حكمه
على تلك الادلة ومفسر لمذلولها فليس ذلك من قبيل تخصيص اكثر بل انما هو من قبيل حكومة اكثر
وهو ليس مستلزما والحاصل ان خروج العام عن الخطايا المذكورة انما كان لاجل كون قاعدة الخرج
مفسرة لها وكاشفة عن مدلولها في مدلول الخطايا المذكورة من اول الامر فيكون القاعدة المذكورة
بمنزلة القرينة المنفصلة الا ان يلزم بان ذلك قاعدة الخرج فخصته بالخطايا ولست حكما عليها
او يقال بان حكومة اكثر ايضا ممنوعة ويقال بان خروج العام عن الخطايا المذكورة ليس لاجل
قاعدة الخرج لعدم ثبوت كونها الاصل في الادلة على جواز التقليد بغير المجتهد والمذكور في
الثانين ان ذلك من قبيل تخصيص اكثر لافرادى وهو خارج على الرابع ولا يانه لا عموم بل على
حرية التقليد الا بان الدالة على عدم التقليد واردة في خصوص اصول فلازم الفروع فلا يجوز
عليه بان يعمد الى حفظ وجوه الفارق بينهما الا ان يقال بانه يتناقض من الايات المذكورة ان المنا
في ترتيبها لزم انما هو التميز بالعباس من غير دليل شرعي وهذه العلل خارجة في الفروع وثانين بان
ادلة الجواز اقوى من ادلة المنع وثالثين بان الايات المذكورة اوردت في جهات ضياء الطريقة المفردة عند
العقلاء من نسخ التقليد بكون الدنم المستفاد منها مختصا بالتقليد الذي يكون في جماعتهم
هو تقليد الجاهل كالاباء ونحوهم فلا يعم المقام الذي يكون التقليد مستمرا عندهم لما عرفت
من ان جواز رجوع الجاهل الى العالم من الامور المستفردة عند العقلاء في مقام الامثال وعلم
الخامس ولا بان النفاذ من الاجماع المذكورة وبين ما دل على جواز التقليد عموم من وجه
لان ما دل على جواز التقليد بخصوص المجتهد في هذه الايات اعم من ذلك والمرجع في
جانبا دلة التقليد حسبما مر من انباء الناصر النصوص الواردة في الكتاب السنية الفاضلة بحججه كتمان العلم

في حجة التقليد للمجتهد

في عدم جواز التقليد للمجتهد

فما بان الاطلاقات المذكورة مغايرة مع مفهوم بعض الاجماع فحقه الرجل الاجتهاد و
غلب على ظنهم حكمه لم يجز له ان يقلد مخالفة ويعمل بغير اجماع فان هذا المذهب هو بغير مجاز
التقليد قبل الاستنباط الفعلي وضايا نظر ثانيا لثانين اطلاق الاجماع المذكورة مفردة ليس
المفعولة بل المحضة على جواز التقليد لهذا المجتهد بالخصوص ومنه يظهر الجواب عن الوجوه الستة
فان ادلة التقليد اربع من تلك الادلة من وجوه عدة بل يمكن المنع من تحقق المعارضة بينهما
لان التقليد ايضا انما يعتمد على النصوص الفاضلة يجوز التقليد الرجوع الى العلماء في مقام استعلاء
الاحكام وحججه ان يقال بان ما دل على وجوب الرجوع الى الكتاب السنة فاض بكون المكلف
مجتهدا بين الاجتهاد الذي هو رجوع الى الادلة التفصيلية الواردة في خصوص المسائل وبين التقليد
الذي هو رجوع الى القليل الاجمالي الفاضل بحجة قول المجتهد الثاني النصوص الواردة في الكتاب
والسنة الفاضلة بحججه كتمان العلم بالاحكام الشرعية فان مقتضاها هو وجوب قبول القائل
الاخبار الواردة في الرجوع الى العلماء واخذ الاحكام منهم الفاضل بالنصوص المذكورة على حجة خبر
الوالد كما لا يخبر بالوارد في المجزئ المتعارفين من الاجتهاد والاعتدال والمنع عند الشك في
ما دل على ارجاع احاد الروايات الى احادها عليهم السلام بحجة خبر من عده الفرق بين الفتوى والرواية
مثل ارجاعه الى رواية بقوله اذا اردت حجة اطلبك بهذا الجالس مشي الى زيادة وقوله في
رواية اخرى واما ما رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله لا يبرأ من يقول لا يقول بقول الشول عمري
اليه اذا احتاج او شغل عن مسئلة فما يفتي عن الشك في معنى مجتهد من قوله لا يبرأ من يقول لا يقول بقول الشول عمري
وكان حجة وجوها وقوله فيما على كسبه لمسلمة في حجة ثانيا بان من يقلد غيره قد منع من هذا
كثيرا فادعى ذلك عن قوله عن قول له لمسلمة في حجة ثانيا بان من يقلد غيره قد منع من هذا
فيما يابصر وقوله على من المستبعد الشول عن ما اخذ عنه معارض القائل بانه يبرأ من
الما هو على الدين والدين وقوله على ما قال عبد العزيز بن محمد له في الاحتجاج وكنت القائل في كل
وقت ابون من عبد الرحمن ثقة اخذ عنه معارضه في كل وقت هذه الرواية ان يقول قول الثقة
كان احادهم وغايتهم عند الراوي فمثل عزق ثمة بؤس لم يبرأ عنه انما المعامل منه الا غير ذلك
من الاخبار وحجة الاستدلال بهذه الاخبار من وجهين احدهما ان مقتضى هذه الاخبار هو حجة
خبر العدل عطف ونوى المجتهد ايضا بخبر لانه يجزئ الله بظنه ولذا يصح صوره لو كان كذا فكل
منه عفا في الاطلاقات المذكورة وثانين بان مقتضى هذه من الاخبار المذكورة ومن غيرها ان
مناط قبول رواية الراوي هو وثاقه وهذه العلل بعينها خارجة في الفتوى فيجب حجة المكلف في حجة
غاية الامر خرج منه المجتهد بالسنية الى الاحكام الذي استنبطها هذا الاجماع فينبغي عن مقتضى

المجتهد في عدلها الفيلد

في الاطلاقات المزبورة بل يمكن ان يقال بان المجتهدين ايضا غير نفقة فيجب على المكلف قبول قوله عندنا
كان او غامضا واعترض على الاستدلال المزبور بان الخطا بان المزبورة ليست شاملة بالنسبة
بل انما هي شاملة بالنسبة الى المشافهين والمتكافئين في المقام لا بانها جازية الحكم
الذكي بالنسبة القاضية في غير محله لان كهيئة الاجتهاد المخفوق في هذه الاوقات مختلفة مع الاجتهاد
الذي كان متوقفا في ازمته المشافهين في ثبوت جواز تقليد المجتهدين في الوجوه في ذلك الزمان
لا يقتضي مجواز تقليد المجتهدين في الموجودين في امثال زماننا لان جريان قاعدة الاشتراك في
على احوال الموضوع فينتفي عن استغنائه ولا يمكن اثبات الموضوع بها الا انها جملة من هذه الجهة
وفيها نظر الحادي عشر استغفار طريقة العقلاء طرعا على رجوع الجاهل الى العالم في جميع الصناعات
مقتضى هذه الطريقة هو جواز رجوع المجتهدين اذا كان جاهلا الى من هو عارف بالاحكام الشرعية لانه
ان الكافي الشارع لم يبدل في استعلام الاحكام الشرعية فهو الواجب عليه ردهم عن ذلك فعدله
الرجوع بليل على الامضاء وقد هو عليه نارة بالمنع من استغفار طريقة العقلاء على الرجوع الى العالم
مع التمكن من الفحص والاجتهاد بل لعدله المنع من ذلك موضوع الاستدلال وفقدان محصل العلم او تحريمه
فلا ريب مما يحرمه واخرى بان التمسك ببناء العقلاء انما يجوز مع عدم رجوع الشرع هو ثابت
بعد ملاحظة الادلة القاضية بوجوب العلم والتعلم وعدم جواز الرجوع الى غير العلم في كل ما ينظر
في الثاني عشر الادلة القاضية بلزوم تنزيل فعل المسلم على الصحيح والخير فان مقتضاها هو ثبوتها
الصحة عليه سواء كانت له ملكة الاجتهاد ام لا وفيه نظر الثالث عشر واثبة الى خديج الصادق
انظر الى رجل متكبر يعلم شيئا من فضائنا فاجعلوا بينكم فاضيا فاني قد جعلته عليكم فاضيا فحاكموا
اليه وعبره لانه ان هذه الرواية فاضية بجواز الحاكم الى المجتهدين فيفوقهم المجتهدين على غير من
المجتهدين والعوام فاذا ثبت حكم المجتهدين على المجتهدين ثبت نفوذ فتواه عليه بالاولوية بل يبدل على ذلك
ايضا كماله على نفوق حكم المجتهدين وعدم جواز مخالفتهم فيه انه فياس محض الرابع عشر الادلة
الدالة على ثبوت لولاية العلامة للمجتهدين منها ما ورد من ان العلماء امناء وامناء الرسل كما في بعض
اخر اوصاف الاسلام كما في غير ذلك ومنها ما دل على ان العلماء خلفاء رسول الله ومنهم ما دل على
ان العلماء كسائر الانبياء في نبينا اسرائيل وخبر الاستدلال بهذه الاخبار ان مقتضى إطلاق هذه
الاخبار هو نفوقه على كل عالم على غيره وانما يجوز لكل واحد من المكلفين الرجوع الى من كان العلماء
فيما يلقوا بالاحكام الشرعية وهذه الاطلاقات في غير المجتهدين كما في قوله تعالى ان جاهدوا كفايا
مبني على ثبوت الامة ويمكن تفهيم الاستدلال بالامة الكريمة من وجوه اخرها ان شئنا علو وجوب
والثبوت على من الفاسق فينتفي عن استغنائه عن العلم والشرط واذا لم يجز للثبوت عند مجتهد غير الفاسق

المجتهد في عدم جواز تقليد

فاما ان يجيبا القول وهو المظن او الرد وهو باطل لانه يقتضي كون الغادل اشوخالامن الغافل
وفساد بين ثابتهما انه ثم امر بالثبوت عند اخبار الفاسق وقد اجمع فيه وصفان ذاتي وهو
كونه خبر واحد وعرضي وهو كونه فاسقا ومقتضى الثبوت هو الثاني للمناسبة والافتران فان
الغافل يستعلم القول فلا يصلح الاول للعلم والاول للوجوب مستند انه اذا تعلل بالاداة
الصالح للعلية والامن للتعليل بالعرضي لم يوجب حصول العرضي اذا لم يجز للثبوت عند اخبار الغافل
ان يجيب القول وهو المظن او الرد فيكون محاله اسو من حال الفاسق وهو محال ثالثا ان وجوب
في الامة الكريمة مقتضى مجتهد غير الفاسق فينتفي عن استغنائه كما هو مقتضى مقتضى العلم والاعتماد
الامة الكريمة يدل على جواز قبول خبر الفاسق بعد حصوله اليقين واليقين اعم من العلم والظن في
استعماله في الاحكام منها في كثير من الاستغناء لانه الشرعية والعرفية ومقتضى ذلك جواز العمل بخبر
الثقة مقاسوا كان بخبر غير المجتهدين او غير ذي ثقة معتبرة وايضا فاذا جاز التمسك بخبر الفاسق
بعد حصول اليقين فينتفي عن جواز التمسك بخبر العدل الواحد بعد اليقين بطريقه وقد دل عليه
نارة بطلان الامة الكريمة في الخبر الحجة لا يتم الخبر الحجة في المجتهدين انما هو بخبر غيره الا ان يثبت
بانه مجتهد عن الله بظنه او يلوئم بعد انصرافها الى ما ذكرناه بان مواد الامة الكريمة هو لشهادة
على الارنداد والعنفود لارتيب عديمه بخبر الواحد في مثل ذلك ومقتضى المورد هو لولا لانه
المظن واخرى بان الامة واردة في مقام الشهادة والاضل في الشهادة ان يكون القائل مقصرا في اجتهاده
فلا ريب لها بما يحرمه واثبات بان اليقين في العلم فلا يتم الظن في مجرد وقوع استعماله في الاعمال
في خصوص الاشياء لا يقتضي صحة العمل المزبور لان الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز فافهم ان الامة المزبورة
معلقة لوجوب اليقين في بناء الفاسق بخلافه الوضوح التذات ولو بني الامر في ذلك على مجرد الاحتمال
لاشرك فيه بناء العدل والفاسق وامتنع القرفة بينهما بذلك فلم يبق الا القرفة بالوثوق وعند
فتى انفي الوثوق في بناء العدل كان بخبر الفاسق وادل حصل الوثوق في بناء الفاسق كان بخبر العدل
فتكون هو المراد من اليقين المأمور به وينبغي ان يقول ان التعليل في الامة بقوله تعالى ان يصيبوا
قوما يجملها به يدل على ان المناط في المنع من العمل بخبر الفاسق هو مخافة اصابته الغوم بمجهاله فينتفي
المنع المزبور حصول الوثوق والاطمئنان باصابته الواقع ومقتضاها جواز العمل بخبر الموثوق به
مطلقا وبطلان الخبر الصادق عن الثقة وعلى كل منهما يتم المطلوبين على ان لفظ الخبر شامل الى
الاخفاء لان المفتي غير عز الله بظنه ولذا يجوز له الاخبار عن الحكم الواقع بينهما كما كان مستنده
الدليل الاجتهادي ووضوحه لان فضيلة البناء وعديمه حتى السبب شيوخ الاستعمال والاعتماد
فاضله باندرج في قول المجتهدين ايضا في موضوع الخبر فيحكمه كما ان فضيلة الامور المزبورة فضيلة

للجهتد في ارتجوا التقليد

بأنه لا حاجة للاجماع المفقول في موضوع الخبر حسب ما نص عليه المثل والفرق بين الاجماع المفقول وبين الغنوى في الشك وعدم غلبة دليل واحد على الكل بان مقتضى الادلة المرفوعة هو انه يجوز لكل مكلف الرجوع الى العلماء في استعلام الاحكام سواء كان المكلف المرفوع قادرا على الاجتهاد ومقادير على وجوب تحصيل العلم انما يقتضي وجوب تحصيل العلم على من كان قادرا على تحصيل العلم على سبيل الدبر اليه كما هو مقتضى الجمع بينهما وبين ما دل على ارتفاع الحجج المشقة عن هذه الامة فماد دل على وجوب تحصيل العلم مختص لادله المقتضية وبذلك او لا ما مر من التقليد فاما مقام العلم فلا معارضة بينهما واما ما بان المجتهد المفروض قبل باو غرضه من جهة لا كان من يجوز له التقليد يستصحب بقاءه بعد صبره به بجهته ما وج فقولان فلنا بان المراد بالعلم المأمور به في تلك الاخبار هو تعلم الشرع فهو شامل للاستصحاب ان فلنا بان المراد منه الاعتقاد الجازم بالحكم فهو مستلزم لعدم جواز التعلل على الظنون الخاصة وقطوعا لقطا فالتقدم مثلا وتوضيح الحال ان ماد دل على وجوب تحصيل العلم بخصوص نارة بماد دل على حجية الظن الخاصة ونارة بماد دل على ارتفاع الحجج اخرى بماد دل على جواز التقليد فالدليل الدال على جواز التقليد باخص من العمومات المرفوعة فالافوى في النظر هو انه يجوز له التقليد في ذلك المقام نعم قد يقال بانه على القول بحجية الشهرة كان المجتهد هو البناء على عدم الجواز لان الشهرة على تقليد تسليم حجية مختصة للعمومات المقتضية ومنه نظر اما اولها فالتسليم من حجية الشهرة كما نقر في محله واما ثانيا فلانه لو قلنا بحجية فانما هو في موضوع حصول الوثوق منها وهو غير خاص في هذا المقام واما ثالثا فلان حجية ما على تقليده وثوقها موقوفة على انقضاء المغاير وهو مختص في المقام من وجوه عدة فالتمسك بها في المقام وتوضيح الحال ان المجتهد اما ان يستند في قواه الى القطع او لا على الاول فاما ان يكون من المسائل التي يجوز التقليد فيها او لا وعلى الثاني فاما ان يكون مستندا الى الظنون الخاصة التي ثبتت بحجتها بالنسبة الى جميع المكلفين او يكون مستندا الى الرجوع اليه تكون معتبرة عند من يفتي كما في ترجيح احد الدليلين على الاخر باعتبار عداوة غير المرجحان للمصنفين يكون مستندا الى الظن المطلق الذي يتم دليل مخصوص على اعتباره وعلى الاخر فاما ان يكون المجتهد الذي يقلد في هذه المسئلة معتقدا بحجية الظن المطلق عند استداد سبيل العلم بالواقع او يكون معتقدا بعدم حجية او يكون شاكا ومترددا في ذلك وعلى الثاني فاما ان يحصل الوثوق النوعي او الشخصي بمطابقة قواه بمقتضى الادلة الشرعية او لا وعلى الاخر فاما ان يحصل الظن بخلافه او لا والافرى في النظر هو جواز التقليد في جميع الصوفا المذكورة الا في حصول القطع او الظن المعبر به المستند الذي اعتمد عليه في ذلك المقام وبذلك في المنسبة على امواله

غيره

في ارتجوا التقليد

فلنا بعد جواز التقليد الصوة المرفوعة فهل يتم المنع بالنسبة الى المجتهد لادله تفصيل ونحو الحال انه لو غلبت من التجري فلا اشكال ظاهر في نفس التقليد على ما كان مقلدا في مسألة التجري وجب اليه المراجعة والعمل بمقتضاها والاجتهاد فيه فان ادى نظره الى القطع بالحق اذا و بعد فلا تقليد فيه وان ادى الى الظن الاجتهادي وجب في العمل: ايضا الى المجتهد المطلق فان قلت ان الظن المعبر بنوعه على رجوعه الى العلم اذا امكنه الاجتهاد في مسألة التجري فقلنا يمكن تحصيل العلم فيما مر رجوعه فيها الى التقليد قلت قد يحصل ظن يقطع بان الظن به لو كان مجتهدا مطلقا كان حجة عليه ومجربا هذا يكفي في كون الظن معبرا في الجملة فيكون الاجتهاد في تلك المسئلة كما اجتهاد في باقي المسائل لكن العمل به في التجري يوجب على طريق اخر وهو مجتهد في التقليد فان وافق التقليد اجتهاده فذاك والا فالتسليم هو التقليد فان منع من التجري وهو ظان بالاجواز امتنع من العمل ان اوجب عليه مظنة وهو مانع وجب عليه العمل بغير ذلك المسئلة اذ لا يمكن قبول مواءمته في تلك المسئلة بالتسليم ونظيره من قلة المجتهد في حق البقاء على تقليد الميت فاما فظنا المجتهد في وجوبه ونظيره ايضا فاما الشهرة على عدم حجية الشهرة وخبر الواحد على عدم حجية خبر الواحد الى غير ذلك التنازع ان من قارب رتبة الاجتهاد وهو من المستقلين المحصلين فلا شبهة في جواز التقليد منه كما صرح به الاصوليون في بيان لادلة المقتضية في حق من غير شبهة اما الاجماع فظن من التسليم والنظر الى الشهرة الجارية ولما الكتاب السنة ضد الفرق بينهما في القاء الضرر ومنه يبلغ رتبة الاجتهاد ظاهرا واما العقل فلا رتبة له من كونه على الاستنباط انما مكلفا بالاجتهاد فهو محال وبالاختياط فهو حرج ضيق وان كان حكمة الرجوع الى الاصول فهو موقوف على هذا الدليل والدليل موجب وان لم يتمكن من استنباط الحكم منه فيحصل في التقليد شك وتوهم الاشتغال على مثل هؤلاء فيحصل لهم كراهة الاجتهاد مقدمة للاعمال المشارة كما في الثالث لو شك في اجتهاده بعد عامينه بنى على عدمه وفي وجوب الاختيار لنفسه وجهان من عدم وجوب الفحص في استصحاب الموضوعات وان الواحد لا هو الفحص الادلة والرجوع الى الكتاب السنة وانما يجوز التقليد مع عدم استنباط الحكم منها فهو حكم اضطراري ثابت في حال يتوهم الاضطرار كسائر الاحكام المنبئة على الضرر بان فلا بد العلم لها في الحكم بثبوتها وفيه منع الرابع اذا غدر عليه الاجتهاد في شيء من المسائل فيحصل القول بوجوب الاحتياط عليه لادلة القاضية بوجوب تحصيل العلم واليقين وعدم الاكتفاء بشيء من الظن والتقليد يحتمل القول بجواز التقليد في خصوص هذه المسئلة لان ماد دل على وجوب تحصيل اليقين مختص بصحة الامكان والتيسر فلا يلزم المقام والا فوى انه ان لم يتيسر عليه

للجهل في عدم جواز التقليد

الاحتياط في هذا المقام وجب عليه لان الاستغناء لا يقتضي استبعاد البرائة اليقينية ولا استبعاد
ثبوت التكليف اصاله عند الخروج عن هذه التكاليف اصاله البراءة عن خارجها في مثل المقام
وان نعرض عليه الاحتياط فان كان العمل لم يتحققا جازله التقليد وان كان العمل لم يتحققا
فان كان مقتضى الاحتياط نوع المكلفين او اعلينهم اذ دفع وجوب الاحتياط عن الجميع للاحتياط اذا
على واذ ان احكام مدار الاعلى ان كان مقتضاها جميع الاحكام او اعلينها مع كونها واضحة
في محل ابتداء المكلف لظانه بوجوبه الاحتياط على التقليد والتمسك به وبقدرة غيره في الباقي لها
الاستغناء واستصحابا لبقاء التكليف في حالات الاصل المتعارف بالتكاليف المتبوعة واصالة حرمة التقليد
وقاعدة الميثاق الثابتة بالعقل والنقل والاجماع العملي والقولي القاطن على ثبوت هذه القاعدة
ومادل على وجوبه يحصل العلم والادلة الارضية القاضية بخبرها العمل بالظن الكفاية به في مقام
الامتناع عن احتمال ضعف القول بالتسقوط للادلة الثلاثة والاربع القاضية على ارتفاع الحق
والشفقة عن هذه الامور منه ان قاعدة الميثاق مختصة لها فلا يصح لها في خصوص المقام
ليل التحارس لا فرق بين من استنبط الحكم الشرعي بالعلم او بالظن الذي قام الدليل القاطع على عدتها
ويبين من توقف في المسئلة لغرض الادلة او عدمها فان وظف فيه الرجوع الى الاصول لا التقليد
ويمكن ان يستدل له بامر احدهما اذ ذكره بعض الاصوليين من عدم بيان ادلة التقليد لنبته
التي لان ظاهرها الجاهل الغير المتمكن من النطق الى الادلة لا من يرجع ولم يجد ليلاد واعند
بخطا من يدعي الدليل ومثله القول في الرجوع الى الشاهد اهل الخبر فانه لا يخرج اليها مع العلم
بخطاها في نفيها الايضاح الاستناد اليه مستند لكن هذا انما يبين فيها الواطع على حقا ذلك
المجهل دون من احتمل استناده الى مستند صحيح يطلع هذا الموقف عليه فالاحسن الرجوع الى الاجماع
وسبب المجهل وانما هذه الادلة القاضية بحجية الاصول العلمية ولزم الرجوع اليها في الواضحة
المشكوكه فان هذه الادلة شاملة بالنسبة الى ما نحن فيه فان تعين الرجوع الى الاصول في المقام
لم يجز له الرجوع الى قول الغير فيما مع كون فتوى الغير مخالفا مع ما تقتضيه الاصول المزبورة في تلك
المسئلة في المقام ويحتمل القول بجواز التقليد في المقام فيكون المكلف لم يتحقق في المقام بين الرجوع
الى الاصول وبين التقليد والوجه فيه ان كلامنا في خبره كاهو مقتضى عدم الادلة فيكون
الرجوع الى احدهما من غير دليل الوجوب اليه الا اذا حصل له القطع بخطا المجهل في المسئلة
فان ذلك اعتبره الوالد العلم بام ظاهرا العالي في انعقاد التقليد من قبلها مودامتها العقل في التقليد
وفي انقضاءه بوضوح الجواز اشكال فيظهر في جواز العدول بعد الاقائه وجواز البقاء بعد
موت المجهل وغير ذلك ويجوز مثله في الاجتهاد ان لم نقل بوجوب تحديده لنظره فيها بالبلوغ اذ به

بالاحكام الشرعية فان مقتضاها هو وجوب القول بالناسخ لا التكاليف الشرعية بالانسان فيكلف
بالاجتهاد فيها او التقليد وقبله لاحكام فلا تقليد وذلك لان التقليد مقدمه للاقتضال
الظاهر في الموقف على التكليف المستثنى في حق الصبي وقد بينا المسئلة في العبادات على اقسامه
شرعية او غير شرعية ويفصل في المعاملات بين ما يصح وقوعه منه وما لا يصح سواء قلنا ان التقليد
هو العمل والاخذ بالعمل ومنها الايمان فان التقليد لا يتحقق الا مع البناء على صحة قول التقليد
لا يجوز العمل به كاشا ما كان ومنها العلم باهلية المفتي الفتوى فلا اخذ من مجهول الحال عند العمل
به كاشا ما كان لم يكن تقليدا وان عمل فانه يشترط في المفتي الذي يرفع اليه المقلد بل في
كل خبر وشاهد وفاضة موقفها بالبلوغ فلا عبرة بفتوى الصبي ان اجتمع باقي الشروط والمستند
منه اموال اول الاصول المفردة كقاعدة الاستغناء واستصحابا لبقاء التكليف وغيرها فان
المستثنى من الادلة غير المشقة العمومات المانعة عن العمل بغير العلم خرج منها فتوى البالغ الحجة
لشروط ولا دليل على خروج فتوى الصبي فتوى من رجاها فيها الثالث الادلة القاضية
بوجوب التعليم والتعلم الرابع العمومات القاضية بخبرها التقليد الخامس انه لا يجوز تقليد
كونه مكلفا السادس ان العدالة شرط في المفتي لا ان الفتوى مانع وانما يوصف باحدهما
المكلفين السابع ان استقراء احكام الشرع يقتضي عدم التعبد بشي من افعال الصبي في الكفاية
عموما دل على انه لا يجوز امر حتى يبلغ التاسع فتوى ما دل على عدم جواز معاملته وتوكيله ولا
اليه وغير ذلك ومنه ان الوجه المذكور في تقليد عليه في المقام العاشر وهو قيام الاجماع عليه
كما يقتضيه التبع والنقل فان قلنا ان الصبي ليس بغايب فلا يجوز رد فتواه ويجوز في العلم
مفهوم قوله تعالى ان جاءكم من تدينوا بالادلة فلا تاسلموا اليه فلا تاسلموا اليه الكفاية على المدعي
ولو سلم فتوى مختصة بالادلة القاضية باشتراط العدالة في المفتي ولكن الصبي اذا بلغ رتبة
الاجتهاد جاز عمله على حسب اجتهاده وليس بوظيفة التقليد فيها بعلو باعماله لكن الظاهر
انه لا يثبت عليه اقرار الصفة بالنسبة الى غيره ولا في بعض المقامات بالنسبة الى نفسه بعد
بلوغه بل يدور مع المطابقة الواقعية وعدمها وكذا الظاهر انه لا يهيك اجتهاده في العمل عند
بلوغه بل يلزمه بتحديد النظر بالنسبة الى نفسه وغيره وان لم نقل بوجوب تحديد النظر في غيره
ومن الشروط المعبرة في المفتي العقل فلا يجوز تقليد المجهول الاصول المقررة والاجماع المستقرة
ونظير الاتفاق عليه ولما دل على اشتراط الايمان والعدالة فيه ولما تمسك به جماعة من
اشتراط العقل في القاضية من ان المجتهد لا يفتد قوله على نفسه فالاول ان لا يفتد على غيره
لان استقراء احكام الشرع يقتضي عدم التعبد بشي من افعال المجتهد وا قوله سواء كان اجتهاده حيا

من اجتهاد
في الاجتهاد

في شرط البلوغ والعقل والتمييز في الاجماع

افانتم لا والظاهر انه لا يجوز البقاء على التقليد عند من قال يجوزونه وبالله على قول من يجوز
تقليد الميت ابتداء او استدلاله القول بمثله هناك ولو كان جنونا او اربا جاز تقليده
حال الا في من الشرايط الاسلام والامان فلو كان كافرا او مخالفا لا يجوز تقليده والمستند
فيه امور الاول اصول المقررة الثانية الادلة القاضية بوجوب التعليم والتعلم الثالثة لا
الاربعه القاضية على حصة العلم بالنظر الرابع الادلة الدالة على حصة التقليد الخامس
في الام الاجماع عليه كما كشف عنه النسخ السادس لاجتماع المفقولة في جملة من الكتب السابعة
قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية فان غير المؤمن فاسق فلا يجوز قول غيره ان لو كان
يتغير بغيره لما وجب التبين فيه فان قلت فانا نسلم ان غير المؤمن يصلي على لفظ الفاسق جفيفة
لان الفسوق انما يتحقق بفعل المعصية المختصة مع العلم بكونها معصية فاما مع عدمه بل مع
اعتقاده انه طاعة فلا فلت لا يربى صدق الفاسق جفيفة لغيره على الكافر كما نرى كثير من الكتب
الفقهية واللغوية والاصولية وغيرها بل يظهر من ذلك ايضا من ملاحظة العرف يدل عليه قوله
نعم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون نعم قد بين بان المخالف اذا كان تفسيرا
استنبط الحكم الشرعي من المدارك المعينة عندنا فيجوز تقليده بناء على ان الفتوى الصادقة
مع من رجع في عنوان الخبر الموثوق به الذي له الاخبار والمعتبر في الاطلاقات المتقدمة على
جميع وجوه الدواعيل عليه استنباط الاحكام اذ لا فرق بين هذا الفتوى وبين الاخبار المنبثقة عن
طريق الثقات لان بقاء الاجماع قائم على شرط العدل في المفتي وهذا الاجماع مخصوص للاطلاقات
المعتبرة اذ لو اجمعت اصوله وتوافقها فتوى المخالف لمقتضى الطرق المعينة عندنا اذ لو كان
الاجماع انما ينص القاضية بشرائط الامان والعدل في المفتي رجع من الاطلاقات المزبورة
فيجب اعتدالها عليها الشا من غير المؤمن ظاهرا لا نه يحكم بما انزل الله وكل من كان كذلك فهو ظالم
لقوله نعم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ولا نه ظالم لنفسه كما يظهر من ملاحظة
الادلة الشرعية وكل ظالم لا يجوز تقليده لقوله نعم ولا تتركوا الى الذين ظلموا فمضوا في النار وقد
يؤيد على هذا الاستدلال ولا يمنع من كون التقليد ركونا اذ لو كان كما نرى على بعضهم هو
ثم وثانيا بانها مغايرة مع الادلة المتقدمة القاضية بجواز التقليد مطلقا والتعارض بينهما هو
من وجهه وثالثا بانها وان كانا في الحقيقة كائنا منع من انصاف الظالم اليه عرفا ولا يخفى على طائفة الجمع
الشرايط العدل فلا يجوز تقليد الفاسق مطلقا وبالله عرضا الى الاصل والاجماع ان المفقولة
والاجماع المحصل قوله نعم ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية فان وجوب التبين هناك بحجة خبره قبل
التبين ومضاف الى ان الفاسق ظالم فلا يجوز تقليده لانه ركوز البر هو منه في الآية الكريمة

في اثر العدل في المفتي

ثم انه قد يشكك في المقام على المنهج ذهبوا الى الاكتفاء بالوثاقة في الركبان
عدالة والى عدم الاكتفاء بها في المجهول الذي لم يثبت عدالة مع ان العموم القاضية
بشرائط العدل هنا قاضية بشرائط العدل هنا كالتقريب بين ما غير بعيد
امور احدها ان التقريب بينهما انما هي في جهة قيام البرهان على التمسك بالاحكام
من طريق الثقات وهذه البرهان غير متحقق في المقام ثانيا ما ذكره بعض المحققين
بحجة الخبر الموثوق به انما هو من جهة وقوعه في الاخبار القاضية بحجة خبر المعتبر في غير ما يلهي الفتوى
لان المفتي مخير عن ظنه وليس مخيرا عن الله تعالى فانما ان الادلة القاضية باعتبار الثقة في
تبادل على شرط العدل في الراوي بخلاف المقام فان الادلة القاضية بشرائط العدل
اكثر من الادلة القاضية بحجة الفتوى الصادر من الموثوق ومجرد ذلك يكفي في التقريب بين
المزبورين وهل يعتبر في العمل بمؤقت نظر مطلقا ولا يعتبر مع العلم بعدم نصرة في الاجتهاد
والاخبار عن فوائده او بفصل بين اجتهاده في حال العدل وفي حال الفسوق فيقول العبدان
وهذا الثاني وهو المعتمد بها هو الاول وهو المعلوم من المذهب لشرح الاحتياط بشرائط العدل
فاطعن به كالسيد والقاضين في التمهيد والتمسك والكرامة وغيره والاجماع محقق
بظهور النسخ في هذا المقام وفي سائر المقامات لانه الموقوف من الشرع ونصوصه على الاحتياط
المخوف بالثبوت وللجماع المفقولة الموثوقة بالثبوت العظيمة عند المخالفين في المسئلة ان يكون الاجماع
محصلا في الرضا عند شرائط الانشاء العدل والوفاء لاجماع عليه والمباراة في
على انه لا يجوز ان يستفتى الا على ظنه انه من اهل الاجتهاد والورع وفيه اذا غلب الظن
المستفي ان المفتي غير عالم اذ لا مندبر من علمه لا يستفتاه اجماعا وفيه من الاجماع عليه
يجب ان يرجع المفتي وصفين الاجتهاد والورع وفي المنة لا تقاوى على ان لو لم يثبت المستفتي
استفتا من يغلب على ظنه صلاحه وصفه العلم والورع فيه الى غير ذلك من العوارض وباني
وباني على قول من يجوز تقليد الميت والبقاء عليه يجوز العمل باجتهاد العدل اذا عارضه
الفسق وينبغي التنبه على امور الاول الظاهر ان العدالة المسترطة في المفتي هي التي تعتبر في سائر
من اقامته الجماعة والتمسك به وقبول الخبر صحة الطلاق والقبول وغيره فاما اعدا المشرقة
في جميع معني واحدة هي الملكة التي تفتت شرعا على الظاهر على الاخرى لفصل مفتي العدل لانه في
في ذلك ان المذكور الاحتياط في اعدا المشرقة العدل والعدل في شرع العدل انما هي في غير ما لا يعتبر
ففيها في المقام اختصاصا بذكر اخبارها بالتمسك بالاجماع من جهة ما لا يترك في نفس الامر
ان العدالة لها معنيان بخلاف المقام فاعلم انما في باب القضاء والادعاء شي غير سائر المقامات وهو

في العلم التي تعبر في الفقه

محتاج معنى العدالة واعتبار امره ان يعلمها في باب الفضل والامانة كما شرع لو كان كذلك لو
 في الاختيار وكلام الاختيار لا الاشارة في كلام احد الا حقا باعينا ما يبريد على ذلك ولو اعتبر لا شأنا
 اليه ولا يدل بشئ من الاخبار على اعتبار العدالة في مقابلة عن خبر خطه الحكم ما حكم به علما
 نذل على ان المعبر هو العدالة وفي بعض الاخبار عليك بذكرها بغير ان المأمور على الدين والدنيا
 وفي بعضها ان من عصى ربه من ثمن ثقله اخذ عنه مغالمة ديني وبالحيلة فاطلاق النص في الفتوى شيا
 على اعتبار عدل ما يبريد على ما قلناه ولو لا ذلك للزم الجرح على الناس وبن الناس واهل النجا
 وعقوبات الناس والاطلاع على فضائل اخوان الجهاد والتجسس عن رعيه اطرافه وانما المدار في ذلك
 على ما يري من حسن ظاهره واستقامته علانية المشقة عن استقامته باطنه وحسنه واهله
 بالملكه الراسخ الماضيه عن كتاب الفبايح وترك الفرائض وتدرج على الاكفائه ذلك في جميعها
 طريقة الناس قديما وحديثا ولم نفت ذلك على مخالف بل صرح جماعة من المناوئين بخلاف ذلك
 الا ان صاحب الحديث قد دمج عن القول به بعد البناء عليه قال ان الذي ظهر لنا الان بعد ذلك
 في الاخبار يعين الفكر والاعتبار ان العدالة في الحاكم الشرعي من فاضل ومفقه لخصمها ذكر من معنى العلم
 لانه ثابت في الامام وبما ليس بحسب النبوة والامانة فلا بد منه من مناسبه للنسب وغيره ان يكون مضافا
 بعلم الاخلاق وهو تحليته النفس بالفضائل وتحليته بالشرع والاعمال واستلزامه من الاخبار منها قول
 المتوسمين باشرع جلت عاليا لا يفي ووصف وشي من مفاوذه الطبرسي في الاحتجاج
 بسند مالك الامام العسكري عن الرضا عن علي بن الحسين قال اذا رايت الخيل فاحسن سمعه الى ان
 قال ولكن الرجل كل الرجل نعم الرجل هو الذي جعل هواه شيلا لا لله وفواه مبدولة في رضاء الله
 بحر الذل مع الحق اقرب الى غير الايدي من الغرض الباطل ويعلم ان قلبه ما يخلص من ضلها فودعه الى الام
 النعم في ذلك لا يبدل ولا يتبدل وان كثيرا ما يلقه من من لها ان يبع هواه يودي الى عذاب لا يقطع له
 ولا ذوال فذلكم الرجل نعم الرجل منة فتمسكوا ونسبته فافتدوا والى ربكم به فوسلوا فانه لا يرد
 دعي ولا ينجب طلبته ومنها ما رواه في الكافي بسند عن عبد الله عن امير المؤمنين ع انه كان
 يقول با طالب العلم ان العلم ذو فضائل كثيرة فرائسه التواضع وعينه البرائة من الحسد واذلة الفهم
 والسانة الصدي وحفظه الفحص وعقله معرفة الاشياء والامور وبيده الرحمة ورجله زيادة العلماء
 وهمة السلافة وحكمة الورع وسنن الجاه واثباته العافية ومركبه الوفاء وسلاحه لين الكثرة
 الرضا وقوسه المدادة وجيشه مجاورة العلماء وفاله الادب ذخيره اجنابا لذنوبه واده
 المعرفه في مفاوذه المواعيد ودليله الحكمة وبقية حجة الاخبار ومنها ما رواه في في ايضا عن ابي عبد الله
 قال طلبته العلم ثلاثة فاعرفهم باعنائهم وصفتهم نصف بطلبه الخلق والمراد نصف بطلبه للاستطاعة

في عدالة التي تعبر في الفقه

والخلل ونصف بطلبه للفقه والعقل الى ان قال وصاحب الفقه والعقل ذكابة وخبر وسهر قد
 بحثك في برهانه وقام اللبيل في خدمه ويعلم ويحس وجلا ذكابة مشفقا مقبلا على شانه
 خارقا باهل زمانه مستوحشا من وثوقه فانه قد اتى الله من هذا اركانه واعطاه يوم
 القيمة امانه الرغبر لك من الاخبار ثم قال انه لا يتحقق بناه هذا العالم وصحة تقليده
 وجوب منابعه الا بوجوه شرطها ومن جعلها العلم باضافته تلك الصفات الحكيمة
 والخلل من كل منفعة ورد به والاعمال التي لا على الاكفائه بحسن لظاهر العدالة
 انما مقرر في الشاهد والامام ولا دلاله فله على العرض الثابت عنهم علمهم واخبارهم
 بما في هذا الكلام من الضعف ان اتضاف للنفس بالفضائل الداخلية في الكمال لا في الادب
 الملكات التي يمدح صاحبها ولا بد من فائدة ما نسبت من شرائط قبول الفتوى قطعا واي في
 بين فضائل الاخلاق وفضائل الاعمال لا يري ان الرتبة المذكورة قد ذكر فيها السهر والخلل
 وفيام اللبيل العلم والذكا والافال على شانه والمعرفة باهل زمانه وعنده ذلك تمام الاختيار
 اصلته الفتوى قطعا وانما ذلك من فاد العلم وطريقة العلم وحسناته وكذا ان لا يفتقر
 فذلك على الامر من جميعا واما الرذائل من الاخلاق كالكبر والفخر وحب الدنيا وحب الرئاسة والمو
 في الارض وعداوة المؤمنين والنجس والحسد والخرق والطع والعجب والفرو والعصية والشقاق والخرق
 وشو الخلق وما اشبه ذلك فما كان منها ما لا يحجب التحري عنه في الشرع لا يفتح في العدل الا
 ان ينبغي غرضه ملكة العدالة وقلة الاعناء والمبالاة باصلاح النفس الامارة وغلبة الحق
 وتسلط الشيطان عليه ما كان منها من المفاوذه التي يحجب هيب النفس وتحجبها عنه من حيث هو
 او من الملكات الباعثة على ارتكاب المعصية في عظامها فانه فادح العدالة لان العدل له عذرا
 هي الملكة الباعثة على اجتناب الكبار والاصرار على الصغار وهي لجامع الملكة الباعثة على
 المعاجي في مضافا فضلا عن الملكة التي هي بنفسها معصية مهلكة ونسبها اصلاح النفس منها من الاضرار
 على الصغرة ولكن لا يتحقق الطريق شرعا في معرفة العدالة على الوجه المذكور وليس مضمرا في العلم
 الحاصل من المعاشرة النامة وانما الشارع قد جعل الطريقة الى معرفة ذلك على الاطلاق وحسن الظن
 بان يكون شائر الجميع عموما حتى يجرى على المسلمين ثقبش ما ورايد للموظا على المطافات
 فظهر ما ذكرناه عند الفرق في معنى العدالة لربما بين المفاوذه فيم يختلف الاختصاص في اعتبار رتبة الملك
 وعدمها فان من كان ملجاء للانام ومن جبال اهل الاسلام في الفنا وفي الاحكام فاما ما ذكرناه
 ومنعها الاقامة للحد وواجب الاحكام يحتاج الى من يدقوه وفضل ملكة منعهم من الاجترار على
 المعاصي والعجم على الفضل والامانة بدون التثبت التام لكونه ابتلايا بموافيق الكلام الهللا

خري

في شرط العدل في القصة

موارد المعاصي الموقفة ومن كان فاسد المعاشرة مع الناس نادرا لا يشفع له في موارد المعاصي قليل
العرض لظانها ضعيف القوي عنها غير محل للتكاليف لصقته فانه لا يحتاج الى تلك القوة و
تلك الملكة وتكفي الملكة الموجبة للعرضه لما عليه من التكاليف بحسب ما ينبغي به من المعاصي
ويختلف ذلك باختلاف كثرة الابتداء وقلته وكان هذا هو الذي وضع الحديث المذكور فيه فانه قد
سبقت اليه حتى نعم اشترط امرنا على العدل في القصة لئلا لو علم المكلف من نفسه عدم العدل
ففي جواز الاقضاء له وسحب احدهما المصحح فغرضه لذلك الجلو في ذلك المجلس وحل الناس
تقليد وبه قال صاحب الحدائق في جميع الامور المشروطة بالعدل ويمكن ان يستدل له نادرة بان
العمل بقول بحكم الناس والندب عليه اتم وافضل منه من غيره في قوله تعا ولا تزر كواكبكم في
فستكم النار الاية والاقضاء المذكور اعانة على ذلك الاغناء على الاثم الواضح ام لقوله تعا ولا
تعا ونوا على الاثم والعدوان واخرى بان تقليد الناس متروكا وقضي بعضه كما يجب في بعض الامور
المنزوعة ضد اللغو فيكون محررا وثالث بان ظن الناس انما يكون حجة لنفسه لا بالنسبة الى غيره
فاقتضاهما حكم على الاطلاق حكم بغير المعلوم يؤيد على الاول بالمنع من كونه اثما واعتبارا لا بد
كون الجاهل لفاصول مكلفا بالواقع سلطنا بثبوت التكليف الثاني الواقع بالنسبة اليه لكان الاثم
صدقا الاثم على ذلك شيئا بعد قيام الادلة الاربعه عليه فعد ورنه الجاهل وعلى الثاني بان ما ذكر
يؤيد على كون ذلك منكرا واقبا وعلى وجوده المنكر وكلاهما ممنوعان لعدم قيام دليل على ثبوت
منها وعلى الثالث بان ظن المجتهدين وان كان عادلا او فاسقا اثمارة لتخصيص الحكم الواقعي فاضا به الحكم على
الاطلاق حكم بالمعلوم الا ان يثبت المنع من ذلك بفقدان الشرط وهو الشرط في الواضحة فلم
حل الناس على غير الجاهل في القضاء وفيه ان ههنا امور ثلاثة ينبغي التفريق بينها احدها انه لو كان
ما كانت العدالة او بموجبها من الشرط معتبرا في نفسه في العمل كما في القضاء فانه مشروط بالعدل فيكون
جلوس الفاسق في محلة القضاء غاصبا للحق الثابت للامام وقوابه ولا اشكال في عدم جواز القضاء
على العالم الامع عليه بكونه عادلا ثابتا انه لو كان ذلك لما كانت العدالة او بموجبها من الشرط
في جواز العمل بقوله لا في حصر عمله في نفسه لا قضاء والامانة والظان انه لا اشكال في انه يجوز له
لذلك الامر ولم يقيم دليل على صحة ثابته انه لو ادرك الامر لم يقيم دليل على صحة من المقام
المرتبين فالمرجع فيه ما يقتضيه الاصول والفوائد اذ ينبغي ان يكون متابعا للشرع فيه اذ
مذا اعتقاد الغير بصفته كالعادلة العترة في الشاهد المستعين للظلال فان اعتقاد المطلق
بعينها كاف في صحة وان لم يكونا من العدل في الواقع لو خبر بها كالامانة ومجوها فاما
المعروف فينبينا لانه اخبار بعينه فيما بينه وبين الله تعا والمشرط بالعدالة هو عمل المقلد به

ما اختلف

وتكلم

في شرط العدل في القصة

وتكليفه الاضمار على حال المعنى من العدالة وليس عليه التفتيش عن باطنه ولا على المعنى الخبا
بصفته لمحرمة او كراهته وهذا هو الفرق بين الاقضاء والقضاء لان الثاني مشروط بالعدل والاول
هو فعل الحاكم فلا يجوز له التعرض له حتى يعلم بنفسه العدالة واما الاقضاء فلم يشترط بالعدل
انما هو مشروط باعتقاد المظانقة وعمل الغير به مشروط بها وبالجملة فكما كان من افعال المكلف مشروطة
بعادلة نفسه فانه لا يجوز الاقدام عليه بدوان ان يعلم بنفسه ذلك وما كان من فعل الغير مشروطة
بعادلة نفسه فانه لا يلزم منع الغير عنه اذا علم من نفسه العتق ولا يخرج من فعل الغير عليه اذا كان عدلا به
معتقدا بالطريق الشرعي وكذلك تلك الاقضاء اذ لا يثبتان العدالة من شرائط الامانة بل من شرائط الامانة
وكذلك الشهادة والاختصاص في الاخبار بالواقع والعدل مشروط في قبول الحاكم والعالم اما قول
الامام مع تعدد الاحكام فشرط بالعدالة فيمنع بذلك الثالث انه لو قلنا ان عمل المكلف مشروط
ظهوره انه كان فاسقا حين العمل فهو محكوم بالصحة ويجوز التقليد لا عماله المتأخرة او لا بد من التقليد
للمعل السابق والملاحق وجها بينان على ان الشرط في العمل هو العدالة الواضحة وحسن الظن
طريق اليه او الشرط هو حسن الظن بنفسه كما في امانة الحاكم وطا الادلة هو الاول ويجوز القضاء
الامر الظاهر في الشرع وان انكشف الخلاف غير سديد هنا في كل طريق انكشف غاياته للواقع الا ان
كان الحكم منه منوطا بالظان في امام الجماعة وقد تقرر ذلك في موضعه الرابع في ان الشرط في العمل
قبول اخباره بقبوله او نفي العمل بقبوله ونظيره في العمل بقبوله او نفي العمل بقبوله او نفي العمل بقبوله
عدا له او علم قواه من غير جهة اخباره وظنك بعضهم في اعتبارها وجوبا لثبوت خبرها
وبعد كونه امينا وبعد قبول شهادته المستلزم لعدم قبول قواه بطريق اول هو الاول لكن كلام
اطلاق معاندا لجماعهم في عدم جواز استفتاء المجتهد الغير لوجه هو المنع من العمل بقوله وان علم
من خبر او من خارج بوقوع عطف لوجه على الاجتهاد في قوله لا بد في حصر استفتاء العالم
وورعه وبديل عليه مضافا الى الاجماع المنعولة ما تقدم في التوقيع من قوله تعا ولا تزر كواكبكم
فرجه فانهم يحكي عليهم فان الحجة المطلقة في الفتوى الرواية لا يكون الا مع العدالة فالمراد بالرواية
عدولهم فيحصر المجتهد في العدل لان امره بالرجوع الى العدل في مقام السؤال عن المرجع بذلك
على الحصر لا يحكي الا ان يقال لا نسلم وجوب الدليل على تقليد الرواية بالعدل في الرواية اذ يجزى
ان يكفي في الظن بالصدق مع كونه اماما فيكون الخبر قول الامام المظنون الصدق في الرواية
فلا يدل على اعتبار العدالة في العمل بقوله تعا واما من كان من الفقهاء حافظا لنفسه صلتا لادبه
مخالفات مطعيا لامر ولاه فليعوام ان يقلد لكن بملاحظة صدق الخبر وبذلك يعلم ان المراد لصحة
العدالة من جهة الامر في الكذب في الرواية او الاقضاء بغيرها انزل الله تعال من الشرط ان يكون

يحب

صل

علا

علا

علا

علا

علا

علا

علا

في شرط العدل في المقتضى

يُجهد فلو لم يكن مجهداً لم يجز تقليده سواء كان عامياً أم لا وقد صرح بهذا الشرط كثير من المتأخرين وأوردوا عليه مضافاً إلى الأصول المقررة العمومات لما أغتر به من غير علم والجماع المحصل من الاتفاق من الكل ونصحت على من الكتب دعوى الإجماع عليه فلو لم نأستلوا أهل الذم إن كنتم لا تعلمون وجب الدلالة أنه نعم أو جب قبول العمل الذي عندهم العلم والأمر ظاهر في الوجوب المقتضى بما يدل على ذلك بفتا أن غير المجهد غير عالم بالحكم الشرعي فلا يجوز تقليده بل من الأخبار الدالة على صحة الإفتاء من غير علم بل الدلالة الأربعة فاضية بذلك كما أفتا أيضاً فاضية بعدم جواز التقليد والتدوين بقول الغير والحق من غير دليل بل يدل على ذلك الدلالة الدالة على وجوب تقليد العلماء والرجوع إليهم متى أوفى استعلم الآراء فان مقتضى ذلك هو أن التقليد واجب في غيرهم فلو جاز تقليد العالم مطلقاً سيما إذا كان عالماً بالدين وسد له ناراً في بناء العقلاء فافتا فاضية بحجة قول العالم للماهلي وغيره بإطلاق جملة من الأخبار الدالة أو المشبهة على الأمر بالرجوع إلى العلماء وأخذ الآراء منهم فافتا شاملة بالنسبة إلى ما ذكره في كلامه من أن شرط الجوه وفداً خلفاً في اعتبار هذا الشرط وعدمه على قولين أو قولاً ثالثاً يظهر من كلام أصحابنا هو الأول وهو نص بعضهم إلى الثاني أي جميع العالمون بالجواز يوجب الأول ولو لم يجز تقليد المبتدئين على التقليد من السلف على وضع الكتيبان الملازمة أنه لا فائدة في تدوين الأفعال أو القول بالسلف والاعتماد عليها في العبادات والمعاملات وليس هذا إلا التقليد الثاني أنه لو لم يجز تقليد المبتدئين لزم الحجج والثاني بما فالمقدم مثله بما الملازمة أن كثيراً من الأئمة والأئمة لا يمكن خلوه عن التقليد وهو الوصول إليهم فلو لم يجز لزم ذلك الثالث الاستصحاب وبغيره من الأدلة الدالة على العمل بالقول بل إن هذا القنوي يقال إن هذا القنوي قد كان حجة شرعية حال جوده المقتضى فيصير مقتضى أن لا يتحقق الملازمة بل بالذات إلى حال المقتضى يقال إن هذا المقتضى قد كان فتواه نافذة في من هو عليه نصيب بقاءه بعد وفاته بالنسبة إلى اعتقاد المقتضى أن هذا المقتضى المعين قد كان عالماً بالأحكام الشرعية حال جوده ثم شككت في أن هذا الاعتقاد هل زال بالموت أم لا فيصير مقتضى بقاءه فافتا بقاء اعتقاد جاز للعامة وهذا هو مقتضى ما ذكره من جواز التقليد بالأسانيد المتعاقبة عند عرض الشك في حجة ربه وتغير قوله وأخرى بالنسبة إلى حال المستفي بان يقال إن هذا المقتضى قد كان ممن يجوز له العمل بذلك للمجهدين حين جوده ثم شككت في أنه هل الموت فافتا ومن قبل الحكم المهورام لا يفتى ببقاءه وبغيره من القول أن هذا المقتضى قد كان ممن جاز له البقاء على قنوي ذلك المجهد ومقتضى الاستصحاب

في شرط الحق في المقتضى

بقاء الأحكام كلها إلا حال الموت وخامساً بان الأمر في هذا المقام بين وجوب تقليد المجهد المحي بعيننا وبين وجوب تقليد واحد من المجتهدين على سبيل التخيير والغبين الأمر زائد على أصل الوجوب ومسبوق بالعلم فمستصحب على أن لا يتحقق المنزلة لأن ذلك مقتضى استصحاب البراءة الأصلية العقلية والشرعية وهذه الاستصحابان يجمع مقتضاهما البعض في كل واحد مفاداً للباقي الرابع أنه التفريق بين الدلالة الفاذلة على جواز التقليد لا تدار الواجب به القنوي خاصة أو الأعم منها ومن الرواية من وجوب أحدهما إن كان له بعد استصحابها عن الترجيح بقيد مطلوبة ما هو لها وجوبية وهو الحدز عقيب الإندازة المقابلة وأذا رجح الحدز وحسنه ثبتت جوبه اذ مع قيام المقتضى بحجبه عدمه لا يحسن على وجه الاحتياط أيضاً لا يكاد يتحقق موضوع الحدز مع استغناء ما يكون سبباً للخوف مع أن ثبوت رجحان يكفي في إثبات وجوبه بالإجماع المركب من كل من قال بجوازه قال بجوبه مع ما قد يقال في أن المناط منفتح في المقام وثانها أن وقوع الإندازة لا يوجب للغير الواجب بكلمة لولا مقتضى وجوبه ورضاء الأمر باستصحابها كما هو الشأن في جميع الغايات المترتبة على فعل الواجبات سواء كانت الأفعال أم لا كما في قوله تعالى ولا اله الا أنا العليم بغيره فلو لم يكن مقتضى قوله تعالى فافتاوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون الاستدلال به فوقوف على ضد الشك على ما جبهه كتب الأمراء والقول بذلك إنما على وجوب العمل بقول العلماء ابتداء من غير ساطة الشك ابتداء على كبره وجوه مقتضى ذريعة إلى العمل بقولهم لكونه حجة فان الواجبات حجة القول بوجوبه جواز السؤال وجوب السؤال بوجوب حجة فيكون انتقال من وجوب السؤال إلى حجة القول بوجوبه لا يستلزم إلا أن السادس إطلاق الأخبار التي دللت على مشروعية التقليد وهو شرط أصان طائفة منها أو في رجوع الناس إلى الشيخ من الغيبين كما لا يخفى قد ردت في حجة أقوال العلماء والرواية والحدز أقوال الأولى وهي أيضاً فافتا من قسم على الرجوع إلى رواياتهم بحيث يظهر منه عكس الفرق بين الفتوى والرواية مثل ما ورد في حوزة من الأمر بالرجوع إليه ونحوه ومنه ما دل على جواز العمل بقولهم مثل قول الباقر لابن أبي عمير في المسئلة أن الناس قد أخذوا ذلك وأما الثانية فافتا بقاء على وجوب قول الحكم عند النزاع مثل قول الصادق في خبره عن رجل غلط في المسئلة في القول نظر إلى من كان منكم الحديث فافتا بقاء ما يدل على جواز الرجوع إليهم من غير تقليد بالرواية أو الفتوى ويكون بإطلاقه ذلك على جواز التقليد لا هله كما يكون ذلك على جواز العمل بالرواية لا هله مثل قوله تعالى فمن جازاهما الحق والوافة الحديث ومنها ما يقتضي جواز تقليد الفقهاء الجامع لساكن شرط القنوي كالعبد الذي مثل في محكي الاحتجاج عن تفسير المكي في قوله تعالى ومنهم

في عدم جواز التقليد

استوى لا يعلمون الكتاب الا امانى الاله فان المستظهر من جميع هذه الاخبار هو ان فتوى
 وقوله حكم ثانوى في حق غيرهم فلا ينفذ في حق من حال الحيوة والمات وقد يستدل على ذلك
 بدعوى استعادة المناط القطعي في هذه الاخبار وبيان انه قد ثبت من هذه الادلة حجة
 قول المحي في حق المقلد وهذا ليس الا لاجل كونه خبرا عن الواقع وكاشفا عنه ولا يجوز ان
 الحكاية غير ان ثلثه غير معقولة والفرق بين هذا وبين الاستدلال الاول ان الاستدلال
 الاول يبنى على اندراج تقليد الميت تحت اطلاق الادلة وهذا منبى على اختصاصها بتقليد
 الحي مع اشتراك تقليد الميت في المناط المستظهر من عمومها السابق ما دل واشتمل على ان
 محمدا حلال الى جوارحه من حق الله تعالى الى جوارحه فانه يستعمل من ملاحظة هذه الاخبار و
 غير ما دل ان قول العبد حكم ثانوى في حق المقلد انه لا فرق في الاحكام وعقد غيرها بغير الاحوال
 والازمان بين الحكم الاول والثانى كالتخصص ما ورد في كتاب بوسن بن عبد الرحمن السبيعي
 بيوم وليلة بعد موته من قول له الحسن بن عبدان عرضة ابو جعفر المحقق عليه نظره في بعض
 كلامه هذا بنو دين بائي وهو الحق كله وقول له جعفر بن عبد الله بن النضر من اوله الى آخره رحم الله
 فان الاول دل على جواز العمل بكلامه وهو مثبت في الثاني في النضر على العمل به الثاني سلم لم يجز
 تقليد العالم الميت لكان مساويا للجاهل الميت في جواز التقليد الثاني لفظ قوله فقال
 هل يتسكن الذين يعلمون والذين لا يعلمون فالمتقدم مثلا العاشر ان انبيا بنى سوا بل يحكي العمل
 بقولهم بعد موتكم فليعلم ان يكون علماءنا كذلك لعموم المثل في المنزل علماء امتي كانبيا بنى سوا بل
 الحادي عشر ان قول الميت معبد للظن وكما يعبد الظن فهو حجة في حق المقلد اما الصغر فوجدنا
 واما الكبرى فلذلك لاننا من ان التكليف ثانيا وباب العلم عندنا في حق المقلد والظن
 الخاص مفعول لان الدليل على جواز الاخذ بقول المجتهد بعد موته اذا دلالة اللفظ من
 الكليات السنة غير اخص الدلالة لما فيها من المناقشات ولو سلم فلا يحس منه الا لفظ المعلوم
 عند حجة في ثبات الطريق الشرعي والادلة الدينية غير ثابتة لان لسلف المعاصرين الامام كما
 ياب العلم في حقهم مفادوا وكانوا يعلمون به والاجماع وهو بخلاف جملة من الاصحاب كفتوا
 الحديث الاخبار بين فلا مناص للعامة الا الاعتماد على الظن كالمجتهدين لان الاقتصار على القدر
 المعلوم بالضرورة والاجماع من التكليف يقتضي الخروج عن الدين لكونه في غاية الغلظة والار
 الاحباط يستلزم الصغر والخرج بهذا الدليل اخص به الحق في هذه القضية على غنائه من جواز تقليد
 الميت وجوبه اذا كان الظن الحاصل من قوله اقوى فيكون لا يرد على الجمع اما على الاول من وجوه
 ثلاثة منها ما ذكره بعض الاساطين وهو المنع من الملازمة فان فائدة الامر من فائدة غيره فبذلك لم يكن لها
 غير

في عدم جواز التقليد

فائدة عظيمة وهي استفادة طريقة اخذ الاجتهاد من نصرتهم في الحوادث وكيفية بناء بعضها
 على بعض في فهم الفقهاء لا الاخبار وترجيحهم ومعرفة الحق والخبر في الفقه وخلافها والشا
 والنادر والاحتياط خارج عن المخرج عليه المختلف فيه والمشرع في ذلك لا يكاد يمكن الاجتهاد
 الا بملاحظة كتب السلف بل يفتح كنههم للتعلم من اجزاء اولها لما امكنهم الدرس والعمارة
 منها ان شاذ كمر ليس بل لا قطعيا للشيخ الحكم المذكور لا لغير ذلك كاشفا عن قيام الاجماع
 على ذلك بل ليس مقتضا للتقليد ايضا استنباطا لظن ما استنبط من ملاحهم ولما غاب عنهم المنفعة
 من جواز التقليد الميت فانها مقتضا لظن مقتضى كون التقليد غير السلف لغائبة التقليد ومنها
 ان غاية ما يدعى ضرورة المقام هو كون ما ذكره في الظن لا انتم حجة الظن المربو لست مقام
 دليل على اعتبارها وما على الوجه المتقدم من وجوبها ان الادلة القاضية بتقليد جواز التقليد
 الميت لخص ما دل على نفي العسر والخرج فيجب المقام على الخاص كما هو الشأن بالنسبة الى سائر المقامات
 ومنها انما لو سلمنا ان كلا الامر من عام من جهة وعاصم من اخرى ان الغرض من بينهما من قبلنا
 العرف من جهة فنقول بان المرجح مع ما دل على عدم جواز تقليد الميت لو سلم التكليف
 فيجب الموت في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاستغفار واستصحاب بقاء التكليف فتم
 ومنها المنع من لزوم المرجح مثل المقام لان الغالب لتكن من تقليد المجتهد في الاقتصار على
 تقليد الاحياء ليس مستلزما للخرج القوي كما انه ليس مستلزما للخرج الاعلى فليس ذلك
 بارتفاع ونحو تقليد المحي في حقه بل انما يقتضي ارتفاع ذلك في خصوص الموزن الذي يتجوز
 فيه المرجح الشخصي وهو ما لا فائز بوجوب تقليد المحي فيه بل يجب لبياء فيه على ما يحصل منه
 الظن بالبراءة او بانظر بكونه طريقا ظاهريا او باطنا على المكلف المزجوا بالظن بالواقع
 او بخصه من الظن الاطميناني على حسب الاحتمالات والاحوال المنصو في هذه الصور وان ذلك
 من البناء على جواز تقليد الميت وفيها ان لزوم المرجح بل لزوم تقليد المحي بالنسبة الى الأكثر على
 تقدير تسليمه لا يستلزم جواز تقليد الميت بالنسبة الى من يمكن من تقليد من غير ان يكاد يخرج
 ومنها ان مجرد لزوم المرجح على تقدير تسليمه تقليد المحي لا يستلزم جواز تقليد الميت في الواسطة
 بين تقليد المحي والميت معتقده وهو وجوب العمل بالاحباط او بما عر آخر غير تقليد الميت مع ذلك
 فيمكنهم دفع المرجح بالاستغفار بتخصيص الاجتهاد فالخرج الذي يكون سببه المكلف لا يوجب
 التكليف ومنها ان مجرد تحقق المرجح المفروض ضرورة المقام لا يقتضي ارتفاع التكليف المربو على
 سنبل الاطلاق اذا الضرورات تنقد بقدرها فان مقتضى قاعدة الميسر هو لزوم الاتيان بالسبيل
 ومقتضاها المفضل في المسئلة بين الاثان والاحوال والاشخاص في حق المرجح ارتفاع التكليف

على المنع

من

الحي

ع

في عدم جواز تقلب المسبب

مسبب الانسان ويقولون انه كان يجوز النظر في حقنه في حال الحيوان الاصل بقاءه مع
الحكمة كانت ثلثة للنظر في حقنه الذي لا ينبغي كونه انسانا لاجاد او اما سابعيا
فلان علم بغير الموضوع يكفي في جواز الاستصحاب فلا يعتبر جواز البقاء وبقيت عليه
ثارة بان وجوب الموضوع ما لا بد منه في وجوب الحيوان وبقاءه اذا لم يبق الحكم ببقاءه
مع عدم وجوده في الخارج فلا بد ان جاز وجوب ثم الحكم ببقاء الحكم اي الحيوان فلا يستصحب
واخرى بانه مع تعدد الموضوع الواضح كان الموضوع المتخصص في الزمان الاول معرضا للحكم المستفاد
من اصل الدليل بترجيح الموضوع المتخصص في الزمان الثاني في ما يقتضيه اصاله العلم المفردة
عند العقلاء كاندل على اعتبار الادلة الفاضلة بجهة الاستصحاب مقتضى اصل الترتيب على ترتيب
ومن البين انه متى حصل التثبت في بقاء الموضوع وعدمه كما هو المفروض في المقام فيحصل العلم
الاختصاصي بكون هذا الموضوع المعين اما ان يكون معرضا للدليل المذكور او معرضا لاضالة
الدليل وهذا العلم الاختصاصي يمنع من جواز الاستصحاب المزبور في هذا المقام فان قلت ان وجود
الموضوع وبقائه ايضا ثابت في المقام لاستصحاب الموضوع في الاستصحاب اصح من التثبت
في بقاءه قلت استصحب الموضوع في الخارج لا يترتب على المحصل الا الحكم بترتيب احكامها عليها
لان اشراط بقاء الموضوع جريان الاستصحاب ارجاء من قبل حكم العقل وامتناع وجوب العلم
لا في موضوع فلا يترتب على احكام موضوع الحكم حتى يترتب عليه وجوده بالاستصحاب فان قلت
انا نقول بكونه ما يترتب عليه بقا استصحابه باعتبار كونه حكما شرعيا له قلت اذا كان موضوع
الحكم ما يجري فيه الاستصحاب كان الحكم مقتريا عليه من دون حلقته بالاستصحاب اخرج مروي في
نفس الحكم فاجزله لاستصحاب في الحكم والموضوع فما لا يمتنع ان في محل واحد واما ما نقلناه من قول
ان جواز التثبت كان ثابتا اما القول الجازم والظنه مظا والظنه ما دام حيا ولا يندى والظنه
الموضوع بقاء الموت لاحتمال كونه احد الاربعين فيستصحب لنا الاصل بقاء ما قد ثبت له
جواز التثبت وبما استصحب به ثبت جواز التثبت في حال الموت لكونه حكما من احكامه شرعا
الان يقال كونه الاصل بقاء موضوع الحكم لا يثبت كون الباقي من الامور العمل كونه باقيا
هو الموضوع الاعلى فاسل الاصل المثبت الذي نقول به وقد يورد عليه بان الواسطه
حقيقة في المقام كما يظهر من ملاحظة العرف فيمكن اثباتها بالاصل المزبور واما الوجه الرابع
دحوه الا ان المراد بالنظر في الموضوع المتخصص عليه لانه انما هو للنظر في الجملة بغيره قوله ثم
تبعها واما ما كان للموضوع بغيره كانه من العلوم ان المقصود من النظر في الجملة ليس هو التفقه ولا انذار

في اشراط الحيوان في المسبب

حتى يجان فيجب لاجل وجوبها الحد في غير بيان عليه لما فيه من مشاهدته اما ان الله
منكوب التفقه والانداز المشتمل عليها الاله من قبيل القوائد ان يربط على فعل الواجب القاء
حتى يجب بوجوب ذنبها الا ان يقال بان النظر المراد الاول هو النظر في الجملة والثاني هو النظر
التفقه وليس هذا بعيب لان البني كان يفرقهم في الغالب فوجب على من يفرقهم التفريق مع بقاء
لنفسه وافي الدبر يقال بان المراد بالنظر الاول والثاني جميعا هو النظر في الجملة لكن المقصود ان
غير التام في علمهم انذارا لغيره بعد جوعهم الى قوتهم الثاني انا لو سلمنا كون المراد بالنظر الثاني
هو النظر للتفقه لكان نقول ان المراد بالتفقه هنا هو اخذ الاحكام من الحجج ويحتمل الروايات فيكون
الواجب هو ما كان عقيب الانذار بطريق الرواية فلا يربط له بالفقوى في الدليل على ذلك ان
الاجتهاد لم يكن متعارفا في زمان نزول الاله بل المتعارف فيه انما هو الرجوع الى الحق فيقول الاله
على الغالب المتعارف فلا ينبغي فيها النظر الى الرواية لاجتهاد لان الاله لا يكره كاشا الخطايا
محمولة على العرف المتفق حال صدور الخطاب شوطا للعلمي بحسب ذلك العرف غير ثابت غلبة
الامر المشك في الدلالة وعدمها فيخرج في المقام الى اصاله العلم المفردة بوجوبه عليه ومنه ان
يجز كونه ذلك متعارفا لا يقتضي القول بانضرا في الاله الكرم على ذلك اذا انضرا فيحتاج الى
قيام فرضه صارفه وهو متفق في المقام الثالث ان الغد المستفاد منها هو وجوب الحد عند
العلم بصدق المندب لكسر الدبط له بما نحن فيه وفيه ان الانذار نوع من الاخبار ومن البين انه لا
يقف على اعتقاد السامع بصحة الخبر دعوى حصول العلم للمندب من غلبا ممنوعا جدا الرابع ان غا
ما يستفاد من الاله الكرم هو وجوب الحد اذا كان المندب عالما في انذاره فالانداز الظني خارج عن
مدلول الاله الكرم ويورد عليه او لا بالاجماع المرفق ان كل مرفق يجوز التقلب في صفة كونه المندب
عالما اجازة في صفة الظن ايضا وثانيا بان المندب في عالمه محبة ظنه فيع لفظ التفقه والانداز مضافا
الى ان الظن المعبر عنه مقام العلم في جميع الآثار فترتب عليه جميع الآثار المترتبة على العلم الواضح
الخامس ان ظ الاله الكرم هو اختصاص الحكم بالانداز الاحكام لان الحيوان لا مدخلية في حقيقة
الانداز فالامر بالتفقه والانداز منوجه الى الاحكام السادس ان الاله الكرم على تقدير دلالتها
على المدعى محضته بالادلة الفاضلة بعد جواز تقلب المسبب ابتداء واما على المحسوس فيجب
الاول ان ظاهرها يشهد بانه السباق ارادة علماء اله في كبر جاعة وقد وردت روايات مستقلة
على الصحة والموت فيفسر اهل الذكر بالانذار والحيوان لا يعلم ان ظاهرها ارادة علماء اله في
فيجب على معناه العرف والاحكام المترتبة مما يمكن جملة على ارادة الفهم للمعنى الباطني من القرآن
فان للقرآن ظاهرا وباطنا فلا منافاة كون المراد الباطني منها الاية عموما والمراد الظاهري منها العلماء

في نظر الحيوة المفتة

الثاني ان القاب السوال عند علم اداة تحصيل العلم لا يحوي السوال للعلم بالحيث
يعبر عنه نظر الثابت ان الذكر سار من غير ان لا يلهيها على جواب السوال للحيث
المعتمد على الظنون لا في السوال من غير ان لا يلهيها على جواب السوال للحيث
او يقال بان اطلاق هذا الذكر على العلم احيثفه كما يظهر من ملاحظة العرف مستفاد من
الاستعمال لا الرجوع ان المراد بالعلم الاحياء وتعود العلم على الاموات ممنوعا من الزوال
العلم والاعتقادات القائمة بالنظر بالموت وان حصل بعد ما اعتقد ان امره من حيث هو
او يقال ان العلم في الاحياء والنظر فيه اليه فاما على الوجه الثاني من وجه الاول ان
الادلة المذكورة مختصة بالادلة القائمة على حجة نقلية ليست حجة باقية فيفضل القول في بنائها
ان الثاني ما ذكر بعض الاصوليين حيث قال ان مقتضى المقارفة من الامر الرجوع الى الروايات
الحديث والعلما والموتفين ليس لا يبلغ الحق الى الجاهل معمله بما كان في حيل منه واما
اشياء حكم ثانوي يعبدى هو العلم بقوله من حيث هو على العباد والاعتقاد فهو من حيث هو
لادلة له على مشروعية اصل التقليد فصار نقل المبدأ لادلة صالحة العالم ان يعتمد
من ادلة التقليد انما هو الاجماع والضرورة وهما فاصلا عن الدلالة على جواز التقليد المستفاد من
عليه اول ان حصول العلم من قول الرواة والعلما نادرجل الروايات المزبورة على خصوص ذلك من حيث
حمل المطلقات الى الافراد النادرة وهو بعيد وثانيا بان ذلك بعيد من غير مستند وهو غير خارج وقد
يتم الامراد المزبور بوجه اخر هو ان الاطلاقات المذكورة ليست بحجج واردة في خبر بيان مشروعية
العلم حصول العلم بل هي نادرة في خبر بيان حكم المزبور وهو مشروعية الاختصاص بالعلماء في الحجة فلا دلالة
فيها على جواز تقليد الميت وبكيفية انه مخالف لما يقتضيه المساق فان المساق منها هو ورودها
في خبر البيان فيجب حملها على العموم كما هو مقتضى فاعلم الحكمة والسريان الجاردين في هذا المقام وثالثا
الثالث ما سمعته من الوالد العالمة دام ظلته العالمة من الاستفاد منها انما الرجوع الى العلماء
الاحياء كما لا يخفى بعد ملاحظة الاخبار الواردة في هذا المقام بل هو على عكس المطايعي عدم جواز التقليد
الميت لان المساق من جهة انها هو وجوب الرجوع الى الرواة والعلما بعينها لان الامر في وجوب
الغيرين بعد ملاحظة ظهورها في الاحياء وظهور الامر في الوجوب اليه فيكون الرجوع الى الاحياء
واجبا بعينها وهذا ليس على جواز الرجوع الى الاموات لان يقال بانها حجة على اعادة بيان
ان الرجوع الى الاحياء من حيث هو الواجب المتيقن في دفعه انه مخالف لما يظهر منها عرفا او
يقال ان الاخبار المزبورة واردة في خبر امضاء الطريقة المقررة عند العقلاء من رجوع الجاهل الى
العالمة فتكون دلائلها تابعة للطريقة المقررة عندهم فكما ان الامضاء في بناء العقلاء على كون

في عدم جبر قول الميت

تقليد الحي واجبا بعينها كذا لا امضاء في الاخبار المزبورة على ذلك فان قلت قد ثبت من
هذه الادلة جبر قول الحي في قول المقلد وهذا ليس الا لاجل كونه قول خبر اخر الواقع وكاشفا
عنه ولا ريب ان نسخة الحكاية غير ان الله عنه بمفارقة الحي وقلت ان ارد من ذلك استفادة
العلم من هذه الاخبار فهو غير ثابت وان ارد من ذلك اثبات المناط الظني فهو ليس بحجة اذ
انما هي نظر الحاصل من اللفظ لا النظر الحاصل في الفرق بين المقلدين يظهر بالناظر فان قلت ان
مقتضى قوله انما ما رواه زارة فلا يجوز ردّها هو جواز قبول قول الراوي انما مات فم قول
المفتة ايضا لا من غير مقتضى بظنه قلت لا نسلم صدق الرواية على الفتوى حقيقته بل هي مقتضى
ان الاخبار المروية نعم لو كان المجتهد نافلا للمحدث بالمعنى وافق مقتضاها خازن الخبر البطلان كجبر
الرواية المنقولة مختصة بالمجتهد وحجبة الفتوى مشروطة بحقيقة المفتي فلا يلزم الاستدلال بالمرجع
فان قلت ان مقتضى قوله انما ما رواه زارة لا ينافي مقتضى قوله انما ما رواه زارة
عنده وجهها وما ورد في جوابان من تقليدنا قد سمع من حديثنا كثيرا وان المناط في خبر قول
الراوي الذي يجوز الرجوع اليه هو كونه سماع الاحاديث وهذا المناط خاص بالنسبة الى المحدثين
فيقول تقليد الميت قلت القيد للمبتدئين من المناط المزبور هو مقتضى كون المفتي حيا كما هو مقتضى الامر بالرجوع
المذكور في صمد الرواية الاولى فلا يربط له بها بل يدعى فان قلت ان مقتضى قوله انما ما رواه زارة
الواقع فارحوا في الرواية اخذوا بثباتها فانه حجة عليكم وانما جبر الله هو انهم جبر على التماس
قبل الامام في جبر لا خذ بعينها بل اجابا لان الجبر يجب ابتداء في كل ما يجبر به سواء كان من فرض
الحكم الشرعي او ليله ومقتضى ان وجوب الرجوع الى الفتوى لهم بعد موته ايضا لان مقتضى الجبر
بوجوب موطا اعتبار قوله ذلك انما للاتباع من الرواية المزبورة هو المجتهد الحي كما هو قوله فاقبلوا
والعلة غير ظاهرة في الامتثال لان يقال بان قوله انما ما رواه زارة حجة عليكم وانما جبر الله يدل
على ان جبرهم من حيث هو غير ظاهر في جبر الجبر ومطاعه سبحانه في اعتبار قوله مع ان خلاف الجبر على
العلماء ظاهر فيناهم الامر من حيث هو لك ايضا قوله انما ما رواه زارة حجة عليكم فانهم جبر على التماس
برود حديثي مستثنى فاما على الوجه السابع من وجهين احدهما ان الحلال والحرام لهما ان الحلال
الحرام الواضحين فلا يندرج فيهما التقليد المقتضى الذي هو حكم ظاهري مما قد يؤول من ان الحلال والحرام
الظاهرين ايضا اما تعلق التكليف بالواقع الشرعي بامامها في مقام الامثال والعلل فيكون ثابتا بحسب
الواقع فيكونا ثابتا في العنوان حقيقة ومن ان الحكم المستفاد من التقليد كسائر الاحكام الشرعية
من الطرق الشرعية المقررة من الاحكام الواضحة الثابتة فيكون تقليد الميت عدلا في بناء
الامور الثابتة في الواقع فيحكم باندرجها في موضوع الحلال والحرام حقيقته فتشملها الادلة الفا

المتشابهة فانه هل يجوز تقلب

بما شئت ان التكليف من ان حرمه فقلبت الميت الى امة يربو فيها بشره ولا ريب ان الحرمة لا تستمر
ثابتة في الواقع فتكون داخله في عنوان الحرمة الواضحة معقبة فتنشأ عنها تلك الادلة وكذا الحال
في لفظ الحلال ففيها ما لا يخفى لشيء انه لو سلمت امة ما على ذلك فلا ريب ان ما يبدل الاحكام في نفسه
بما خالفه في العنوان وسيدل المعلقون بالوجه الثابت العمل بقول لا بدوم بعدام قول الحنفية فان
العمل بقول الميت يتبين من قوله انما هو ثابت لموضوع اخر يحتاج الى دليل اخر ما على الوجه الثاني من
انه لا يبعد ان يكون كتاب يونس مثلاً على الاحكام على القناوى في الاحتمال كاف في سقوط الاستدلال
اذ لا دالة في الخبر المروي على المدعى اما على الوجه الثاني فزوجه الا في سائر الاقسام الظاهرة في الامة
الركمية في حق المساواة من حيث يتجلى بل المتكافؤا منصوص في خصوص جهة الظاهر اعني عند مساواة
من حيث الفضيلة بل قد يقال بلها ظاهرة في حق المساواة في جهة خصوص حيث العلية لان الغالب
بالوجه مشعر العلية الا ان يقال بان الاستدلال ليس بحجة الثالثة اها من قبل الاستفهام الاكثري
فيكون مدلولها في المساواة ومقتضاه ثبوت تفاوت بينهما في الجملة على سبيل القضية الملهمة لا
فقط المساواة الكلية هو الموجبة لغيره فلا دالة فيها على العموم في تمام المقام الا ان يقال بان
ضيق ما على الحكم والشران فاضمان محل يقضي القضية المربوطة على العموم والارام اللغوية
وهو ما يمنع وقوعه في كرامة الحكم ويمكن دفعه بالتسليم بالظاهرين المزبورين انما ليس بمتبع
عدم ثبوت جهة ظاهره بتسليم اللفظ عند الاطلاق وهو متخفة في المقام وهي جهة الفضيلة
الثالثة ان حملها على العموم مستلزم لتخصيص اكثر الانواع في الافراد وهو ما استبعد كراه
السبب جماعة من الاصوليين او نادى بحيث لا ينصرف اللفظ اليه او يكون مرجوحا بالنسبة الى التقيد
ففيها بخصوص جهة الفضيلة او في مرجعها على العموم الرابع ان غايتها العمومية تخصها بالادلة
بالادلة الخاصة بحرمه فقلبت الميت الى امة من فادكره بعض الاصوليين وهو ان غايتها ما يستفاد
من العموم الظن ولا يبعد القطع وظل ان المقيد لا يجوز له التعميل على الظن بل التعميل عليه يخص
بالجهد الا ان يلزم جواز تعويل العملي ايضا على الامة الكريمة اذا حصل له العلم من كثرة الخبر لا
على المطر فلا يبعد الخوف عند تعويل الفحص الغارض وهو في غاية القبح ويقال بان المقصود المقادير
هو ان الجهد يربو بان يستنبط من الادلة ان تكليف العالم ما اذا وان هل يجوز عليه تقلبها لغيره
الحق او يغيره وبين تقلبها لغيره الميت وما على الوجه العاشر من وجوه الا في ما ذكره بعض
من العمل بقول انبياء بني اسرائيل بعد موته ليس بابا في تقلبها لمحو القطع من قومه ولا كذلك
العلماء فلا تشمل عمومية المنزلة محل الجهد يربو بان فضله عمومية المنزلة فاضنه بجده قول العلماء وفيما
هذا الظن مقام قوله في مقام العمل او في مقام الجهد الشرعية فلهذا حصل القطع من قول العلماء لا

المتشابهة فانه هل يجوز تقلب

بعضه بعد جواز التسليم بالعموم المربو الى ان التسليم بالعموم انما يجوز حيث لا يعارضه منا
هو احدى منه او تساويه اما مع مجزأ الامر فلا وهو في محل البحث معارضة ما هو احدى منه
وهو ما دل على جواز تقلب الميت فلا يجوز التسليم به الثالث ان جهة الحكم التزل على انبياء
بني اسرائيل انما كانت ثابتة على اعمهم وليست ثابتة بالنسبة اليها فلا دالة في العموم المربو على
جواز تقلب الميت وقد يورى عليه من وجوه احدثها ان يقال ان قول انبياء بني اسرائيل
جهة بالنسبة اليها ايضا اذ الخبر بالحكم الثابت في هذه الشريعة لا يتم مقصود من الظاهر
فذلك قول العلماء فيثبت لمطرواها ان يقال ان الحكم الذي اخبر به واحد من انبياء بني
اسرائيل جهة علينا بمقتضى الاستصحاب لا يثبت في هذه الشريعة فقول العلماء ايضا
جهة ما لم يثبت خلافه فلا يحسن ذرواها ان الظاهر ان يثبت من الرواية المزبورة ان قول
العلماء جهة والمجته مستلزمه لجواز القول الى ان يحمل الرواية المربوطة على عموم التشبيه او
على عموم المنزلة انما يمكن مع عدم وجودها من تصرف الله اللفظ عند الاطلاق وهو هنا جواز
وهو جهة الفضيلة والعلوية الامر وزان الامر بينهما فمقتضى المقام على الميت في الحاضر
ان التسليم بالعموم المنزلة انما يجوز مع مشاركة التزل والمنزل عليه في الموضوع وهو غير حاصل
في المقام فان انبياء بني اسرائيل انما كانوا يخرجون عن الوجه والعموم العلماء انما يخرجون عن عظمهم وان
الانبياء انما يكون بطريق الاحكام والعلماء انما يقولون بطريق الاستدلال ومع ثبوت اختلافهما في
الموضوع لا يمكن القول بشاركتهم في الحكم وفيه نظر فاما على الوجه الحادي عشر من وجوه الادلة
انه لو تم انما يقضي تقلب الميت اذا كان الظن الخاص من قوله احدى من قول الحنفية واما في قولنا
فلا الا بغيره عند القول بالفضل لان العمل بقول الميت مع وجوب الحنفية المساوي هو توقف على حكم العقل
بالجهد بينهما والحقير العقل لا يجمع مع احتمال المرجح وما استبان من الادلة لولا يقضي تعين قول الحق
وترجيح على قول الميت فلا اقل من قيام الاحتمال ومع قيامه لا يحكم العقل بالجهد الثاني ان
الظن الخاص يمنع قيام الدليل على جهة قول المعنى غير مستقيم لان جواز تقلب الميت في الجملة مع ما لا يخفى
لمستبسل الحاجة وتوفر الدواعي واستقرار طريقة التسليم الخلف من العام والجاهل والوضع لغير
الحيومنا هذا عليه الثالثة ان غاية ما يلزم من تعاقبه هذا الدليل ان تكليف العملي هو العمل
بالظن ولا ريب ان الظن الخاص من عموم المظهر جواز تقلب الميت من الانبياء انما هو المشتهر و
غيرها مانع بالنسبة الى الظن الخاص لا في خصوص هذه المسئلة الفرعية من قول الميت قد
اشتهر بين الاصوليين انه اذا غارض الظن المانع والمنوع وجب لاحذ بظن المانع مطلقا سواء كان
اضعف من الظن المنوع ام اقوى الى ان يقال ان مقتضى الدليل اعني وجوب العمل بالظن على العام سواء كان

ولذا لا يجوز لنا الاخذ بها
لان شئنا فيها ما نختار
الشرع والادب انما في الشئ
فجاءت في الشئ

المبتدأ في الأصول وأصول

ما من رتبة في الاستنباط المستنبط واعتقاد الحاصل له بالفعل كان ذلك في رتبة الاستنباط
الاول لانه على رتبة الاستنباط الثاني ان هذا النظر في هذا الاعتقاد الذي هو مناط العمل المقاد
تابع للحجة معتد بها فاذا زال الحجة زال النظر المذكور وذلك لانه لا رتبة في العوام مكلفون بالعمل
نظر الحجة لا نظر المستنبط واعتقاده على فرض محقق ومطابقته ولا في هذا الاعتقاد منوطا
الاعتقاد في الحجة لا في الاستنباط الى ذلك منوط بها الاصل وجوده فاذا انجز النظر لم يبق في الاستنباط
على ذلك لانه لو حصل الاختلال في القوى الى الاستنباط فاما اصله عاد الاعتقاد من دون توقف
على سبب يدور من غير رتبة الاعتقاد باعتقاده غير ذلك بعد الموت كما بعد عرض النسب والعتلة والنمو
ويحذف ذلك كما في المعرفة من امانة الادراكات العلمية الظنية بهذه القوى الموقوفة على الحق الموقوفة
التي لا يخلو من سلبا عدم العلم بذلك الامر في اثنين القابل للبقاء وغيره وجربان الاستصحاب في مثله
بحال نظر وليس سلبا العلم بالبقاء فالجواب على المقادير التي لا نظر في المبتدأ كفي كان فقلنا المبتدأ لا يجوز من احد
وجهين لانه اما ان يثبت على رتبة حاله وانه يكون كما شفع عنه فانه حال الحجة المستصحب في المبتدأ
او يعتد على رتبة الثابت لانه حاله وانه يكون كما شفع عنه فانه حال الحجة المستصحب في المبتدأ
ما مبنيان لو كان الحجة في رتبة المبتدأ المستند الى الادلة من حيث هو كحجة حكم القاضي المستند
المشاهير في رتبة الحجة في رتبة المبتدأ المستند الى الادلة من حيث هو كحجة حكم القاضي المستند
وربما بانهم لا يثبتون بوجهين ولكن ليس الامر كذلك بل خبره ليس معتبرا الا من حيث كونه كاشفا عن رتبة
اعتقاده بحيث لو فرض العلم بل به من غير اخبار كان حجة وهذا كانت الشرط المعبر عنه في العمل المقادير
ان لم يصف بها حال القوى كما اذا كان فاسقا فاجبر بقوله او مع العلم بصدقها على فانه يجوز العمل
لغيره بغيره كساد من قولنا انما نسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وفيه دلالة انه قد اوجب عندنا
عند العلم بالسؤال من اهل الذكر من المعلوم ان المبتدأ يكون محلا للسؤال فلا يجوز الاعتقاد على قوله
ويوضح ذلك ان الامر بالسؤال في الوجوب يقتضي مع انصافه الى الحجة والحيث اجابا بغيرها فلا يجوز
تقليد المبتدأ مما علم ان السؤال من الحي من قبل احد فرضي الواجب في الحجة في الملاحظة فان قلت
انه قد ورد في غير واحد من الاخبار ان المراد باهل الذكر علماء اليهود وورد في اخبار اخر ان المراد باهل
الذكر الامم فلا دلالة في الآية الكريمة على وجوب تقليد العلماء فقلت كما مضى فانه بين العلم بصدقها
وبين العلم بصدقها الظاهر من لا يتردد من ان للفران ظهر وبطلان هذا مستلزما للاستدلال
المفقط كاذب عن بعضهم ولا استعمال اللفظ الواحد في المعنى المختلف في المجازي وعلى تقدير كونه من هذا
العقل فلا نسلم امتناع وجوه الكذب الكرم بعد استصحابه فان قلت ان القسمة في رتبة منفصلة
على ارادة الامر بالمعنى في رتبة العلم فقلت هذا انما يثبت فيما اذا كان ذلك مقسرا للمفاد

على التقليد فانه هل يجوز للتقليد البقاء

اما لو كان تفسير للباطن فلا نسلم كونه رتبة على ما ذكرنا اذا كان مرادها فيفضل الشك
في الرتبة وعدمها فالاصل عند الرتبة فيجب الاحتياط في كل من المصنف والمفتي كما هو مقتضى
اطلاق الادلة القاضية بحجة كل منهما وكيف كان فالقوى في النظر في جواز تقليد المبتدأ ابتداء
ويبقى المبتدأ على ما ذكرنا اذا قلنا الجواب على الوجهين في رتبة فان ذلك الجواب في رتبة
ج للتقلدان يبنى على تقليد في المسئلة التي قلده فيها اوجب الجواب عنه في رتبة اخرى اختلف
الاصوليون في رتبة المسئلة على قولين او قول واحد حتى القائل بجواز البقاء بوجوب الادلة
الاستصحابية او يمكن فرضين بوجهين احدهما ان الحكم الشرعي من الوجوه والندب غيرهما فالتقليد
مقتضى ولم يعلم ان مؤيد هذا الجواب هل هو من رتبة له ام لا فالاصل ببقائه وهذا كغلق القصر
بلسان من قبل وصوله الى بلد بغيره وكغلق وجوب الامام بالحاضر قبل السفر فان قلنا هذا التفسير
يخصرهما اذا قلنا بعد البلوغ اما لو قلنا قبله فلا يجري الاستصحاب المزبور بالنسبة اليه اذ لم
يثبت الحكم المفروض بالنسبة الى الصبي في حكم ببقائه فقلت اولا لا فائق الفصل بين المقتضى
المزبورين وثانيا بان لفظان عباد الصوة شرعية والواجبات الشرعية عند ذوات بالنسبة
والحرفان الشرعية مكرهات بالنسبة اليه فاذا ثبت تعلق الحكم عليه قبل البلوغ في حكم
بقائه قضاء حتى الاستصحاب الا ان يقال بان يثبت الحكم الاستصحاب قبل البلوغ لا يستلزم الحكم
ببثوث الحكم الوجب بعد البلوغ ضرورة فظاهرهما يورد عليه بان المستصحب في الصوة المزبورة هو
الواجب المشروط الذي لا رتبة في رتبة الاول في رتبة ببقائه في الزمان الثاني في حكم
يقف حصول الذي هو البلوغ ببقائه الحكم المفروض بعد البلوغ الا ان يقال بالمتن في رتبة الاستصحاب
الغالب في ذلك كما ذكره بعض الاصويين من عدم صحة التقليد بالحاصل قبل البلوغ فقلت هذا
المفروض يخص بعض الصواب مقتضى الاستصحاب في بعض الصواب بثوث الحكم المذكور فقلت انما
هذا القائل بالفصل بين الصوابين في رتبة الاستصحاب انما يجري منه بطلان الاجماع المركبان
قلت ان مقتضى ذلك هو تحقق المعارضة بين الاستصحابين المزبورين فلا بد من الرجوع الى ما
يقف فيه البراءة البغائية عن التكليف هو اما العدول عن التقليد السابق لوقولنا يجوز العدول
مط او في خصوص الامام او البناء على الاحتياط في خصوص هذه المسئلة الاجمالية ومراعات التوافق
بين الاقوال وبالاختياط في مسائل الفرع قلنا هذا الاستصحاب مثبت ما يعارضه نافع المسئلة
من الاستصحاب مقدم على الثاني فان قلت ان الاستصحاب المزبور معارضة مع العمومات الناهية
العمل في العلم والناهي عن العمل بالنظر عن التقليد والاستصحاب اصل على فلا يصح المعارضة مع
الادلة الاجتهادية فقلت اولا ان هذا الاستصحاب من قبيل استصحاب حكم المخصص وقد تفرغ

في انه لا يمكن ان يكون العلم بالحقائق

في محله انه صالح لمختصين بالموافاة لادبته وثابتا لادبته ان هذا الاستصحاب خاص
بالنسبة الى الوفاة الزبورية فيجب على علمه فان قلنا ان لفظة ثابتة من الادلة هو جواز
ان يعمل المقلد على حسب فتوى المجتهد المحي استناد الاجتهاد واكماء بنظر عن اجتهاد الفاعل
ودرجة الى الادلة فكيف يقتضي الاستصحاب جواز عمله على فتوى المجتهد بعد موته وانما ان
سبب لثبوت الحكم المقلد فيه في حق المقلد وطريق شرعي الى اثباته كسائر الادلة الشرعية غير
ثابت من الادلة وبعبارة اخرى للفتوى طريق العمل اما انه طريق الى الواقع فغير معلوم ولو
فيل كيف هو المقلد او يتوجه مثلا فلهذا وجوبه مع ان الوجوه هذا غير معلوم الثبوت في حقه
فاضا ولا ظاهرا من دونه ان جواز العمل بقوله يقتضي جواز البناء على ثبوت ما اقتضيه العمل
واما انه يقتضي ثبوت الحكم في حقه حتى يستصحب فلا قلنا ولا قدره فاما ذكرناه سابقا من ان
قول المجتهد ايضا طريق ثبوت الحكم الشرعي فاذا ثبت تحقق الحكم في الزمان الاول بحكم ببقائه
في الزمان الثاني فالحق الاستصحاب وثابتا مسلمات انه طريق العمل لكن لا ينبغي ان يفتقر الحكم
الظاهر على المقلد المرنور فيستصحب ببقائه الى ان يتحقق المرنور ثالثا بان ما ذكرنا من الفرق بين
كون الثقل بطريق الواقع وبين كونه طريقا للعمل في جريان الاستصحاب وعكس سببها ولو كان
الدليل القاطع في ثبوت العلم وجبة قول المجتهد فاصحاب ثبوت الحكم على سبيل الاستصحاب
لم يتفقوا المرنور في الاستصحاب في المقام على كل من الثقلين المرنورين وامكان الدليل الزبوري فاصحاب
ثبوت الحكم المرنور على سبيل المرنورين الاستمرار والتعبد فلا يجري الاستصحاب في المسئلة على
كل من الثقلين فاصحاب الاستصحاب في المقام على كل من الثقلين المرنورين وامكان الدليل الزبوري فاصحاب
المرنورين مع استصحاب ثبوت الحكم في الزمان الثاني بل هو مقتضى الاصل في جميع الحوادث
اذ القدر المتبين من مقدار الادلة هو ثبوت الحكم في الزمان الاول فمقتضى العمل في الزمان الثاني
استصحاب العمل فلهذا ما ذكرناه سابقا من ان الحكم الثاني في الزمان الاول مرنورا على موضوع
مقابل مع الموضوع الذي يثبت عليه الحكم في الزمان الثاني في ما نحن فيه ليس كذلك فان الحكم
بالاجتهاد يخرج الثقلين العقلية عن موانع من جريان الاستصحاب المرنورين فقولنا ان استصحاب
ثبوت الحكم وجود والاستصحاب الاخر على هذا الاستصحاب مقدم على الاستصحاب العمل المرنور
فان قلنا لمانا ان الثقلين يقتضي ثبوت الحكم في حقه لكن لا مرد اربين ثبوت مادام المجتهد حيا
وبين ثبوت العمل الاطلاق فاذا كان القدر الثاني هو الاول لم يمكن التمسك بالاستصحاب في اثبات
الثاني فان الاستصحاب انما يجري فيما يكون له من حيث في رفقنا الاخر الثاني لا فليس الشك هنا
في ارتفاع القدر الثاني لانه لا شك من بل الشك في اطلاق الحكم ونعنيته فلا يخرج الاستصحاب

في حجة عدم جواز البقاء

في هذه المقام ان عن القياس المنوع منه قلت ما ذكرنا من استصحابه عندنا في هذه الدليل العقلية
التي ليس عليها المبدأ في استقارة الاحكام من الخطاب او ما عندنا العرف فالظن على ظاهرها ان المجتهد
موضوع وامد يثبت ثبوت الحكم المرنور في الزمان بالاستصحاب لا بمجرد وثابتهما ان
تقليد المقلد في حق المجتهد هو المبدأ في الاصل ببقائه بعد وفاته وهذا كما اوضحه البيع وشك في
في حقه ولا شك في جريان الاستصحاب فيه فكذلك في محل البحث فان قلنا ان عمل المقلد تابع لعمل
المجتهد فكما انه يعمل بظنه مادام ظانا فانه يستجيب للشرائط وقد عرفنا ان المجتهد يميز بين ظنه وبينه فلا
يجري الاستصحاب المرنور بعد ما لا حظ بتبدل الموضوع في المقام ولذا لا اشكال في انه لو تردد
رجح عن ظنه او صار غامضا او فاسدا او نحو ذلك او كافر لم يخرج العمل بقوله لان المعالوم هو العمل
بقول المجتهد المستجيب للشرائط وكلام الاصحاح يدل عليه بقوله انه اذا مات بطل فوائده وبه صرح
جماعة من الفحول هم يجوزون بعد الموت ترتيبا لاثار على الاعمال الواضحة قبله او كان التقليد
عبارة عن العمل بما بعد البناء على كونه عبارة عن الاستصحاب في موضوع ما ويزيد المقام بحسب العرف
بجدة اختلافها بين الفقهاء في العقلية غير مانع عن ذلك وثابتا بان المستصحب في المقام هو قول المجتهد
وهو لا يورث عبارة عن الظن بقوله بعد الموت ترتيبا لاثار على الاعمال الواضحة او ما كان
لوقوعها على الوجه الشرعي فلهذا لا اشكال في ثبوتها في المقام فان قلنا ان هذا الاستصحاب جواز
التقليد لا يثبت في علم الاجور التمسك به في ان المقام وما الفرق بين المقامين قلنا الفرق بين
المقامين يظهر من سلاطة الدليل الدال على مشروعية التقليد قد مر ان المشاكلة بينهما هو جواز
المجتهد المحي فيقتضي الاستصحاب في هذه الادلة فاصحاب الاستصحاب في المقام قطع
الثبوت في الزمان الاول فان قلنا حكم الله انما قال المجتهد ان الوجوب هو ما لا يمكن ببقائه
بعد الموت لانه لا يجب قبله بعد موته لانه لا يجوز له العدول الى تقليد المجتهد المحي فاذا ارتفع
الوجوب انقضى الذي في حقه قلنا ولا انما لا نسلم جواز العدول الى تقليد بعد موت المقلد
بالفتح كما سبق في بيانه انتم وثابتا لو سلمنا جواز العدول لكن نقول لو كان العدول بعد الموت
خائرا لكان خائرا في حال الحيوان لان كل ما استندوا به على الجواز هناك فاض بالجواز هنا فاستصحب
في المقام هو الوجوب التجري فيمكن اثباته في الزمان الثاني بالاستصحاب المرنورين والاهل المرنورين
انما يوجب علمنا الوستكا في المقام باصالة بقاء وجوب تقليد الثاني على المجتهد او باصالة التمسك
الجواز الذي كان في حقه غير انما تمسك في المقام باخرين ونقول قد ثبت لتقليد في حال الحيوان
حكما احدهما تكليف وهو وجوب التقليد على تقليد بعد الموت والآخر وضع وهو حجة تقليد
بمعنى كونه مجزئا عن اشتغال الذمة بالتمسك به فاذا مات انقضى الاول وهو لا يستلزم ارتفاع الثاني

كذا المقلد يدل
على جواز البقاء

في عدم جواز البقاء

فبعضهم حجتهم بالتسليم باستصحاب صحته فان قلنا الحكم الوضعي هذا انما ثبت بسبب الحكم التكليفي
ولولا له لما كان ثابتا لانه من لوازمه قلت لا نسلم ذلك يخرج الشك بكيفية التمسك بالاصح
بعد علمنا بثبوت الحكم الوضعي قبلنا ولكن نقول لقد ثبت ثبوت الملازمة في اول الامر
ونعنه بالنسبة الى الاستدانة فان قلنا ان الاستصحاب المزبور من قبيل الشك في انقضاء
المنقضي وبعبارة اخرى نقول ان ذلك من قبيل استصحاب الاحكام الكلية واستصحاب الجنبين
بجدة كما تقرر في الاصول قلنا ان الاستصحاب في الاحكام الكلية يجري اذا كان الشك فادحة
الغرض كما في المقام فلا مانع من جريانه في موضع البحث الذي نلاحظه لا يثبت والاحكام والادلة على
جواز التقليد فان المستفاد منها ثبوت الحكم المقتضى في حكم المقتضى اذ لم يشترط في وجوب
الحكم دعوى بالانذار المذكور عليه بانه التفريق بين المتدبرين بعد اطلاق الامر بالقبول على
اقوال العلماء بضرورة بقاءهم واعترض عليه بوجوه احدها المنع من دلالة ما على اصل التقليد
المعصية للمخالف من الامر الرجوع الى الرواية والمحدثين والعلماء والمؤلفين ليس الا باوغل الحق
الى الجاهل وعلمه بما كان في جهل منه واما انشاء حكم ثانوي يسكن وهو العمل بقوله من دون
حصول العلم والاعتماد فهو بمنزلة من عمل عزيمة اخرى بقول ان هذه الاطلاقات واردة في جنس
بيان علم اخر وهو وجوب محصل المعرفة بالاحكام الشرعية وليس بضرورة في جنس بيان مشروعية
التقليد فالعلم بالمعنى في المقام هو عملها على صورة حصول العلم من التقليد وهو خارج عن
محل النزاع وما قد يقال من ان الاصل في المطلق ان يكون واردة في جنس البيان للقلبية وان المطلق
هو موضوع للقرينة المنفردة على الجملة عند الاطلاقات لا اطلاقات المبرورة ايضا كذلك فحصر
فالاختصاص والجواب ان المستفاد من هذه الاطلاقات ولو بمعونة فهم الاصحاب كما يظهر من ملاحظة
العرف هو ورودها في جنس بيان مشروعية التقليد لا انها واردة في جنس البيان فبعبارة
قول العلماء لغبرهم مطر ومخضضها انصتوا العلم من قول المجتهدين ما لم يقيم عليه اما ردة شرعية
ولا عرفية فالاصل عدمه مع ان ذلك مستلزم لمحل المطلق على الفرد النادر وهو غير ثابت اما لانه
مستبعد فلا يمكن حمل كلام الحكم عليه اولاه نادر وبعبارة اخرى الكيفية للنسبة بين اهل العرف
في الحدوث والعرفية وما يوضح ذلك ان المناسق من هذه الاطلاقات هو ورودها في جنس بيان
طريقة المعارفة المألوفة عند العقلاء في الرجوع الى العلماء والشعائر لخذ المجتهدين منهم
بل لا يبعد القول بكونها ارشادية فكما ان طريقة العقلاء مستفزة على اخذ بقول العلماء
والاعتماد على قولهم كذلك نقول بان هذه الاطلاقات ظاهرة في الارشاد الى هذه الطريقة
فيكون مقتضاها ايضا جواز الاعتماد على اقوال العلماء مطر وثابتها المنع من اطلاقها بالنسبة

في الجواز عن لزوم البقاء

لجسوة البقاء وعنده لان ما عدا اية النظر لا يدل على وجوب قبول قول العالم الامن باب
الاستلزام العرفي من حيث ان الامر بالسؤال الرجوع الى العالم لو لم يقصد من القول بعد
السؤال لكان لغوا وهذا الاستلزام امر متعقلا اطلاقا عليه بالنسبة الى الشيخ من الاحوال فحصر
عن طائفة الحق والموت اما اية التفريق ما عدا اية ما قبله من قوله لعلمهم بخبره وجوب القول
من المتدبرين الاحكاما ان يدل على اشتراط وجوب الجواز بقاء المتدبرين كما نقول نظر الى
تقديم الجواز مقادرا لانذار العالم بنفس الاحكام فلو المدعى ولا يدل على شيء من الاشراط وعنده
بل على ثبوت الحكم في حال جهلهم بالحكمة فان كان الاول كاشفا لانه دليل على اشتراط الجواز
كان الثاني فلا بد في اثبات الحكم عند تغير هذه الحالة من التمسك بالاستصحاب الجواب عن ذلك
اولا بان الامر بالسؤال ونحوه ما يدل على جواز التقليد محمول على الطريقة المتطابقة عند الاعتقاد
اذ لم يرد بيان شرعي في كيفية السؤال من العلماء وانما هل يشترط في جبهه قول العالم شيء ام لا فيجب
مع حملها على العموم وعندها لا فرق بين وجه التقليد للشيخ لان حملها على خصوص بعض الافراد وعلى بعض
الاحوال مخالف لمقتضى قاعدة الحكمة والسير مع انه لا فائدة في قبوله من ما من افراد دلك والحكم
باجمال المطلق من حيث الاجماع مستلزم لاجماله من حيث الافراد ايضا وهو يستلزم الغرض فيجب
حملها على العموم ولذا صرحوا بان العموم لا فرد في مستلزم العموم والاحوال والكيفية والافراد في ثبوتها
بان الظاهر ان المنع من قوله تعالى لعلمهم بخبره هو مقتضى الجواز بعد السؤال مطر ولا يفرق في العلم
في هذا المقام بين ضرورة المسؤل عنه وموته وثالثها انما على فرض ذلك لا ينافي جواز البقاء بعبارة
باطلاق مقامها لاجتماعات التي هي على فرض جبهتها باطلا فافها مثل اطلاق الرواية لان البقاء
تقليد الجواز بعد ثبوتها على بقول المتدبرين لانه كما هو ظاهر فيجب بحث ما انفرد على نظر العلم بقوله
من الاجماع الصريح او المستفاد من نفي الخلاف المستظهر بالشيخ وفيه نظر الثالث السيرة
فان بيان عادة السلف الخلف على بقاء تقليد المجتهدين بعده وتمام امر معلوم لا ينبغي ان ينكر ولا
لوصل اليها العمل التوضيحي من كثرة ابياء الناس وبني المجتهدين كما يعلم من انهم لا ينفصلون
الا عن العمل والتقليد الجواز بعد ثبوتها في جبهته بوجهين احدهما انما ادى اصحاب الامة
على ضرب من عتقها ما يعلم كونه مأخوذ من الرواية المعينة المقولة في جبهتها كما هو ظاهر في جبهتها
كما يصح كما هو ظاهر في جبهتها ذلك في فناء على بنو ابيوبه ومما كان من قبيل الرواية المتقولة في جبهتها
بالعلم مع اطمینان السامع بعد رجوعه الى جوارحه وعنده صدور تبيينه من اخذ منه بغير
الاجتهاد من نفسه ذلك الجنب من غير حاجته الى شيء اخر وكان من وجوب الاجتهاد عينه لا حظ ذلك
ولا حظ سهوله تحصيل الاجماع في الاجماعيات ومنها ما يبعد القطع للمسامح خصوصا اذا كان من

في انه يجوز البقاء

لا يلتفت الى الاخطا لان كالعوام ومنها ما يكون بطريق محض التقليد مع عدم اعتدال العقل
انما يتبين من الواقع ولا يخفى ان دعوى سبوي الثلاثة الاولى لا تنفع وفي الرابع مسوعة جدا
واما دعوى حكم العادة بانه لو لم يبق البقاء لوصل البناء مع توفر الدواعي فربما انما وصل
من المنع عن تقليد الميت في الاجامات الفسادية لكشفه عن وجود مستند شرعي كان في المنع
عن البقاء ويجوز ان تلك التامة بالزام استمرار السيرة المزبورة من اذمنة المعصومين في زمان
هذا كما لا يخفى على المنهج المتامل واخرى بان مجرد موت جدام السيرة على ذلك في مثال زمانها
كاف في ثبوت المطالبات الوجوب الرجوع على المعصوم على تقدير مخالفة الواقع كما هو مقتضى قاعدة اللطف
التي قلدها الشيخ رحمه الله في دفع دليل على الامتناع والاعتبار الفاضل على انهم ان زادوا شيئا
ردهم وان نقصوا اكله لهم او غير ذلك من الوجوه والذرائع بخلافه من المحققين بان يتركوا فصل
عصر واحد كما جاءهم حجة شرعية وان لم يثبت استمرارها بل وان ثبت عدم استمرارها وانما الشاكران ما
ذكر من هذه الاجامات كائنه في ثبوت الرجوع غير مستقيم اما الاخطا ذكره بعض المحققين من جعلها
على التقليد لا يندفع اذ ليس التقليد عند اكثرهم عبادة عن العمل بل انما هو عبادة عن العمل الجليل
فلا يصح التقليد على محجة البقاء واما ثانيا فلان السيرة المزبورة انما قامت على جواز البقاء وثمة
ما يقتضيه الاجامات المزبورة هو المنع من التقليد لا يندفع في البقاء جميعا فيجب تحصيلها بالسيرة
المزبورة وعمومات الاجامات غير كافية في ثبوت الرجوع في المقام لان البقاء مخصوص من الاموال
التي يخصص الدليل على الرجوع دليل العدم لان ما ذكره لو سلم فهو مستلزم لعدم جواز التسليم بغير
من السيرة المتخلفة اذ ما من سيرة الا وهي معارضة مع شي من العوامة او الاخطا فان السيرة
وثابتهما ان السيرة المزبورة كسائر سائرهم الناشئة عن الشايع والشاهل وفيه نظر بل نقول انما
كاشفة عن قيام مستند شرعي قائم على جواز البقاء الى اربع اوزم العشر المخرج على التقليد بالعدول
فان تعدل المسائل ارضعت من المجتهد امره انفع فلو وجب العدم والتقليد بموجب المجتهد لزم العدم
المنع في الشريعة وقد يعترض عن المنع من ذلك لان الرجوع مخصوص بموت الخلاف في حيث ليس بمشايرو
العصر المخرج اما الاخطا على الخلاف الوفاق في علمه يمكن تحصيله في قبيل من الزمان واي فرق بينه
بين من اراد التقليد ابتداء بوجهه مع ابتداء التقليد فيه من الصعوبة ما ليس في العمل فلو كان
في العمل احكاما مطلقا للتكليف لكان ابتداء التقليد باسناد واحد ثم لو ازمنا عليه نفس الاما
السابقة الواضحة عليه فبقي الاول لو تخالفنا فبقي الثاني فيجوز الاخطا فلهذا اعادة
فان اقتضى العمل العدم والمخرج سقطا التكليف به بالنسبة الى خصوص نفس الانوار وما البقاء الى
التقليد في تلك المسئلة في مستقبل الزمان فلا لان العمل ثابت في نفس الانوار لا يقتضي شرط

لو ازم

في انه يجوز البقاء

التكليف بالعدل بالنسبة الى الانوار المستقبلية فان قلت ان التكليف الرجوع الى المجتهد الحق
بعضه في دفع التبعة الى دار الماضية وتحويل البناء على مقتضى تقليد الحق في الانوار المستقبلية جميعا
صحة التكليف المتعلق بالرجوع الى الحق فضايلة على سبيل الاطلاق وهذا التكليف مستفاد
من اطلاق الادلة الظاهرة في وجوب الرجوع الى العلماء الاضواء وهذا التكليف مستلزم للمخرج
مكون من رغبنا بالكلية فلا يفرق في الحالة المقام بين الانوار الماضية والمستقبلية قلت اولان الدليل
المزبور على تقدير تمامه اخبر من المدعى انه مختص بما اذا كان فؤي المجتهد الحق في الغالب الفاضل
لفؤي المجتهد الذي قلده سابقا وهو ليس بطرف الا ان يقال ان الغالب هو موقع المخالفة المزبورة
بينها فيكون التكليف المزبور مستلزم للمخرج بالنسبة الى غالب المكلفين وقد ثبت ان احكام اكثر
واردة بحسب حال الاعيان فانها بان التكليف المتعلق بنقض الانوار السابقة مغاير مع التكليف
المتعلق بتحويل العمل في الانوار المستقبلية فمقتضى المخرج النوعي بما يجري فيها اذا كانت جميع افرادها
من نوع واحد والزم القول بدفعه اكثر التكاليف السابقة لان بعضها مع بعض مستلزم للمخرج النوعي
وهو لا يلزم به احدا الا ترى انه لا يمكن القول بسقوط الفرض الشرعية بما يخصه ان ضم الزواجر
اليها مستلزم للمخرج النوعي بل يقول بان هذا مخالف للضرورة من الدين في القول بان قاعدة المسوي
لزم الانبثاق بالمستطاع الثابتة بالفعال النقل والاجامات المتباعدة بل لا يجمع المحققون الا في
المصنف المطلق واطلاق الادلة المثبتة للتكاليف الشرعية هو مقتضى الفرض المستوي ومقتضى كل
مخرج عدم وجوب بنقض الانوار السابقة من جهة كون الفرض مستلزم للمخرج لا يقتضي جواز البقاء في
الانوار المستقبلية وقد يستدل واستدل للقول بحرمته البقاء على تقليد الميت بوجوه اربعة
المقدمة كما عدا الاشغال واستصحاب بقاء التكليف نحوها الثاني العوامة الفاضلة بحرمته
فانها فاضلة بحرمته العمل بقول الغير مخرج عنها العمل بقول الغير اذا كان حيا جامعا للشراطين
موضع البحث عند رجاء في العوامة المزبورة الثالث الادلة الفاضلة بوجوب تحصيل العلم فان
هو عدم جواز التقليد مطعانة الامور الاجماع والعمل على جواز التقليد الجملة والعدول
المنفرد منه هو العمل بقول الغير مادام حيا في موضع البحث عند جواز الفاعلة المزبورة الرابع
النصوص الناهية عن العمل بالنظر وعز العمل بعلم الخائس ان مقتضى الادلة الفاضلة بحرمته
ووجوب الرجوع الى العلماء هو وجوب تقليد المجتهد الحق لا نه المناقشة منها عفا فلا يجوز العمل بقول
الميت سواء قلده في حال الحيوة لا السادس ظهور فام الاجماع عليه كما كشف عنه التنع في
كلها هم ومقتضى اجاماتهم وموارد استدلالهم على عدم جواز تقليد الميت فان المناقشة منها هو
عز الفرق بين تقليد الميت والبقاء على تقليد الميت لان في التقليد مطعانة لتمامه يعني العمل

في انه هل يجوز البقاء على التقليد

الغير والاحذر والارام به ليس الامور التي بعد مجرّد حدونه كالنكاح بالافلاستقر
 بعد على وجود الاول المعبر عنه بالحدوث والثاني المعبر عنه بالبقاء هذا ما كان من قدامهم
 مواد اتفاقا بينهم يشتمل على لفظ التقليد منه يظهر وجه الاطلاق فيها استعمل فيها لفظ العلم
 بقول الميت والاختلاف واما باقي مواد اتفاقهم واستدلوا لانهم قد لا يثبت على التمسك بالبقاء
 اوضح مثل ما عن لو حذر الميت من دعوى اجماع الفقهاء على ان المجتهدين اذا مات فلا يخير في قوله
 حكاه بعض الافاضل عن شيخ اجماع الامامية عنه انه لا يقول للميت كذا ما اشتهر بينهم من ان
 قول الميت كالتمسك في الامور العقلية والاعتقادية من اتفاق علمائنا على المنع من الرجوع
 الى فتوى الميت مع وجود المجتهد الحي في ذلك فخرجوا عن الاختلاف في كونهم المختصرون والمطعون وغيره باسناد
 حقيق المجتهد في جواز العمل بقوله وان الميت لا يجوز العمل بقوله ولا يخفى الى الان في ذلك خلاف العمل
 من اشد بغيره عن اصحابنا فان هذه العبادات تدل على المنع من البقاء على تقليد الميت بعد موته
 كائنا على المنع من استدلته لاشتمالها على العمل بقول الميت لان يكون المراد من العمل بقول الميت
 يجوز العمل بخبر الواحد ان المراد الاستناد اليه اما بعد الاختلاف والاستناد بالبقاء امر اخر كسابق
 ذكره غير واحد من الاصوليين ان مناط عمل المقلد هو وطن المجتهد والظن ببول بالموث فلا يخير في
 قوله بعد ذلك والظن هو وجوده على الاول وجوب العمل به عن الاصول المبرورة بما تفرع له الجواز
 وعلى الثاني بان الادلة الفاضلة بمجتهدي التقليد مختصة بماد على جواز تقليد المجتهد الحي لا المجتهد
 فان ثلثان التعارض بينهما هو من جهة لان ماد على حجة التقليد غير شامل لتقليد الميت بل
 وماد على جواز تقليد الميت شامل لما بعد التقليد المتبذل للعلم بفرج فيها الى المرجح وهو في جاز
 ادلة الحرمان لا عن ادعائها بالاصول والمفردة واخلا في الاجماع المتفولة واطراف الفتاوى والشعر
 المتفولة وغير ذلك من وجع الترجيح ولا اقل من التنازع في حكمه حتى يتبين انما هو الى الاصل
 الفاضل بغيره والحق في العلم قلنا ولا نقول ان ماد على جواز التقليد اخص من ادلة التقليد
 التي لان ادلة التحريم ايضا شاملة للتقليد بالمقتضى للعلم وقد خرجت هذه الفتاوى دليل اخر للامتناع
 في التعارض انما هو على التمسك بالقرآن وان ثبت فان ان التقليد على المنوع من حيث كونه تقليدا
 فالعمل بالعلم الخالص منه خارجة وثابتا نقول لا نسلم ما ذكر من وجبة ادلة الحرمان من ذلك لان
 الاجماع لا يجوز له على التقليد الا في السيرة والسمعة للبقولة وهو من جهة اخذ كذا من السيرة وغيرها
 دليل على ارجحية ادلة الجواز ذلك وثابتا بان ادلة تخصيص التحريم ببلاد الجواز ادلة من العكس
 لان ماد له الجواز على خصوص صحة العلم من قبل حمل المطلق على الفرد النادر وهو غير قابل للبعد
 عن سابق الاستعمال العرفية والشرعية والاركان ارتكاب التخصيص القليل ولو كان ارتكاب التخصيص

في انه هل يجوز البقاء على التقليد

وعلى الثالث بوجوه احدها انه لو قلنا بان المراد من الادلة الدالة على وجوب تقليد العلم
 هو العلم القطعي فماد على جواز التقليد ونجته قول المجتهدين في حكمه سائر الادلة
 الواردة في نصب سائر الطرق كغير الواحد ونحوه عليها مضافا الى ان الحمل المرفوع في غاية العدة
 ان تحصيل العلم القطعي غير ممكن الا نادرا وجميع ماد على حجة الطرق المفردة والمجتهدين مختصة
 لتلك الادلة فالحمل المرفوع مستلزم لتخصيص لا كثر وقع انه مخالف لمقتضى هذا في الاختلاف ان قلنا
 بان العلم المأمور به في تلك الادلة هو ما بعد العلم القطعي والظن المعتبر فماد على مشروعية التقليد
 وان قلنا بل لا معارضة بينهما على هذا الفرض كما يظهر من ملاحظة العلم فانها ان ماد على
 على مشروعيته التقليد ارجح من تلك الادلة من وجوه عديدة فيجوز تقليد الميت فانها انما هي
 الادلة الفاضلة بوجوه تحصيل العلم بهذه الادلة او من العكس لان حمل ادلة جواز التقليد
 صوة حصول العلم منه غير جائز ضرورة مخالفة لمقتضى الطريقة المتعارضة والمجوز والادلة العرفية
 الرابع بوجوه احدها ان مقتضى الاستصحاب هو جواز البقاء على التقليد بهذا المقام والاشتمال
 مختص بالعموم الناهية عن العمل بالظن فانها ان ادلة التقليد اخص من العموم المرفوع في حكمه
 عليها فانها ان العمل بقول المجتهد نفس علم بالظن بل انها اعتماد على الدليل القطعي القائم على حجة
 فهذا علم بالمعلوم وانها ان ادلة جواز التقليد وادلة جواز البقاء ارجح من الادلة الفاضلة
 بغيره العمل بالظن فيجوز تقليد الميت وانها ان ادلة جواز البقاء ارجح من الادلة الفاضلة
 الاختصاص المجتهد الحي الجامع للشرائط ولا دلالة لغيرها على اعتبار الجواز في جواز العمل بقوله
 مونه فماد كدليل لنا لا علينا ان ليس التقليد عبارة عن العمل بل انما هو عبارة عن الاحتفاظ بالغير
 حسبما مر باناه مني فلهذا حال الحق في حصول الامتناع في الامر بقبضه الاجزاء ولا معنى للامتناع
 الامتناع الخ لا يجز على الغاي المرفوعة بتقليد بعد موته ذلك المجتهد ولو قيل ان المناسق من
 الادلة المرفوعة فهو وجوب تقليد الحي للعمل منه وجب العمل بغير التقليد فيجوز تقليد المجتهد الحي
 ايضا بعد موته ذلك المجتهد مقدمه للاعمال المستقبلة منه فماد ادلة ان من قضاء وجوب تكرار
 التقليد بتعدد العمل ومصادم بين الان بل من يخرج ذلك بالاجماع وثابتا بان القدر المستعمل
 من تلك الادلة هو ان تقليد المجتهد الحي واجب انه لا يصح العمل بدونه وقد حصل التقليد الزم
 الاول فيتحقق به الامتناع كالاجتهاد على السادس بوجوه احدها ان الاجماع المرفوعة
 بالاستصحاب الذي ذكرناه لان الاستصحاب المرفوع اخص منها وفيه ان المتعارضة المقام
 متخلف بين دليل الاستصحاب بين العموم المرفوعة وهي مقدمة عليه كما نرى في مضافا
 ان الاستصحاب من الاصول العلمية وهذه العموم من الادلة الاجتهادية ولا ريب ان الدليل

في البقاء على التقليد

المتفاني على غير صالح للمعارضة مع الدليل الاجتهادي فانها ما ذكره بعض المحققين من انه لا
يشترط في صحة الاجماع كونه مقبدا للضرورة وهذه الاجماعان وهونه فلا يمكن التمسك بهما
في المقام ثالثا ان الاجماعان المذكوران معارضة مع الادلة المتقدمة القاضية بجواز البقاء على
التقليد فان الادلة المتقدمة كالادلة القاضية بحجة قول المجتهد والعلل يقتضيه على سبيل الاول
وتحقيقها ما يدل على جواز البقاء غير شاملة بالنسبة الى التقليد الابتدائي والبقاء فالغرض منها
عموم من جهة والمرجع في المقام الى المرجح وهو في جانب الادلة القاضية بجواز البقاء لكثرها واعتضاها
بالادلة القاضية بحجة قول المجتهد وجواز التقليد بالاصول المفردة وموافقتها لمقتضى الاثار
الغريبة كاطلاق اية التفرغ فيما وعلى السامع والادلة المستفاد من ادلة هو حجة قول المجتهد
لادليل على عيبه بوصف الظن لا يزول حكمه بالموت مع ما صرح به بعضهم من اننا لا نسلم زوال
الظن بالموت ومقتضى استحسان بقاءه فالأقوى في النظر هو جواز البقاء على تقليد الميت كالموت
خبره والادلة لا تدمر ظاهرا على الامر الثاني اذ لا يمكن العام من تقليد الميت الحي اما الفقرة او
العدول والوصول اليه فهي محرم عليه تقليد الميت ايضا والاذا اخذنا الاصوليون في ذلك على نحو
لواحق القول الاول الاصل والاطلاق عند عدول جواز تقليد الميت من الاجماع المتقدمة بقوى
الاعظم والقول الثاني وجهان الاول انه لا شبهة في ان التكليف لا يقطع عن المكلف في هذه الحالة
بما لا ينافي بالضرورة من الدين والامر بالملازمة بالاجتهاد على سبيل الوجوه العينية مستلزم للمرجح الضيق
محموله البناء على مقتضى تقليد الميت الثاني الاستصحاب بغيره على الاول ولا بد ان الاجتهاد بما
لا يكون مستلزما للبرهان بالنسبة الى بعض المكلفين فالدليل المذكور اخبر من المدعى فيه ان المقصود
من ذلك المخرج النوع وهو متحقق في المقام لما دل عليه بعض الاخبار من ان الاحكام الشرعية اذا
وردت بحسب الغالب للناس ثانيا بيان فائدة قضية المديونية فاضنه بارزوم الايمان بالمستطاع
في مثل المقام فيجب عليه الاجتهاد في بعض المسائل على حسب اليد والسر وهو فيه ان الاجماع قائم على
عدم وجوب الاجتهاد عينا وان وجد كفاية وثالثا بالزام وجوب الاحتياط عليه في مثل المقام كما هو
مقتضى العدل والشرع وهو عليه بان الزام بالاحتياط ايضا مستلزم للمرجح النوعي وهذا ظاهر
بارتفاع التكليف بالاحتياط بالكلية شيئا بعينه بان العدد الثابت من لزوم المخرج في المقام هو الاثر
بالاحتياط في الموهوم والمشكوك انما لو قلنا بوجوب الاحتياط في خصوص المظنون دون
غيره اقل من مستلزم الشرع فان قضية حكم الفصل بوجوب الاحتياط وقاعدة المديونية الثابتة
بالعدل والتقليد فاضنه بوجوب الاحتياط في مثل المقام ما لا يمكن مستلزم للبرهان ولو قيل من ان
تستعمل المقدار المحمي ايضا مستلزم للمرجح فبرفع التكليف بالكلية فمدفع بانه لا مانع من البناء على

في انه هل يجوز البقاء

الظن في مثل المقام الذي استدسبيل العلم فيه نعم لو قلنا بانه لا يرجح بين مواد الاحتياط في
يحكم بوجوب الاحتياط في بعضها دون بعض فلا يبعد القول بعدم وجوب الاحتياط في مثل المقام
وهو ممنوع ومجرد احتمال وجوب المرجح في خصوص المظنون كانه في وجه المظنون على غير ما في خصوص
المقام وثالثا بان مجرد لزوم العسر لا يقتضي جواز تقليد الميت في المقام بل الواجب على المكلف في مثل
المقام هو البناء على ما يحصل به الظن بالواقع والظن بغيره الذي يخرج عن الاحكام الشرعية والظن
بالطريق الواقع او على خصوص الظن لا يثبت على حسب الاقوال التي اذلتها في مثل الظن
الا ان يقال يحصل الظن لغيره من تقليد الميت ويقال بان الاجماع قائم على انه لا يجوز تقليد الميت
بالظنون الخاصلة عنده فيصير طريقه في تقليد الميت على الثاني بل من غير ان الاستصحاب
في مثل المقام ثم انه اذا تمكن المكلف من حصول مرتبة الاجتهاد في هذه الحالة من غير عسر
لا يخل عادة فهل يجب عليه الاجتهاد ام لا فيه قولان واقوال اظهرها وجوب الاجتهاد على
سبيل الكتابة حسبما يرتفع القول فيه ثم انه لو قلنا بتقليد الميت ايضا فلا يبعد القول
بالبناء على مقتضى منون الاخبار ان يمكن منه كما نرى عليه بعض المحققين ولو قلنا ان الثاني
في مثل القول بوجوب البناء على ما يظهر منه بغيره في هذه الحالة او الظن الاقوى فالأقوى في البناء على
ذا الامر بين تقليد الميت بين تقليد المجتهد الحي القائل بالشرائط او بعضه فان تيسر له
الاحتياط لم عليه البناء على مقتضاه ولا ينبغي على مقتضى الاجماع والاقوى لان الامر ارفع في المقام
بين التبعين والخير فالاصل يقتضي الاول الامر الثالث اعلم ان القائلين بجواز البقاء على تقليد
اختلافوا في وجوبه وجوازه واكثرهم على الاول وقبل ان يتحقق على تقدير عدم وجوب العمل فهو
الثاني لان عدول العدل عن تقليد المجتهد الى اخذ دليل عليه معتد به سوا الاجماع وقاعدة
الاحتياط التي مرجعها الى اخذ المتبعين فيها خرج عن اصله حرية التقليد وشيئا منها لا يجب
في المقام اما الاجماع فقط واقنا الاحتياط فلندوران الامر بين المحصورين بجواز البقاء ووجوب
العدل وتوضيح المقام اننا بعد القول بجواز البقاء على تقليد الميت لا فرق في المسئلة بين
العدول عن المجتهد في حال حيوة او بعد موته ويمكن الاستدلال للقول بجواز العدول في
بوجوب الاول الاستصحاب فان الخير قد كان ثابتا قبل التقليد فيستحب بقاءه بعد التشا
الاطلاق القاضية بمشروعية التقليد وجواز الرجوع الى العلم في استعلام الاحكام الشرعية
وحجة قول المجتهد ان عتضاها هو ان المكلف مخير في تقليد اي مجتهد شاء في الاستدلال
على سبيل الخير لا يمتري فالاصل عند كون التقليد واضحا هذا الخير الثابت بالادلة المتقدمة
الثالث ان الخير الثابت في المقام من اول الامر من باب فراحم الواجبين فالخير استمراره في الخلف

فانه هل يجوز البقاء

له في السابق موجه يعينه الا ان يقال بان الخبر المقام ظاهر في الراجع ما ورد في بعض
الواردة في فاضل الخبر فاذا انت محقق انه لو قلنا بان فوى المجتهد داخل في الخبر موضوعا
كان ذلك الخبر لا يستمرى الثابت ففاضل الخبر ثابته في فاضل الفناء في يجوز للمفكر للحد
منه ونورد على الاول والا بان ذلك من قبيل الشك في المقتضى لدوران المستصحب من اول الامر
بين الخبر لا بدائي والاستمراري فلا يمكن اثباته في الزمان الثاني بالاستصحاب بورد عليه
بان بحر الدوزان المزبور لا يفتح في جريان الاستصحاب المزبور نعم لو كان المستصحب من دابر
موضوعين متضادين بحسب الفرق لم يحرم الاستصحاب فيه والموضوع مؤثر في المقام عرفا وان كان
متعدد عند التدقيق العقل وثانيا بان الاستصحاب المزبور مفاد مع قاعدة الاستصحاب واستصحاب
بقاء التكليف استصحاب ثبوت الحكم الذي قلده من ذلك المجتهد عليه فان الاصل عدم انتفاء
ببطلان المجتهد بورد عليه بان الاستصحاب المزبور لو ثبت جريانه في المقام كان مقدما
على الاصل المزبور بقاءه المزبور والمزال ويجاب عنه فائدة بالمع من كونه مقدما على ذلك الا
حكومه له على ذلك فان مقتضى استصحاب الخبر المزبور هو ارتفاع الحكم الثابت بالتقليد الاول
بعد تحقق التقليد الثاني ومقتضى الاستصحاب الاخر ثبوتها بعد ذلك فبما رضنا سببا بعد
بطلان عدم الفاعل في الفصل بينهما ومقتضى القاعدة ح ساقتها والرجوع الى المفسر وهو
جواز العدول عن التقليد الاول نعم لو قلنا بان التقليد عبارة عن العمل بان استصحاب الخبر
على هذا الاستصحاب او اخرى فان لم ان استصحاب الخبر لا يفضي بارتفاع الحكم الثابت عليه سبب
التقليد الثاني لان ارتفاعه من اللوازم التي لا يثبت بالاصول ولا دليل على ثبوتها للادام بينهما
بحسب الامر بحجج التلازم الواضحة غير كانت في الحكم بارتفاع الحكم الثابت بالتقليد الاول فيجب
الحكم ببقائه ومقتضاه على جواز العدول عن ذلك وثالثا بان الاستصحاب المزبور مفاد في
القاضية بغير التقليد وفيه انه من قبيل استصحاب المحض وهو كما علم على العموم الاجتهادية وثالثا
بان المستصحب المقام هو جواز التقليد الجاهل وقد دفع جهله بسبب التقليد بناء على التقليد
طريق العلم فلا يجوز له العدول عنه وتقليد غيره ويجاب عنه فائدة بان التقليد طريق العمل الجاهل
باق بعد التقليد الاول فيجوز له تقليد مجتهدا آخر وبفضه ان مجتد كونه طريقا للعمل لا يفضي
مبطل القطع ببقاء موضوع المستصحب المزبور في هذا المقام اذ يحتمل ان يكون عند التقليد ما خور في
موضوع المستصحب المزبور وقد ثبته بانه بشرط في حجة الاستصحاب حصول القطع ببقاء الموضوع بجميع
فجوده وفيه ان ما ذكرنا من انما يستقيم بالنسبة الى الصود التي علم كونها مأخوذة في موضوع مستصحب
هذا القيد لئلا يكون ذلك فالاصح عدم اغنياها في الموضوع ومقتضى اطلاق الادلة لغيره واخرى

هل يجوز البقاء على التقليد

بان مجرد كون التقليد طريقا للعلم لا يمنع من ثبوت الخبر لا استمراري في هذا المقام اذ يمكن
ان يقال بان التقليد الاول طريق علمي له ما لم يقلد غيره كما هو الحال بالنسبة الى الخبر الاستمراري
الذي ذكره في الخبر بالمعارضين ونورد عليه بان الاثرام بالخبر المزبور في المقام غير مستقيم اذ
مقتضاه هو الحكم بالخبر المزبور في المقام غير مستقيم مقتضاه هو الحكم بالخبر المزبور في الحكم المجتهد
من اول الامر مثلا لو افترض مجتهدا بالقصر وافق اخر بالانمام فمقتضى الخبر المزبور هو كون المكلف
المزبور مجتهدا في المقام بين القصر والانمام وهو كلا التقليد لان كلاهما يقتضي المجتهد
للمجتهد المزبور بل بالخبر في المقام مخالف للاختراع بل هو مستانم للقول بعد وجوب التقليد في
المقام اضلا الا ان يقال بان الخبر المزبور ليس عطف اذكر بل هو من قبيل الخبر في الافتاء كما
يجوز المجتهد الافتاء بمقتضى احدهما ونبهنا الحكم على سبيل التبيين كذا يجوز على التقليد ايضا
البناء على فوى احدهما ونبهنا الحكم في حقه على سبيل التبيين بوزل كل منهما مجتهدا العدول في
البناء بان التقليد مجتهد من اول الامر في العمل بقول واحد منهما وهذا الخبر مستصحب بعد العمل بقول
واحد منهما ونورد فيه بانه انما يستقيم لو جعلنا التقليد عبارة عن العمل بقول الغير ما بعد
البناء على انه عبارة عن الاحتكام بالخبر لا استمراري في هذا المقام غير مستقيم لا بعد
البناء على تقليد واحد منهما بغير التكليف المزبور بالنسبة اليه على سبيل التبيين ما لا يصل
عدم انتفاضه بغير العدول والبناء على تقليد مجتهدا اخر اذ ليس لك من قبيل الخبر الحكم الشرعي
بل المقام من قبيل بقاء الاثارة وعدمها في خبر الانمام على المكلف فيخبر في الاول وفيه القصر عليه
الثاني فكما ان الحكم في الخبر الحكم غير مقتضاه المثال المزبور وكذا القول بعد تحققه في المقام على التام
بوجوه احدها ان المتناقض من الادلة القاضية بمشروعية التقليد والامر بالرجوع الى العلماء
انما هو مشروعية ما يسي تقليدا وهو يتحقق بالمرح لان الامر لا يقتضي التكرار من حيث هو واذ
الامثال مجتهد التقليد الاول فالعدول عنه يحتاج الى دليل اخر غير ما دل على مشروعية التقليد
وقد ورد عليه بان ما ذكرنا من انه لا دلالة في ادلة التقليد على مشروعية ما عدا التقليد الاول
غير مستقيم لان المستفاد من الادلة انما هو مشروعية التقليد وحجته قول المجتهد مط سوا كان
قبل التقليد بام بعده فاذا ذكر يقيد من غير مقتضى ان يقال ان ادلة التقليد على اقتسام لان
حجة منها مشتملة على الامر بالرجوع الى العلماء واخذ الاحكام منهم والظاهر ان ادلة لا دلالة فيها على
العدول وحجة منها بدل على حجة قول المجتهد على سبيل الاطلاق كقوله العلماء وانه لا ينبغي
وقوله علماء امته كائنا باني اسرائيل وقوله اللهم ارحم خلقا في ويخوذ ذلك وان المتناقض منها
هو جواز العدول كما هو مقتضى الادلة المزبورة القاضية بثبوت حجة المطلقة بالنسبة الى فوى المجتهد

في انه هل يجوز البناء

ثابتها ان مقتضى دلة التقليد هو بوث الحكم المقلد فيه على المقلد على سبيل التفرقة ومقتضى
 عدم جواز العدول لان العدول مستلزم لنقض الحكم الثابت عليه على سبيل الاطلاق ومقتضى
 لنقض التقليد الذي يخبر بالتكليف بناء على عدم الاستدلال به والبناء عليه هو مقتضى الاصل
 بالتقليد الاول وهو عليه بان ما ذكرنا من انما ثبت بغيره لو كان الامر المعلق بالتقليد الاول فثبتا
 والمفروض انه فرد من فرد الوجوب المخبر في الحكم الثابت منه ايضا كذلك وبورده عليه بان
 الخبر المزبور انما ثبت بالنسبة الى خصوص الاختصاص بوث الحكم فهو مقتضى على سبيل التفرقة
 ان العدول مستلزم لمخالفة مقتضى النظر الى خصوص العلم الاجمالي بخالفته فتوى احدنا مقتضى الوا
 المخبر عليه عند الخطأ فيجب عليه لاحباط بعد العدول وهذا الالتزام مخالف لمطلوب الذي هو
 جواز البناء على مقتضى الخبر الذي يدل على عدم جواز البناء وادلة التقليد لا يقتضي ارتفاع الاثر العلم
 الاجمالي في خصوص المقام فلا يمكن التمسك بما لا يمكن التمسك به ولا بان الاحوال الشاذة انما تقتضي
 على حسب الامر الاول المعلق بالتقليد الذي عدل عنه والاحتمال الواقعي فبذلك العدول يقع على
 حسب فتوى المجتهدين الذي عدل عنه والامر الشرعي يقتضي الاجزاء ومنه ان ذلك من قبيل الامر
 الظاهري بمقتضى ملاحظة خصوص العلم الاجمالي بخالفته احكاما للواقع الا ان يقال ان الحكم الثابت
 من التقليد من الاحكام الواقعية الثانية وهو بغيره واخرى بان نقض الاثار الشاذة مستلزمة
 للرجوع الى الشرع فيكون مقتضى قوله انه يشترط في وجوب الاحباط في الشبهة المحصورة ان يكون
 اطراف الشبهة قابلا للعلاقة بالتكليف عليه نعم روج الاحتمال الساجدة عن المكلف لم يحصل العلم الاجمالي
 بثبوت التكليف فيخبر على المكلف المزبور وبورده عليه بان الدليل الخص من المقتضى قد بان لا يكون
 الاحتمال مستلزما للرجوع ولو سلمنا كون الالتزام بالاحباط مستلزما للرجوع النوعي والاعطاف
 فلا نسلم كون الرجوع النوعي ماضيا بارتفاع التوهم في المقام مطلقا بل يجب معه الاحباط لما لم يستلزم
 لانه مقتضى مقتضى التمسك بالتقليد العقل والنقل والاستدلال وانما ثبت ان جميع اطراف الشبهة في المقام
 ليس مقتضى مقتضى محل البناء المكلف فلابد من علم من اشارة العلم الاجمالي المزبور بالان يقال بعدم كونه
 في محل الاستدلال شرط في الاحكام الجزئية او يقال بان الامر المزبور يخص من المقتضى اذ بما يكون مرجع
 اطراف الشبهة واقعة في محل الاستدلال او يقال بان محل النزاع انما هو في جواز العدول من حيث هو اما
 الالتزام بوجوب بناء الاحباط في هذا المقام عند الشرط الضيق في وجوبه فهو امر لا يشك به وهو
 لا يستلزم المنع من جواز العدول وادعاء اننا لانسلم شيئا الاطلاقا من المزبورة بالنسبة الى الفتوى
 الثانية لمعارض الاول اذ العلم اجماليا غير ممكن وجهه الطريق مشروط بغيره خصوص العلم التفصيلي و
 الاجمالي بخالفته للواقع فيجب الاحتياط في المقام على المسبب وهو البناء على مقتضى التقليد الاول

اجتماع

وعند جواز التقليد

ومن ان ما ذكرنا من انما يستقيم اذا كان التكليف بكل منهما ثابتا على سبيل الخبر اما بعد البناء على
 كونه واجبا مخبريا ثابتا من احوال التكليف الثابت عنه في هذا الحال يمكن والاصل عند كون
 مثل هذا العلم الاجمالي ما لغا من جهة الجمع لعقل لا يحكم بالمنع من مكان الخبرين الطرفين عند
 اقتضاء المصلحة النوعية وقوة عامتها ان غاية ما يقتضيه الادلة الفاصلة بمشروعية التقليد
 هو جواز قول المجتهدين الذي قبله بالنسبة الى المقلد وهذه الاطلاقات معتبرة باستصحاب
 الحكم المقلد منه في اول الامر ولو قبل من ان الاستصحاب من الاصول العلمية فلا يصح للمعارض
 مع الادلة الاجتهادية منه من جهة ولا ان الاستصحاب المزبور اخضع من العوالم المزبورة فيجب عليها
 عليه ومنه ان المعارض في المقام انما يخفف بين الدليل الدال على جحمة الاستصحاب وبين الفتوى
 المزبورة والنسبة بينهما عموم من وجه فيجب تقديمها على الاستصحاب المزبور اما لان العمومات
 المزبورة ارجح من ذلك مطلقا وفي خصوص المقام واما لادعاء داردة عليها وقاضية بارتفاع مقتضى
 الشك الماخوذ في موضوع الدليل الفاضل بحجة الاستصحاب لانها حاكمة عليها ومقتضى الدليل
 بملاحظة ان الدليل الاجتهادي قائم مقام اليقين فيثبت عليها اثار الواقع ومن اثار الحكم مقتضى
 المستصحب في هذا المقام وثابت بان بوث الحكم في الزمان الاول مانع من التمسك بالعمومات المزبورة
 مادام كون التقليد الاول باقيا في الشك في صلاحية التقليد الثاني لارتفاعه بجهل البناء على عدم
 فضاء الحق الاستصحاب هذا من قبيل استصحاب المانع فتكون مقتضى على العمومات المزبورة وبورده
 عليه بان مقتضى العمومات الفاضلة بحجة قول المجتهدين هو ان الحكم الثابت بسبب التقليد الاول يخفى
 ظاهرا بغيره وانه اذا قلنا بغيره في حق العمل بقول الاخبار في الحكم الثابت في الزمان الاول
 بشرط من اول بعدم عروض تقليد اخر ومقتضى ذلك ليس محرج للاستصحاب مادام ان ما ذكرنا من ان
 فتوى المجتهدين الاخر ايضا خارجا لبقاء البناء على التقليد الاول وان اردنا منه الجحمة الثانية فهو مقتضى مقتضى
 اذ لا يجب العمل بقوله حال البناء على التقليد الاول وان اردنا منه الجحمة الثانية فهو مقتضى مقتضى
 العدول من الاول الى الاخر وبورده عليه ان المراد من الجحمة هو ما يجوز العمل به والبناء عليه هذا
 المعنى مقتضى المقام عند البناء على التقليد الاول ايضا فالالتزام بنبو الجحمة الفعلية بالنسبة
 الى الفتوى الاخر مستقيم في المقام سلمنا قول الاخر عند التقليد الاول في جحمة ثابتة لكنا نقول ان كون
 الجحمة الثانية كافية في الحكم بجواز العدول في المقام اذا مقتضى المقام ثابت المانع منه مقتضى
 البناء على التقليد الاول فاذا ارتفع المانع ولو باخباره اثر مقتضى اثره وعلى الثالث بالمنع من كون
 المقام من قبيل لزوم الواجبين بل قول كل منهما طريق شرعي لمعرفة الحكم الشرعي وعلى الرابع وجهين
 احدهما ان الدليل لخص من المقتضى لان مؤدا الدليل المزبور هو صورة تكافؤ الخبرين وانما المرجح

التخصيص

ولم

في انه هل يجب تقليد الاعلم ام لا

الاعلم ولو بالعدد من غيره الله لم يكن في حال الحيث لم يكن اعلم من غيره ثم حدث بعد موته من
هو اعلم منه لم يكن وجه لوجوب البقاء على تقليد الميت المفضل وسيجي بيان ذلك ان شاء الله
المعتبر في التقليد بالفتح على ما ذكره جميع من الاصوليين الاعلمية والافضلانية هذا اختلف المذهبون في
الفضل والعلم كان احدهم افضل واعلم من غيره فهل يجب عليه التقليد افضل والاعلم على
النسبة او لا بل يجيز بين تقليد الاعلم وغيره اختلف الاصوليون في هذه المسألة فذهب كثير من
اصحابنا وجماعة من العامة الى الاول وفيه هو ومن ذهب جماعة من الاصوليين في الفقهاء الى
هو الاظهر بين اصحابنا في المذهبين عندنا ذلك وفي المعاد هو قول الاصحاب الذين وصل اليه
كلامهم وذهب جماعة من اصحابنا وغير واحد من العامة الى الثاني ففصل بعض اصحابنا في المسألة
بين صورة كون الاعلم معلوما وبين صورة كونه مجهولا فيجب تقليد الاعلم في الاول ويجيز في
وبين تقليد غير المفضل في الثانية وفصل بعضهم بين صورة حصول العلم الاجمالي باختلاف الاعلم
وعنه في الضاوي التي تقع في محل الابتداء والباقيين صورة حصوله في عين عليه تقليد الاعلم
في الاول ويجيز في الثاني في الثاني اختلف الاصوليون في هذه المسألة فذهب كثير من
الاشغال وتغير لها انه اذا قلنا لا علم برئسته بيقين لا كذلك اذا قلنا غير ذلك لا دليل على كون
تقليد موصيا الغير في الدماء والاستغفار البقعي يستلزم البراءة البقعية فيجب عليه تقليد الاعلم
عقبا واخرى بالاستصحاب في تقريره ان اشتغال الدقة بالتكاليف الشرعية ثابتة فيستصحبها
لان يحصل العلم بالمرئيه هو لا يتحقق الا مع تقليد الاعلم واذا قلنا المفضل فيحصل المشاكاة
فالاصل عدمها وتغيرها لا يكون لا ريب في صحة ان التقليد قد كان واجبا عليه وجوبا اعتباريا
شرطيا وغيره وهذا التكليف مرد في اول الامر من تقليد الاعلم وغيره فيستصحب بقاءه الى ان يتحقق
المرئيه هو لا يتحقق الا بتقليد الاعلم وتغيرها لا يكون لا ريب في صحة ان التقليد قد كان واجبا عليه وجوبا اعتباريا
بفضله الاول وتوضيح ذلك انه لا شبهة في ان المسائل الاصولية يجب فيها الرجوع الى المفضل في
الشرعية في حق التقليد فان كون التقليد من الامور الشرعية وجعل قول المجتهد واجبا للمقلد باعتبار كون
احد الامور المفيدة للظن كالحقق القدر لا ينافي كونه طريقا جليلا الى الواقع ولا ينافي مرجع الطرق
التعبدية الى العمل بما ذكر العلم وترك تحصيل اليقين بالبرائة على اشتغال الثابت فاذا شككنا ان هذا
الشيء طريق تعبدية ام لا فالاصل الاول العدم ولعل هذا الاصل الثاني بين الاصحاب كما اشار اليه
واحد من المحققين نعم ربما يظهر من كلام بعض المحققين القول بان مقتضى الاصل هو التجيز بينهما في قول
الامر بمسكنا بان مدار التقليد على الظن فيبدو مداره ومنه انه ان اراد من ذلك ان مقتضى الاصل
هو جواز العمل بطريق الاعتقاد الرجح الشامل للظن فهو مما لا وجه له لان الادلة الارضية والاجماعيات

في انه هل يجب تقليد الاعلم ام لا

المفارقة فاحضنه ههنا جازا العلم بالظن من حيث انه ظن وان اراد منه الاصل الثاني المستفاد
من دليل الاستدلال فاعرف في تقليد الميت ان بعض مقتضاه مثل انتفاء الظن الخاص ومن
المقتضى منع وبالحاجة فاللزم في المسألة هو مراعاة الاحكام بتقليد الاعلم وترك تقليد
المفضل بل قد يمتنع في المسألة بالاحكام الشرعية المأمورة في التوضيح وهو عفيف
فلما ان الاحكام في هذه المسألة الاصولية بما يفرض الاحكام في المسألة الفرعية كما اذا
كان قول المفضل مواظبا للاحكام فلتك ولا نقول ان الاحكام في المسألة الاصولية مقتضى
على الاحكام في المسألة الفرعية بقاعدة المثل بل في الزوال وانما اذا لا نقول بالمنع من قول الاحكام
بالنسبة الى المسائل التي يمكن فيها من مراعاة الاحكام بل يجزى المكلف فيها بين التقليد وبين
الاخذ بنفسه الاحكام وانما بالنسبة الى المسائل التي لا يمكن المكلف من مراعاة الاحكام فيها
فتعين عليه تقليد الاعلم ولا يجوز له تقليد المفضل في هذه المسائل وقد يقال بان الاصل في غير الخبر
وبغير فائدة باستصحاب الخبر الثابت فيما اذا كانا متساويين فالعلم والا ثم فضل احدهما على الآخر
فان زوال هذا الخبر يوجب في الفضل في احدهما غير معلوم فيستصحب واخرى بان الشك في المسألة
داور بين الخبرين فتعين جواز العلم وجوبه في الجملة لغير التقليد فيرجع الى اصالة البرائة على القول
طفا في اعتبار ذلك مثل ما اذا شك في وجوب الرقبة وشك في وجوب غنى الوستة عينا او الخبرين او بين الكاوة
وثالثا بالخبرية امر بوضوح الخبرية فلا بد في ثبوتها بشي من قيام دليل شرعي عليها فمقتضى الاصل
عدمها حتى يثبت ويمكن الايراد على الجميع اما على الغير الاول فمن وجوه الاول ان الخبر الثاني في حال
التساوي انما كان باعتماد القطع فيدبر رجح احدهما الى الاخر في العلم وبوجه مما يشك في كونه مرجحا
زال القطع المرئيه بحيث لا يمكن كونه مرجحا عن الفضل في احدهما المنع الاستصحاب لما اشر في محله
من ان الحكم المستصحب في البطلان في دار مداره وجوده وعدا وهذا الاستصحاب الحكم بخبر
المشكوك بظهوره وبجانبه شرعا باعتبار استصحاب الجحاسة الحاصلة له حين التولد بلا
الدم وقد يجازعنا باننا لا نستصحب الخبر بل يستصحب جواز الرجوع الى المفضل الثابت له قبل
حدث الفضل لاخر فان هذا الجواز كان مناطه صفته الاجتهاد والعلم القائم به وهذا
بما ان مقتضى عدوثة وهو ركنه بان هذا الجواز ليس الجواز الا باحتمال المضال للاحكام الارضية
بل المراد به الوجوب الخبرية وشمه جوازا انما هو باعتبار الرخصة في تركه الى بدل فالجواز
والحاصل ان الاستصحاب غير المقام بقدر ما لظنه في الموضوع بذلك لان يقال بان
المستصحب مع مشقة تقليد الجهد لا يربو وجوازا العمل بمقتضاه فيستصحب بقاءه الى ان
يتحقق المرئيه في الموضوع مقطوع البقاء في المقام الثاني ان الاستصحاب لا يربو من قبل الشك

في انه هل يتقبل العلم الا

في قضاء المنقضي لان الخبر الثاني في الزمان الاول مردد بين الخبرين الشرطين بعد وجوب الاضطرار
وبين الخبرين المطلقين صلاحية المنقضي لزوم الاستمرار في ثبوتها في نظر الثالث فان قوى الجهد
الزبور غير مشمول للأدلة القطعية الفاصلة بخلاف التقليد لا هنا غير شاملة بالنسبة للمعارضة
فيحصل لتقبل الدال على ثبوت الخبر في الزمان الاول بالاجماع وقد تقرر ان استحسان حال الاجماع
ليس بحجة وفيه نظر الرابع ان الاستصحاب المزبور مغاير مع الاصل والمنفعة الفاصلة بخلاف
التي في هذا المقام فيبسطان وفيه ان هذا الاستصحاب حاكم عليها واما على الغير الثاني
فمن وجوه احدها ان الشك في العيين والخبر يتصور على وجه واحد ان الشك في العيين والخبر
يتصور على وجه آخر ان يكون الخبر المشكوك فيه الخبر العيني العارض للأفراد عند نقاش التكليف
بالطبيعة وجهه الا الشك في الاطلاق والتفصيل مثلما اذا ثبت جوهرية العنق وشك في تفصيلها
بالمؤنه وعندها ان يكون الخبر شريفا مثلما في الصو والعنق والكهات وثالثها ان يكون
الخبر عينا شريفا من جهة تراحم الوالدين العيين ومخرج هذا الشك في العيين والخبر الى
الشك في ترجيح احد المزايا على الاخر وعدمه بعد القطع باسماها على مصلحة الوجوه الغير لخط
عن المعارضة والمزايا البناء على الخبر الاصل على القول به انما هو في العيين الاولين والاعتم
الثالث فاصالة الاشتغال فيه محكم فاذا وجب نقاد كل غرض عينا واداء الامر من انفاذ العالم
والجاهل وشك في رجحان العالم لم يكن الرجوع بالنسبة الى اصابة البراهة بالنسبة الى العيين العا
ثم ان الشك في العيين والخبر قد يرجع ايضا الى الشك في ترجيح احد الاحتمالين الذين لا ثالث لهما على
الاخر اذ لم يوافق احدهما اصلا كرا لا صلا مثل ما اذا اذ حكم الشيء بين الوجود والحرمة وكان في احد
الاحتمالين ما يمتثل كونه مرجحا مثل موافقة الشهادة وهذا غير شك في العيين والخبر الثاني من جهة
التراحم وعدم جريان اصابة البراهة هنا اوضح من عديراته في باب التراحم اذ عرفت ذلك ان الشك
في العيين والخبر في مسئلتنا هذه ليس من قبيل القسم الاول الرابع الى الاطلاق والتفصيل ولا من القسم
الثاني الرابع الى الخبر الشرعي لان ثبوت الحكم ولو سأل ليس مقطوعا به لكل واحد من الفردين
المتمثلين احدهما في هذا القسمين بخلاف المقام فان الحجة الثانية مقطوع بثبوتها لكل من
المعارضين وايضا اننا علمنا ان غير متمثل العيين فيها كالكاف في ليس بواجب في قول كل
واحد من الجاهلين المتخالفين مما يمتثل كونه هو الواقع المفروض بوجوهنا فحين كونه من احد
الاخرين الذي عرفت فقضاء الاصل فيها العيين وهو هو من القسم الرابع الرابع الى التراحم
القسم الاخير الرابع الى المعارض الاحتمالين لظهور الاحتمالين حقيقة التقليد عبادة عن الاحتمال
قول الجهد بطريقا تقيد بالاعتقاد الى الواقع عند اختلاف الجهد في دفع المعارضة بين الطرفين

فان علم

في انه هل يجوز تقبل المقصود

فاحدهما يعين الواقع في الوجود والاخر في الحرمة فالخبر الذي يحكم به العقل ليس من باب
الخبر الثاني من اشكال كل من المزايا من مصلحة التكليف كجاء النفس من الهلاك للقطع بانها
المصلحة المنقضية لجعل الطريق اقصى اصابة الواقع باحد هاتين هاتين باب الخبر الثاني من اشكال
احتمال يؤدي لحد الطرفين كالوجوب كمال تؤكد الاخر كالحركة والخبر الثاني ان البناء على الخبر
لاصالة البراهة انما يجرى عند الشك في ثبوت التكليف اما اذا كان الشك في ارتفاع التكليف
الثابت باعتبار الشك في طرق التخصيص على دليل ذلك التكليف العكس الاصل في مقتضى العيين
الكلام في وجوب تقبل العلم الا علم عينا والخبر كلام في لفظ الخارج من تحت ضادل على عوارض العمل
بما ورا العلم فانقد المتيقن الذي يجب الاقضاء على ليس الا العلم يقول العلم الثالث ان
التمسك بصلالة البراهة على فرض تسليم جريانها في مثل المقام انما يستقيم مع عدم وجود مغايرة
لها وهو في المقام موجود وهو يستلزم بقاء التكليف فاذ لا عدم كون قول المقصود حجة في شره
واصالة حرمة العمل بغير العلم واصالة حرمة التقليد فاذ لا على وجوب التعليم والتعلم واذ لا
على حرمة العمل بالنظر وغيره ان الرابع ان اصابة البراهة لا يقضي بحجة قول المقصود والمزومات
لا يثبت بالاصول واما على التبرير الثالث فبان الشك في ترجيح احد الخبرين المتعارضين على الا
شك في حجة المخرج صلا واصالة عدم المخرج محكم بعد عدم قيام دليل علمي انهم قد يستكمل
فما ذكر مسئلتنا هذه من قبيل القسم الاول العيني كون الخبر المشكوك فيه من قبيل الخبر العيني العا
للافر عند تعلق الامر بالطبيعة ومخرجها الى الشك في الاطلاق والتفصيل وبوضوح ذلك ان الذي
يقضيه الادلة الفاضية بمشروعية التقليد الرجوع الى العلماء في استعلام الاحكام هو كونه
طبيعة التقليد والاخذ من العالم واجبا على المقلد وهذا كما يعلم كذا يعلم تقبل المقصود
فحصل العيين بالبراهة بخلاف الاثبات بما يستلزم تقبلا فالاصل عدم جواز تفصيلها بالاعلم
اعترض عليه بان الدليل على مشروعية التقليد مختص بالفقهاء والعقل لا دلالة في شيء منهما
على ثبوت المطا اما العقل لان الدليل الدال على مشروعية التقليد وحجة قول الجهد لا يمكن ثباته
لصوة المعارض للقطع بخلاف احد المعارضين للواقع ويعين احدهما دون الاخر من جهة بل لا يخرج
هناك الاجماع على بطلان الطرق والوقوف لكان مقتضى القاعدة عدم جواز العمل بقوى الجهد في هذا
لقوى مجدها خريسا فاقوى المقصود منها لكن بغد لا حظ ذلك الاتفاق يجوز تقبل العلم
دون غيره لانه المتيقن من الاجماع المزبور واما العقل فبان العقل لا يذهب جواز الاخذ بالخبر
مع وجوب الرجوع في الخبر الذي يستند اليه لاجل الخبرين خصوصا اذا كان الشك في ارتفاع
التكليف ثابت بالاصل والعموما اعني حرمة العمل بقول الغير فماترقت سمعك من ان الرجحية

في انه هل يتقيد العلم

كالجواب عليه الى الدليل فانما هو في الخبر الشرع الثابت بالدليل ومثل هذا الدليل مفقود
في المقام انتهى قوله فاذا ذكره المعترض من ان حصول القطع الاجمالي في الفقه اعم من الواقع فان
بعد حصوله لا دلالة للتقليد للمعارضين غير منتهية اما اوله فلا بد من مقتضاه معين حمل المطاوعة
المزبورة على خصوصه وهو عدم التقليد فيكون المراد منها هو جواز التقليد في المسائل الاجمالية
هو من قبل حمل المطاوعة على الافراد النادرة وهو بعيد الغاية واما ثانيا فلا بد من حمل المزبورة
مخالفة للاجماع واما على العلم الاجمالي المزبورة فانما هي حجة المعارضين المزبورين فبما هو
بهذا هو عدم امكان ارادة المعارضين من عموم ذلك للفظ لانه يدل على وجوب العمل بما يحل
قول صدق غير مجتهد لا بد من وجوب العمل بما يحل من المعارضين من منع العمل بكل منهما من غير
دليل عليه اذ لا يجوز ارادة الوجوب بالعين بالنسبة الى المعارضين والخبر بالنسبة الى المتكلمين
من لفظ واحد اما العمل بهما الكل عيناً فليس في اقراره العام لان اقراره في الشخص الواحد
وليس الواحد على اليد فلهذا هو عنوان منتهج منها غير محكوم عليه بحكم نفس الشخصات
بعد الحكم بوجوب العمل بالعين او يمكن دحضه بان لادلة الفاضلة بالرجوع الى العلم لا يقتضي
بوجوب العمل بجميع اقوالهم تعيناً بل هو من قبيل الوجوب الجزئي فلا بد من وجوده عليه بان
العلم الاجمالي حاصل بان واحد منهما ليس بحجة واقفاً اذ لا يقتل ان تكون الامارة الخالصة للواقع
حجة واقفة في استنباه الحجة بغيرها لا يجوز العمل بشي منهما ويمكن دحضه باحد موضوعها ان يقال
ان المقام من قبله واذ ان الامر بين الوجوب والحرمة لان العلم بالحجة واجبه والعمل بغيرها محرم ومقتضا
الخبر ان يبق بان خباب الخبر اقوى مما مضى او في خصوص المقام لم يجز عليه الاخذ بها استنباه
بجوزله الاحباط والاجتهاد ومنها ان يقال اننا لا نسلم كون الاخذ بالقنوى مخالفاً للواقع
بعد ما عطفه كون القنوى مخالفاً لها اذ لا تكلف على الجاهل بالموضوع ومنها ان يقال اننا لا نسلم
وجوب مراعاة العلم الاجمالي المفروض حصوله في المقام لان جميع اطراف الشبهة ليس واقفاً على العلم
ولان العلم بحصول الخاتمة القطعية غير حاصل في المقام ومقتضى الواضحة القطعية غير واجبة لان
الاحتماط في المقام غير يمكن فلا تجزى على المكلف مراعاة العلم الاجمالي المزبور ومنها ان يقال ان حكم
هذا العلم الاجمالي من منع في الواقع لمصلحة موجبة في مصلحة التقليد والسير السليم فليس الواقع ملزماً
من التقليد بهذا الحال فبما انه مستلزم للتصديق وهو باطل اجماعاً ومنها ان يقال ان الشرع
جعل الحكم المستفاد من التقليد بدلاً لواقعها او ظاهراً بعد بلوغ الواقع فيكون ثابتاً في الشرع
بالامر بالسير ومنها ان يقال ان التقليد باعثة لسقوط الحكم الواقع عن المكلف فلا يثبت

في انه هل يتقيد العلم

على العلم الاجمالي المزبور انما هو ان الحكم بوجوب الاخذ باحد المعارضين المزبورين
يتصور على وجه الاول ان يكون من جهة حصول عموم لفظ واحد على الدليل نظير
شمله للواحد المعين وهذا يتصور في المقام الا ان يقال ان مقتضى احدهما على الدليل ونحو
الاخر غير ممكن فاما الثاني ان يكون ذلك من باب حكم العقل بعدم الاحتياط وجوب كل منهما في
حذفه بحيث لو امكن الجمع بينهما وجب كل منهما لبقاء المصلحة في كل منهما غاية الامر انه يقو
احكام المصلحين وتذكر الاخرى وهذا ما يحكم العقل والشرع ذلك اننا لو حكمنا بسقوط كليهما
مع امكان احدهما على السبيل فلهذا هو وجوب كل منهما واحداً بناه في الامكان ولزم كون وجوب
كل منهما ممكناً في جميع تركها لكن مشروط بعدم انضمامه مع الاخر وهذا خلاف ما فرضنا من عدم
كل منهما بازيد من الامكان سواء كان وجوب كل منهما باجراً او كان باجراً واحداً بل الواجب الحاصل
اذا امر الشارع بشي واحد استقل العقل بوجوب اطاعته في ذلك الامر بشرط عدم المانع العقلي والشرع
لانها ممكنة فبغير تركها واذا امر بشيئين وافق اضناع الاجتهاد في الخارج استقل بوجوب اطاعته
في ذلك الامر بشرط عدم المانع العقلي والشرع لانها ممكنة فبغير تركها واذا امر بشيئين وافق اضناع
اجتهاده في الخارج استقل بوجوب اطاعته في احدهما الا بعبء وهذا انما يتحقق اذ كان العمل بالشرع
من باب السببية بان يكون مقام القنوى على وجوب بشي واحد اساساً شرعياً لوجوب ظاهر على المكلف
فبصل المعارضين من قبيل الشك في المشرحين فيلزم احدهما مع وجوب وصف السببية فيه لا اعمال
الاخرى في كل واحد من مؤرخين الثالث ان يكون ذلك من باب الطريقة بعبء فيمنع الشارع لاحظ الواقع
وامر بالتوصل اليه من هذا الطريق لعلية اضناها الى الواقع وعلى هذا فالمعارضين لا يصير
من قبل الواجبين المؤرخين للغير بعد ارادة الشارع سلوك الطريقين معاً لان احدهما مخالفة للواقع
هتافاً لا يكونا طريقين الى الواقع والمخير على هذا التقدير هو الحكم بالتوقف لا بمقتضى احدهما المعين
طريق ولا تعلية بعبء كما لو اشتبه خبر صحيحين خبرين بل بمقتضى ان شتبا من الشريطين في مؤداه
مختصاً ومقتضاه الرجوع الى المتيقن مع وجوده والى الاصح والعلم عند سقائه والذي يظهر
من طريقة الاصحاب يستفاد من اذلة في الباب هو ان احوال العلماء طرق لمعرفة الاحكام الشرعية
ويجوز على الرجوع الى القول واحد منهم ووجوباً بالخبر او مجتزئاً بوجوب الخبر وانما التوقف
التيقن لا ينافي كون الجمع حجة شرعية سواء قلنا بان الواجب لاهو العمل بجميع الفتاوى فيسقط
هذا التكليف بخبر الاثبات بالنقض كاحكامهم او قلنا بان التكليف من اول الامر انما يقتضي
بالاخذ بواحد منهما كما هو المستفاد من اذلة ونجاء كلام الاصحاب الثاني ان لا دلالة لشرع في استنباه
هنا على وجوب تقليد الا علم تعيناً العموم المانع من العمل بغير العلم ومن قول المجتهد خرج عنها قول الامام

في وجوب تعليل العلم

بالاجماع والعقل فائدة المرجح السبب المستمرة وفائدة عدم الدليل بل العدم ولا دليل على خروجه
غيره فبقي مندوبا فيها الثالث ان الظن الحاصل من قول لاعلم اقوى من الظن الحاصل من قول
غيره لان زيادة العلم اشتد معان الخطأ فوجب العمل به لان العمل باقوى الظن حاصل واجب
القدر والمثبت ونحوه الظن بالضرر عند مخالفة الراجح والاخذ بالمرجوح هو بدعي عليه بالمتبع من
الظن يقول لاعلم مظا اقول فكثيرا ما يظهر رجحان ظن المفضل على ظن الافضل في كثير من المسائل
الاجتهادية وقرئ بين احوال القننين في ادلة المسند لان المسند يمكنه ترجيح بعض الادلة
بعض بخلاف الاعمال بالنسبة الى الاقوال ومنهنا يظهر ان اطلاق قول الظن يقول لاعلم اقوى من غيره
مع كون غير العلم موافقا لقول مجتهد يخرج او مثبتا واكثر شيئا اذا علمهم المفضل علم فكيف يحصل للظن
الاقوى من قول لاعلم ويجازي عنه بانه ان ارد من منع الضمير ثبات الشبهة بين العلم والادب
من حيث الظن في حد ذاتها مع قطع النظر عن الامور الخارجية فهذه مكابرة وان ارد من ذلك ان يرد
الاعلم بما يحصل من قوله الظن الاقوى بل احفظ المرحلات الخارجية عنها ان الظن في الحقيقة يحصل
بملاحظة هذه الامور فالاعتبار بها اصل كما يشهد به الاجماع المحصل والاجماع ان المقول لم يضاف
الى انه لا دليل على اعتبار هذه الظنون في مقام نفوته الامارة ومن جملة ما على معارضتها بعد ان كان
مفتقرا لاصل عدم اعتبارها اذ ليست هذه الظنون مما يحصل باعتبارها نفسها من الاوضاع
المعربة الى الواقع كما لا علمية بخلاف المرجحات الداخلية والمفروض عدم كون هذه الظنون كذلك اذ
بالاعتبار بقاؤها بمثلها او باقواها من الامارات المستقرة في حق المفضل من ان يحصل بسببها في
قول الادون كقوة الظن الموجب في قول لاعلم الراجح ان مسئلتنا هذه من قبيل معارض الامارات
الدليلين مع امكان الجمع بينهما بوجوب الاخذ بمقتضى الراجح الذي هو اقوى العلم ولا يجوز الاخذ بمقتضى
قوى المفضل في صورة المعارضة اما الصغر فلا اطلاق لادلة الفاضلة بمشروعية التعليل فوجب
قول المجتهد فانها شاملة لصورة المعارضة ايضا واما وجوب الاخذ بالراجح فلو جاز من احداهما قاعدة
الاشتغال لكان الامرين الخبرين المواقف للظن وما يقال من انه قد يكون أقوى المفضل في
للاحتياط اللازم في المسئلة الفرعية فيعارض الاحتياط في المسئلة الاصولية بل مرجح عليه في مثل
المقام وثانها ان قوى المجتهد مندرج في عنوان الخبر لانه غير الله بظنه لا انه مخبر عن ظنه فلا جاز
الحكمة على وجوب العمل باقوى الخبرين في مقام المعارضة شاملة بالنسبة اليه وبينه نظرا لان تسليم صحة
الخبر على القوى بل هو منصرف عنه كما يظهر من ملاحظة معناه اللغوي والعرفي مضافا ان لفظ الخبر الواحد
استعمالا للمشبهة مقابل للقوى فكيف يتم لفظ الخبر عند الاطلاق مع انه يستفاد من مجاميع كلام
الاصحاب ان مرادهم من تلك الاجامعات هو الخبر الواحد الذي يقع البحث فيه فلا يتم القنوي في حدود

في وجوب تعليل العلم

على الاحتجاج المنزوي به وجوه احدها ما ذكره بعض المحققين من ان ما ذكر من كون المقام من قبيل
معارض الدليلين غير مستقيم اما اولها فان التعليل ليس له اطلاقا وانما هو طريق العمل فلا يخرج
منه ما ذكره واما ثانيا فلان العلم الاجمالي مخالفة واحد من التعليلات للواقع فاعرف بوجوب تعليلها
فكون كل منهما من قبيل وزان الامر بين الخبرين والخبرين والخبرين والخبرين فاعرف بوجوب تعليلها
المعارضه بين الخبرين فانهم صرحوا بوجوب الرجوع فيها الى المرجح فكذلك الحال بالنسبة الى المقام
فدفع بين المقامين بان جميع الاخبار حجة شرعية بمعنى انه يجب على المجتهد التمسك بجميع الاخبار
فمع وقوع المعارض منها او عدم امكان الجمع بينهما فيجب عليه على مقتضى الاقوى مخالفة القنوي فان
منها حجة على المفضل وانما فان الاجماع قائم على وجوب الرجوع الى اقوى الدليلين عند معارضتهما
وهذا الاجماع غير مخفى بالنسبة الى القنوي في كلامه فانظر ويجازي عن الاشكال المنزوي بانها
ما يقضيها الايراد المنزوي ولزوم الاقتصار على المسئلة هو لئلا يتعلل على تعليل العلم الاجمالي
وعنه على حجة وثانها ان ما ذكر من ودان الامر في المقام بين الظن والخبر غير مستقيم بعد
ملاحظة معانها فان مقتضى الاطلاق في الفاضلة بوجوب قول المجتهد وجواز التعليل فالحاشا لامة
لصوة المعارضة فالاصل عدم كون مثل هذا العلم الاجمالي مقاما من مشروعية التعليل الا ان
يقال بان الاصل في العلم الاجمالي ان يكون باعنا الخبر الكلي فلهذا ايضا مانع من جهة ما وقفت
لا يتجوز ثانيا لهما ان ما ذكر من ان قوى المجتهد مندرج في عنوان الخبر غير مستقيم لانصراف الخبر
الحق مضافا الى انه لا فائز في الرجوع الى المرجحات المنصوصة ووقع المعارضة بين القنوي وبين
دفعه من جهة الاخبار وان المناط في المرجح كون احد الخبرين اقرب بمطابقة الواقع سواء كان المرجح
كالاعتدال مثلا او مرجح خارجي كطابقته لامارة فوجب كونه ضمنيا فمراد بالواقع من مضمون
الامر فان هذا المناط جار بالنسبة الى معارض القنوي ان لا يكون القنوي اخلا في الخبر فحقه
فمنها ما دل على المرجح بالاصدق في الحديث كافي مقوله عن جندب فاننا علم ان وجه المرجح
هذه الصفة ليس الا خبر كونه الموضوع اقربا الى الواقع من خبر الغير الموضوع الا خبر كونه اقربا
احدهما اصدق ومنها ما دل على ترجيح او ثبوت الخبرين فان مقتضى الادبقة هو شدة الاعتماد عليه وليس
لكون خبر او ثبوت فاذا حصل هذا المعنى في احد الخبرين من مرجح خارجي او داخل ابلغ وما يستفاد منه
المطلب على وجه الظاهر فادل على ترجيح احد الخبرين على الآخر بكونه ضمنيا اي الاصحاح بحيث يعرفه
كلامه ولو كان الاخر غير مشهور او دابة بينهم بل يفرد به واسبه بعضهم دون بعض فعلا ذلك بان الجمع
عليه لا ريب فيه فيدل على ان طرح الامر لاجل ثبوت الخبرين لا لانه لا ريب في بطلانه كما قد يظن
والا لم يكن مقتضى التعليل فيدل على رجحان كل خبر بكونه سببه الى معارضه مثل سببه الخبر المرجح على

في ذكر وجوب تقليد الاغلم

روايته الى الخبر الذي اخبر به بعض من كونه بحيث لو سلم عن المعارض وكان
روايته اصدق واعدل من راوى معارضة الجمع عليه لاعتد به ومن المعلوم ان الخبر المعتبر
بامارة نوجب الظن بمطابقته ومخالفته ومعارضته للواقع يستند الى معارضة تلك العينة
والحاصل ان المناط المستفاد من هذه الاخبار خارجا بالنسبة الى الفتوى فيجب تجميع فتوى الاعلام و
طرح فتوى غيره عند وقوع المعارضة بينهما وقد يود عليه فارة بان المناط المزبور يفتى وليس
بشيء لانه ظن في اللفظ وليس في جيل الظن المستفاد من اللفظ واخرى بان فتوى المفضلون فيها
يكون معتقدا بامارة خارجها فيوجب حصول الوثوق بمطابقته للواقع وثباتها به فباسم مع
الفارق فيجب العمل بجميع الاخبار دفع تحقيق المعارضة بينها يجب الاخذ بالاربع بخلاف الفتوى
فان الواجب على المكلف ولو لم يكن بواحد من الفتاوى على سبيل الخبر كما هو المتعارف في ذلك التعليل
وراد بان هذه الاخبار انما تقضي بوجوب الرجوع الى المرجح في فتوى العلم بالمعارض والاختلاف
فالدليل المزبور اخبر في المدعى الخامس معتقوله عن من حطالة الخبر رواها المشايخ الثلاثة قال
ابا عبد الله شعر جليل من اصحابنا بينهما منازعة في دين وميراث الى ان قال فان كلاهما اختلفا
رجل من اصحابنا فرضنا ان يكون التاثير في حقهما فاختلفا فاحكاما وكلاهما اختلفا في حديثهم
فقال الحكم ما حكم به اعداها وافههما واصدقهما في الحديث واورعهما ولا يلتفت ما حكم به الاثر
الحديث فان هذه الرواية ذالة على تقديم قول الاقدم والاصدق في الحديث على قول غيره
عند الاختلاف في حكم الله تعاود يورد على الاستدلال بها بوجوه منها ان هذه الرواية على تقدير
سلام دلالتها على المدعى معارضة مع سيرة العقلاء المستقرة في الرجوع الى العالم مطاعا هو
الحال بالنسبة الى مسائل الصناعات فانه يجوز لتاسلوك طريقتهم فانه يثبتنا لودع الشرع وحل
هذه الرواية ردعا شرعا لهذه الطريقة غير مستقيم كما لا يخفى ان المراد بالحكم هو فضل الحق
في رتبة السؤال في منازعة الرجلين في دين او ميراث فلا دلالة لها على تقديم فتوى الاقدم وجب
ضربا بانما يتسك في معارضة الفتوى بالفتوى فيسقط المناط ومنه نظر لاشياء من الظنون التي لم يثبت
باعتبارها فظاهر ويمكن الجواب عن المناقشة المزبورة بوجهين احدهما ان الظن عدم القول بالفضل
لدين الحكم والفتوى بكل من قال بتقديم حكم الاعلام لا بتقديم فتواه ايضا وذلك عن هذا الاجماع
غير واحد من الفقهاء منهم المحقق الشكر صاحب المغايب في المحرر عظم كلامها وبشر اخر لا يبين
الحكم مشتمل على الفتوى فاذ اثبت وجوب البناء على الفتوى للفرق بالحكم الصلاد من اعلام فقهاء الزم
القول به مطلقا لا قائل بالفضل بين اصنام الفتوى كما صرح به غير واحد من الفقهاء وثانها ان المراد
به معناه الفتوى المناول للفتوى مثل قوله تعالى في موضع ومن لم يحكم بما انزل الله الا يبدل على

في ذكر انه وجوب تقليد الاغلم

ذلك زيادة عند ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الحكم قول الراوى وكلاهما اختلفا في حديثكم فان
المبادىء كونه بيان الاختلاف الحكم ومن الواضح ان الاختلاف في نفس القضاء ليس اختلافا في
الحديث نعم الاختلاف في فتوى وادعاء الامام الاختلاف في الحديث نظر الى اشتراك الفتاوى
ورواياتهم في الاستناد الى السماع من الامام ^ع هو ما اوضحنا فيكون الاختلاف في الفتوى
اختلافا في الحديث كما يدل عليه قول الامام الحكم ما حكم به اصدقهما في الحديث فان هذا الحديث
انما يناسب جميع الفتوى التي هي منزلة الحديث من القضاء ولا دلالة في منازعة المخالفين على
كون المراد به القضاء لان المنازعة بين ما يشاء من جهة الاستنباط في الحكم الشرعي جريما
لأن الحكم بينهما بالقعود من القضاء والظاهر ان نزاع الرجلين كان من هذه الجهة لا من جهة الاختلاف
في الموضوع مرجعه الى الادعاء والامكار والامكان لا اختيارا وكل منهما حكما وصدقا فان فصل الحكومة
تحصيل من حكم واحد ومنها ان مورد الرواية المزبورة هو فتوى كونه لا يعلم معتقدا المكلف فلا تقم
فتوى كونه محمولا وقد يجاب عنه بان قوله في الجواب بالحكم ما حكم به اصدقهما في الحديث يدل
على التعميم المذكور لان العبرة بغير اللفظ لا بخصوص المورد على ان يمنع من اختصاص المورد بكونه
معلوما ولم نعم فربما على ذلك مع ان ترك الاستقصاء في الجواب يبين ان الفتوى منها ان مورد الرواية
المزبورة هو فتوى المكلف بتعارضها فلا تقم فتوى الجهل بالخلاف فالدليل ان من المدعى على ان جميع
الحكمين والحكم في مسألة او فتوى فتوى على وجوه الاول ان يكون المفضل من اجابهم في حديثهم
منهم اجمع الثاني ان يكون المفضل صدور الحكم من احدهم ويكون المفضل من الباقين اغانهم
الحاكم في مقتضات الحكم لتلاقي الخطاء والثالث ان يكون مفضل الصدق من بعض الباقين
انقاد حكمه وامضائه ولا ريب ان الفرض المتعارف من جميع الحكمين دائرين في صورتهن الاخير
واما الصق الاول فغيره في الغاية ولم يجمع وقوع ذلك في شيء من ادعائه ولو حملنا الحكم
في الرواية على الحكم المصطلح لم يكن تطبيقه على شيء من الصوامع الاخرتين فواضح لا يصح حمل الرواية
صدور الحكم من كل من الحكمين والمفروض في هاتين الصورتين عدم صدور الحكم الا من احدهم
اما على الصق الاول منع ما فيه من ترك الرواية على فرض نادر بانه ما فيها بعد ذكر المرجح
قال فقلت انهما معا عدلان مرجحان عند اصحابنا لا يفضل واحد منهما على صاحبه قال فقال
لما كان عن روايتهم عن ابي الذي حكاه به الجمع عليه عند صاحبك فان الامر بالنظر الى مدرك
الحكمين من الروايات والاختلاف بالمشاكل لا يلزم فعارض الحكم المصطلح من وجهين احدهما ان شغل
المتعارفين ليس لنظر مدرك الحكمين والآخر في ترجيح احدهما على الاخر والثاني انه اذا تعارض
الحكمان ولم يكن في احد الحكمين من رواية على الاخر في شيء من الاوصاف المذكورة فالمرح هو سبق الحكمين

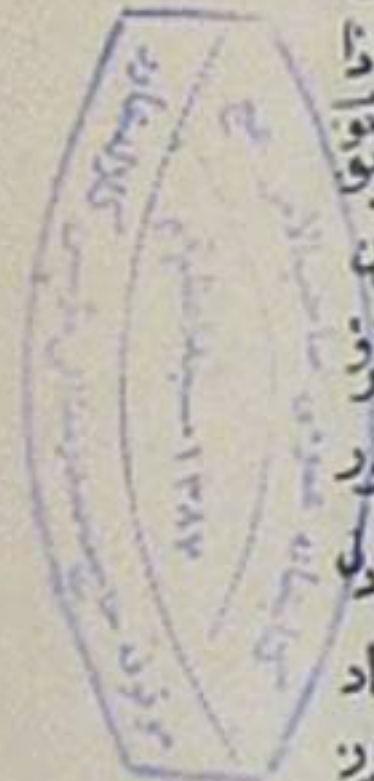
وان اهل الجنبين العلم لا

يصلح صدق الحكم من احد الحكماء فكل حكم الاخر ولو حمل الرواية على ما اذا كان الحكمان قد صدق
رضه واحدة فع بعد ما كان دعوا القطع بعده عاقد دفعه ان الحكمين يتساخطان ج
فلا وجه للاخذ بالمرجحات السادسة رواية داود بن الحصين عن ابي عبد الله ع في رجلين اتفقا
على عدلين جلافا حكما في حكم وقع بينهما فيه خلاف فرضنا بالعدلين فاختلف العدلان بينهما
عن قول انهما بعض الحكم قال ع ينظر الى قول اظهروا ما علمنا باخاديقنا واورعنا فنفد حكمه ولا
يلفتنا الى الاخر خير مني كقول ابي عبد الله ع في رجل يكون بينه وبين اخر مائة عترة في
حق متفقان على رجلين يكونان بينهما حكما فاختلفا فيما حكما قال وكيف يختلفان قلت كل منهما
للمدعي خاتمة الخصم فقال ينظر الى اعدلهما واظهروا في دين الله ففرض حكمه والتسريب بينهما
ما قدمناه في المبنولة والمروي عن الشيخ البلغة عن امير المؤمنين ع في كتابه الى مالك الاشتر
الحكم بين الناس افضل دعيات في نفسك من لا يرضى به الامور وفقهم في شبهات ولعلم
بالجواب وانما يبرأ من الجعة الخصم اصبرهم على كشف الامور واضعهم عند افضاح الحكم وتنبؤ
على الاستدلال بما يوجبهم احدهما ما ذكر في المقامات ان ما عدل الاخر منها بصورة خاصة و
هي صورة اختيار كل من المتدعين رجلا للحكومة وقطع الدعوى فلا يتم به المدعى اقا الاخر
منها فلضعف سنده ودعوى جبر بالثبوت لا ينجح عن اشكال وثباتها ان غاية ما يقبضه هذه
الروايات ومقبولة عن غير حنظلة انما هو وجوب الرجوع الى العلم في صورة كونه اعدل عن
فلا دلالة في شيء منها على وجوب تقليد العلم في صورة مساوئها في العدلة وقد يجاب عن الاول بان
الفاصل الفاصل بين الفصلين المربوطة وغيرها كما نص عليه غير احد من الاصوليين بل قد
يدعى ان المناط منفع بين هذه الصور وبين غيرها واما المناقشة في سند الرواية الاخر فيمكن فيها
بان كتاب الشيخ البلغة كما الفقه السبيل الرضوخ كافتله عن جماعة من الموثقين بل يمكن دعوى ان النقل في
صحة سنده مستفيض فيجوز العلم بالرواية المذكورة فيها وبورده عليه باضافه رسالة فليست بحجة
اذ لم يثبت عندنا ان السبيل المذكور من لا يرضى الاخر ثقة ولو سلمنا اعتبارهما من حيث السند فلا
سلم لا لهما على المطا اذ غاية ما نقضه الرواية المربوطة هو انه تعبير في الفاظه المتشبه من مثل
الامام او نائبه الخاص ان يكون منصفان تلك الامور فلا دلالة فيها على العمود والتمسك في ذلك
بمنفع المناط او الالة القطعية او بالاجماع المركب غير مستقيم لعدم ثبوت شيء من ذلك في هذا المقام
مع ان مقتضى التمسك بالرواية في المقام هو اعتبار جميع الشرائط المذكورة فيها في المقتضى بالغ
هو ما لا اطن احد لم يرض به الا ان يقال بان ذلك من قبيل المقام المحض وهو حجة في البناء في
بورده على الرواية الاخر ايضا بان الظان الامور المربوطة في الرواية ليست من الشرائط المعبر في

انهم

في اهل الجنبين العلم لا

جواز التفتا بل هو شرط الحكم لان الامر حقيقته في مطلق الطلب ليس حقيقته في التوجه اذ فيه
ان الامر منصرف الى الوجه عند الاطلاق وان صدق الغرض بمقتضى مع مخالفة المكلف لخصا
بل الماد على عمد اعتبار هذه الشريطة في الفاظه على ان لا تسلم كون المراد من قوله افضل
هو الاعلية لا مكان حمله على مطلق الافضلية ولو كانت متحققة من جهة الاعلية او
مخوفا من الامور التي يوجبها فضليته ثم وعرا في بان الظان المتناقض من الاخبار المربوطة
هو كون كل من لا اعليه والاعلية بلغة لوجه الاخذ بقوله في مقام التعارض بين
قول الراوي قلت فانهما عدلان نعم يمكن ان يقال باننا فرض صورة كون شيئا لا اعلية البتة
احدهما وثبوت الاعلية بالنسبة الى الاخر فان هذه الصورة خارجة عن مدلول الروايات
السابع ما عر كشف اللثام وشرح الرتبة للفاضل الصالح من ان تقليد المفضل مع وجوب
مستلزم ترجيح المرجح على الراجح وهذا في الحقيقة دليل من الادلة المستدل بها على كبريها
المزبور وبتحجاج في تقريبه الى فرض سقوط الظن في الخارج حيث ان مقتضى هذا الاعتبار
كما هو الحق والامن الواضح عند جريانه فيما اذا تساوى الظن ان كان الظن الحاصل من قول
اقوى لان المناط في الرجحان والمرجوة في حكم العقل هو الرجحان الشخصي لم يتم دليل قطعي
عنده على عدل الاعنداد به وبورده عليه بان الاجماع قائم على عدم تعين تقليد المفضل اذا
كان الظن الحاصل من قوله اقوى من الظن الحاصل من قول الاعلم ولو لا هذا الاجماع لقلنا بان
ترجيح عليه في مقام التعارض وبورده عليه او لا يانه فتمت ثبوت وجوب تقليد الاعلم في صورة كون
الظن الحاصل من قوله اقوى من الظن الحاصل من قول غيره فثبت لك مطا اذ لا فائدة في
بينهما من بعد بقوله وثابت بان قيام الاجماع على ذلك دليل على عدم كون الاستدلال المزبور
عقليا اذ من الثبوت المقرر ان الفواعل العقلية لا فضل التخفيض بل يشير الى ذلك ايضا ما اذا
على جواز الصلوة خلاف المفضل مع وجوب الافضل ونظائر ذلك كثيرة وتوضيح الحال ان المستفاد
من الادلة الدالة على حجية قول المجتهد وجواز التقليد هو ان كل مجتهد متبحر في الفقه والبرهان
للمام في تقليده ويجوز ارجحه الا فضل لا يعنى بوجوب تقليده فبينا اذ لم يثبت وجوب مراعاة الار
في مثل المقام والالزم البناء على الظن مطا بل يلزم من ذلك ايضا وجوب ترجيح المجتهد المتفهم
الصفات الكماله والمكانات الجليله وسلمنا ارجحه تقليد الاعلم من غيره لكن يقول ان المقامات
مختلفة فربما يغيب البناء على الارجح وربما يكون البناء على مقتضاه اولى من غيره ولم يثبت كون
المقام من قبيل الاول التفاضل ما عن الفاضل في به من ان الاعلم له مرتبة ورجحان على المفضل
سندهم كما قدم في الصلوة وهذا ان رجحان قاعدة الاخذ باقوى الامارين والا كما هو الظاهر



في انه يجب بل العلم

من الشك في الصلوة له فلا يترى له وجهها ومع هذا فلا يثبت الاستصحاب التاسع انه لو بناه تقليد
غير العلم مع وجوب العلم والتمكن من تقليده لزم المساواة بين من يعلم ومن لا يعلم والثاني بل
انما الملازمة فلا يثبت العلم باعتماد بقصده يصدر عنه انه لا يعلم والاعلم باعتماد زيادة
علمه يصدر عنه انه يعلم فاذا لم يثبت العلم بالمساواة بينهما في جواز التقليد واعتنا
الثاني فليثبت المساواة في قوله نعم هل يشك الذين يعلمون والذين لا يعلمون ويورد عليه
اولا بما ذكر بعض الاصوليين من ان مقتضى الامة الشريعة في المساواة بين من يعلم في الجملة و
من لا يعلم شيئا لان النكاح المنقبة في هذا اليوم وهذا لا يصدر عن علم الامة باعتماد
علمه في الجملة نص عليه انه يعلم وحسب صدق الموجبة الجزئية لم يصدر السالك الكليتها
ففيها واجتماع المتناقضين محال بل قد يستدل بالامة الشريعة على جواز تقليد غيره لا علم
ذلك لو لم يثبت تقليد لكان مساويا لمن لا يعلم شيئا فانه ايضا لا يجوز تقليده مع وجود العلم
والثاني باطل لم يثبت المساواة فالمقدم مثله وفيه اشكال انتهى ثانيا بان الظاهر ان المراد ببلغة
فيها من جميع الجهات لا من كل جهة فلا يلزم تفاوت العلم والجاهل في كل شيء بل يكفي اختلافهما
في بعض الاشياء كالفصل والمريئة او اكثرها القاسر استنفار طريقتة العقائد على الرجوع الى
اعلم اهل الخبر ويورد عليه بان الاختلاف في الطريقة يقتضي متابعتها الظن الشيخ فانه ما يرجع
الى العلم لا لجل ذلك فلو فرض حصول الظن الشخصي من قول غيره لا ينبغي من غير توقف انهم لا يقولون
بمثله في المقام ويورد عليه باننا لا نسلم ذلك مع عدم وقوع الاختلاف بين اهل الخبر ولذا لا يجوز
الرجوع الى اعلم اهل الخبر في معرفة اللغات وفي شخص من المنافات وادرس الجنايا وفي غير ذلك
من الامور التي لا يطلع الا اهل الخبر مع ان مقتضى الاستدلال المزبور هو وجوب الرجوع الى اعلم
الرواة وادرسهم في النقل واضبطهم واعلمهم وهذا مخالف للشيعة والاصحاب الحادي عشر لاجتماع
المنقولة المعقولة بالشيعة المنقولة بل المحقة الثاني عشر قوله نعم من دعي الناس الى نفسه فثبت
من هو اعلم منه فليثبت مقتضى من لثان فان مقتضى هذه الرواية هو انه لا يجوز تقليد اعلم
الناس اليه مع وجوب العلم وهذا لا ومثله بان لا يجوز له الافشاء فلا يجوز تقليده لغيره
اذ لو كان تقليده جائزا لما كان ذلك محرم بل كان راجحا شرعا واجبا كقائمه ائمة القائلين
بالنسخ بين تقليد الاعلم وبين غيره بوجوه منها ان تقليد المفضل لو لم يكن جائزا لما جاز لمعا
الامام في تقليد اصحابه بل كان عليهم الاحذ منه بلا واسطة او العمل به باية لان القائلين
بوجوب تقليد الاعلم بوجوب الرجوع الى الرواية عنه ايضا اما الملازمة فثابتة بالاولوية لان
الامام في اولي الاشياء عينا من المجتهدين الاعلم واما باطن الثاني فيا ضرورة والبداهة لان

في جواز تقليد غير الاعلم

عوام نعم الامام كانوا باخذون معاملة دينهم من الصحابة ولم يكونوا مقتصرين على اخذ
من الامام ثم وردا به ابا نزيل ثعلب كالصريح في نفي ذلك والشيعة المستمرة شاهدة عليه
قد يورد عليه بوجوه الاول ان مجرد جواز الرجوع الى الصحابة الى الوسائط والنفاذ في استلام
الاحكام وعدم وجوب الرجوع الى الامام في شئنا من دون واسطة انما كان لكان الضرر
المخرج نظر الى تصرفه لك غالبا سيما بالنسبة الى البلدان البعيدة عن المقصود وما يخرج
فيه ليس مستلزما للخروج اذ قلنا بوجوب تقليد الاعلم في خصوص موضوع العلم بالاختلاف
الثاني في الاولوية المزبورة فثبت فلا يثبت علمه في خصوص العلم بالاختلاف في مثل المقام الثاني
فما ذكر بعضهم من ان الغالب في ذلك لادمنه حصول العلم من قول الرواة والوسائط بخلاف المقام
فما ذكره فاس مع الفارق وفيه ان احتمال السهو للنسب انما حصل في الاخبار مطاوعة الغالب
فدعوى حصول العلم في تلك الادمنة لكل احد غير مستقيمة الواجب ان رجوعهم الى الصحابة في الجملة
مسلم لكنه غير عديم انما الحكمة رجوعهم الى الصحابة مع العلم بالاختلاف وهذا غير معلوم
عنه كيف لامع ان مخالفة الامام في وجوب القطع بطلان الفتوى لم يمنع احدا من جواز التقليد
مع العلم بطلان الفتوى فضلا عن وقوعه هذا مع ان قياس المجتهدين الاعلم بالامام في ما لا يخفى
ومنها المستمرة بين اهل التقليد من السلف الى هذا الان اذ من المعلوم ان عوام كل عصر
في كل عصر من يومنا الى يومنا لم يمتدحهم لم يكونوا اشأوا في الرجال في طلب العلم الى الاطراف والحيات
بل كانوا يعبدون عظماء كل عصر بطامع لشرائط الفتوى اختلاف مراتب العلم والادارة في كل
العقراء والمجتهدين والرواة والمحدثين لا يزال كان ثابتا وكذلك اقله المفضلين من الصحابة ولم يمنع
ان احدا من الاعلم والاصحاب من غير الاعلم يقولون في نفسه والزمهم بالرجوع الى الاضمة مع التقليد
من الامور المهمة التي ينبغي الاهتمام بشاغلها واعرض عنه بوجوه من احدهما المنع من استنفاد طر
الصحابة والتابعين على التقليد بل كانوا باخذون بمقتضى الروايات وفيه نظر وثانيها بان
اختلاف الصحابة النبي والائمة كان نادرا في لغاتهم ومع ذلك فصول العلم بالاختلاف اندرون
ابن ثيبان الامام او بعض اصحابه قد علم بتقليد المفضل مع علم المقلد بعارضه قوله مع وجوب
الاختلاف لم يمنع كغيره ان العلم بذلك في زماننا مشكل فانا لم نجد احدا يفتلدها مع غيره
وعلم بان غيره الاضمة مخالفة في الفتوى في الغالب الشائع في تقليد المفضل والكاره مقلد فضيلة
غيره ومنه او عند اختلافهما في بيان مقلد لهم او عند علمهم باختلافهما او قد يجازي عنه بان السبع
المزبورة فاضنه بحجة قول الاضمة المفضل جميعا وهذا كاف في اثبات المطاوعة العلم بالخالفه و
عدمه انما لا يربط له في تبدل الحكم الواضحة لا يغير في الحال في تقليد من هو مفضل العلم بالخالفه وعدمها

في جواب التعليل

فمنه في الشبهة الزائدة هو جواز تعليلها بالعلم والادراك بان العلم في المقام ملحق على
سبيل الموضوعية بالضرورة ان قولنا المقول الذي يعلم بجملته مع العلم بحجة في الواقع ومع
العلم المزبور ليس بحجة في الواقع ثم انه يمكن تغير الشبهة المزبورة بوجود احداهما ان يقال ان قول
للمضول لو لم يكن حجة لكان اللازم على المعصوم ردعهم عن ذلك ولو كان الردع واقعا وصل
اليها لان من الامور التي تتصل بالبلية وتشتد اليها الا ان يتصل بالبلية على العلم وحصوله لكشف
عن هذا التغير فيوقف على العلم باستمرارها في ذلك المعصوم وعلى العلم بوصفها الى المعصوم
يتغير لاسباب لغايتها على العلم بتمكن المعصوم من ردعهم عن ذلك بان لا يكون هناك مانع
عقل او شرعي بحيث يكون المعصوم معذورا في ترك الردع الواجب عليه في سائر المقامات و
على العلم بتمكن الردع اعني التغير والامضاء والاضافان دعوى حصول العلم بتحقق الشرائط
المزبورة في هذا المقام في صورة حصول العلم بالتفصيل بالاختلاف في الجملة غير مستغنية الا
بالنسبة الى الشرط الاخير بناء على انه يكفي في دحضه اذالة الردع ثابتهما السبب الغير المستغنى
الكاشفة عن ذلك الامور ان بناء على ثباته فاعلة اللطف التي ذكرها الشيخ مستكافية في
بالعلم والنقل وغيره وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او من جهة استكشافه عن قول
علماء هذه الاضافة يكون هذا كاشفا عن قيام الاجماع على ذلك وعن قيام مستند معتبر
بسنده اليه من اطلع عليه نالها ان تكون المراد من ذلك سيرة العقلاء الفاضلة بحجج
الرجوع الى اهل الخبر وان كان مفقود مع عدم العلم باختلافه مع قولنا لا فضل فانه يجوز للكل
مناقبهم في هذه الطريقة مع عدم ورود الردع عن المعصوم بل مع ثبوت دونه نظر الى ثبوت
العقد العقلاني في مثل المقام فبينما اوزم العسر والخرج في الافتضار على تعليلها لا فضل خصوصا
اذا كان المراد به من كان افضل اهل عصره كما لعلة الظن من كلام المانعين واعترض عليه بان
العلم المدعى به انما ان يكون في شخص لا علم اوفى الرجوع اليه من البلدان الثانية اوفى
العلم بغيره والجميع كما ترى اما الاول فلان الشخص لا علم ليس لاكتشافه افضل الجهد فكما ان
معرفة اصل الاجتهاد في شخص ليس فيها العسر والخرج كذلك معرفة اعلية من غير ليس فيها العسر
وحله ان اعلية موضوع من الموضوعات المعروفة كالاجتهاد يمكن احرازها بالرجوع الى اهل
الخبرة خصوصا بعد ملاحظة اعتبار مطلق الفاعل في شخص اعلية دون الاجتهاد وادور
بوضوح التفريق بين المقامين فان شخص الاجتهاد يكثر في الغالب باليتنة والشباع ونحوها
بخلاف اعلية فان تعيين العلم من بين العلماء الموثوقين في الدنيا امر صعب مستصعب
هو مستغنى في الغالب ومطابقا مع تقدير البينات كاشاهدة في زماننا هذا وما شابهه و

في جواب التعليل

دعوى بتعليل العلم

دعوى اعتبار مطلق الفاعل في شخص لا علم غير مستغنى عن دليل علمها الا ان
يقال ان التكليف بتعليل العلم في نفس شخص لا علمه بالعلم بان لا كفاية بالنظر كما هو
الحال بالنسبة الى سائر المقامات التي استند بسبيل العلم بها في الغالب كما في فروع المتعلقة
وارش الحجابات والادوات والاشياء العذلة ونحوها ولا يمكن ان يقال ان ذلك انما
يستقيم مع عدم وجوب الاحياط وهو واجب المقام عقلا كما هو مقتضى فاعلة الاحياط فلا
يمكن البناء في مثله على الظن اذ فيه ان الالتزام بالاحياط في المقام يخالف لاجتماع المقتضى
المنقول فيمكن ان يقال بان البناء على الظن في مثل المقام انما يجوز اذا كان التكليف بتعليل
العلم تابعا على المكلف هو ممتنع الا في صورة العلم بالتفصيل بالاختلاف التي شهد بها وادور
حفظا للتقدم وما يقال من ان اضافة مقتضى التعيين هو وجوب تعليل العلم مظا فاذ ثبت
وجوبه ولو بالاصل وتفسير شخصه غالبا جازا لغيره بالظن فدفع بان التمسك بالاصل
المزبور انما يستقيم مع عدم قيام دليل شرعي على التغير وهو ما متفق بعد ملاحظة العتبات
القاضية بمشروعية التعليل والحاصل انه بعد ملاحظة كون شخص العلم مستلزما للخرج
النوعي في الغالب كان التكليف به مرفوعا في لوصار العلم معلوما عند المكلف وجوب تعليله
او لا يخرج خصوص المقام وكذا اذا كان المكلف غير وان لا يكون شخص العلم مستلزما للخرج
النوعي كما لو كان العلم معينا عند اكثرهم بحيث يستعمل شخصه على كل حال فانه لا يخالف
انه يعتبر في وجوب تعليل العلم في مثل زماننا امران احدهما ان يكون العلم معينا عند المكلف
بالعلم وبالظن فذهب بعضهم الى اشتراط العلم في المقام متمسكان بالظن ثم اوردوا دليل على
اعتباره في المقام وتخصيص العلم على سبيل العلم بتخصيصه مستلزم للخرج النوعي ومع عدم وجوب
المعقولة لا يجوز لها وهذه القاعدة مختصة لرواية عن خطلة الفاضلة بوجوب تعليل
الاعلم المستلزم لوجوب شخصه من باب المقدرة وجوبا اصليا غير ما يورد عليه بان ما
ما يقتضيه فاعلة الخرج المقام هو عدم وجوب شخص العلم بالا علمية ولا نقض بانقاء التعليل
المعلق بتعليل العلم فهذا التكليف ثابت في المقام كما نذكر عليه رواية عن خطلة ومع ثبوت
التكليف الواضح واستدلال سبيل العلم به بتعين البناء على الظن كما هو الحال بالنسبة الى سائر
المقامات التي استند بسبيل العلم بها في الغالب اوفى الغالب القول بان الرواية المزبورة منقضية
الاعلم المعلوم عند المكلف اذ لا يعقل التكليف بالامر المحال عند الحاجة فدفع بان الرواية
المزبورة معتبرة بحكم تكليفه وهو وجوب تعليل العلم وعلم وضعه هو انه يشترط في تقدير المعصوم
عدم وجوب الاضطرار ولا ريب ان الموقوف على العلم هو الحكم التكليفي دون الحكم الوضعي كما هو الحال

الأعلى في جوانر تقلد غير

بالعسنة السائر الاحكام الوضعية بل لا بعد ان يقال ان المستفاد من مجموع الرواية
الزبورة هو وجوب البناء على يقظة الاقوى عند غرض الاماراتين من البناء على
تقليد من يظن باعلية لانه اقوى من غيره ثم انه يظهر من كلام بعضهم القول باليقظة
في المسئلة بين من يمكن من تخيير الاعلم بطريق السهولة وبين من يتعسر عليه ذلك فحينئذ
الاول لانه مشمول الرواية ولا يجزئ الثاني لفائدة الترجيح في نود عليه بما نقر في محله من ان
للمخرج التوقي مستلزم لا رافع الحكم بالكتابة فلا يجوز قط واثباتها ان يعلم تفصيلا باختلاف
الاعلم مع غير الاعلم فانه يوجب عليه تقليد الاعلم في خصوص الضرورة ولا يجزئ غيرها لانه
الذي دلل عليه رواية عن خطبة المتقدمه واما الثاني فلان الرجوع الى الاعلم عند
صعوبة الامكان الغير لباغ هذا العسر المخرج فان اشد على اخذ ما وى الاعلم المطلق من غير عسر
بل واسطة او بواسطة الرسالة او العدل كما هو الغالب في باب ما يفتقر مسائل وابصارها
الى البلدان النائية بغير الاختيار والاعتين الرجوع الى غير مراعاة للافضل فالأفضل
الحاصل ان المراد بالافضل وان كان افضل اهل عصره الا ان المناط مطرد في الافضل الاثنا
بعد تقدير الاختيار من المطلق فلا يخرج في ثبوت الثاني فان الاعلم لا يقتضي صفة العلم
بالقوى بل بكون العلم بقاوى غير الاعلم اصعب لكثرة افتائه بالاحباط بل اعتبار عدل
على استخراج حكم المسئلة مثل الاعلم ومنها اطلاقات الكتاب السنية الواردة في مشروعية
التقليد بناء على دلالتها على امسالة السؤال وانه التقوية الكتمان فان اهل العلم عامر
بقناول الفاضل والمقتضى فالامر بالسؤال منهم يدل على وجوب قبول قول كل واحد منهم على
حدوا خصوصاً بعد انظر ثقاوتها العلم وندرة مساواة اهله فيه وشيوع الاختلاف
بينهم فان الامر بالرجوع الى طائفة المختلفين في الادلة والعلوم دليل اخر على اشتراك الجميع في ترجيح
الرجوع وهكذا اية التفريق انما يجازي الحد عقيبا لانداد المتفقين من من وما يدل على اختصاص
به انداد الاضحة في بيان القادة ببقاوتهم في حجة انداد كل مندر سواء كان افضل
او مفضولاً وهكذا الامم السائر فاسم من تقليد المبين رواية الاجتهاد والنوع في الشرع
ورقابات الحكمة وخوض ما ورد في حوزة اربابان والتفقي والعروبون وما مثلهم فان المسئلة
منها وغيره اما ورد في حجة العلماء كقوله في علماء امة كانباء بني اسرائيل وقوله في اصحابه
كالقوم باهم اقتد بهم هتديتم عند تعبين الافضل فيخير بينه وبين المفضول وبما يخرج عن حكم
الاصل القاضى بالامتناع احدى الافضل واغرض بعض المحققين على ذلك بانه بعد الغرض في كلا
على جواز اصل التقليد من المناشآت الواضحة المتقدم الى جملة منها الاستدانة انه ليس في ثبوتها

١٦٧

في جوانر تقليد المصو

دلالة على اتمامه والافضل والمفضل عند اختلافهما في حكم المسئلة لا من حيث الاطلاق ولا
من حيث العموم ولا من حيثيات اخرى فان منها ما ورد في جعله طائفة من العلماء من جها
للمثال القاضى عن ذلك معاملة الدين بانفسهم ولا فلا بد من الاعلى المختص في هذه
الطائفة وعند جواز الرجوع الى غيرهم واما ان كل واحد منهم جزم قط او عند فقه المعارض
فهو بمنزلة عن بيان ذلك من هذا القبيل قوله عز من قائل فسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
فان اضافة اسم الجمع الى الجمع لا يفيد الاطلاق الحكم بغير الجمع فلا ينفاد منها الا بتوجيه
لمخبر العلماء حتى لو احتملنا اشتراط انفاهم في اصل الترجيح وانهم اذا اختلفوا كان المرجح في
عزهم لم يكن هذا الاحتمال بالاطلاق في الموضوع لاعتدال الرضا بالتحكيم للاختلاف واحتملنا في احد
الاختلافين على الاخر باعتبار ما فيه من المزية التي لا تبيح الاخر لا ترى انه اذا قبل للرجاء او قبول
الاصل الطائفة بيان مقام المرجع لم يستغنى عنه الا بعد جواز الاستعلاج من غير هذا الجس
لو اختلف الاطباء في المعالجة فربما يوفق في اصل مرجعهم راسا فاضلا عن مرجع كل واحد
سبيل الترجيح وهذا مثل المطلقا الواردة في بيان حكم الخرافة لا يرفع منها شي من جهات الشك
وثوبته ان السؤال تاسع عن حكم اختلاف المرجع ليس بما علم جوابه من الحكم الاول بحيث يوجب
كونهم مرجعا راسا وخصوصا احد المتخالفين عينا لم يكن منافيا لما تقدم من الامر بالرجوع اليهم
كالايحى ومنها ما دل على وجوب الرجوع الى كل واحد واحد عينا على فاس العلم لا يكون مستقفا
منه ان كل واحد من العلماء شائبة لولا المعارض امامه فلا دلالة منه ايضا على حكم
الحكم بدخول المعارضين معا من منع وتعين احدهما دون الاخر فيرجع بلا مرجع مثلهما اذا جاز
انقاد كل غير عينا وقيل انما يرجع بين الاقارب فان الدليل الدال على وجوب انقاد القرابة محال
سبيل الى تناوله لها معا ولا لاحدهما الغلب بل الغير المعين من مرجع الامر الترجيح والنجح الى ناز
العقل فقدرت فيما تقدم انفا شغل في مثل هذا الترجيح الوفاق عند ما يحمل رجحانه على الاخر
ولو سلم حكمه بالنجح هذا خرج عن الاجتهاد بالاطلاق كالاخيخ ومعه هذا الباب في الترجيح
وانه الكتمان وقول الترجيح في النوع الشريف رجوا الرواة حديثنا فانهم جميع عليهم وانا جاز
فان قضيه الاسيين وجوز الحد والقول عقيب كل اندادها وكذا قوله في فلم يجمع عليهم بل
على حجة كل واحد من الرواة علمنا بحجج الشان المحفوظ فيه عدم المعارض امامه فلا ينفاد جزم
احد المعارضين منه تعينا ولا ينجح انهم حكم العقل به بالنجح اذا علم التساوي في الاهتمام وبالجملة
هذا القسم والقسم الاول لا ينفاد في قاعدة الترجيح الشرعي بين الترجيح بالمعارضين حتى يثبتوا باطلا
موضع النزاع اعني تعارض الفاضل والمفضول ومنها ما لا يبيح الدلالة على الترجيح الشرعي بينهما في

في جواز تقليد الفضول

لو لم يكن قد ورد في مقام بيان حكم اخذ الفروق بينه وبين الاولين انهما فاصران عن
اقتادة الخبير شيئا مما يختلف هذا القسم فان له اهلته لذلك لو كان مقتضاها ومن هذا
القبيل قوله في خبري خديجة المتقدم اليها الاشارة ولكن انظر الى الرجل منكم يعلم شيئا
من مضايقاته فان اطلاق الرجل يتناول كل واحد من المتعارفين فيكون دليله على الخبر
الشرعي فان امثال الاوامر المطلقة يحصل بان يثبت بعض الافراد خبرا بينها لان قاعدة
الاطلاق في وجه الاعراض بالجهل بقبض البناء على الخبر في مقام الاستئصال ولا ينافي كون الخبر
شريعا سميته بخبر عقليا ايضا لان الرواية استناد الخبر الى حكم العقل المستند الى الاطلا
وفي الاعراض بالجهل ومثله ما في مقبولة ابن حنبله لكن انظر الى من كان منكم قد روى
حديثنا وقولا لعسكري في رواية الاحتجاج المروية عن نفسه واما من كان من الغفلة
صائلا لذنبه وحافظا لنفسه وكاسرا لهونه متبعا لامر مولاه فله عوام ان يقلده فان الظن
من الموصول ارادة خسر المخرج دون الجمع والاستغراق فالحق ان للعوام تقليدا حاد من الغفلة
الموصوفين بالادب والوصاف المزبورة وهذا يشمل باطلا في صورة الاختلاف كما مر وروى ان ابا
كتب جوابا عن السؤال عن تقليد علي بن ابي طالب في دينه على كل من في حينا كثير القام
امرنا وهذا ايضا يدل على الخبر مثل قوله انظر الى الرجل لان الاعتماد على كل منهم عسلا
بحوز الامر به جدا فنزل على الخبر والجواب عن هذه الاخبار ونحوها ما يشاهد في اقادة الخبر
انما هي الرجوع الى قولها المحققين ورواها على هذا التقدير في مقام بيان الحجة العقلية
حتى يمسك باطلا في بل في مقام شخص طائفة المرجع من غير ما في الحجة وما يدل على ذلك ان
عن ابن حنبله مثل انما عن حكم صورة الاختلاف فقال فان اخذ كل منهما اي المتخالفين بعد
من اصحابكم فاختلافكم كما ان اولو كان في قوله انظر الى من كان منكم اطلاقا يتناول الضم
الغادير لم يكن لهذا السؤال ثابا وجهه ولكن يبين الامارة الاقوة والاعتدال عند المتأ
محصنا الاطلاق الاول ولا يذهب اليه ذاهبا ولا يعكسا الاطلاق في جميع ما في رواية الاحتجاج
الواردة في مقام بيان الفرق بين علماء اليهود وعلماء الانبياء في بيان مقام التكليف العقلي
المنه لان الرجل السائل كان يعلم ان تكليف عوامنا هو الرجوع الى علمائنا لكن اشكل ان الله
عوام اليهود على الرجوع الى علمائهم فلا يشبهونه بقبض الاصل في اطلاق قوله اما من كان ا
بعد حدود في ذلك المقام وبالجملة الانصاف ان الاستناد في حكم غافل الاصل والاجامات
المعتمدة بالشهرة الى مثل هذه الاطلاقات التي كانت يروي عن اصحاب الغافلين بعد الخبير
غاية الاشكال خصوصا مع استجماعها للشرائط التي تليق ببيان روايتها الى خديجة ضعيفة كما قبل بسببه

في جواز تقليد الفضول

عن حنبله لم يصح بكونه غير الشهيد الثالث احد واما من كان من غير كتاب الرجال وقا
الاحتجاج اعلم ان ارباب الضعف ككتابنا من تفسير العسكري الذي لا يعمل بآبائه الاخبار
وان كان فيها شواهد القديرة ومما ذكرنا ظاهر الجواب عن الاحتجاج الواردة في فصل العلم
مثل النبوي علماء اعلم كائنا بآبائه استر ائيل اما النبوي المروي من طرق العامة لاصحابنا بالخبر
فلا يستدل به بعد فرض حجة موفوف على العلم باختلاف اصحابه في حكم المسئلة والى له
بآبائه مع امكان دعوى العلم والظن القوي بعدم اختلافهم كما هو لسان في كل جماعة واحدة
معاملتهم من شخص واحد سماعا من شيخ او وصي او مجتهد بل في موضعين منه دلالة على
اتفاق اصحابنا احدها مادة الاهداء فان الاهداء في نحو الصواب عند اختلاف المعظمين
لا يفسر الا في منابغ احدهم مع انه من اخبر بخبر الاهداء في منابغ الجمع الثاني التشبه
بالجموع فانها طرق قطعية يتوصل كل واحد منها السالك الى المقصد كما ان الموصول الى الموضوع
المقصود يمكن في منابغ كل واحد من الجموع كذلك ينبغي ان يكون شأن الصياغة ايضا كذلك
والا لعمري التشبه غير المعنى فضلا عن الفائدة ولا ريب في ذلك لا يتصور ولا يتقبل عند اختلاف
في الاحكام وهذا واضح واما الاخبار الخاصة في حق المصددين من اصحابنا كما ذكرنا في
الجواب عنها ايضا اذ لم يثبت ان معاصر القوي مثلا من اصحابنا لانه كان منهم من ينال قوله
قول القوي فيما يقفه من السائل وكان اعلم واقفه حتى يفرط اطلاق قوله في التقفي في جواز
الاعتماد على قوله وحده فكذا الكلام في سائر اصحابهم المأمور بالرجوع اليهم كابان وزداره و
ذكرها والعسكري وغيرهم بل لظن قلة منهم واعتماد الامام عليهم وتعيينهم المرجع كونهم
افضل من غيرهم ومطابقته قولهم في الاغفر ومنه ان في الشرائع وغيرها ان نسب الفضول
للعطاء جازا من الامام لان نقصانه يجتنبه الشريعة فيه ايضا دلالة واخبر على ان
المفضول من حيث هو لا يلبس بشيء من مراتب الفضلاء والقوى مع وجوب الفضل والحاصل ان
اصحابنا لا يمتنع وان لم يكونوا اصحاب النبي في اتحاد الكلمة واتحاد القول نظر الى امسائر الحجة
احيانا الى اختلافهم لبقية ونحوها دون اختلاف اصحابه مالا انه كان في غاية القلابة
فلو سلمنا حجة مخالفة قول بعض هؤلاء المرجع لغيره الافضل من لسانه بقول ان مجرد مخالفة
الواقعية لا يفي في التشك باطلا في الامر لا يثبت حجة قوله عند علم المستفي بالخلاف بل لا بد
مع ذلك من ثبوت العلم بالخلاف لا نأقول ببعين الاعمال عند الجهل بالخلاف كما سنعرف في حجة
ثبت علم مقلدي بان مثالا باختلاف بينه وبين غيره لم ينفع الاطلاق في شيء نعم كما كان
صحيح الجمل بالخلاف في الجملة مقطوعا بها كما يشهد به عدم جريان عادة المقلد في الفرض

في انه يجوز للعالم الرجوع الى المصنوع ابتداء

البحث عن المعارض فلا يجر من لالة هذه الاوامر على جواز تقليد المفضل عند الجواز لا
انتهى كلامه وضع مقامه ونقصيل القول في المسئلة بنم بيان امورا الاول قد يوهم انه
على فرض تمامته ادلة الجوزين يجوز للعالم الرجوع الى المفضل ابتداء واستدانة من
دون الرجوع الى الاعلم وهو مما لا وجه له لان المسئلة من الخلافات التي تليق بها الاجتهاد
او التقليد ولا سبيل للمقلد الى الاول لقصة عن فهم ادلة القولين فتبين الثاني في تقليد
احد المفضلين بتقليده او بتقليد المفضل الآخر يودي الى الدور والتسلسل كالاجتهاد
البحث في تقليد الاعلم انما يعود الى المجتهد اذا سئل العالم عن جواز تقليد المفضل نعم لو
حصل للعالم القطع بجواز تقليد المفضل في الواقع جاز له الرجوع اليه ابتداء واستدانة باذا
كون القطع المزبور باقيا وكذا الحال فيما لو حصل له من ملاحظة الادلة بمعونة واحد من اهل الخبرة
او من الشافه والسامع مع تفعله عز وجل الخالف لقطع بجواز تقليد المفضل وفيما الشريعة فانه
يجوز له تقليد المفضل في هذا الحال بناء على القول بمجتهظ هو الادلة بالنسبة الى العالم
واذا كان المقلد غافلا عن الخلاف فرجع الى المفضل صح عمله على القول بجواز تقليده وكذا يصح
ايضا على القول بجوز تقليد الاعلم اذا كان علمه مطابقا لمقتضى خبر الاعلم الاقوى ومطلقا
بناء على القول بان الامر الظاهر يقتضي الاجراء نعم لو قلنا بكون التقليد واجبا شرطا في صحة
عمل المقلد لا يصح عمله بدونه وان كان مطابقا لمقتضى فتوى احد من المجتهدين كما ذهب اليه بعضهم
كان الاجر هو البناء على الفتا في جميع هذه الصور لكنه خلاف ما يظهرون من الادلة فالمرجع هو صحة
ذلك ومثله من يمكن من بناء القرية في العبادات من الملتزمين لوجوب التقليد فانه يصح اعماله
مع تحقق بنية القرية وان كان غاصبا بسبب خبره وتوكيد التقليد قد يقال انه فرض لم يتحقق كما
فان الالتفات الى الخلاف يستلزم الشك في صحة العبادات التي قلدها المفضل فكيف يتحقق الجزم
بالقرية الا ان يقال بانه اذا كان غافلا عن متنا فان التبرع مع قصد القرية يتحقق منه الجزم
بالقرية الامر المشكك اذا علم باختلاف مجتهدين في الفتوى فهو على من احدهما ان يكون هذا
المعلوم مراد بين الفتاوى الصادرة منه ولم يكن عالما بما تفضلوا والا فوى هو البناء على الخبر
في المقام السيرة المستمرة فان هذا العلم الاجمالي حاصل في الغالب لم يزل احد من المقلدين يلزم
بوجوب الفحص مثل المقام وللعلموا القاضيته بمسيرة عتيقه بنسب على ما ذكرنا من سقوطه بالنسبة
الى المعارضين ايضا ومثل بوجوب تقليد الاعلم في المقام ولعل مستنده قوله في مقوله
عن من حذلة الحكم ما حكم به اعدلهما وانهما الحديث منها ان مورد هذه الرواية هو
حصول العلم التفصيلي باختلافهما كما لانه المفروض في السؤال خلافه بالنسبة الى صورة حصول

وتكليف المقلد مع العلم باختلاف

العلم الاجمالي بتحقيق الاختلاف المزبور لان اطلاق الجواز يقتضي العلم به وما فرغ من علمه من
ان المورد لا يخص من انما هو فيها اذا كان الجواز عاما فانما لا يربط له بما عرفت به ثم لو قلنا بان
الاصل في المعارضين التوقف في التساظر او قلنا بعد حصول ادلة التقليد لمصو القام
فلا يبعد القول بجوز تقليد الاعلم في المقام ايضا راعى المشتق لكنه بعيد جدا لظنه
ما مردد على عدم وجوب تقليد الاعلم في الصورة المزبورة ايضا فاعاد الحق فان مقتضى العلم
في ذلك مستلزم للرجوع النوعي فيرفع التكليف المزبور بالكلية وثانها بما ان يكون ذلك الاختلاف
معلوما على سبيل التفضل وح فان علم مسا وانما في العلم وسائر وجوه الترجيح كان مجتهدا
تقليدا بها شاء وفاقا لاكثر المحققين بل لا يعرف في ذلك مخالفا لاصحابنا ومذهبنا ووجود
احتمالات اخرى احدها ما حكى عن بعض الاصويين وهو سقوط التكليف اساسا والرجوع الى الادلة
الاصولية وهذا معنى على ان يكون الاصل في فاضل الامار من التساظر وقد بطلناه ايضا
الى امكان دكوا الاجماع على خلافه مع ان البناء على ذلك في مثل المقام مستلزم للرجوع على
وثانها ما حكى عن بعض وهو وجوب الاخذ بالانقل والظاهر ان المراد به انقل القولين كالانما
بالنسبة الى العصر فهو غير البناء على الاحتمال كالمجمع بينهما في المثال المذكور نعم ربما يوافقنا
كما اذا دار الامر بين الوجوب الاستصحابا مثلا فان البناء على الوجوب عندنا بالانقل وموافق
للاحتمال طوبى بناء هذا القول ان يكون الاخذ في فاضل الامارات التوقف وثانها الاخذ
بما يوافق منهما اصلا من الاصول كالاستصحاب او البناء على الاحتمال واما العلم باختلافهما
مقدار العلم فان علم الاعلم منها تفضيلا فالاقوى هو وجوب تقليد الاعلم في المقام ويدل عليه
رواية عن من حذلة المقلد انه وان اعتل في نظر اعلمه كل منهما من الاخر بعد العلم الاجمالي
بان احدهما اعلم فان قام على بعض الاعلم منها امارة من الامارات الشرعية كالبينة وجبت
متابعها كما في صورته العلم التفصيلي لان العلم الشرعي والوجدان في سوائه في شخص الموضوع
وان لم يقم دليل شرعي عليه فاما ان يظن باعلميه احدهما باحد الظنون المطلق او لا فاذ
كان الاول ففي اعتياد الظن وعدم وجهه بل قولان قبل بالاعتناء لان الاخذ به بطريق
القطع بالخروج عن التكليف الظاهري الذي هو الخبر والعقل فاض بوجوبه وبغيره اخر نقل
ان المستفاد من رواية عن من حذلة المقلد هو وجوب تقليد الاعلم عند العلم باختلافه
لما كان شخص الاعلم متقدرا بالنسبة الى نوع المكلفين ومفسر في الغالب كان البناء على
على انقل منعنا لانه القدر المتيقن في الخروج عن التكليف الثابت وبعبارة اخرى لا يثبت
ان تقليد من يظن بعدم اعلميته من حيث كونه كذلك ليس واجبا ليعين في المقام وتقليد من

المحمدة وتكيف المقلد في صورة اختلاف

كما نرى في الأصول فان تلك الامانع من التمسك باصالة عدم الاعلية في مثل المقام و
ببرهنة عليه الخبير المناقشة فيه بان العمل بالاصل وبطل الفحص عن المعارض ليس بحاجز
فاسد لان ذلك انما هو في الشبهات الحكمية واما المصادفة الموضوعية فقد نرى في
عمله جواز العمل به فيها من دون فحص قلت ولا ان اصالة عدم الاعلية لا تقضي بثبوت
الساوي الاعلية فباس الاصل المثبت الذي لا يعتمد عليه والخبير بين المعارضين انما هو
حكم من احكام تساويها وبغير راجح لا رديحان الخبير ليس حكم من احكام التساوي واما الاعلية
شراها بل عقلا ولا يثبت على المستصحب الاحكام الشرعية كما ثبتت محله عند ابطال الاصول
المثبتة ويؤثر عليه بالزام كون الخبير في المقام شرعا مستغادا من الادلة كافي في بقاء فرض
الاخبار فباصالة عدم الاعلية وغيرها من وجوه الترجيح امكن اثبات الخبير على كونه من
احكامه دون احكام التساوي ثانيا بان هذا الاصل معارض باصالة عدم المساواة التي
دعوى كونها امر وجوديا شرعا من بلوغ كل واحد من الخبرين مقدار معين من العلم مردود
زيادة ونقصان الا ان يقال بان اصالة عدم الاعلية حاكمة على اصالة عدم التساوي
بطل على اصالة عدم التساوي بناء على ان الاعلية مانعة من ثبوت الخبير في المقام لان التساوي
شرط او يقال بان اصالة عدم التساوي لا يثبت عليه امر شرعي من دون واسطة امر
وهو اعلية احداهما غير الاخر ولا يمكن اثبات الاعلية بها الاعلية فباس الاصل للمثبت الذي
لا نقول به او يقال بالمنع من كون المساواة امر وجوديا شرعا بل هو راجع الى امر وجودي وهو
منها احداهما على الاخرين وقال ثانيا بان جماعة من الاصوليين انكروا امكان تساوي الخبرين في الظن
انه على فرض كونه عديم الوقوع في الخارج او نادرة بحيث لا يمكن العلم به وح فيمكن المنع من جواز
العمل باصالة عدم الاعلية الا بعد الفحص لقسام ظن التساوي كافي نظائره من لسيما الموضوعية
التي لا يجوز فيها الاصل الا بعد التثبت والحاصل انه كثيرا ما ينفون عن العمل بالاصل
الا بعد الفحص في الشبهات الموضوعية ايضا ولعل المقام من هذا البناء يورد عليه بان مجرد
حصول الظن الذي لم يشبه اعتبارا لا يفي بوجوب الفحص اجزاء الاصل في الشبهات الحكمية
ما لم يعلم دليل معتبر على وجوب الفحص فيه كافي في الشك في حصول الاستطاعة ونحوها ومن هنا
ان اصالة عدم الاعلية اصل موضوعي حاكم على الوجوه الاربع المتقدمة الفاضلة بوجوب
الفحص في المقام فالأقوى في النظر هو عدم وجوب الفحص عن الاعلية في الصور المزبورة ولما اورد
الثاني مثبت الاعلية بكل ما ثبت به سائر الموضوعات العامة وطريق معرفتها هو الشك
من اصل الخبر او الغرض المعينة للعلم مثل كونه مرجعا للصالح والعلامة والافتقار

في انه هل يجب فحص الاختلاف

بالاقتضية بين اصل الخبر ونحوها والافتقار بالظن ايضا لا استدلالا سبيل العلم بالاعلية
غالب احكامها به واهل بشرط في حجة الظن في المقام بعد فحص العلم فلو تمكن منه لم
يجز العمل بالظن ولا فيه قولان اقويهما الثاني للاصل المتقدم ولان سبيل العلم بالاعلية
فيما ان البشوروم مقامه الظن بقا وهذا الخرج النوعي يقضي بعدم وجوب الفحص قط فلا يجز
الفحص ايضا في صورته الممكن من فحص العلم سماع القطع بعدم افضلية الاخر فان الظن
انه لا فائز بوجوب الفحص هذه الصور بل يجوز له الاخذ بالظن المذكور لكن لا يتعين عليه
ذلك بل يجوز له الفحص جاء لاكتشاف الخلاف وظهور التساوي كما يكون مخيرا بينهما للمانع من
الدوسعة التي سبقت في الالتزام بقول احدهما خاصته بل الظن ان الاخذ باحتمال الافضلية
ح حائز ايضا فان لم ينكشف الخلاف بعد الفحص يقين الاخذ بقتضي الظن والاحتمال وان لم يقطع
بانقضاء الافضلية في شيء من الجانبين كان افضلية كل محتملة عندنا فيجوز القول بقبول الاختلاف
على الظن فيه لردان الامر من المحذورين بل يجب الفحص لا طرفة عدم وجوب الفحص في المقام ايضا
لما مر قد استشكل في الاكتفاء بالظن المزبور في مثل المقام وان كان ثابتا بل لا بد من
عمله فذهب كونه الخبير في المقام من المقام من الاحكام العقلية من جهة مناقضة اقوى الامارين
وقبح ترجيح المرجوح على الراجح لان غاية ما يقتضيه الظن المزبور هو ثبوت الاعلية شرعا فاذ
لم يكن وجوب تقليد الاعلى من الاحكام الشرعية لم يثبت على ما قام عليه الظن المزبور اطلاقا وفيه
بعد فبان الامارة الشرعية على اعلية اسدهما يكون من قام عليه الامارة بمنزلة الاعلى
في نظر العقل معاملة معاملة الواقع كافي في صورة قيام التبعة ونحوها على ثبوت الاعلية
الامر الرابع اذا علم اختلافهما في مقدار العلم وان احدهما اعلم من الاخر بعينه ولكن شك في مخالفة
في الفتوى فلا بد ان ذلك الاعلى بما لفت ابد راي المفضو في وجوب الفحص عن الاختلاف مع
تقليد الاعلى ان ظهر المخالفات وعدمها في خبر بينهما ابتداء وجهان بل قولان منشأهما التامل
في ان تقليد الاعلى هو واجب مطلق او مشروط بصحة العلم بالاختلاف اذ على تقدير وجوبه
يجب الفحص من راي المتقدم والذلي لاختلافه غير واحد من المختفين هو الاشتراط مستدلا بما مر
وارد من على الاصل القاض بالاختلاف بناء على ان الخبير بقا الفحص ليس من الاختلاف والاختلاف
يقول الاعلى مع ظهور المخالفات لا اشكال فيه ولا شبهة بخلاف البناء عليه قبل الفحص فانه
مشكوك يرجع الى اصالة الحجية واستصحاب الشغل فاعدته والاقوى عدم الاشتراط وبل
عليه امور الاول ان مقتضى الاصل عدم اختلافهما في الفتوى وهذا من اجل اصالة عدم المخالف
الحاربه في سائر المقامات عند حاز المقتضى يورد عليه بانه مع كونه من الاصول المثبتة

في انه هل يجوز الفحص عن الاختلاف

من جليل انبات الحادث بالاصل مغاير مع اتصاله عند الاتحاد بناء على انه ايضا وجودي
الا ان يقال بان الاتحاد في القنوى ليس شرطاً في ثبوت الجبر العقل والشرع فهذه المقام بل
الاختلاف مانع فالاصل عدمه وهذا الاصل جبر في المقام بعد الاشارة كون غير الاعلم مع
الاعلم ايضا شرعية شاذية كما هو مقتضى خلافات الادلة فانها فاضية بثبوت المقصود
في مثل المقام والثاني اطلاقاً لاخبار العامة والخاصة الواردة في مشروعية التقليد
القدر المندرج تحتها يبين هو صورة الجهل بالخالف والثلث السيرة المستمرة من زمان
الائمة الى هذا الان فان عادة الناس مستقرة الى المراجعة الى المفضول مع الجهل بما
قولهم لقولنا لا فضل سلفاً عن خلف الا ان يقال بان القدر المستعمل من السيرة المزبورة هو
صورة عند كون الاعلم معلوماً اما هذه الصورة فهي مندوخة فيما دل على وجوب تقليد
الاعلم من الاصل والمقبولة المتقدمة ويجاب بان الاصل لا مسرعة في المقام بعد ذلك
فان الدليل على الجبر في المقام والمقبولة منصوصاً الى خصوص العلم بالاختلاف لا هذا المقصود
في السؤال فينبغي اطلاق الجواب اليها الا ان يقال بان لفظ السؤال منصرف الى الواقع اذ
ليست فيها مرتبة نقدية في السؤال في خصوص المعلومات فان قوله وكلما اختلفا في حديثكم
ظاهره تحقيق الخافعة الواقعية اذ اللفاظ موضوعية باراء الحكم الواقعية وليست موضوعية
للامور المعلومة كما انها ليست منصرفاً اليها فالاصل عدم جواز تقليد صاحب العلم بالاختلاف
مضافاً الى ان ترك الاستفصال عن صورة عدم الاختلاف ليل على القول بان ان يقال ان
المناط منفي في المقام فانه ذكر الالاء العلامة دام ظله العالي انه بشرط في وجوب تقليد
الاعلم امر ان احدهما العلم التفصيلي باختلاف الاعلم مع غيره فانه في هذه المسئلة لا يجوز تقليد
المفضول واحتج له بان لقراء الخليفة شاهد بان السؤال عن خصوص صورة العلم بالاختلاف
وليس السؤال مطع حتى يكون الجواب ايضاً عاماً شاملاً لكلنا الصورة في الاتحاد يكون انحصار
الاعلم موقوفاً لو كان محض العلم بالاعلمية موقفاً على ارتكاب الجبر لم يجز ذلك عليه
مع اجتماع الشرطان المزبورين في تقليد الاعلم انتهى فقلت ان محض العلم بالاعلمية موقوف
على ارتكاب الجبر نوعاً اذ الغالب تقصير حصوله فلا يجوز تقليد الاعلم مطلقاً فاجاب بان الجبر
الغالب ليس فاضياً بارتفاع التكليف فلو كان شخوص الاعلم متعسر المحبوبة نوع التكليف
في مثل زماننا هذا امكن الحكم وجوب تقليد الاعلم بالكتابة ثم قال انا انما نقول بوجوب
تقليد الاعلم في خصوص هذا الامر مع تيسر شخوص العلم بالاعلمية كما في عصر الشيخ وليس مستلزماً
للجبر المزبور والجبر الاعلى ما لا دليل على ارتفاعه مع ان قاعدة المسئلة الثانية بالعلم

في انه هل يجوز الفحص عن الاختلاف

النقل فاضية بوجوب الانبات بالمستطاع في مثل المقام ثم قال انا لا نسلم تحقق الشرع
النوع في مثل المقام اذ لا نقول بوجوب تقليد الاعلم الموضوع الى الملة وانما نقول بوجوب
الاعلم الذي يكون الرجوع اليه ميسراً كما علم البطلان في العلم التفصيلي بخلافه المفضل
معه في القنوى مع ان الحكم بجبران قاعدة الجبر في المقام مستلزم عند وجوب شخوص العلم
ايضاً في الاخبار المتعارضة لان ذلك انما يصيب من موضع البحث مع انه لا فائز لظاهر ذلك
فان الافتقار من جملة المرجحيات التي يجب على المجتهد شخوصها عند وقوع الخلاف بين
الاخبار فقلت له ان الاجماع قام على وجوب الرجوع الى اقوى الدليلين ولا ينبغي ان الرتبة
او الظن بافتقاره راوى احدهما كاف في ترجيح على الآخر ولا نسلم قيام الاجماع على وجوب تقليد
العلم بالافتقار عند وقوع المعارضة بين الاخبار فكذلك الحال بالاستنباط في المقام فاذكر من
سقوط تقليد الاعلم مع تقصير شخوصه عن مستعمل بل يلزم بوجوب المسئلة لا علمه نظر
المران فيحصل العلم بالاعلمية مستلزم للحجج النوعية لان الامر دائر في المقام بين العبد والخبير
فالاصل يقتضي الاول ولا من منصف القاعدة في كل مقام تقصير يحصل العلم فيها نوعاً كما يقتضي
الملكيات وادوار الجنايات والعذر والاداف في الاستنباط في العلم بالاختلاف فانه في العلم بالاختلاف
وهذه القاعدة صحيحة عند اصحابنا حتى عند من يقول بعدم حجية الظن مع الجاهل ام ظله عن
ذلك بان التمسك بالاستناد بحجية الظن في مثل المقام هو مقتضى امور اربعة الاول وجوب
التكليف ببقائه في القدر الزائد على المعلومات القائمة عند امكان الاحتياط او عدم وجوبه
الثالث حصول الاستناد الاغلب الرابع تساوي الظنون ولا رتبة في الشرط الاول منصف
المقام فانا لا نسلم ثبوت التكليف بتقليد الاعلم مع تقصير شخوصه ومجرد ثبوت الاحكام لقراء
عليه هذا الحال لا يقتضي لك فقلت له ان مقتضى رواية خذوا العلم المتقدمة هو ثبوت
التكليف بتقليد الافتقار في المقام لان قوله وافتقروا كغيره من الالفاظ موضوعية للمعان
الواقعية وشخصية وهم واجبة اذ وجبت المكلف بتقليد الاعلم والافتقار في صورة الاختلاف
وتقصر عليه محضه ويجب عليه الاخذ بالظن في شخوصه اقتضار على المشقة في الخروج
عن الاستغناء اليقيني فاجاب ام ظله عن ذلك بان السائل انما سئل عن حال الميتر فان كان
يكون الجواب معلقاً على امر مجهول التيسر والتكليف بتقليد الافتقار الواقعي المجهول المكلف
من هذا القبيل فلا بد من ان يكون الجواب معلقاً على امر معلوم وهو وجوب تقليد معلوماً
اذا كان مغايراً فاذكر من لزوم البناء على الظن في المقام غير مستلزم اذ التكليف بتقليد
منصف عند تقصير شخوصه البناء على الظن غير مستفاد من الرواية المزبورة فقلت له ان كثيراً

صلى فيما كان المصطفى قفلا

من الاخبار بل اكثرها مشتملة على السؤال عن حال المحترق مع ان طريقة الاصحاب مستقرة
على سبلها على المعاني الواقعية ما لم يفرق فيها على خلافها الامر الخامس اذا كان المفضل او
من الافضل في الفتوى بحسب الامور الواقعة الى كيفية الاستنباط دون الامور الخارجية
مثل ان يكون المفضل اكثر فصلا من الافضل وان لم يجد منه فهل يعين ايضا تقليد
الافضل او يتقلب الامر بين ج تقلد المفضل بل اعتبارا بما فيه من الوثاقة والتجربة
وجوه او اقوال اظهرها الاول لاطلاق رواية غير خظلة المتقدمة ويحتمل الثاني لما معه
من الوثاقة المقربة للقول من الواقع بحسب المعارضة زيادة ملكة العلم وهذا مبني على كونه
المناط المستفاد من المعنوية المتقدمة هو الاقرب والاثبتة لا مطلقا الا على الاضحية
كما هو الحال بالنسبة الى الاخبار المعارضة الامر السادس ان في الفصول هل العرف في الا
بان يكون اقرب في غالب المسائل او يكسبه كونه اقربا ولو في المسئلة التي يرجع فيها وجهان
اظهرهما في كلامهم الاول وفرضه بغض الوجوه هو ان على تقديره فالتقريب لا يقين الاقرب في
البعض بالنسبة الى البعض الذي هو اقرب منه حتى انه لو كان احدهما اقربا في مباحث
الطهارة والاخر في مباحث التجارة تعين تقليد كل منهما فيما هو اقرب فيه وتجهيز الباقي
في الرجوع اليهما والخروج من بينهما فانه استهمل الظان ما ذكره مني على كون المناط المستفاد
من المعنوية ونحوها هو الاقرب والاثبتة اما لو سلمنا بان الاختيار يقول العلم مني على
التقليد المحض فان كان احدهما اقربا في نوع المسائل وفي اغلبها تعين تقليده وان كان احدهما
اقربا في مباحث العبادات مثلا والاخر في مباحث المعاملات كان المجهول هو الخبر لعدم شمولي
المعنوية بينهما الامر السابع اذا تساوى في ملكة الفقهات والاجتهاد وتفاضلا في الدقة
والورع هبته قولان قبل بوجوب تقليد الادين والاورع متمسكا بالاصل وفي ترجيح المرجح
على الراجح وان الظن الحاصل في قول الاورع اقوى من غيره وفي كليهما نظريه يمكن ان تستدل
لذلك بقوله في خبر من حفظه المتقدمة الحكم ما حكم به اعدلهما الحديث على كونه مستقفا
منه هو كون كل من الاقرب والاعدل موقعا للترجيح الامر الثامن ان قلنا بوجوب تقليد
الاعلم فان كان احدهما اعلم في الفقه وسائر العلوم فلا اشكال في لزوم تقليده وكذا ان كان
اعلم في الفقه مع تساوي في سائر العلوم واما مع التساوي في الفقه والاختلاف في سائر العلوم
العلماء دخل في الفقه كالاصل والرجال والعربية ونحوها فهل يجب تقليد الاعلم في جميعها
او في بعضها او يخرج مطروحة او اقوال الاقربا انه لو كان لسائر العلوم خل في الاعلمية
امكن القول بترجيح على غيرهما الا ان الامر التاسع قال في المفاتيح الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب

في انه هل حكم غير القبول كذلك

في ان النزاع في زمر العتبه حكم حكم الاستفتاء فيجب المرافعة الى العلم ان وجوب تقليد
الاعلم والاخلا واقفا في زمر الخصوف والنظم المعظم انه كذلك ايضا ويظهر من العلامة انه يجوز
الترافع الى المفضل في زمر الخصوف بغير الشرائع قال لان خلله يجرى بنظر الامام وهكذا حكم
التقليد في الفتاوى انتهى وقد ورد عليه بان ما ذكره من الفاضل العموم القاضية بحسب
النزاع الى العلماء وما دل على ثبوت الاول باله العامة للجهل لا يمكن تخصيصها برواية غير خظلة
المتقدمة لانها مخصصة بصحة الاختلاف ما بيننا لو كان للترافع الى الافضل واجبا لورث بيانه
في الشريعة ضد الدليل دليل لعدم بل يمكن دعوى امام الشريعة على خلافه وايضا فاعرف ان
تخصيص العلم مستلزم للرجوع النوعي فليس بواجب تعين العلم مقدمه للترافع اليه فلا وجوب
لننا بعد عدم وجوبها مضافا الى ان العلم بالبا يتخصر واحد ولا ينبغي ان يكلف عامة الناس
بالرجوع اليه في مقام الترافع مستلزم للرجوع الشديد والعسر لم يضر هذا الذي في ذلك
مستلزم للرجوع الشديد والعسر المنفي عن هذا الذي بوجوب تقليد الاعلم كما يجب تقليد الاجتهاد
قال اقوى وجوب عدم الترافع عند العلم الامر العاشر هل حكم غير الاستفتاء من سائر ما بشرط
في مباحثه الاجتهاد حكمه اجب اعتبارا بالاعلم او لا فيه وجهان بل قولان فيهما الثاني ما دل على
ثبوت الاول باله العامة للجهل وجوز الرجوع اليه امثال هذه المقامات الامر الحادي عشر
علم بقبول المفضل بسماع منه او بغيره او بخود ذلك وظن بقوى الافضل باخبار عدل ونحوه مما
يجوز الاعتماد عليه معرفة منه هب المجهول يجب تقليد المفضل او يجب تقليد الاعلم فيه
بل قولان اقربهما الشك الماد على ثبوت ذلك وهو الاول وثبوت الثاني مني على وجوب تقليد الاعلم
الامر الثاني عشر ان في المفاتيح اذا سئل المقلد المفضل مع تمكنه من الافضل فان علم المسؤول بذلك
قال لا حوط ترك الفتوى وان لم يعلم بذلك فله الفتوى ح حله الفعل المسلم على الصريح انتهى الظاهر
الاخاء للمقصود من الامر الثاني عشر يظهر من جملة من الكتب ان اذا اعتد المجتهدون واقتوا على الحكم
جاز للمقلد العمل بالحكم من دون تعين من قبله فيه والاقوى عند وجوب التعيين في المقام وان كان
الاثر بوجوب البناء على شيء منهم من قولهم هذا المقام لكنه بعيد كما يظهر من ملاحظه ما مر في
الرابع عشر ان في المفضل لعلم التمكن من الافضل فتمكن منه فيجب عليه تقليده فيما لم يقلد في
المفضل منه وهل يجب الرجوع الى الافضل فيما قلده المفضل والافضل وجوه او اقوال
يجعل القول بوجوب الرجوع مطلقا لا يلائم الدليل الدال على وجوب تقليد الاعلم فان مقتضى الدليل
رواية غير خظلة المتقدمة هو وجوب تقليد الاعلم مطلقا فان المسند منها هو ان حكم غير اعلم
ليس معتبرا في الشريعة اذا كان مغاير صامع حكم غير اعلم فكذلك الفتوى بالجمع المركبة بالامر

على مقتضى قول احد من اصحابنا ان المجتهد اذا سئل عن حكمه فله ان يقول ما يشاء من غير ان يفتي بما هو عليه

في ان

في تفسير الأعل

جاءت في المفضل في صورة العجز عن العلم لكان الدليل الدال عليه فخرج مما نحن فيه الى
عوارضه المربوطة واستصحاب ثبوت المقام منه في حق غيره خارجا في المقام سببا لعدم ملاحظة
معارضته باستصحاب الجبر والاستصحاب في الغالب بوجوب التقليل لا العلم ثم نعم
لو شاءوا باقتضائه واحد منها ثم صاروا لا خلافه منه فالظاهر وجوب تعدد الرواية
المربوطة بخلافه بكونه اعلم حال صدق الحكم والافتاء فلا يكون المقام الذي هو مورد
فاستصحاب ثبوت الحكم للفصل فيه جاز في خصوص المقام ويجعل القول بعدم ملاحظة
الصحة ولزم الحرج غالبا في الرجوع وامكان منع انصاف الاطلاق الى هذه الصفة مع معارضة
باطلاق الشهرة والاشجاع المنقول بانه لا يجوز الرجوع بعد تقليد المجتهد والمعارض بينهما
من وجه والرجوع مع هذا الاطلاق ويجعل الفصل في المقام بين الاعمال السابقة واللاحقة
فيحكم بغير الاعمال السابقة وترتيب آثارها عليها ولا يجوز اعادة العمل وقاعدة الجرح قد يكون
في ذلك في مستند عدول المجتهد عن الصواب لا من غير الاعمال من كان أقوى ملكة واشد استنباطا
بحسب القوة المفرقة ونقطة من اجاز فيهم الاخبار بمطابقة والتمسك بالاشارة وتلويح في فهم
انواع المعارض تبرز بعضها لبعض في الجمع بينها بالاعمال الفواعل المقررة لذلك مرعا
للتفريقات العرفية ونكاتها وفي شئخص مظان الاصول الفقهية والعلمية وهكذا في سائر جرح
الاجتهاد ولما كثرت الاستدلال وزيادة الاستخراج الفعلي فما امدخله لنفي الاعلانية
ذلك ان صفة افضل وضعته فائدة التفضيل الزيادة في الانصاف بالمبدء محبب رتبته
في ذلك الاطلاق من الخافي في العلم اطلاقا عديدا معروفة ضد بطلان وبرايد مطلق الادراك
للمنقسم الى التصديق والتصديق وهذا مخصوص بعرف اهل الميزان وقد يطلق ويراد به الاعتقاد
الحازم لغير التصديق وقد يطلق ويراد به السائل ومقابله هذا المصنف على كون المنا
عبارة عن المحذور لا المنسب او كمن التصديق عبارة عن نفس الادعان وقد يطلق ويراد
الملكة ولا ريب ان المراد بالمبدء في قولنا المجتهد الاعلم ليس هو الاول وهو واضح ولا الشا
لان التفضيل بحسبه يوجب الاختلاف في مراتب التصديق شدة وضعفا ويكون المراد بالاعلم
من كان اعتقاده اشد من اعتقاد الآخر عند اعتبار في باب التقليد مقطوع به لان المعبر في
الاجتهاد انما هو الاعتقاد الراجح اعني الظن دون الجازم وايضا امدخله لتأكيد الشك في
عدمه في الاقرب من الواقع وقد عرفنا ان تقديم الاعلم انما هو لكونه اقرب مع ان الاطلاع
على الاعلانية مع معتد ومختصر اخبار المجتهد بنفسه عن مقدار اعتقاده مع ان اطلاق الاعلم
وارادة هذا المعنى غير معروف في الجواهر وانما نحن لا نجتر الان شئ من مثله ولعلنا اشترطوا

الحكم

في المراتب الاعلى

في صيغ التفضيل من كون المبدء قابلا للشبهة والاضعف العلم بمعنى التصديق الجازم ليس قابلا
لها حقيقته او في نظر العرف فاهم غيرا فحين من انقسام العلوم من حيث الشدة والضعف في اقسام
المعنيين الاخيران فكل منهما يصح بناء التفضيل منه عرفا فان الاعلم قد يطلق ويراد به اشد
ملكة واخوبها وهذا هو المتعارف الشائع في الجواهر انما اذا قصد بعض الصناعات مثل ان يؤ
زيد اعلم من غيره في الخبر فان المراد به لما كان معرفة لحوال او اخ الكمال او بناء فلا جرم يكون
المراد بالاعلم من يشهد في هذه الملكة بالعبارة لا غير لكن لا ينبغي التامل في كون المراد بالاعلم
هنا هو المنة الاخبارا او الاطلاق المراد هو الاعلانية في خصوص المعرفة والفقه عبادة عن ملكة
معرفة الاحكام الشرعية من مذاكرتها التفضيل في الفقه والاعلم في الفقه بمعنى انه اشد
ملكة واخوب في استنباطها وهذا مثل ما يقال في حق بعض ادباء الصنائع بالفارسية زيد اسناد
فراست وبنافي ونجاري في الاعلانية بالاستدانة بكثرية الاعمال الصادقة وقلتها بل يشهد بالملكة
وضعفا كذلك لا يعتبر بكثرية الاستخراج وقلته في الاعلانية بل يشهد بالملكة وضعفا واما انما
فان زيادة المعلومات ونقصها في امع الاستواء في الملكة سببان في تأكيد الظن الحاصل من القوة
حدا ومن الواضح اليقين ان تقدم الاعلم انما هو لاجل اقربته قوله من الواقع وتأكيد الظن الحاصل
منه فاذا جعلنا العبرة في محقق الاعلانية ما لا يكفل هذا المهم اعني تأكيد الظن كان متافيا
للفرض مصافا الى ما ورد انكم اخذتم التماس اعرفتم متاكلا منا حيث جعل مناط الاصلية
ما يرجع الى جودة فهم متا الكلام لا اكثر ضبط الاخبار فان صاحب الملكة القوية اجود
فما للدعوى من صاحب الملكة الضعيفة وبالحيلة لا اشكال في ان المناط في الاعلانية على امثلها
مدخلية في تقريب الفتوى من الواقع ومن الواضح ان قوة الملكة لها مدخلية في ثبوت ذلك
واما كثرة الاستنباط وقلته فلا مدخلية لها احدا فكيف يمكن ان تكون سببا لزيادة الملكة و
استدلالها فتكون معتبرة كما هنا فتكون سببا لضعفها اي من حيث ان كثرة الاستنباط لا
يعاد في غالبها كثرية التذلل ومساندة النظر وهما يؤيدان الضعف للملكة شيئا فشيئا الى
حيث يرفع جدا ثم ان الاعلانية في مبادئ الفقه من الاصول والفقه والنحو والضرب ونحوها
ما لا اشكال في اعتباره سببا في الاصول الذي عليه مدار استنباط كليات الاحكام وجزئيا
فاذا وقع المعارضه بين الاعلانية في احداهما والاعلانية في الاخر وعرفنا ما هو الادخل في الاستنباط
فالاعلانية الاصولية مقدمة على الاعلانية في مبادئها كما ان الاعلانية في الفقه مقدمة على
الاعلانية في الميزان ثم لو فرض المساواة في ملكة اصل الفقه مع فرض الاختلاف
في شئ من المبادئ سقط اعتبار الاعلانية منه جدا اذا عبرت بزيادة ما لا يوجب زيادة

في المراتب الاعلى

الفقاهه والاجتهاد فالاعليه في الحق مثل البسب الاكلا عليه في النجوم لكن اجتهاد
صاحب الاشارة وبما نقل عن صاحب الكشاف ايضا انه يؤخذ بقول الاعلم منها وجهه غير واضح
بعد فرض المساواة في ملكة استنباط الاحكام والاجتهاد وما في المفاتيح من الاجتهاد له بان
في الظن الحاصل من قوله ائوي بقاعدة الاجتهاد والاختيار بقدر المنطق لعله يخرج عن
مفروض الكلام الذي هو المساوي من حيث القوة المستلزم للمساوي بين الظن مع قطع
التساوي من الامور الخارجية والحقان فرض تساوي قوة الاستنباط مع الاختلاف في شئ
من المبادئ المتوقف عليها الاجتهاد خصوصاً الاطول لا يمتنع عن اشكال وعلى فرض جوازها فما
ما قلناه والظاهر ان محصل الاتفاق على ذلك ولا تفاوت فيما ذكرنا بين ان يكون مستند
ويجوز تقليد الاعلم الاخبار والاجماع في الشهرة او غيرهما من الاصل والذليل العقلي وفصل
صاحب المفاتيح تقدم وجوب الاعلم على التقليد الثاني وعقد الوجوب على التقليد الاول واستدل
بان القدر المنطق من جوار ان العلوم الحاكين بلزوم تقليد الاعلم هو لزوم تقليد الاعلم في
الفقه لان كلامهم ينصرف اليه يجب الرجوع في غيره الى العوامة الذال على صحة التقليد وهذا
يقضي الجحيز ولا يعارضه قاعدة الاجتهاد وما دل على لزوم الظن الا ائوي في ملة ما عرف من ان
زيادة العلم في شئ من المبادئ ان اوجب قوة ملكة الفقاهة كان واجدا لزيادة افقه فتدريج
مخالف الاجماع قطعاً وان لم يوجبها فلا يمتنع لكل من الظن الحاصل من قوله ائوي بلزوم البناء على
الجحيز على تقدير كون المستند غير الاخبار والاجماع ايضا فانها مباح مساواة وان خرجت الفقه
والظن والحكم في مثله هو الجحيز قاعدة وانما فاشتمل لو سلمنا امكان حصول الظن الا ائوي في قوله
مع المساواة في الفقه نقول ينبغي للاختلاف على تقدير كون المستند هو الاجماع والاختيار
ايضاً لان المستفاد منها استنباط ما يحل به استدلاله بلزوم ملة بعد الظن الا ائوي واستحالة ترجيح
بلا مرجح ان المناط في الترجيح هو احتمال الظن الذي خلا في احد الجانبين نظراً استفادة المناط
اخبار الترجيح في معارض الاخبار وبما يكون في الاخبار الفاضلة بتقدم قول الاعلم والافقه
لذلك ان صاحب امر منها بعد فرض المساوي في الصفات الراجحة لا المقتضى من العلم والورع و
مخوها بالنظر الى المرجحات الروائية فان ذلك يدل على ان المذاكر في الترجيح متاع قوة الظن
ضعفها لله تعالى لان بنافس منه بان المرجحات الروائية كالتشهر وامثالها مرجحات خارجة عن
الافقوى فلا اعتداد المقام كما اشترنا اليه افقاسه في ما عرفت فيما خسر من كسب الاصل في
البعث المراد من الاعلم ولا ذكر له ولعلمهم تركوه في وادي لدا وهو لاهو الى مفاهيم العرف كما هو المشا
في سائر الموضوعات لعرفته نعم ذكرته وجوهاً صاحب المفاتيح حيث قال هل المراد بالاعلم والافقه

تأكله

في عدم جواز اقتباسه

حفظاً للاسائل والاستدلال لا يستخرجها الاكثر من جملتها في اشكال واحد مصححاً
مما ذكرتم قال والمحقق يقتضيه الرجوع هنا الى العرف فكل من يطالب عليه عرفاً انه اعلم بجحيز
البيه انتهي لعل غير منافي لما ذكرنا كما لا يخفى ومن الشرائط المعتبرة في التقليد بالحق على ما ذكره
الوالي العلامة دام ظله العالي جماعة من الأصوليين ان يكون مجتهداً مطاباً بان يكون له ملة
يعتد ربها على رد الفروع الى الاصول واستنباط حكم الاصول من ادلتها التفصيلية على
الوجه المستند به عند الفقهاء فلا يجوز تقليد غيره وان كان اخذ الحكم عن طريقه غير كلفه
والمجيزي والغاي الفاطم بالحكم وذو هبة جماعة من المحققين الجواز تقليد المجيزي للقول الاول
امور الاول الاصل المفرقة بان الامر باثرين التبيين والتجيز فيقتضي الاصل هو التبيين
واخرى باستصحاب بقاء التكليف الشرعي الى ان يتحقق المزيل وهو لا يتحقق الا مع مراعاة
الشرط المزبور والثاني بان مقتضى الاصل هو حرمه التقليد وحرقه العمل بما لا يعلم الثاني في
قيام الاجماع عليه الثالث الاجماع المتفق له في جملة من الكتب في المقاصد العلية
الاجماع واقع على انه لا يجوز الفتوى بالحكم للفاحص من درجه الاجتهاد فان الظن ان المتنا
من عدم الجواز هو عدم الفتوى مع ان حرقه الاصل مستلزم حرقه القبول والعمل بقضائه اذ
لا تماثل لفصل بين المفاهيم المزبورة والاجتهاد مقتضى المطلق وفي جميع الفائدة عدم جواز
الافقاء لغير المجتهد متفق عليه وقد نقل الوفاق غيرهما ايضا وهذه الاجماعان محضه للفتوى
او الاطلاقات الفاضلة بمشروعية التقليد لانها اخبر منها وقد ورد عليه بالبلغ من اصول
لفقه الاجتهاد والمجتهدين خصوص المطلق بل يعم المجيزي سبب الواسع ينطبق كثير من المسائل فلو ان
لم يقتض على استنباط الباقي الى ايج ط مقبولة عن حرقه وظلها وفيها انظر الى من كان منكم قد
روى حديثاً ونظر في حاله فاعرف انما عرفنا احكامنا فارضوا به حكماً في قد جعلت عليه
خاكافاً احكم بحكمنا ثم يعجل منه فاما بحكم الله استخف علينا رد الحديث فان قوله وعرف
احكامنا في الاستغراق العزيم اما لانه المبادر منه واما لان قد دخله على الاستغراق
الحجج من جهة قيام الاجماع على خلافه يقتضي حمله على الاستغراق العزيم وقد ورد عليه بوجوه
احدها انها معارضة مع ما دل على جواز تقليد مطلق العالم والمعارض بينهما عموم من وجه لان
هذه الرواية نعم الحكم ونلك لادلة نعم المجيزي ويمكن دحضه بان المقبول الا ائوي منها بسبب اعتبارها
بالشهرة والاجماع المتفق له والاصول المفرقة وما دل على حرمه التقليد وغير ذلك من وجوه الحجج
غاية الامر التكافؤ ومقتضاه الساطع والرجوع الى ما دل على حرمه التقليد والاصل الفاضل
بلزوم الاقتصار على تقليد المجتهد المطلق في المقام ثانياً انها مختصة بالحكم فلا تملك الافقاء الا ان

ع

في عدم جواز الرجوع الى التجزئة

يقال بان فضيلة الاجماع المركب فاصبه بلعبار ذلك في الفتوى ايضا ثالثا انها متماثلة
مع رواية الجدي في نظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من ضاها ناو قد ورد عليه بانها ضعيفة
باني خديجة وانجبارها بالثمة ممنوع بان هذه الرواية شاملة بالنسبة الى المجزئة والماضي
جميعا والمقبولة مختصة بالثاني فيجب حمل الرواية على المقبولة وايضا انه لا دلالة في المقبولة
المنزوعة على عدم جواز الرجوع الى غير المجزئة المطلقا فجمعها عن جميع المقاهيم المعبرة ولا دلالة فيها
على الحصر وانما القيد المستفاد منه هو جواز الرجوع الى المطلق ويؤيد عليه بان الامر في
التعيني فاذ وجب الرجوع الى المطلق تعين الرجوع الى غيره الا ان يقال بان هذه الرواية واد
في جزئها جعل الطريق ومنه يتبين ان جعل طريق معين لا ينافي وجود طريق اخر وبعبارة اخرى يقول
ان هذه الرواية ارشادية فاطرق الى الطريقة المتعارفة عند العقلاء من رجوع الجاهل الى العالم
فلا دلالة فيها على الحصر كما يشهد قوله ثم قد ذكر حديثنا اذ من السنين ان رواية الحديث ليست شرطا
في نفوذ فتواه الا ان يقال بان هذا القيد وارد في مورد الغالب نظر لان معرفة الاحكام ملازمة
مع رعاية الحديث في الغالب تفصيل الكلام انه يستفاد من المقبولة المذكورة احكام شرائع على
كلها معبرة في الحكم والمغني وغيرهما من تصدي المناصب المقررة للمجتهد الاول لايمان لقوله ثم
لان غير المؤخر يجب ان يثبت عند خبره وهو ساقط في التقليد الثاني ان المذكور في لقوله ثم بان
هذا الخطأ يخص الرجال والتقليد ينافي للاصل والظاهر الثالث العدل لذلك ايضا وعليه
العلم بحقوله اعد لها الرابع الكتاب السنن ويكتفي منها بما يحتاج اليه ولو لم يرد احكامه اصل صحيح العلم بالاجماع
الخلاف لثلاثي مما يحتاج اليه والعلم بالكلام وبالاصل وباللغة والنحو والتصوف كيفية الاستدلال
وعلى ذلك دل بقوله وعرفا حكما متافان مغزها بدور ذلك محال الخامس العلم بالتاريخ والمنهج
والحكم والمشاورة والمداول ونحوها مما يتوقف عليه فهم المعنى والعمل بوجوبه كالجمل والمبين
العام والخاص السادس العلم بالمرجع القدير ويكتفي الاعتماد على شهادة الاولين كما اشتمل عليه كتب
الرجال اذ يستند ضبط الجميع من نفاذ الارضه وفي الكافي ومراعيه في القصة بلاغ واف وبيان
شاف والاذ لك اشار بقوله وذكر حديثنا السابع العلم بمقتضى اللفظ لغة وعرفا وشرا ثانيا
ان يعلم من المتأطية اداة المقتضى ان يخرج عن القرينة واداة ما دل على القرينة ان وجدت ليق
مخاطبة وهو موقوف على ثبوت الحكم التاسع ان يكون خاضعا لغير ذلك الاحكام من زونه الغاء
ان يكون متصفا بالقوة القندية التي لها بغيره على استنباط الاحكام الشرعية من مداركها الاصلية
وبها يفتد على دال في فرع الحديث الى اصول الكلية الحاد عشر ان يكون ذا رواية مقولة قد روي حديثنا
الثاني عشر ان يكون ناظرا في الحلال والحرام من مقتضى الاحكام الخالصة الشرعية والظاهر هذا

في عدم جواز الرجوع الى التجزئة

العتد وسابقه وادان مورد الغالب لثالث عشر ان يكون مجتهدا فاما بان يكون له ملكة
يقدر بها على معرفة نوع الاحكام الشرعية الرابع عشر ان يكون غارفا بنوع الاحكام بحيث يصدق
عليه انه عارف بالاحكام الشرعية ويمكن ان يقال بعد اعتبار المعرفة العقلية بنوع الاحكام بل
يكفي القوة والادب من راجح اكثر المجتهدين غر ذلك بل قيل بانه يصدق على من كان له هذه الملكة انه
عارف بالاحكام فجمع هذا الشرط السابق الخامس عشر الحجة السادسة عشر ان يكون عارفا فلا اذ
المجتهد ليس عارفا بالاحكام السابع عشر ان لا يكون مرتدا واليه شبهه بقوله الى رجل منكم قد روي
قد يستفاد من المقبولة المزبورة احكام اخر منها وجوب الرجوع الى من كان متصفا بهذه الشرائط
في الجملة او في جميع الامور الراجحة الى الامام ومنها وجوب الرضا بما حكم به ومنها حصة الرد عليه
في الاحكام الشرعية مما خرج منه كانت وكلية وكوز الرد عليه كبر على قول ومنها وجوب القول
منه بعدا ومنها عدم وجوب طاعة قبل صدق الحكم عنه وان حصل العلم بانه يحكم او يشو
الامر عنه منها عدم وجوب طاعة غيره للاحكام الشرعية واليه شبهه بقوله فاذا حكم بحكمه فان
منه يفتي بعدم وجوب القول اذا لم يحكم بالاحكام الشرعية وهذا اعم من ان لا يحكم اضلا او حكمة
بغير الاحكام فمنها جواز البقاء على تقليد الميت منها عدم وجوب طاعته اذا لم يحكم بمقتضى
الطريقة المقررة في الشريعة ولذا فالواحد الحاكم لا ينفذ الا ما خالف الواقع والظاهر منها
حجة قول المجتهد مطلقا لا يخرج ومنها نفوذ حكمه على مجتهد اخر ومنها نفوذ فتواه على مجتهد اخر في
خصوص المسائل التي لم يستنبطها فعلا ومنها عدم جواز تقليد العامي لانه ليس عارفا بالاحكام
الشرعية ومنها حصة الافناء والحكم من غير علم اذ لا دلالة في شرائط معرفة الاحكام الاحكام والافناء
بمقتضاها ومنها وجوب الشك في كونه يستعمل لثالث الشرائط لان مقتضى الواجب اجبة يستفاد
وجوبها من الخطاب المتعلق بذي المقتضى بل قد يستفاد ذلك من قوله ثم انظر ومنها نفوذ حكم الحاكم
اذا كان في حال الحكم جامعاً لتلك الشرائط ثم قد يعجزها او جنيها الخامس من لادلة ان غير المجتهد
ليس عالما بالحكم وانما التقليد طريق لعله وقد ذكر الشيخ في الصيغ البافرة قال من فتى الناس
بغير علم ولا همت من الله لعنته ملائكة الرحمن وعلته العذاب للحق وذر من عمل فضياه والامامة
والاجناد في ذلك متواترة وانما المجزئة في هذا ايضا وظهف التقليد عمله بالجملة وادع وعلمه في التقليد
لا يوجب له علما ومن المعلوم انه لا بد للمفتي ان يكون مقدما في حكمه ومقدما في مقداره معقول
عنده على سبيل الاجتهاد دون التقليد واما العامي الفاضل فلا يؤمن ان يكون فاضلا خطا ولا
يجوز الاعتماد عليه في ثبوت الحكم الا ان لا يلائم ما ذكر من ان التقليد طريق للعمل فبمع ذلك فاد
على حصة الافناء بغير علم مستقيم للمعرف من ان فتوى المجتهد كسائر الطرق الشرعية فاضلة

في علم نحو الرجوع الى الخبر

ببوت الحكم المقلد فيه سلمنا كونه طريقا الى لكنه لا يقتضي مجزئة الاختفاء معقضاء لان
 حاله كحال الاصل الفعلي من البراءة والاشغال والاستصحاب نحو ذلك لا يمكن دعوى
 الاجماع على عدم جواز نقلها الى العاقل وان كان فاعطى بالحكم الشرعي وثابت لان المجزئ بما يقع
 بجواز المجزئ في الاجتهاد وجبته في حقه فلا يثبت في ذواته فانه على التقليد والادب
 جواز نقله فهذا المأمور بما في غيره بالاجماع المركب يمكن الاستدلال للقول بنحو نقله
 المجزئ بامور منها قوله واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى روايتنا فانهم خير
 عليكم وانا حجج الله وعرش على هذا الاستدلال بوجوه احدها انه يمكن ان يكون المراد من
 هذه الرواية الامر بالرجوع الى الرواية المروية في السنة الرواة وهو مسلم لكنه لا يقتضي حجة
 قول الراوي فيه ان الامر بالرجوع الى الراوي اعم من ذلك لان مقتضاه حجة قول الراوي كونه
 المقدم منها هو حجة جميع اقواله من رواياته وفناويه واحكامه وثابتها ان لفظ الراوي لا يصدق
 الا على من كان نافلا للروايات ككثير المحققين يصدق عليه الراوي حقيقة كما هو الحال بالنسبة الى
 الصائغ المقلد في كماله وكونه فلا دالة فيها على جواز نقله المجزئ ان لم يدل على المنع
 الا ان يقال بان جواز نقله المجزئ في المقام مستلزم لجواز نقله مطلقا لا فاعل بالفصل بينه
 وبين غيره او يقال اننا لا نقول بجواز نقله المجزئ الذي استنبط حجة من المسائل فلا يدل بقول
 نقله من استنبط كثيرا من المسائل بحيث يصدق عليه اسم الراوي عرفا حقيقة وان لم يكن مقاد
 في اسم المطلق اضطرارا قالوا ان المراد بالحوادث هو المجموع ولا ينبغي ان لا يمكن رجوع جميع
 الحوادث الى المجزئ في هذا فثبت على ان المراد من الرواة هو من كان مجتهدا مطلقا ان الامر
 بالرجوع الحوادث الى الرواة من قبل مقابلته المجموع بالمجموع بالاحاد ولذا يجوز
 التمسك بها على جواز التبعيض في التقليد وتوضيح ذلك انه يستفاد من الرواية المروية ان
 الراوي حجة ويجوز الرجوع اليه مطلقا في دفع الاشكال المزبور وادبعها ما ذكره بعضهم من المنع من
 كون الاحكام الشرعية من الحوادث الواقعة ويجاب عنه نارة بالزام كون المسائل التي تقع في محل
 الاستدلال من الحوادث الواقعة كما ينظر من ملاحظة العرف في ثبوت الرجوع الى المجزئ في خصوص
 الحوادث الواقعة والاعتماد عليه فيما يستلزم جواز نقله بالاجماع المركب وخامسها ما ذكره
 بعض المحققين من ان الحكم بحجته مطلقا هو مدلول الرواية لا يستقيم بالنسبة الى المجزئ اذ لا يصلح
 ان يكون حجرا على سبيل الاطلاق مع عطفه على استنباط اكثر المسائل ولا ينافي ذلك عند كون
 الاطلاق غاربا لاحكامهم فصار اذ مجرد الملكة والقوة القرينة كافية في حجة الاطلاق بحجته على
 سبيل الاطلاق وفيه ان غاية ما في الباب هو فهم الضرورة على عدم جواز نقله المجزئ في

في انه من نحو الرجوع الى الخبر

مفوض المسائل التي لا يقدر على استنباطها فهو كونه الرواية المروية من قبل العام
 المختص وهو حجة في الباقي ومنها استغناء طريقه العقلاء طرعا على الرجوع في كل صفة الى
 اهل الخبرة المتعلق بها في امورهم العادية ومقتضاه جواز رجوع العاقل الى من هو خبير بالام
 الشرعية من خبر في ذلك بين المطلق والمجزئ اذ لو لم تكن هذه الطريقة كافية شرعا في
 استعلام الاحكام لوجب على المقتضى ان يرفعهم عن ذلك لو كان الرجع واردا في الشرقة ولو
 البناء لانه من الامور التي يسم بها البليغ وتشد لها الحاجة فعدم الدليل دليل العدم في
 الرجع دليل على ثبوت الخبر والامضاء في هذا المقام وتغير اخر يقول ان مقتضى المسئلة
 هو جواز نقله المجزئ ومنها ان نادى من الكتاب السنة على حجة الطرق المرفوعة في حق المجتهد
 يدل بعمومها على جزمها في حق المجزئ ايضا كانه المقر نحو هذه الامة كاندل على جواز نقل
 المجزئ برهانهم كذلك كاندل على جواز نقل العاقل بقبولهم وتوضيح ذلك ان العمل بدليل
 الطرق المرفوعة والمدارك المختصين والجميع على المجتهد والعاقل جميعا والمجتهد غير النائب عن
 العاقل في استعلام الاحكام من الادلة كما نص عليه كثير من الاجلة فيكون المجتهد حجة على العقلاء
 مطلقا وبور عليه بان التكليف بالعمل بالطرق يختص بالمجتهد لعدم تحقق القدرة العرفية للعاقل
 فلا يمكن القول بثبوت التكليف المزبور بالنسبة اليه وما ذكر من ان المجتهد بمنزلة النائب
 لم يعمد دليل على ثبوته وما ذكر من ان انه المقرضيه بجواز نقله المجزئ غير مستقيم لان
 الفقهاء في الدين لا يفتقروا لاعم كونه عارفا بنوع الاحكام المتعلقة بالدين ولا يصدق على
 من عرف بعض احكام الدين لذل لا يقال ان المجزئ في حقه كما يظهر من ملاحظة العرفية بانها
 على القول بان لفظ الذي كثر استعماله المرفوع المحل باللام من الفاظ العموم والجواب ان عمل المجتهد
 بمنزلة النائب مستقيم بعد ملاحظة استيفادته من الادلة القاضية بمشروعية التقليد وما
 ذكر من ان اية المقرض في خصوص الاشارة الحاصل من المجتهد المطلق غير مستقيم اذ يصدق
 على من عجز عن الاحكام الدينية انه نفع في الدين فوجب الاشارة عليه مقتضاه جواز القول
 والاعتماد عليه ولا ينافي في ذلك ايضا لفظ الفقيه في خصوص المطلق لا مكان المرفوعة فيها
 من ملاحظة العرفية منها الادلة القاضية على جواز التقليد في جواز الرجوع الى العلماء في استعلام
 الاحكام كاطلاق الاجماع المنقولة على شريعة التقليد وقوله كما استدلوا اهل الذكر
 ان كنتم لا تعلمون وانه المقرض في خصوص لواء في الكتاب السنة القاضية بحجة كتمان العلم
 الاخبار القاضية بالمنع من الامضاء على وجه مخصوص فان مفهومها يقتضي جواز الامضاء والخبر
 المروي في الجارح الحسن عن النبي صلى الله عليه واله يقول العلماء تابعوا وخبر عنوا النبي صلى الله عليه واله

الحفظ
في شرط الضبط

يقول سئل العلماء ما جعلت وقوله فانه في منبكا على كل من في منبكا وكل كثر الغد
في منبكا فانه ما كثر انش وقوله من تعلم يا من العلم عن ثوب به كان افضل من ان يصلي
الف ركعة وقوله من اطلبوا العلم من مظانه واقتبسوا من اهلها الى غير ذلك من الاخبار
هذه الادلة نعم المطلق والمقضي جميعا لا في النظر هو جازي في نقلها المجري في الشرط
المعبر في المقلد بالغ على ما ذكره الشهيد في الذكرى الروضة الضبط وغلبة الحفظ فلو
النسبان لم يصح كافي القاضى عند جماعة واستدلوا بالدلالة دام نطقه لذلك لعدم
الوثوق بقوله وانقضاء الاعتماد عليه فان كل من كان كذلك لا يعتبر بقوله وبدل مفهوم
ما ورد في بعض الاخبار القاضية بحجة خبر الثقة معلا لا لو فانه كافي قوله لانه ثقة فانه
دون القول وقد مدار حصول الوثوق وعند ويشترط فيه رواية اخرى في نفس زيد عبد الرحمن
ثقة اخذ عنه معا له روي فقال لا بأس فان جواب الامام في تقرير الكلام الراوى مفهوم كراه
الراوى فاضرب بجواز الاخذ من لا يوثق به ففطر الامام ايضا فاضرب ذلك في الذكرى لغير
درك الاحكام من دونه وقد يستدل لذلك ايضا بالعمومات المانعة عن العمل بغير العلم من الكتاب
والسنة ومبادئ على حرية التقليد ومبادئ على حرية العمل بالظن خرج منها فتوى الصائغ في
غيره من مدبريها ثم ان المراد من اعتبار الضابط في هذا المقام واشباهه كالراوى القاضى
وبعضها محتمل لا من احدهما ان يرد من ذلك انه يشترط فيه ان يكون حظه اكثر من نسبة
بما ذكره معظم الناس في هذه الصفات الا في شرط الضبط هذا المعنى لاضالة بقا حجة في
تقليد فيها اذا كان متصفا بالصفة المزبورة ثم والتمس به بغير العلم بالفضل في
ولا هنا لو كانت شرط الزم الحرج والعمومات القاضية بمشروعية التقليد وحجة قول العلماء
ولسيرة المسلمين لانها ليست شرطا في القاضى فكذلك في المقضى وثابتها ان يكون المقصود من ذلك انه
يشترط فيه ان لا يكون كثر النسب ولا يكون نسبته خارجا عن العادة وان لا يكون غير مستو الحجة في
في هذه الصفة وهذا هو الاقوى من الشرط على ما ذكره جماعة من الاصوليين ان يكون ذكر القاضى
كان انما وحده لم يجر تقليد بها ويجوز له العمل باخبارها وهذا نقل الشهيد الثاني في حقه الاجماع
على اشراط الذكورة ويؤيد بها الاخبار من نصوص اعلمها ودينها وفيها اثنتان من مقام رجل
في الشهادة غالبا وعدم صلاحيتها امامته الزمان ونحوه فادل على ان الضبط القوي منها
لا تولى القضاء وما ورد من انه لا يصح ولهم امره مضافا الى ان العدة في ادلة التقليد والاجماع
والعقل وهما لا يجريان في محل الكلام وكلما اخبرنا فانها صغيفة الشمل لذلك وقد يفصل بين
عمل المرة بقول مثلها وعمل الرجل به فيجوز الاول دون الثاني والوجه المنع من الشرط على

في شرط الضبط
في شرط الضبط

اما على القول بكفره فظا واما على القول بعكس فلا يجمع المفعول في حقه والاضل والشعر عنه ولا
امامته وشهادته ممنوعان فالامانة او في المنع ومن الشرط على ما ذكره غير واحد من الاصوليين
الفقه الكفاية والحرية والنصير لظن ذكرها الشهيد الثاني في حقه ونسب الثلثة الاول الى الامام
ولم اخف لعل على شرطها نعم قد يستدل لذلك بالاضل ومادل على حرية العمل بغير العلم ويدفع
بما مر يمكن تعليل اشتراط الحرية بقوله سبحانه عبدا مملوكا لا يتقدر على شئ فانه يثبت فيها
المتى يجزى ان كان ومطلعا على ذكره بما موضحها العلم العقلي والعاد والمراد بالاول ما لا يخفى فلا
عقد ولا ثانيا لا يخلو خلافه عادة وان لم يمنع من الفقه للواقع عقدا وبثبوتها بالاول واضح وكذا
الثالث للشيء المستمر بين المسلمين على الكفاية في جميع المقامات بل هو من الامور الضرورية عند
كافة اهل الادب ان بل هو ضروري عند كافة العقلاء وبدل عليه ايضا مادل على وجوب التعليم والظن
فان سقوط العلم العقلي واضح لان الاضطرار على العلم العقلي يستلزم للخرج العظيم لعسر الشدائد
هما منقبا في هذه الشريعة ومنها الظن الاطمينان الذي يعامل معاملة العلم عادة وليس المراد من
بل المراد منه ما يصدق عليه العلم عرفا وان لم يمنع من الفقه للواقع عادة ذكره جماعة من المحققين
مستكبا بالسيرة المستمرة وان لم يجر الكفاية بذلك لزم الحرج ولا من لا صور العامة لا يتوقف
الدليل على المنع دليل على الجواز وقد يستدل له ايضا بمادل على وجوب التعليم والعلم وما ورد
الحث على طلب العلم والاضطرار الاستدلال على المظانما يستقيم اذا كان ذلك مما يصدق عليه
العلم عرفا على سبيل الحنفية وعلى سبيل المجاز الشايع المشجبه استعماله لا سيما في الشايع العرفي
الاستعمال المجازي فهذا المقام كما هو الحال بالنسبة الى سائر المقامات ومنها البينة وبدل
عليه كمدل على حجة البينة في سائر الموضوعات والظن انه لا يثبت لاشهادها زيادة الشايع في اد
ولا منقضا وهل يثبت بخبر العدل الواحد وشهادته او لا وجهها بل في قولان للوجه الاول عموم مادل على
حجته خبر الواحد مادل على ان الاصل في احوال المسلمين واصحابهم هو الصحة والوجه الثاني لاضل والقوى
المانعة عن العمل بغير العلم وفصل في المقام بين صحة حصول الظن من ذلك وبين عدمه فثبت الاجتهاد
به في الاول والثاني في المعتمد هو الاول ومنها ما ذكره جماعة من الاصوليين وهو ان يثبت على ظنه انه
يجتهد فيجوز الاكفاله به في الحكم باجتهاده وهو من الظن من قول جماعة منهم حيث يجوز الاكفاله بالامار
الظنية واحجوا لذلك بان في الاضطرار على العلم وشهادة العدلين بذلك حجة اعلمها فليس يلزم قبل
حجة الظن مضافا لا فائلا بالفضل على الظن وبان الاستدلال على الظن مطلق في ذلك هو العلم ومن سبيل السيرة
كما لا يخفى مضافا الى شهرته القائل بذلك يؤيد ما ذكره محمى مادل على قبول شهادة العدلين وسبيل
يوسر عن مولانا التبا في حقه اشياء يجب على الناس الاخذ بها في حال الوفاة بالان الشايع والذبا

في شرط دعوى المقتضى لنفسه

والشهادات والاشارة عند اشارة العلامة واعينه والتبديع عند التبديع والشهادة الى
وجوبها في ذلك لا يفتي عليه في الجميع فالأقوى عند جواز الاكتفاء ومنها ما ذكره بعض
الفقهاء وهو ان يدعى بكون المقتضى مدعى الاجتهاد نفسه فانه مصدر في دعواه ولعل
اصالة الصحبة احوال المسلمين وافعالهم وان الاجتهاد كما لا يعلم الا من قبله فيصدق في دعواه
وانه قد بلغ ما مضى من قوله مقبول وانما من غير اعتقاده فمعم كماله على حجة الخبر
فانما اذا قلنا بجهدنا جامعاً للشرايط في حكم من الاحكام الشرعية الفرعية فهل يجوز له ان
يقول بجهدنا اخرجنا مع الشرايط في حكم من الاحكام ومسئلة اخرى اذا لم يجز ذلك فلا يجوز
التي بعض في التقليد فيه وجهان الاول انه من مذهبنا في بعض الاصول
المختصة بالاولى المستند فيه الموكلة والاصح الاجماع المتفق في كلام بعض الفقهاء
بأنه يروى في هذا القيل بعد ظهور الخلاف الشك ان كان يصح له الرجوع في
كل مسئلة الى اي مجتهد شاء قبل التقليد فالاصح ان يقال الخبر بعد الثاني
المؤيد القاضيه عشر وعنه التقليد وحجة قول المجتهد فان مقتضاها
هو جواز التبديع بان كل واحد واحد من العلماء حجة على كل واحد
والحد من الجاهلين والمقلدين والمنع من جواز التبديع مستلزم
لاختصاص الخبر في واحد منهم وهذا مخالف للدلالة المرئية
وابيضاً فان كل مسئلة لها حكم يختص بها فكالم يبين
في المسئلة الاولى الانباع الشخصيين بل كان خبراً
في اتباع من شاء فكذلك في المسائل العامة الربطة
واستدل بعض الاصوليين لذلك بان
لزم الاقتصار على مجتهد واحد في جميع
المسائل مستلزم للخروج العظيم غالباً
فلا يجب مطاعه فذكر هذا
ان كتاب المستطاب في شهر
جمادى الاولى سنة
وسنة ثمانية بعد
الافضل
السنة

عقله كالوجود والشبهة فان يجوز كالتصور كالتوابع ان بنام ذاتها مشتركان في امر خارج
 عنها لا فيهما جاعلا لوجود العام نعم لو كانت جهة الانشائية بينهما امراديا مقومًا لهما ولا حدًا فليكن
 الافتراق بفضل وجوده فيهما وفي حد لهما فلو فرضت هو شيئا بطلان مشتركين في وجود الوجود والحد
 هو مفهوم عام ذاته فلا يلزم مع ذلك عند شبهة مشهورة عن اكثر الناس عن حكمنا لكن من حقيقة
 وجود الوجود علم ان الذي به يصير الاشياء والمهيات في ذات حقيقة هو الحق والى بان يكون ذات حقيقة
 هو نفس حقيقة وهي الحقيقة بذاتها المتحقق بها سائر الاشياء من ذات المهيات فان لو فرضت
 لم يكن وجود الوجود خارجا عن حقيقة كل منهما فلا بدح من الامتياز بين وجود خارج عن حقيقة كل
 منهما اذ ليل نظاما فافرض بينهما امر اختلفت نظاما فضل بحيثس الجف من شبهة كلية متممة بتخصيصها
 فيكون نظاما الفضل البه نظاما امر محصل الى امرهم ليصير انما موجودا واحدا وكذا حكم نظاما محصور
 الى النوع وانما هي نظاما نظاما المنبر الحقيقة واجل الوجود نظاما محصل وجوده محصل وجود
 اخر وهذا يلزم من ان الفرق بين اثنين ثلاثة والمفروض ثلاثة خمسة فكذلك لا فائدة في فهم هذا واعتن
 فانه لياتي سلة التوحيد المستفاد من هذا الحديث بما يبد الله العزيز الجهد في بيان معنى
 قوله لا شريك له ولا وزير له من الاشياء ولا نظير له في غير ذلك في العالم الحقيقة لا لا اختلاف الجبر
 وفي النوع فانه وفي الكيف شابهة وفي الكم مساوات وفي الوضع مطابقة وفي الاضافة مناسبة
 والحق المتعلق لا شريك له في الوجود فله لا شريك له في حقيقة الوجود لا موجود في نفسه
 بنفسه لا في نفسه لا في غيره له ولا جسد له ولا ماثل له اذ لا نوع له ولا شبهة له اذ لا كيف له ولا ما شئ له الا
 كونه لا مطابق له اذ لا وضع له ولا مناسبة اذ لا اضافة مقولية له في نفسه الشريك بنحوه جميع ذلك
 لا في الشبهة والمساو او غير مما شريك في الكيف والكم او نحوهما ثم بعد ذكر العام ذكر بعض الجواهر
 الاعتبارات اكثر مما لم يذكر هو معنى المعبر عنه في الخبر وفي الشريك في الكيف للمعبر عنه بتقريب
 وفي الشا المعبر عنه بتقريب فان الوزير بين الملك في ذاته تدبير المملكة وانما الوزير المنفذ بالنظر
 الاجل والحد الكل من الافعال الفاضلة عنه من واحد كان تعالى واما امرنا الا واحد وهذا الامر كله
 كن وهو الوجود المنبسط على كل المهيات منقذ واحد والنقل الممدود على الاعيان الشا به من واحد
 سرمدية لا زمانية وبهذا النظر فيقطة الوشا والاختار والصدق عنه بنفسه خدوا اما بالنظر في التفصيل
 ونحوه المراتب من الاشرف في الاشرف في حد كل ما قل عن الرب لا على بواسطة عال العقول الكلية
 التسلسل الترتيبية ووزنه ووسايطه وخلقاته في الارض نوابه لكن لا الملك الوزير والجنات
 حيث لكل منها وجود في نفسه منفردا على حد ما شئ موبط الشئ وجوده وظل الوجود اذ
 ونسقة لا فعل تحت الوساطة لانه من غير رتبة لكن الله وفي مكان الغلة عايطون كذلك

في قوله لا شريك له ولا وزير له ولا ماثل له ولا نظير له في غير ذلك في العالم الحقيقة لا لا اختلاف الجبر

وتظهر

في قوله لا شريك له ولا وزير له ولا ماثل له ولا نظير له في غير ذلك في العالم الحقيقة لا لا اختلاف الجبر

المفوض

المفوض قد يكون مشتركون ففي هذا النظر المفوض ايضا لا وزير له بهذا النحو انما لم يكن كثير
 اهتمام بالثاني كقضية المساوي والمخالف لا بد لهما في معنى الشبهة لا جاعا افسا الا على انما
 وانما ذكر في الشبهة الجهد مع ان الشبهة تكون لكيف تصح وجوه في الاعراض حتى من انكم تكون
 غير مقصص القضية انما لم يذكر لكم مع اشياء وجودا وكيف بالعام توضوح بطلان العمل المستلزم مع
 التقيد كالوضع وانما في الوزير فليتم بشا لان ثبوت الوزير لا يشا في ظاهره بل في باطنه بل
 في الملك لا يشا في مواءمة نفسه لثبوت فليتم ذكر عليه بعد ما كان من حيث كانت القيا
 نور لم يعرف من غير قولهم اني سلك باسما ايا احد لا في احد لا في البشا وانما الجبر
 والوحيد العزيمه وعدا شريك له وبين لا تقيد والوحيد مطمعم من وجهه لصادقته في الحق
 البسط المخل لوز في العقول سبما على الحقيقة كذا في النوع البسط الذي هو موجود عالم الظاهر
 على هذه حيث شاكين حيث علمهم في الفقه بالنوع في جميع عالم الافلاك فلا شريك لها من نوعها
 بسطة حيث ان جنتها مضمون فصلها وفضلها مضمون جنتها وان كان لها شريك في جنتها او وجود
 وكان لها اجزاء عقلية كوجوده مستعدا ومهيبة وجوده وفارقا لا جبر من الواحد في النظر حيث
 انشاء الاجزاء العقلية لغيرها وكذا الاعراض من المهيات لثامه من حيث انشاء الاجزاء الخارجية وان
 كان لها الاجزاء العقلية وكذا الاجزاء الفاضلة الفاضلة من المهيات لثامه من حيث انشاء
 الاجزاء العقلية ايضا وانما وفارقا لوحيد من الاجزاء في الاعراض العقلية من الافلاك الكلية والجزئية
 والكواكب لثامه والثابته حيث ان كل منها نوعها من حيث شريك لها في نوعها وان كان لها
 شريك في جنتها او وجودها كما مر لواعبر في الكيفية كاشا من الصفات المختصة بكم اذا من
 موجودا وله شريك في الوجود بخلافه اذ لا تاتي في الوجود ولا في نواتجها من موجودا ولا
 هو زوج تركيبة له مهية وجوده وجعل في الرب وجعل في النفس بخلافه فانه مهية فليتم
 نور لم يعرف من غير قولهم اني سلك باسما ايا احد لا في احد لا في البشا وانما الجبر
 على ان شهد بانك حد الجار بكثرة وبطريق ان وان خا الجملة الفعلية لا فاده الجهد
 المضاع لا فاده الاسماء وانما صيغة الكلام انما التوحيد انما ثبوتها والشهادة الاجزاء
 بصفه الشئ الشا من العلم وهي احص من العلم والافراد العلم قد يخلو عن الافراد والافراد
 عن العلم والشهادة جاعلة لها وانما جبر فضل بعض الجبر والشايع بالاعلام من والافراد
 بان ما يبعده من تابع وهذا اسمي فضلا وبذلك النسبة في هذا المصداق المستند بالمشاهدة
 حروف على الاعمال من الاعراب قبل ولا عمل له من الاعراب قبل عمله بجبر قبله وقبل
 ما بعد ويجعل ان يكون الشئ اكيدا وان يكون مبدا وخبره اسم الجلال والجلالة خبران وتو

في قوله لا شريك له ولا وزير له ولا ماثل له ولا نظير له في غير ذلك في العالم الحقيقة لا لا اختلاف الجبر

في قوله لا شريك له ولا وزير له ولا ماثل له ولا نظير له في غير ذلك في العالم الحقيقة لا لا اختلاف الجبر

هذا كتاب مختصر في الايمان بالله و اليوم الآخر

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين وبعده
فهذه رسالة في تحقيق الايمان بالله و اليوم الآخر قال الله تعالى في سورة البقرة يا ايها الذين آمنوا
والمؤمنون كل من بالله و ملائكته و كتبه و رسله الا انه و كان كفرا من كفر بالله و ملائكته و كتبه و رسله
والبؤ الاخر فضل صلا لا يثبتنا ذلك الايمان على ان الايمان يحصل بعرفة هذا الامور و التصديق
بها و قال تعالى في يوسف الذين آمنوا و كانوا ينفقون لهم البشرى في الحق و الدنيا و الآخرة لا يبدل الله
الله ذلك هو القوة العظمى و قال تعالى في محمد ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا نشتر عليهم الملائكة
ان لا تخافوا ولا تحزنوا و ابشروا بالجنة التي كنتم توعدون و نحن و لينا كنتم في الحق و الدنيا و الآخرة و
الايمان على ان تلوس المحققين من يكون قلبه منزل كلمات الله و مورد الملائكة و قال تعالى بقره الله ولى
الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور و الذين كفروا اولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى
الظلمات و تلك اصحاب النار هم فيها خالدون و قال هو الذي ينزل على عبدنا بالبينات ليجزىكم من
الظلمات الى النور و قال يورث المؤمنون المؤمنين نساء ما بين ايديهم و ما بينهم الاية و قال و لك
امنوا بالله و رسله و لك هم الصادقون و الشهاد عند ربهم لهم اجرهم و نورهم و قال فذا نزل
الله ذكرار سولا يلو عليكم ايات الله مبيها ليجزىكم من الظلمات الى النور و لك ايات على ان الايمان
عقل يخرج به النفس من القوة و النقطة الفة و انك لا يورث من عالم الاجسام و الظلمات الى عالم
الارواح و الانوار و يستعد لقاء الله تعالى و ذلك النور هو المسمى عند الحكماء السابقين بالفضل
بالفضل و قالوا ان النفس بسبب عزالة العلو العقلية البقية بصيرة عقلية صافية
نور الهيا من الملائكة المقربين فليست علم الايمان ايمان ان اخذها فليست سمع الايمان ان الغوام فليست
بما يتصور و يقر من علمه به يميز عن الحق و انما هي في الدنيا و الآخرة و الايمان
فليست يحصل باشرار الصدق و تنوير القلب بآية الله كالمشاهدة البينة من شرح الله صدى السلام فهو على نور
من ربه فويل للغائب فلو لم يعرف الله و ينكشف بذلك النور حقيقة الاشياء الاصلية على ما هي
عليه فليست ح ان لكل من الله ابداء و هو الى مرجع مصير فليست الصنع هم المقربون النار فليست
في الفردوس الا على و هم على غاية العز من انفسهم و هم انفسهم على انفسهم اشارة بقوله
منهم من و هم يحسبوا انهم عرفتهم بالله و متقا و اتقا و رجا الغارفين غير محصو كمال
و يرفع الله الذين آمنوا و اتوا العلم درجات و اذا اخذوا بكلمة جلال الله غير ممكن و يجر
المعشر الذين سألوا كل له رغبة بقدر قوه فوضعه فيه و اما المؤمن انما يتقبلها
فهو من اصحاب اليمين ان كان علمه صالحا فهو ثبات الآخرة بحسب شراعه و سلامه صدى من
القل و الغش من انه الفرائض اجنب الجاهل و قد خل في الجنة و كان من اهل الفرائض و اركب

في سورة

في سورة البقرة

الكتاب

الكتاب و الا انه ثابت ثبوت بوضوح ان ثباته من الذي يمكن لا ذنب له و اما من لم يقب من الكتاب
حتى مات فامر خطير الموت على الا سراسيبا لروا انما نرى فيهم لم يقبوا الحائمة لاسبابها ان كان ثبات
تقبلها فان الثقل ان كان جزا فانها بل لا محالة باذنه و الفاروق بينه و بينه ان ثباته
عليه و الحائمة و كلاهما انما على الايمان بدخلان الجنة و لو لم يقب من و يقب ان عذابا يزيد على
الثبات في الحائمة و كثرة الاطراف و كثرة مدته و بحسب جميع الكبره الا ان يقبوا الله و يقبوا رغبته
تغفور عنهم و كان الايمان على ضربين حقيقة و تقبلها فليست كقربان كقربان و عطا و انما من
منهج السداد و هو حقا الحق لا خوفه جوهر و جبره مشفوع بالاضرار و لا استغفار كعب البغض
الاجاج و كفر عرق و نقص عدا استعدك لهما منشا الخلق في النار و الا ان المشافق استعدك باو
اسم من الكافر الفطري لمكة استعدك وقوة نفسه تغضيل المعام ان الاستعداد على ضربين اما المظهر
في الاول الذي هو علمهم القول و هم اصل الظلمة و الحجاب على غلظ طباعهم و كتمانها و انما هم في بحر
الطبيعة فهم المغموم على قلوبهم افلا كانوا يعلمون و لقد رانا لجهنم كبر من الجحيم الا انهم فلو لم يقبوا
جهادهم اعين لا يبصر و جهادهم اذ ان لا فيه معقوبات و لك لا نقام عليهم اصل سبيل و كما قال و جعلنا
على قلوبهم اكنة ان يفقهوه و في اذانهم و فراوان ندعهم الى الهدى فلن يسمعون و اذا ابدا في الحديث القد
هو لا خلقهم للنار و الا انما المشافق الذين كانوا مستعدين الاصل فابدين بالنور و الفطرية
والنشاء و لكن احببت قلوبهم بالورث المستغفار ككتابا لئلا يبدل انفسها الحاصلة من ان كمال المعاني
و مباشرة الاعمال لتبخر البهيمية عزالة المكائد الشيطانية حتى رست الحبيبات الفاسقة و الملائكة
للضلالة و ارتكبت على انفسهم فبقوا ساكنين جبالين ما هي من في سائر جهنم و ظلمات الجحيم و قد
حبطت اعمالهم و انكسرت و منهم فم استعدك باو اسو حلالا و اسو حلالا و افصح جوهر من الفرق
الا و المشافق منكم استعدك باو حلالا و اسو حلالا و اسو حلالا و اسو حلالا و اسو حلالا و اسو حلالا
اصل الدين اخذها اصل الحجاب في الاخر اصل العقاب في الفرق الا و اسو حلالا و اسو حلالا و اسو حلالا
بقرة ان الذين كفروا سوا عليهم انذارهم لم يندرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم و على سمعهم
و على ابصارهم عشا و لهم عذابا لهم و الفرق في الثاني ما اشار اليهم بقوله و من الناس من يقب
امنا بالله و باليوم الآخر و قام بمؤمنين بجمادى الله و الذين آمنوا و ما يجدوا الا انفسهم
و ما يشعرون في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا و لهم عذابا لهم و الفرق في الاول من الاستعداد
اصل القصر لا يفيج فيهم الا نذار و لا سبيل لخلصهم من النار و كذلك حقت كلمة ربك على
الذين فسقوا انهم لا يؤمنون و كذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا انهم اصحاب النار و هؤلاء
ستعلمهم الطرف و جعلنا من بين ايديهم سدا و من خلفهم سدا فاعينهم فم لا يبصر و عطف

باصحاب

عليهم الابواب ان القلب هو اصل الابواب فهو المشرق الذي هو محل الالهات وقد يجنوا
عنه بخرم وكذا التمع والبصر للفهم والاعيان الذين انما بانان للافتاد وحر من اوجدها لها انما
تقوى النفس فيها الى القلب السبيل لهم في الباطن في العلم الكسفة الباطن ولا في الظاهر في العلم
القلبي لكي يتجنبوا في عبود الطامات عظم عذابهم وعبادهم والفرق الثاني من الاشياء ان
سلبهم الايمان مع ادانهم له لان محل الايمان هو القلب لا الشافان نعم فان لا غراب انما قل
له تومنوا ولكن قولوا اسلمنا وانا ندخل الايمان في قلوبكم ومعنى قولهم فيما حكى الله عنهم اسلمنا
وبالحوادث انما ادانهم على التوحيد والمعاد الذين انما اسلمنا وانا ندخل الايمان في قلوبكم ومعنى قولهم فيما حكى الله عنهم اسلمنا
فكذبهم الله بقوله واما هم يسمون قائلين ان علمهم خدع وتبينت ايشية بها الجحيم في العلم
ما الباطل بمشوا نحو كاهود اب المعالين الما كرين على ما في قلوبهم ومكر ومكر اكثار انهم يكيدون
كيدوا وكيد كيدهم في الكفر من اهلهم ثم ويدلكن اهل البصر يعرفون وجوه الخلق والشبه في يدقوا
خداع اصحاب الجحيم والظلمات او ظاهريهم بانوا والالهات انما اتوا البصيرة كما قال ولا
يجوز المكر البتة الا باعده ويحوي الله الباطل ويحق الحق بكلماته وفي القرآن ايات كثيرة مشهورة في
احوال هؤلاء الذين انما اتوا في الضالين الغاوين والمضلين الغفوين المكذبين كقولهم نعم ولا
لكنوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون ان شر الدواب عند الله الضم اليكم الذين لا يعقلون
ولو علم الله منهم خيرا لاسمعهم ولو اسعاهم لثبوتوا وهم معرضون وقوله بل كذبوا بالاله لا يعلمون
ولما بانهم فاولئك كذب الكذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين وقوله ومنهم
من سمع النداء فانتهم الضم ولو كانوا يعقلون ومنهم من ينظرون اليك فانتهى الذي اعمى ولو
كانوا يبصرون ثوب في سبيلهم في الدعا وبلغ بايمانهم في اكل الايمان واجعل بيني وبينك افضل البصير
واشبه في سبيلهم في الدعا وبلغ بايمانهم في اكل الايمان واجعل بيني وبينك افضل البصير
عليكم السلام لا تستعجلوا به لعلوا في الدعا وبلغ بايمانهم في اكل الايمان واجعل بيني وبينك افضل البصير
فابدي مسئلة الصلوة على النبي ثم اسئل خلدك فان الله تعالى اكرم من ان يشا حاجته في يقض
احدها ويمنع الاخر بلع امكان بلوغها من باب مفد صكة وينسكب بالانوار الضعيف في
بلغ به وبلغه ابلاغه وبلغه بيلغاف ليا من قوله يا ماني زائد للنوك كدهي كبر ما راد المقصود
نحو ولا تقوا يا ايها الذين آمنوا في هذا اليوم ولا تأكلوا أموالكم التي هلك في الجحيم يا ايها الذين آمنوا
معنى انه اي الله يا ماني بيلغاف اياه اكل الايمان والايمان افعال من الامن الذي هو خلاص الحق
ثم استعمل بعينه في تحذير ما للصبر في كان المصداق وامن ان يكون مكذبا او لا يعتقد
كانه جعل المصداق من التكدب في تحذير ما للصبر في كان المصداق وامن ان يكون مكذبا او لا يعتقد

نوع

بالنفس

بالنفس باللام لا اعتد المعنى لا دغان ونحوه فاما استؤمن من شافد اعلاه اللغوي في انما في اشرع بسل
المعرفة فتقوم بالله وقوم به وبما جاشت به رسله انما لا وقبل هو كلنا الشهادة وقبل هو الضم
معها وقبل هو افعال الجوارح فتقوم فوالطاعات باسرها فاضا او نقل فتقوم هو الطاعات بغيره
الانوار وقبل هو مجموع الثلاثة فهو يتكبد بالحق والفرار باللسان وعمل بالاركان وقبل هو ضابط
بالله ورسوله وبما جاء به انما لا والو لا به لاهلها ونحوه لا لاهلها لانها لا يعتد عليه فتقوم
او تلك كبت قلوبهم الايمان ولما بداخل الايمان في قلوبهم وقبله طمأن بالان على انه امر
وقوله نعم ان طاعتنا من المؤمنين اقتبلوا يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الذ
اموات وليبشوا الايمان بيلم دل اقران الايمان بالمصاحفي في اعل ان اعمل غير ذلك في حقيقته
قوله نعم الذين آمنوا وعملوا الصالحات ارفعناهم الى المقربين وان الله لا يهدي القوم الظالمين
الخير على كل وقول الرسل من ابا معشر من سلم بلسانه ولم يخلص الايمان بقلبه لا يدعو المسلمين وقول
الضاد على سلم الايمان وقر في القلوب الاسلام عليه شاك وقوله عليه السلام ما بيننا وبينكم
على قدر ايماننا وحسن حاله ذلك على محل القلب الايمان ومعاينه للعل على ان كون الايمان عشا
عن التصديق المذكور لا يقتضيه نقله عن معناه اللغوي الذي هو التصديق مظهر لان التصديق
المحسوس من منه بخلافه ان كان المراد غيره من المعنى المذكور فانه بيلزم النقل وهو خلاف
الاضل ولو كان منقول لا يبين الله نقله بالتوفيق كينين نقل انقلوا والركوة ونحوها
الاشهر اشهر انظاره بلفه وكان بذلك وفي امانا ذيل شير تحقيق الطوسي من اصحابنا من
الايمان مركب من الاقرار والتصديق في الاول وحده وهو الاقرار باللسان الايمان فيقول
تعالى فان لا غراب مناقل له تومنوا ولكن قولوا اسلمنا فقد ثبت الاقرار باللسان ونفى الايمان فقام
الايمان ليس هو الاقرار باللسان وعلى ان لا يشك في ذلك هو التصديق ليس الايمان بقوله نعم ويجوز انما
استبينها انفسهم انبث لكهار لا سيما النفس هو التصديق فلو كان الايمان نفسا لكانت له في
الكفر والايمان في شخص واحد لا شك انها متغايران لا يمكن اجتماعها كذا في حقيقة ولا ان التصديق
ما كان مغرنا بالانكار وكان غير مغرنا لان الضمير في التصديق ما كان ما قام من القول ولا اعتبا
ولذلك شرط فيه عند الانكار والاشا وتايشان كذا لا به انما ند على ان التصديق ليس الايمان
نذل على ان الاقرار باللسان من الايمان يجوز ان يكون شرطا او مشروطا بينهما بالشرط
كما ان لكل بينة بالشرط ومن ثم خل المتكلمون ايضا فلو كان الايمان نفسا لكانت له في
على غير شرطه على الجوارح لان الايمان على افعال الكمال بمعنى ان العمل ليس من الايمان بحيث يصيد الايمان
بصدق الايمان بعد العمل بل ضافة العمل اليه ضافة كمال وكذا عملوا الايمان الذي على غير شرطه

بالنفس

تعرفوا ان العالم من مظاهر النور تلك المنة بحيث لا يعرف عنه وعن نوره وعلمه مثقال ذرة وهذا هو الذي
 امر الله رسوله به في قوله فاعلم انه لا اله الا الله فلا مطمح لغيره فيما فوق ذلك كذا عرفوا الرسول بالمراتب التي
 حجبها عن الخاداة وكلية محبته بجميع انواع الرسل ان صاحب الشجرة هو الذي ختم به النبوة وهو امام
 عدة الرسل من ان الرسل المكمين كغياط تلك الدارة كل بحسب نبله وسعة رغبته فيهم كالدرر والاسما
 في هذا الدارة انكابه كل في مقامه كما قال لهم ربنا عند الله وهذا المنع هو الذي رقبوه انما عن
 المؤمنين لا تعرف بين احد منهم وكذا عرفوا ان الرسل المكمين كما قال لهم محاطا لا وصبا ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم على كل رتبة كنتم خير منه اخرجت للناس صرون بالمعروف والنهي بالعدل بان
 نظرنا بان نبينهم العدل وعكامل في الافراط والتفريط في الاخلاق والاعمال وكذا بالاحسان
 وهو ان لا يستدعهم الا الحسنة ويكونوا معصومين عن الخطاء ففي الخبر في قوله تعالى ان الله لا يهدي
 والاحسان وابتدأ في القرية وبينه وبين الفتن والمنكر والنجس انما هو هم ائمة الحق والمنهي عنهم ائمة
 الباطل من المنة انما هي الحق نعم فعدت لك حجة كما عرفت فان اطعوا الله واليطعوا الرسول واولي
 الامر منكم ويطاعة الله والرسول في جميع ما امر الله به كل بحسب طاعته في كل ما قالوا فاعفوا ورسولهم
 اطعوا ما حلت فيهم من الرسل وذلك لا يقتضي الا من نص الله ورسوله اخذ من الله
 بنو سبط نوح كوي عن نبي الله صلى الله عليه وسلم في الخبر ان الله عز وجل جعل في كل رتبة من رتبته
 قام الى امر المؤمنين على علم فقال يا اهل المؤمنين بماذا عرفت بان قال بفتح الغم ونقص الحسنة
 من حيث يلين ويدين هي غرض خالف بعضا غرضي علمك المدبر غرضي قال فيماذا اشكرت نعم قال
 نظرت في الله فذكرت في علمه غرضي فقلت انما قد علمت على شكرته قال فيماذا احببت نعم قال
 فداختني من ملائكة وسلم علمك الذي اكرموني بهذا لا ينشأ حبيب لغائه التشرع هذا
 ايضا فمعه انما يشاء لان مخالفة الله في الشكر فيسلم العلم بان المدبر غير المدبر ولما كان غير من
 الخلقين بهذا المنزلة فوجب ان يكون المدبر غيرهم بالذات والحقيقة وخارج من طباع المهنة الاسما
 وهذا هو الاشياء واما الشكر فعدت كمنه بانه نعمه واحد والافان بعد واعظم الله لا محصورا واما
 حب الطاعة فينا انما انظر سلم العقل في بعض الانبياء ودعائهم الخلق في جوار الله تعالى وهذا انما
 طريقه الملك الرسل المكمين وسيلهم الموصلة الى فرج جنت الكبرياء علم بان قد حدث امر عز وجل
 لا ينشأ عباده وانهم يدعونه الى فرج جوار طليم الى صواته وجنانه ومن المعلوم ان الجنة كبرية في
 محالها لبعثته لان ذلك على انما يتطابق البعد ايضا في بيان معنى ما ورد في الدعاء
 باسم الله على انه بذاته لا اله الا الله والاشياء والذات بل هو الذي امره والذات بخلق في الاصل
 على عين الشئ جوهره ان امره واما في اللغة فطلق على خبثه الشئ وقد يستعمل بمعنى صاحب

في الاله
 نوح في الله
 مع

في الاله

في الاله
 في الاله
 في الاله

على الذوات

على الذوات في شئ كافي لتبينه وانا افنان وقد برز بذات الشئ ما حجبها بعينها وجوهرها الخاف
 المعدم لا ذاته ولا حقيقة ولا يقاوت ان الشئ لا حقيقة لها بل ما بينها وقد بقى على الحقيقة وعلى الحقيقة
 وهذا هو المراد منها وقد برز بذات الله تعالى ما حجبها بعينها من الامور التي لا تدرك ولا يحكم كحجب
 في قوله تعالى ما حجب على ما حجب في حجب الله ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان عليا لا يخشى في ذات الله وفيه
 على استعانة الذات بهذا المعنى وروى عن ما انكره في الامور ومضرب في ذات الامور فجميع المراد من عليا
 شديدا في الفصل الثاني في الامور التي لا تدرك في ذاتها ولا في غيرها لا تأخذ لونه لا في الامور الصغيرة
 اخشن اصله في فصل من خشن خشنه صفة ان في الامور من الخشونة في ذلك من شدة
 في الصغر منها اللين كقولهم في الصغر منها الامور من حيث هي في ذلك من شدة
 والمراد من عليا في الامور التي لا تدرك في ذاتها ولا في غيرها لا تأخذ لونه لا في الامور الصغيرة
 الذي لا يشاء بما يقاوت من لوم او مذمة او المسوس الذي ليس من جنس في الامور من حيث هي في ذلك من شدة
 وقد يطلق الذات على ما يقاوت الوصف يستعمل استعمال النفس الشئ في ذلك من شدة وفيه من قوله تعالى
 واصحابه ذات ينسبكم فان صاحب الكف الاموال الملائكة ليس بغير ذات الين كقولهم استغفر ذاتا
 يريدون ما في اناء من الشرب قوله تعالى بذات الصدور هي ضميرها وبذات الصدور يد والباء فيه كافي في
 دل فلان بهذا على ذلك في جعله لعل عليه معرفة له فذا من بعد دليل على انه ومعرفة له لا غير والامر كونه
 المعرف من المعرفة وكيفية وهو حجة ان عرفنا الاشياء واطهرها عند العقل لا في ظاهرها بل في باطنها
 قطه وروى ذاتي وهو غير عرضي حاصل باننا في استنباطه في بعضه لا في ذاته على انه انما هو بذاته
 لا يحتاج الى دليل بل لعل عليه بخلاف غيره فان خفي بذاته وانما يظهر به فهو دليل عليه لا في ذاته ولا في باطنه
 صلى الله عليه وسلم انما عرفت بان قال بالله عرفت الاشياء اي انما هو خفاها من حيث الذات الصفا
 يعني ان نظرت الى الاشياء فوجدتها مدبرة ومسخرة فاعلمت انما هي في قوام ذاتها واطهرها وادها وصدقها
 ففرت ولا بان لها باصافها صحتها وجعلها مبدا للارادة وموتها ثم عرفتها باصافها انما هي
 اليه فهذا النظر بالله عرفت الاشياء وحاصله يقول في الاستدلال بوجوه العقل على وجوه القول فان
 من نظرت في وجوهه من حيث انه وجوه وليست بذاته بظهره انما يظهر الا في مظهره في الاشياء كما في العقل
 منه لينا ويجعله وسيلة لمعرفة لها موجودة فانه لا يذاتها بل بغيرها ومن هنا يقال ما دلت بشا لا
 دلت الله قبله ومعه عن بعض الصادقين صلوات الله عليهم اجمعين تعرفت الى كل شئ من انك
 طاهر في كل شئ فانك تظا امر كل شئ وعنه عيسى منك طيب الوصايل وبك استدعيتك وقال
 يستدعيتك ما هو في وجوده مستقر فيك يكون بغيرك من ظهوره بالبرك حتى يكون هو المظهر لك
 غبت حتى شأج ان يلد به عليك متى بعد حتى تكون الا تار هي التي توصل اليك في محنت ان يكون المراد

في الاله
 في الاله
 في الاله

في الاله
 في الاله
 في الاله

انه قد دل بانوار الله وبما خلقه في الافاق والافاق على معرفة ذاته او صفاته او وجوده الذي هو
 عين الله في هذه المضافات الموضوعة للعلم بانه ظهور فيكون اشارته الى الاستدلال بالمغالاة على العقل والى
 الاولوية لذاته والمخارجية فان دلالة وجوده الممكن على وجود الواجب فانتم وتثبت بعد في تلك الاولوية
 اما بدلالة البرهان على الحق والضرورية واشارة العقول البهية كان الاول اظهر لفظا وانوى معنى الا ان
 هذا الوجه كافيا مستغنيا ومستعرة للعقول لا كثر الخواص بخلاف الثاني فان من له ادنى بصيرة اذا تفكر
 في خلق السموات والارض اختلاف الليل والنهار ونظر الى الاشياء من حيث هي ما لا يمكن ان يوجد
 بدونها عرفان لها صانعها ومدبرها ولذا قال على علمه البهية بغيره ندل على البهية اثر الاكثا
 ندل على البهية من انما ذات البراهين وارض ان يحتاج لا ندل على اللطيف بخبر حكيم والنون المصغر قال
 سمعت شخصا ثمان في وسط البحر وهو يقول بسمك سيدنا خلف البحر والبحر اترت وانت الملك المظهر بلا
 حاجتنا من الذي انزلنا في سوحشام من الذي نظرت في اياتك فدل ذلك فلم ندش لها في نصبتك
 انشاء ذات الطرائق ووضعت الفلك فوق رؤس الخلايق واجر اكل الماء لسابق وارسالك الروح
 بلا غلق مابدا على فرائضك انما السموات فدل على صنعك اما الفلك فدل على حسن صنعك اما
 البراهين فيبشر من بسم بركاتك اما النوع فتصور عظم اياتك اما الارض فدل على عظم حكمتك
 واما الاكثا فيقهر بعد وب حكمتك واما الاثنا فيقهر بحيل صنعائك اما السموات فدل على علم
 بدايتك وقتا احتمال اخر وهو ان الحكام ذهبوا الى ان افعاله الفاعلة للمعترف مضوية كانا ونصبت
 بدعيتا كانا ونظرتا شرعا كانا او غير انما يقنع من الله على ان من بعد حصوله استعد له بديهة
 او بحجة او استماع او نظرا وفكرا وغير ذلك فدل ان الامور معدة والعباد كاللغز لا موجد لها والظاهر
 من اكثر الاحتمالات ان العبد انما كلف لا نقى الحق وترك الاستكبار عن ربه له واما المعارف فاهلها
 ما يلقنه الله في قلوب عباده بعد انشاءهم الحق ثم يكمل ذلك شيئا فشيئا بقدر اعمالهم وطاعتهم حتى
 يوصلهم الى درجة البقين فالمراد ان تصادق بذا ان على معرفته ذاته بان الفاعل على قلب من شاء من
 عباده بعد انشاء الحق واقفا عليها بعد استعدادها ويكفي على الاول حسن محمد حكيم قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام المعرفة من صنع هو قال من صنع الله ليس للبشر انشاءها صنع واعلم ان طرق دلائله واد
 سنجما الى معرفة ذاته وانكنا لا تحصى جهاتها اكثر الا انها ينحصر اقسام ثلثة شتى كل
 قسم مراتب غير محصورة احد طريق الدلالة بحسب الفطرة وهذا طريقه بشرية فسلوكها العوام اذا ما
 من احد الا يعلم ان له صانعا صنعته مدبره بوجه فطرته الاصلية لما ركبه من العقل الذي
 هو البهية الاولى وان انكر وجوده منكر فاما هو لغيره شفا ونه ليكن في البطلان لا استعداد الفطر
 وهو مع ذلك يعرف به حال الاضطرار كما هو لوارده في انما انما الطريق الحاصل بالانظار والا

تلك الحجة التي
 هي في العقل

بالا تارة وهذا الطريق يشترط في كل ما يجمع الخواص المستدل من العالمين حتى الانبياء والمرسلين
 وان كانوا على تفاوت في مراتب عقولهم الا ترى انك فسد بل يكون المأمور حركات الكواكب ورواها وانوارها
 على صانعها ومدبرها كما استدلنا على ذلك من ان يحصل لك من ان لا علم صانعك كما بما راجع الى ان لا
 ايمان حتى لو فرضت في ادنى بلية فلو لم يتوهم انما يتجلى الذي حصل له على علمه كان علما تابعا وبقينا جارا
 حتى قال الروح الامين وقد ركب المجهول فكان في هو اما ان لا الى انوار تلك الخلقه قال اما ابيك فدا عن امره
 في مثل هذا الحالة والنجاة الى الله لا يبرهن لانه راي لا يمتنع الا انما انما انما انما انما انما انما انما
 مومنا وسواك لا ملجى الا اياه الثالث الطريق الحاصل بالانوار انما انما انما انما انما انما انما انما
 البهية من هذا الطريقه خواص الخواص الذين يعرفون الحق بالحق وهذا الفطرة الشريفة يمكن ان تطابق على
 جميع هذا الطريق اما على الثالث فطما هو انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الاشياء واقعا على الاول والثاني فبعد انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بانوار الله التي منها انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الا فبما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 يقين لهم ان الحق اوله يكف برتبته انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 المفعول كما في كبره فبطل من الذين هادوا اخر ما علمهم لبيات والمراد انهم قد بانوا على ذاته لا لجل
 فيكون اشارته الى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 هو لا يكون فاعلا بامر لا غير انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بالذات غير انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 غير بل نظره الى ذاته والى افعاله فقط وليس الوجوه الا انما انما انما انما انما انما انما انما
 البهية هو غايته كل شئ كما لا يخفى ووجه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 هي الغاية وهو الغاية بذات عرفان في ربي بعض الحكماء انما انما انما انما انما انما انما انما
 قال لا يشو الذم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 فضل وان الله تعالى مقرر ومدبره فخذ من الكلام ذكر المصير والمدبر وقال هو الذي هو في هذا الخلق
 اخر مواضع من الذي كراهه وهو ان المخلوق ومن نفي الصانع من الغريب فيستو ما بينهم من انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الذي هو في كثير من الاخوان من حيث انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وقال لهم لا يتوهم من جعلكم هذا لا فاعلان انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

في العقل
 في العقل

لما سواه الى غيره

فانما هو الذي
 فانه هو الذي

۲۰ فی باب الحج بین کوشش و الخطا اللہ عز و جل میں

فقد عرفه حق المعرفة وحصل له ثمرة العلم الحائري عشر من عرف نفسه بصفاته النقص عرف ربه بصفاته
الكمال اذا نقص لعل على الحد فجل من ملازمة الكمال لقد اثبتنا عشر اثباتا على ما لا يمكن ان يكون
لا يعرف حقيقة النفس لا يمكن حقيقة معرفتها كذلك لا يمكن معرفته حقيقة الرب فوجب بوصفها بصفات
به نفسه الله اعلم فوكر اوى بعض اصحابنا ارجل من اهلنا منهم بها الملة والحق والدين والحق
الحق الحائري والحد الشريف البحر اترى انهم رووا من بعض اصحابنا من المؤمنين وامام المؤمنين عليه
السلام في وسبيلنا لكن انهم لو كشف لفظا ما اردت بغيره او وجهه لا شك انهم انهم يكره
بغيره وبين ما استفاضت غرايبه انه قال اللهم زدني فيك معرفة اللهم زدني فيك شجرا فان شجرة الاول
يد على بلوغه من ربه لا يتصور عليها الزيادة في المعرفة والثاني يد على بلوغه مقامات العمل الزيادة مع
ان مادة النبوة اعظم من مادة الامامة وقد يخرج الفضل عن ذلك بوجوه الاول ما يحكيه الشيخ
اليه من ان الحد الاول مثل على احوال اخره من الجنة والارض والميزان والحناء والعقبات
ونحوها كما روي عنه انه قال كان في نظر في جهنم وزدني ما على اهل المعاصي وكان في نظر في اهل الجنة منكبر
فيها على ان انكمم والثاني مثل على مراتب المعرفة والعلم بذات الله تعالى وصفاته الشان ان يكون نصيبنا
على المقصود لا زدت على الطريقة والتميز المعنى في علماء ومعرفة بغيره بوجوه الصانع وذات وصفه خلقه
القطر الماحص لما بغير ما علمه وكيفية زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا ان العلم الذي عندك
لا يتصل الزيادة لان العلم يبلغ من المعرفة بغيره ولا يخفى ما فيه **الثالث** ما يحكيه عن العلامة وهو ان
مادة النبوة اقبل من مادة الامامة فمن ثم قال لو كشف لفظا بغيره ان ما قبله مادتي من المعاني قد استكمل
واما قوله زدني فيك معرفة فهو اشارة الى ان مادة النبوة لم يستكمل فيها بعد الرابع ما اختاره الحد
الشريف البحر اترى انهم لو كانت مراتب علومهم معان من ابدوا ما يوافقونه انهم ربما عدا وتبين من يقصر
وذنبا بالنسبة الى مرتبة اليوم وعليه ترك قولنا لا يستغفر الله كل يوم سبعين مرة من غير ذنب لما اكمل
عمرة الشريف تكاملت معرفته لا بغيره بالمادة النبوية وقد سلم تلك القول الى خصلته لم يرد عمره الشريف
يقول في شانه ما يحكيه قوله عليه القلاب عن العلم فتح من كل باب قلبك كلام اهل المؤمنين بعد فضل الله
تعالى بانه انما حصل هذا المرتبة ذلك من العلم الذي انما ضاع عليه ولا يلزم زيادة علمه على علمه الحائري
ان كشف لفظا انما هو بعد الموت ومعنى قوله لو كشف لفظا انه بعد الموت لا زاد معرفته لو كشف
اللفظ سبحانه عن البحر من عن تتعلق بالبدن والاشباح عن الابدان هذا الاشارة الى ان معرفته في الدنيا
قبل الموت قوله زدني فيك معرفة انما زاد بلوغ الغاية الممكنة في المعرفة من الدنيا ولهذا لا يقتضي في
معرفة بعد كشف لفظا والحد المختص على معرفته الكاملة فيها بمراتب المعرفة لخالصة في الدنيا والدين
الاول انهم قالوا انهم رووا عن بعض اصحابنا زيادة المطلق كيف والزيادة على اليقين انما هي عين اليقين

المنقول اليه بالمال واما بفعله فعلا بوجوب الترتيب وهذا هو الشايف في مقابلة العبودية بمعنى الاطاعة للربوبية
 بمعنى صيرته الشخص مطاعا بالمال ما هو معنى الاطاعة والربوبية بمعنى صيرته الشخص مطاعا بالمال ليس ما هو واجب
 الاطاعة فقول العبودية جوهرية كنهها الربوبية معنا ان ما هو العبودية هو حقيقة اطاعته لعبده خصوصا
 وانقادا لولا ان جوهره اي فصله عزه بنفسه تشبهها بالجوهر العاليه التي هي كنهها بمعنى ذلكها
 وجوهرها لولا ان الربوبية بمعنى التشبيه للرب الخلق باخلاقه في جميع صفاته وافعاله حتى في الخلق
 والايضا بمعنى خلق الاجسام بل بمعنى لعبها بالاعلم الا ان شاء من احياها فكانا احيا الناس جميعا والما
 صيرته بالقبول اليه هبته وشهوته التي تفتك لولم لا اهلها بالرياضا والجاهدا فلا تحصل الا حقيقة
 العبودية الا بحصوله لربوبية هذا المعنى كما يمكن ان لا يستند الى رضى فنف من رضى هو جاني الزاهد
 الحكيم وكان في الشئ فقال ما خالجت فقال خالجت ان تفتي عنى حتى تقع النفس على فقال له لا تستند
 ما عند التهاون في انما تفرق فقال له بوجاهة ان عرفك انك عبدك كغفاله وكيف لك ان لا تملك
 الطبيعة الشهوة واستغفلت وهلم لك واستغفلا تستغفل من استغفلا وبشر اخر ان العبودية جوهرية
 كنهها واطاها الخلق باخلاق الربوبية كما روى في بعض الاحكام الخلق باخلاق الله وفي بعضها بالان ادم
 اجعلك مثلي ذاك الشئ يمكن يكون وقوله فما فقد من العبودية وجد الربوبية لما ذكر ان كنه العبودية و
 حقيقة هي الخلق باخلاق الربوبية الا انما يستفاد من انما فقد من العبودية من صفات الكمال المنقصا الذي
 او عند الغالبية فلا بد ان يكون موجودا في مرحلة الربوبية لكان الذي وما خفي من الربوبية اي من
 صفاتها ولا انها الفعلية فظهر العبودية والخلقية لكانها المظاهر لاسماء الله وصفاته كما اشر اليه
 الجهد التمسك كنه كنه حقيقة حبيب ان عرف فخلقت الخلق لكي اعرف ويجعل ان يكون المربان
 من الربوبية من الاوصاف صفات الكمال قبل اخطا مرحلة نقص العبودية وحققها وانقادها وانقادها
 على فرب الربوبية جامعها لكان وقبل ان الغنى والشكر المتفكر في حقيقة العبودية والاطاعة
 المتفكر انك تلو اجرائها ان قد شئت في بدا فكريه فاستدبر على معرفته حقيقة العبودية محالة على
 معرفة حقيقة الربوبية باخذ الغيب من المتفكر في قضا العبد غايب عن فهمه معرفة حقيقة العبودية
 وطريق الغنى والاطاعة ولو مبلغ البهيمية فلا بد ان يلاحظ حقيقة الربوبية باخذ الغيب من غير
 ح على ما فقد من العبودية ويطمع عليه بضميرها بما مع شرائط العبودية والوارها وما خفي عن الربوبية
 اصبح العبودية بمعنى ان شكل عليك الاطاعة بمقام الربوبية باخذ الغيب من المتفكر في المعرفة بالحوادث
 وخفي عن مقامك هذا الشئ لم تعرفه في العبودية حتى يحصل لك العلم بذلك الخفي في مرحلة العبودية
 الغنى والاطاعة بقدر ما علمته منها ولخطب به كابد عليه فوله من عمل بما علم ظهر له علم ما لم يعلم فظهر
 الربوبية بصيرتها المعرفه طريقه العبودية والعمل بقضه العبودية بقدر ما علم بصيرتها لظهر ما لم يعلم

منه

من رتبة الربوبية فبذلك تم العبودية وتكمل فاحصل الكلام ان كنه العبودية هو المشي على طريقة الربوبية
 ولو كان على وجه الشايفه فواصل اليه عقلا في استند ان طريقة الربوبية في الفعل عليه ونفس العبادة والمشي
 على طريقة العبودية وواصل اليه عقلا من طريقة الربوبية فعليك بالعبادة ما عرفته من العبودية فانه يواصل
 الى ما عرفته من الربوبية التي هي كنه العبودية واصل فيصير ذلك كاملا في العبودية واصل الى كنهها واستجنا
 هو المشي على طريقة الربوبية باخذ الغيب من المتفكر في قوله لا تستند الى رضى فنف من رضى هو جاني الزاهد
 حتى يتبين له ان الحق اوله يكف ربك انه على كل شئ شهيد اي موجود في عينك حضرتك يعني حقيقة
 العبودية وكنهه هو التشبيه للرب الخلق باخلاقه والربوبية على القوتين الشهوة والغضب حتى يحصل
 بذلك التجرد وقطع العلائق وقطع النظر عما سوا الله وعدم الالتفات الى غير ما افقنا انما يحصل
 الا بقطاع اي العبد بشره والتوجه له بالجمعة ونحو كون العبودية ذلك لزوم بلوغ العبد في العباد
 الى عند المرتبة ان تعال على كل شئ شهيد موجود في عينك مع الله وحال عينك عند ذلك
 عنده اذ كان الله تعالى من العبد بهذا المشابهة من القربا خصوصا في ان تلك المشابهة المذكورة في
 التشبيه للربوبية الاخلاق والصفات والتمسك على القوى البهيمية في رها بالمرقة لا بد ان يقيد ذلك براه كما يشر الى
 ذلك فاذا ذكر في مصباح الشريعة بعد هذا الكلام المتقون في تفسير العبودية بهذا الكلمة وسبب ذلك منع النفس عما
 هو في رهاها على ما ذكره ومقتضا ذلك ترك الراحة وجعل العزلة وطريقة الاقتصار الى الله تعالى ان رسول الله اعلم
 كان تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وحروف العبد ثلثة الغيب والباطن والذال فالغيب علم الله تعالى والباطن
 بوجهه والذال دونه من الله بلا كيف لا يجاب عنه في نمنا اشار الى كنه العبودية على سبيل الاجمال وادقها
 وتوضيحها فقال انما هذا لكانه يعني الجاهل عن الطبيعة بكليتها وسبب ذلك الباطن والذال يحصل به
 ذلك منع النفس عن القوى ضوفا القوة الشهوة وخالها على ما ذكره وهو غايب القوة الغضبية ومقتضا
 ذلك المنع والخلع في رهاها وتجد مغلقة في ترك الراحة وجعل العزلة وسبب ذلك الاقتصار الى الله تعالى
 برتبة العبد بزم لنفسه صا ولا عن التوجه اليه خلاصا وقوله قال رسول الله الخ استشهدوا هذا
 يعني ان عبادته تعالى حيث انك تراه كما امر به لا يكون الا بذلك فانه لا يزل الا عما غلبت لم تقطع
 العلائق عن مقتضى الشهوة والغضب يحصل هذا الحال فيتم الاستشهاد بقوله نعم اوله يكف ربك انه
 على كل شئ شهيد ثم اشار ايضا الى وجه قيمة العبد عند من ياب الرمز والاشا بحيث يدال اسم على شئ
 فالعبودية فضل من افلا العبد يزيد العبد على العبودية بالاستشهاد على مقدمة المعرفة وهو ما اشر اليه بحرف
 الذال والاعرف لبا فهو نفس العبودية التي عبر عنها بالكلية في التفسير بالربوبية في كلام الامام
 فان البون عما سوا الله هو الا بقطاع عن مقتضى الطبيعة والغلبة على القوى البهيمية فانه هو الذي
 يجز العبد الدنو بلا كيف لا يجاب ما يكونه بلا كيف لمتى رها عن ان يصل اليه فكذلك الخلق وما كان

عليه والمشي

في العبودية
 في العبودية
 في العبودية

اشكال الحث الشوك الغطاء الزني فنيا

القرين لدنو من ابل تضابفة لا يعلم حقيقة الا بمعرفة حقيقة التضابفة من فاسلته ذلك عند معرفة حقيقة القرين لا بد ان يحصل حال كون الغطاء لا يعجز عن سائر العلاقات فلم يبق له طول ولا محو ولا مجتوسوا فيتم هو وحده في نظره وبغية ما سوا الله العالم فون اعلم انه قد ورد في عدة من الروايات قوله لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا وقد ورد في اخبار رضوان الله عليهم اشكال في هذا المقام وخاصة ان ايشع قد كان بطلت بادة المعرفة بقوله اللهم زني فيك معرفة وقوله صلى الله عليه وسلم ان قد كان طلب زيادة المعرفة بقوله صلى الله عليه وسلم ان قد كان حق معرفتك على هذا فلو ان يكون عليه الصلاة والسلام في المعرفة صلى الله عليه وسلم وقد يقض عنه محققونا بوجوه اولها فان نقل عن العلامة الحلي قدس الله روحه من ان المراد ان عليا عليه السلام كانت مارة مراتب معرفته انقص من فادة استعدا النبي صلى الله عليه وسلم فكان عليه السلام في واصلته ورجا المعرفة الدرجة التي لا تعد بها فلو كشف الغطاء ما ابدك بالبحر مذكا بالبحر اذا زاد على يقيني وهذا درجة القيمة وثانها ما قاله شيخنا البهائي طاب ثراه من قول ابن المؤمنين عليه السلام من على رجا القيمة مراتبها والمعرفة لو كشف الغطاء عن ابل اخره واما قاله الانبياء في وصفها لما ازددت غل في معرفتها واما في هذا الدنيا فلا يكون قوله عليه السلام في معرفة درجاتها بل في احوالها فتشاكلوا ولا يرسل الحدس في الشيخ محمد الطوسي نور الله خروجه عن سمع بن غمار فان سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس الصبح فنظر الى ثياب المجد فيهم خفيف وجرى براسه غرا لونه قد خفف جنبه غار عيشا في راسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم عا له كيف اضيق بالان قال اضيق يا رسول الله موفنا ففهم رسول الله من قوله وقال ان لكل يقين حقيقة فها حقيقة يقينك فقال ان يقيني يا رسول الله هو الذي امرني واسر ليلى وانما هو جري ففهم يقيني عن الدنيا وما فيها حتى كان الى عرش ربي وقد نصب كسنا وخسر الخلق لذلك وانا منهم وكافي انظر الى الجنة وهم يمشون في الجنة ويتعارفون على الارائك منكون وكافي انظر الى اصل النار وهم فيها معذبون مضطربون وكافي ان اسمع من النار ويد في سامع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابه هذا عبدو الله فلبس للابان ثم قال له الزمنا انت عليه فقال انشأ بع الله في نار رسول الله اروق الشهادة معك فها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يلبس ان خرج في بعض عرفت ان النبي صلى الله عليه وسلم الله فاستشهد بعد ففهم كان هو لغا شرفي رواية اخرى ان ذلك انشأ صوحا رنة بالمال لا نصاراة واثانها فاقاله بعض الاكابر من المعاصرين هو ان يكون يقينا منصوبا على المجهول على التعمير وخاصة ان يقينا في مراتب المعرفة ولو كشف الغطاء ما ازددت يقينا عن ذلك اليقين بان ينه عن علم في شدة علم بغيره كما وقع في علومنا وليس المراد ان ذلك اليقين لا يقبل الزيادة وانقصا بل هو فابل غير انه لا يغير اليقين بغيرها وزايعا ما خطر لنا وبهذا وانها في شريح

المعرفة وخاصة ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت مراتب معرفته لا يبدو ما بعد طول مدة عمره الشريف وكان محثا له بالوحي والحام من درجات المعرفة وما بعد الدجاة شابقة ذبا بالنبوة في الدنيا والآخرة ولذا قال صلى الله عليه وسلم العاني لا يستغفر الله كل يوم سبعين مرة من غير ذنبه كان صلى الله عليه وسلم زيادة مراتب معرفته حتى لا يفاض عليه تأييدان ولما استكمل هذه استكمل له ما يليق بمادته النبوية من فاضله لعلومه واللايقة بذاته الشريفة التي هي متميزه مراتب البشر لما عرض مرضه الذي يقال ان جوا الفقد سئل عليه السلام واداه من علمه علمه مدة عمره الشريف بخط واحد فلما قال عليه السلام فاعلمت ان الله صلى الله عليه وسلم ان الله عليه السلام في الغياب من العلم ينفتح من كافي الغطاء من هذا البحر الذي هو الفلك في هذا البحر الذي هو علمه صلى الله عليه وسلم بعد ان النبي صلى الله عليه وسلم ان عرف الله سبحانه بما علمه من يقين صلى الله عليه وسلم لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا بهتة في معرفة الكمال ويحتمل معان لطيفة الباب الشك في ان كنه الواجب كغيره فيكون للبشرية التي هي الاثر في الوحي فلو ان كان كنهه في المختار المتفرع عن يقين المشايخ لا تقتل من ذلك والحواس من الحواس الا انهم ما خافوا من وجهه خروا فاذا ذكرنا من ان مطابق الحكم بالوحي وعلى الحقيقة الواجبة نفس تلك الحقيقة غير مفيد بآدم كونهما متوافقا بخلاف ما في الذائبة فان الحكم بها على الحقايق حين وجودها الا في ذلك خروا ذلك الوجه وان الظل ان يكسره تلك الممات ويصوفا بكنهه حقايقها وينزع الاضائتها والحواس والفلكية وغيرها وليس ان يقال الموجه الحق ويصوفا على الاكسناه حتى ينزع منه الموجه المصنوع اذ يمتنع ان تمام الحقيقة الواجبة في الاكسناه غائبة كانت وقلنا بل جميع الحق الاذراكية عقليته كانت وحسنة مرتبة واحد بالقبول في نيل الجناب الشريف وكاد في الشرح ان الله اجتمع بين العقول كاجتماع البصائر ان الملاء الا على مطلبوا انتم فان الاضال من ما يتعلق في عالم الخلق والتفعل انما يتعلق في عالم الامر فالامر فاهو فوق الخلق والامر يكون مجيها عن الحق العقل بل العقل يصوفا وهو الوحي وبذلك بين البرهان ان له مبدأ ثوار شتم العقل ينزع منه لذاته هذا المعنى ولكن يمتنع ان يرتفع في الممات العقل اولا المستخرج منه ثم ينزع الممات المصنوع الذائبة وهذا العقل وهو الوحي لا ينزع شي بمحكم بانه مبدأ من غائبة الذات مجتمعة عشر شدة كنه الواجب كان متفعل لزم ان لا يقبل حقيقة فان حقيقة الوحي الصريح سلب الموضوع وما بالاشياء غنية لا بشر شي منها كما عرفت لو تصور كنهها موجود في موضوع مع ان حقيقة الوحي لا في موضوع فيقبل حقيقة عما كانت عليه هذا الخلق الممات الجوهرية فان جوهرتها بالاشياء كونه بالالفعل في موضوع بل هذا المعنى من غاياتها الا هنا في الخارج وجوهرتها انما هي غاياتها كونه بالاجتماع في موضوع وهذا المعنى لا ينفك عنها بالخلق والوحي فلو لم يلزم من ان لا ينفك في شئ حين يصوفا بكنهها اصلا في هذا المعنى زيادة

اشكال الحث الشوك الغطاء الزني فنيا

اشكال الحث الشوك الغطاء الزني فنيا

ابننا انتم تعلموا الحاصل ان الواجب ان لو تفقد بالكنة كان الموجد الخارجي من حيث انه موجودا
موجودا وحيث هو يتبع وبطلان لا يوجب بطلان المقد وهو الموجد وان يقول هذا البرهان انه يتبع كونه
نعم معلوما بالكنة لغيره بالعلم المتصور لا يتصور كونه معلوما بالاشياء المحصورة فنقول
ان المعلوم بالذات اعني ما حضر عند العالم سواء كانت صورة ذهنية او موجودا عينيا لا بد ان يكون
مبتدئا بين العالم علاقة وجوبية وارتباطية مستلزجة لخصوص العالم والا لصار كل من له صلاحية لاعتبارها
بكل شيء بل يجب ان يكون وجود المعلوم من حيث انه معلوم غير وجود العالم كما صرح به المحققون من الحكماء
والفلاسفة المتأخرين ان الممكن حقيقة الواجب له استلزام علاقة المعلوم به ولا شك انها علاقة
لا يوجب حصوله فان وجود المعلوم من حيث انه معلوم كان تبعية وجوده لعلته لكن جوهر العقل من حيث
انها علة ليست بعينه وجوده فالمعلوم لها استلزام لها علاقة العقلية انما يوجب العلم بالشيء بخلاف
العلاقة المعلوم له والحاصل ان العلم انما يتحقق بخصوص شيء بشي ما بذاته وصورته فان حقيقة
او حكمها وهو ينحصر خصوص الشيء لنفسه لعلته ولا يتصور شيئا في الواجب البتة انما كان
يمكن ان يحصل العلم بحقيقة الواجب بتوابع من انواع العلم بالكنة شيء من الممكنات وهو المراد بالقدر
انك لا تفقد على ان فهم شيئا من الله الا بالمعاني التي في نفسك نعم تدرك من نفسك اشياء
بالكمال والنقص معلوم من هذا ان ما فهمته حق الا في شرف اعلى مما فهمته حق نفسك فيكون
ذلك انما نأبى ان نعيب على الاول انك لا تدري حقيقة ما لا تعرف حقيقة ما لا تعرف ذلك لانه لا يقد
في حقيقه فاذا كان الاول لا يفسر بغيره في سبيل ذلك في فهمه لغيره وذلك هو ذاته وجوبه بالذات
موجب كل وجوب فاذا قلت كيف يكون وجوبه بلا مقابلة يكون ان ضرب لك مثلا لغيرك فلا يكون
اذا فهم حقيقة الوجوب بلا مقابلة وحقيقة الاول وخاصة انه موجب بلا مقابلة فائدة على الوجوب
وان انبته مقابلة واحد وهذا لا نظير له فيما سواها فان ما سواها وجوب وعرض وهذا لا يتحقق الا بالكنة
فانهم انهم جوهر جوهرها غير متساوي وانما وجوبه بلا مقابلة لا الله فان لا يعرف الله الا انفسه فان
فلمت فعلنا باننا موجب بلا مقابلة فائدة وان حقيقة الوجوب المخصوص علمه بما اذا لم يكن علمنا
معلوم باننا موجب وهذا امر عام وقولك ان ليس غير المقابلة انما ليس مثلك فهو علم بنفي المماثلة
كذلك بان زيد ليس بفاعل ولا محارف ليس علم بنفي علم بنفي شيء من علمك باذنه وقد
وحكمته وجمع كل العلم بنفسه غير لا وفعلك انما علم بنفسه علم بلازم مجمل من لوازمه وان لا
بحقيقة ذاته فان حقيقة انه هو الموجد المخصوص بلا مقابلة فائدة انتهى كلامه بالفاظه اقول ان
بشيء ايضا على ما استقر عليه اهم من نفي المشاهدة المخصوص لشيء من الاشياء الا بالنسبة الى ذاته وحيثما
وانه لا يمكن ان يعلم ما سوا من الموجودات الغيبية لئلا يشك في الا بالاشياء دون المشاهدة

والخصوص

والخصوص وهو ليس بنبوي بل التحقيق فاعلم ان شرايفون وابناهم من ابناء العلم المخصوص وشيئا
اشياء في الغالب فلما كان يقول ان لا يجوز ان يعرف كنه الواجب لاشياء المحصورة ولا يلحقه فيها الا لشيء
بالفهم فيكون المعلوم متساويا بنفسه لا بد ان يشك في اننا قلنا ان المعلوم شيء لشيء بالكنة بل
لعلولته وفيه منقبة في حق الواجب نعم وهو قريبي فانه بعض المحققين من الفرق من ان العلم بكنه
حقيقة الشيء لا يحصل الا لنفس ذلك الشيء ولعلته فان خصوص الشيء لنفسه خصوص لعلته مثل العلم بالكنة
وما عدا ذلك المخصوص هو العلة للمع والخصوص لا يمتنع فليس حصوله لكنه ذلك الحقيقة بحقيقة
بل المخصوص حقيقة المشاهدة لغيره لكنه اما خصوص الشيء لنفسه وحصوله لعلته انتهى كلامه في قوله
محمد بن يعقوب بن علف الله بن علي بن ابراهيم بن محمد بن عيسى بن عبد الرحمن بن ابي عمران قال سأل
ابا جعفر عن توحيد عقلك انهم شيئا فقال نعم غير معقول ولا محدد فافهم وحكم عليه من شيء
فهو خلافه لا يشبهه شيء ولا تدركه الاوهام وكيف تدركه الاوهام وهو خلاف ما يفكر خلقا في حصول
في الاوهام انما ينهم شيء غير معقول ولا محدد **الشك** اعلم ان من افعلوه ظاهرة شاملة لا يخرج منها
شي من الاشياء الا ذهنا ولا غشا وهو كنه الشيء والموجود والمخبر عنه وغير ذلك من صفاتي لاشياء
وهي مع شمولها على كل شيء لا يكون غشا لشيء ولا يقع الغش بل الموجود لا يمكن الا يكون الامر محصورا
كانت افلاك وجمادى بنوع ان يقع في الوجوه ما هو في فقط ولو تجد معنى الشبهة الخارجية للزم من
جوهر شيئا غير متساوية كل ما علق في الخارج فهو شيء وله شبهة والشبهة شبهة لشيء علم
ذلك الغرض فذهب كل من له الهابة وكذا الحال في نظائره فهدم معا اعتباره بغيره العقل بكل شيء
اذا نظر في هذا علم ان جماعة من متكلميهم ذهبوا الى مجرد النقطيل ومنعوا عن اطلاق الشيء والموجود
اشياءها علمهم بحقيقة على ذلك بان كان شيئا بشار الاشياء في مفهوم الشبهة وان كان موجودا
بشار الموجودات في مفهومهم فكذلك ان كان حقيقة بشارك الحقائق في مفهوم الحقيقة فليزم
عليهم كون خالق الاشياء لا يشاء لا موجود ولا حقيقة ولا ذهنية وهم الله كما يقولون علوا كبيرا
وبناء علمهم على عدم الفرق بين مفهوم الامر وما صد عليه بين الخلق الذاتي والخلق العرضي فاذا علمت
هذا فنقول قولنا اننا شيء المراد ان ذاته نعم بصدق عليه شيء لان ذاته نفس هذا المعنى التام الذي
هو من اجلي البدن شيئا واعرف التصور كيف ذاته غير خاضع في عقل ولا وهم وهذا المعنى ونظائره
او ابل البدن شيئا وهذا لما سأل ابو عمران ابا جعفر قال انهم شيئا اي هل توهم اننا شيء من
الاشياء الجارية بقوله نعم غير معقول ولا محدد معناه ان ذاته نعم وان لم يكن معقولا لغيره ولا محدد
بحد الا انما يصدق عليه معقولا لكن كما توهم او سمعوا من الاشياء المخصوص فهو بخلافه ولا يشبهه
اصلا شيئا في المذرك والاهام لان كل ما يقع في الاوهام والعقول مضمونها الا ذاك كقبيات

في الاشياء المحصورة

فما ينزاع من غير ما بالذهن من معانيها كالمثل في الاشتراك ولا انقسام فهو بخلاف الاشياء
 وبخلاف ما ينقسم في الوجود والعدم فقولنا انما هو شيء غير معلوم ولا محدد اراد به انه يجب ان يتصور
 انه شيء وليس من شأنه ان يعقل بخصوصه فاذل او محدد فاذل ان امتنع ان يتصور او يعقل ويبدل
 بكيفية يوم انه لا يتصور او يبدل ان لا يبدل او كيف يعقل انه لا يعقل فذلك عند شبهة كشيءه في قوله
 المجهول المطلق لا يجزئ عنه وكقولنا شرايا بنا في متبع واجتماع التخصيص محال وقولنا الاشياء واللا
 ممكن غير موجود في العین ولا في الوجود وقولنا ان المتع لا ذات له والفرق بان قد انشأ المبالغة لفرط
 بطلانها لا صورها في العقل والشاري قبل ان يفرط في حصوله ونورته لا صورة له في العقل ولكن البرهان
 حاكم بما يجزئ في الموضوعين نحن قد فككنا لان نعقد في كتبنا العقلية بان موضوعنا هذا انقسامه
 تميل على انفسها بالمثل الذي الاول ولا يتخلل على شيء فافي الاشياء وفي الاذهان بالمثل المتعارفين لا
 في ذاتها اصلا الا بمجرد الفرض فيحكم بهذا الاحكام على تلك الفرضيات من الافراد فاذل ان الحكم بالاشياء
 والاشياء او عند الاشياء او نحوها على تلك الاموال التي لا يتصورها في الذهن لفرط بطلانها بان تحكم
 بالقدرة وشبهه الا عند والجزم في المثل والصورة على الاشياء ومحقق الحقائق وجاعل العقول
 والامور وما فيها الذي لا صورة له في العقل والوجود لفرط حصوله وشدة ظهوره وقوة نورته لكان في
 واري في البرهان تحكم بان مبدأ سلسلة الممكنات في الوجود لا يعقل ولا يتصور انما المعقود منه ليس
 بمعقود والمقصود منه ليس بمصور ولا يتصور ولا يكون مقصودا في العرض انه لا يشار الى احد من المخلوقات
 في ذاته ولا في شيء من صفاته الحقيقية فاعين في انه واما الاشتراك في مفهوم في امور خارجة عن ذاته
 وهي كالشروط الاضافات في اللغة الاعيانية فالاولى كالقدرة والقدرة وبخلافها والثانية
 كالسببية والاولى والارزقية وغيرهما والثالثة كالسببية والوجودية والارزقية والاشياء كل ذلك
 بالمعنى العام كاذكرنا في السببية فان هذا الانقسام كلها خارجة عن الذات فان ذلك كيف يتصور
 عند اشتراكه مع شيء من المخلوقات والاشياء فاما موجوده لخاصة والوجود حقيقة خارجة ليس
 مجرد المعقود العام كالشيء والممكن ونحوها بل الوجود بنفسه لا يتحقق كل موجود فذلك لبلل اشتراك
 طبيعة الوجود في الموجودات كاشتراك المعنى لكل بين افراده اذ طبيعة الوجود لو كانت امر كذا كانت
 بهمة محتاجة في تحقيقها الى ما يتحقق في الواقع كحال المعنى الجفلة والنوع والعرض حيث ان شيئا
 منها لا يتحقق بنفسه مع ما بل بوجوده عليه فلو كان الوجود كذا لكان الوجود وجودا واحدا ويتسلسل
 الى لا نهاية فان الوجود في كل موجود نفس نفسه كخاصة في كل شخصه وليس حال طبيعة الاشتراك
 والاختلاف كحال الطبيعة في اشتراكها واختلاف افرادها اذ اشتراكها بامر واختلافها في افراد
 بامر غير ان يبدلها وهذا بخلاف طبيعة الوجود فان ما به الاشتراك فيه عين ما به الاختلاف في التقاد

بين اخاد الخواص بالشد والضعف التمام والنقص اما بغورض خارجة ولو حق ما دبرها بفيل
 انكروا الانقسام لوجودها التمام الذي لا يتم له لا يتصور نقص لا غورض خارجة من الحقيقة بل ان
 عن ما سوا انفسه هو بغير تمام ذاته البسطة وليس جو شيئا وما يشهد شيئا اخر فيلست من مخلوق مخلوقاته
 خلوق غير لان وجودها خارجة عن وجوده
 قوله وكما ان
 عليه اسم الشيء فهو مخلوق فاحل الله فلان كل شيء غيره انما هو منه وجودا لما لا يتصور فلو كان غير الوجود
 يحتاج في وجوده الى ما لا يمكنه ان يكون له وجودا اذ المنة لا تقصه وجوده فيها ولا لكان وجودا قبل
 وجودها وهو في ضرورة تقدم المقصود على المقصود فكل منة او ذم منة فهو مخلوق واما الوجود
 فلان كل وجود غير وجوده نعم فهو وجوده عند نقص في شيئا الى وجوده لحد من مراتب الوجود في شيئا الى
 محد اذ لو كانت نفس طبيعة الوجود بقصده ذلك لكان الجمع كل وليس كل هذا خلف فاذن كل ما له
 حد وجودي فله علم محدد في حد ذاته ذلك الحد وهذا بخلاف الوجود الا في الذي لا يتصور شدة
 حد ونهاية بل هو زام لا يتناهي في كونه فوجوده لا يحد في شيء الا حصل الحقيقة القدسية كل
 وجوده وهو مخلوق فينبغي ان يكون له الحد الرابع من صفاته باعترافه في الحد الخامس في
 غايته عن التميز سويدي في الحد الخامس من صفاته باعترافه في الحد السادس في صفاته باعترافه في
 الله خلوق من خلقه وخلق خلوقه وكما وقع عليه اسم شيء فاحل الله فهو مخلوق والله خالق كل شيء
 بشارته الذي ليس كشيء وهو التام في العلم المشتمل على هذا الحد شاملة على ستة احكام اما الثلاثة
 الاول فقد مر ولما قولنا والله خالق كل شيء فلان كل ما سوا الوجود لم يكن مخلوقا لانه لكان له واجب
 الوجود واما مخلوقا لغيره واذ قد عرفت ان لا شريك له في وجوده والاشياء فبقية صفاته الاحكام
 كراهها واذ قد عرفت امتناع التسلسل في الوجود ووجه انشاء الاشياء والمشيئة الى ما لا يسيرو
 مسير شيئا من غير سببية في جوامعها الكليات فينبغي ان يكون خالق كل شيء وجاعل كل نور وظلمة وفاعل كل
 ظل ونور وبتجميع الاشياء البهية في نفسه سائر الاضواء وظلالها الاضواء التي به يضي كل شيء
 وهو مستغن عن غيره لو كان لصورها فيام بنفسه لكنه يغاير الاول بان الاضواء منها في موضوع
 وهو محسوس الوجود الاول لا موضوع له ولا هو محسوس بل معقول لذاته وغافل عن عقل لذاته واما
 سوا من الانوار العقلية الفاضلة والمدبرة وسائر الصور والاعمال وعوارضها فالوجود الفاضل
 منه كالانوار والمهيئات لاجلها كالظلال والاشياء كالظلمات لله مثل الانوار والاشياء
 بشارته الذي ليس كشيء وصفه بالبركة لان الخيرات كلها من قبض وجوده وانما ذكره وفضله وفي
 المثل لما ثبت من قوله ان الله خلوق من خلقه وخلق خلوقه من لا مشا ذكره بغيره في كافي المنة
 ولا في جزء منها لا يمكن ان يكون له مثل ذلك المثل في المثل انما هو المنة كما ان الجاهل من المدة ذكره

بلا يتناهي

بلا يتناهي

الشاركة ذلك

[illegible][illegible]

بجانبه لو اعطوا الحصى
في المكان نابع الخفية ورونية
على اربعة فديل ان يولد
بابه ثم انبسط غرا من اللاد
العدا والموسم له ما يفتي
بدين فضا على عود الخ
ولا ولد في هذا الفتر من
باب على الشى بالزمن لا يفتي

مبيح نفسه عن بيا نفسه ونفس اخرى كان اولها على مقتضى شوق اهل الاشراف فقد ثبت ان
 موبيا النفس يكون جسما واجساما يتايدون مفارق عن المواقف كان واجبا فهو الحكم وان كان ممكنا
 كان ممكنا في خروج اشرف منه فبذلك في محلة واجبا في جودها في هذا الجرح من الحجج القوية عند
 ذوي البصائر الشاغبة من اصحاب الحكمة المتعالمية الذين حصل لهم ملكة بجراد الايمان وشروق الانوار
 ومن استبصر بصيرته يحكم بوجوبها على كثير منها في من الوجوه انقطاع العقل بقله او لا
هذا فيتمثل التدابر والتسلسل في ذلك لوجوه وان حاجته المعلوم في الفلحة انما هي ما هو معلول
 من غير مدخل في ذلك خصوصاً احد دون اخر فحكم المعنى ولو كان غير متعلق بمعلول واحد حتى لو نقص
 الخصوصيات بغيرها واخذ بغيره المعلوم بما هو معلوف فقط كانت حاجته بغيرها باقية من غير نقصه فلو
 تدابر وتسلسل لم ان يتحقق المعلوم لا بقله الا لا اولى حيث فرض في هذا ولا غير هذا اذ لا وجوب
 لواحد من الجملة الا لنفسه معلول ونفسه معلول فلا ينبغي منها بعد نقصه في ازيد الامور جود واحد
 معلول وما هو الذي يوجب ولا يضر ان يكون غلة فان قيل على تجوز الدور ويجوز ان يكون هذا الوجوب
 على نفسه قلنا هو ما هو موقوف معلول بما لا يوجب لغيره العقل انما يلزم ان يكون العقل من
 في علمه متاخرا بالذات عن المعلوم من حيث معلول ان كون كل واحد من احوال الجملة هو هذا الوجوب المتفق
 على ان لا يذلل بوقف على كونه موقفاً وكونه موقفاً انما انفسه معلول وموقوف عليه في انشا
 ان معنى المتكامل من حيث هو محققا غير متعلق بالمتكامل بل بالمتكامل في ذاته ولا يذلل بوقف على نفسه
 او من فها ان كان من حيث هو علمه موقفاً من حيث هو معلول وموقوف على نفسه فذلك الغرض
 ان كانت جهة واحد بغيرها فقد كثر محض لو خذت قايما في نفسه بغيرها في المعلوم شي من حيث انما
 من علمه بغيره من حيث انما في ارجح انه لو تسلسل العقل بكل واحد من احوال معلول السابقة
 للحق في المعلوم الاخر فكلنا العلم والمعلوم يتساوون في متساوية متساوية اما الاول في كل
 واحد من متساوية او واحد من تلك بالانكسار اما الثاني فلا يطابقها جميعا مع على موضوعها سواء
 من احدهما فان قيل هذا لا يجري في غير المتكامل من الجاهلين ولو قطع من البين لانه ان اردت جسد المعلوم
 الاخر ان يكون علمه معلول بما مع مفاد بل بغيره ايضا معلولا لغيره بما معه مفاد ان اردت حكم فكما ان معلول
 سابقه لغيره للحق قلنا لا دليل على غير المتكامل في الجاهل والمقامية بل في الموازاة والمتساوية انما علمه بغيره
 كل ما خارجا عن الجاهلين فثبت بجوابها انما علمه بغيره على الاطلاق وقد قال تعالى وان الى
 ربك المنتهى فقول المشهور انما التسلسل على اجتماع الاحاد في حالة في غير المتكامل وجوده
 في المتعالمات لا في الموقوفة وغيره لا يمتثل الشاغل ولا عند وهو سهو فعله فشاء من ابتداء اشهرهم
 في هذا الباب عليه هو من التطبيق واضطرهم اليه والى القول بعدد ما في الزمان تشابه هو بين المتكامل

في بيان
 التسلسل

في بيان
 التسلسل

وحليتها

وحليتها الى مخصص في الصور وهو لا يتشاكل في ايام الا يتسلسل المتساوية الزمان وانت بصيرتها انما هي
 وان لم يتبع في هذا الا ان لم يتبعها الا في الكون الوانع ونفس لا مرفوعة عنها واحدا لها ولم يفاد رعتها
 ضمنية ولا كبيرة لا صحة وصفها في انفسها ولو لم يكن في الوجوه فرض لا معتبرا بالعدم والمساواة والمفاودة
 كما في ان المتساوية اشهر من اشهر ثابتهون بوما وان من القضية المتساوية لنفسه ومن اخرى خستما وان
 لم يزد من الغير فحينئذ في هذا ومثاله الحكم بغيره انفسها البين يكون ولو لم يكن في الوجوه
 فرض لا يتبعها يكون اشهر من اشهر ثابتهون بوما وان من القضية المتساوية لنفسه ومن اخرى خستما وان
 وثوابه لو تسلسل لم يتحقق المعدن غير معدل بقله وقد قضيت انفسها في نفس في هذا ما في العلم
 والمعلوم يتساوون في غير متعلقين معا وانما في فلو فقايت على عدم غير متساوية وقد قضيت في هذا ما في العلم
 بينق ابومنها واحد من اشهر ثابتهون بوما وان من القضية المتساوية لنفسه ومن اخرى خستما وان
 اخرى اعم ما خذ منها باي انشا الله في موضعها واما حيث شانه الزمان ويخصص في موضع على من
 الحق بينهما انشاء الله تعالى في تسلسل ان يترجم بنفسه من غير ترجيح احد معلولين متساويين او
 احط في معلول واحد بل كل امرين متساويين ان لم يكن في معلولين وهو ان اول القطر ان في موضع في
 حتى لم يجمع فيه من احد خلف ذلك ان الشاغل هو كونهما في درجة واحد من الامر الذي ينشأ اثره في
 هو القرب منه فلو ترجح المتساوية بنفسه فقد ناقض نفسه ترجح المرفوح او في الاشارة واما التسلسل في ترجح
 المتساوية المرفوح من الفاعل والطبع فيشوق عليه ايضا المتساوية المذكورة واما من المتساوية فلو فهم
 كفاية لا اختيارا في الحكم بالمتكاملين مع من احدهما لغيره ايضا لانه وان كفي من جهة العقل
 لكن بغيره ترجح بلا مرجح في ذلك ككوا با مثله جرحه كغيره في الجاهل وطريق في الخارج في ذلك انما
 باشعنا الباشع ان الجواب لا يغير بالشاغل المرفوح في نفسه لا يغير لفاعل ولا في غير وقت الفعل
 ولا في رقبه لا من جهته ولا شعوره بالترجح بل في وقته ومن جهته وان لم يشع بالترجح فلو ثبت
 تساوي لترغبين والطريقين لرجح احدهما وقت الفعل ومن جهة الطاعات في وقت الباشع من جهة
 الاشارة في الفطرة والنجاة لكن المحتمل في الاولين هو الترجحان وقت الفعل وان لم يشع بالترجح
 والفطرة والنجاة فيحتمل في الثالث لرجح الباشع من جهة التي هو بها فاعلمها وهي القوة
 الشهوية وهي لا ترجح الطاعات بل من هذا الجهة فاعلم الطاعات ولا يؤثر لها بل من القوة العقلية
 والملكة الدينية هي لا ترجح الباشع ثم قد يقال ان لم يكن الشاغل المرفوح جرحه ترجحان اضلا
 امتنع الترجيح واما ان كان له جهة متساوية او مرفوعة لغيره لانه لا يصدق ان من غير ترجح
 بل لرجح وان كان متساويا او مرفوعا وبغيره ايضا با مثله نادرة والجواب في كل من معلق الاشارة
 من جهة المتساوية والمرفوعة لا مرجح له واما لرجح الباشع بل لخالها سابقه فقولك بمتن

في بيان
 التسلسل

في بيان
 التسلسل

في بيان الحجج
بالاستدلال

نرجح اخطا في المفاول بنفسه وتقبله بالوحي دون الوجوه او لو امكن مع ما خلافة امكن نرجح المرجح
وان امتنع كانت الاولوية وجوباً فاذا وجب تمام العقل استحال تخلفه ولا يجوز شي لا بامتناع خلافه
ومن هذا امتنع تخلف مقتضى الشئ عنه بوجبه كان وجبته وعرضه وغيره تلك ان استقل باقتضا
والاجازة من غير ان الشئ هو ما استلزمه اولي لمحصلها وجوباً ما استلزمه اولي لمحصلها وجوباً ما استلزمه اولي لمحصلها
تخكم ان يجمع من الناس انكر والوجوه للصدق وامتناع الخلف والمناقضات انما هي لا تنفكا انما
في الواجب المتعقبات ولم يشترط بان الوجوه بالاختصاص لا ينافي بل بحقيقة لان الاختصاص في المختار من تمام
ولا يجوز للمعتق بل تمام علمه ولا يجوز للفعل لا يندخل الاختصاص وانما يشرى نعم لو وجب بنفسه وبغير
قبل صلق الاختصاص كان كبقولون واما تخلفه فلا لانه على كل حال سلط الاختصاص واستوائه على
عشر رتبة الا فذا رتبنا متعقبات متعلقاته ولو كان ضعفاً لاختصاصنا اننا انما نضرب بحجاز الخلف بل
استحال الرتب لا بل لا افرق بين متعقباته من قبله من هذا الوجوه لا ينافي لكن الكلام في ان الفعل
اذا كان راجحاً قبل الاختصاص فهل ينعين بذلك ان ينجاز حجة بتخيل خلافه ام يجوز مع ذلك ان لا ينجاز
فان لا وجوباً في الاختصاص ببقية عليه الشئ او لونه كانه للصدق والابرار الوجوه محل هذا
الكسب من ان يوجب اختصاصاً لكن ليس كل وجوه سابق ببقية بل كان وجوباً للصدق بالغايا الاختصاص كما
في الرتبة والوجوه وغدا هو الاضطرار اما ان كان الوجوه انما هو موجباً لتعلق الاختصاص بالاختصاص
موجباً للصدق فهذا ايضا لا ينافي بل بحقيقة لانه حال الصدق لا ينافي بالاختصاص ولا ينافي بالاختصاص
يفعل عن الاختصاص الا من كان اختصاصاً ايضا فبئس السلس ولا ان يعلق الاختصاص باحداً من غير
مترجح او المترجح غير موجب فبئس الفرض ليس ايضا من هذا الجهة عار ولا عوار ولا ان الغايا يكون اما لكون
كالما واثنا من حيث قد لا زادة واستغوا واما للعاجز كالمزول والمرئض من جهة الضعف والقصور
واما للضطر كالمزهد والموجود بسقوطه اختياراً وهو الفصون قد يمحيط بالغايا عواراً وبهذه
شأنه وان كان ينجاز في نفسه كالتجول والوجوه الذي يقوى على المنع والعلما لكن بمنع من
المنع طيبة طيبة في ذاته وحسن بوجه في نفسه بتخيل منه التجول الا لو كان هو جيبنا او التجول جيبنا
فهذا حال كونه جيباً نجيباً يتناسل بغيره في بئس المعنى فاني اجد في كنهها الصنع لها
وبه كماله عليها لا لا ويحدث لفطره عليها فدهر وباحكام الصنع لها غيره ولا اليه حده منسوبة
مضروباً لا شئ عنه بجو تجا عن غير التجول وانما الصنع المخلوق عاراً كبير الطرف فيهما متعلق بالانسان
وفي علمها الا في متعلق بالركب لا نه مضد بهي معنى الركوب في علمها الشائنة متعلق بالحدث وفي
ها متعلق بالاحكام واعلان الفقرة الاولى في المراجعة دليل على الفاعل العالم الفاعل ولذا لا ينافي على الفاعل
المتعقبات بالوضعين كرمها والشائنة على ذلك اذ ان ترفعها والشائنة دليل القدر اما دلاله الا ببقا

في بيان الحجج
بالاستدلال

والاحكام

والاحكام على العلم والفكر وقد طوي الكلام فيها في كتب الفقه من علم تشريح الا فلاك والا بدان
وقد نزل السماء والارض وكما بنات الجوه وكما بنات السموات والارض الى غير ذلك فاما في ذلك فليس متعقبات
عمرها الا ما جعفر محمد الصادق عليه السلام واماد لا لا وكوي الطبع على الاشياء على العلم والفكر
الا زادة فلا ان الطبيعة هي مبدأ التغير بل هي في الفاعل زادة الله وانه كان في ذلك في حده المفضل
بل هي مظهر تلك الزادة كما اوفاها اليه بقا لا ينافي قوة مدبرة الشئ ولا كانت نفساً وانما هي
في المادة كما لا ينافي التغير بالركوب في الركوب في الظاهر بالشيء وهو الخلق والافعال من غير ان لا ينافي
الحكمة الصادرة عن القوة العبدية الشئ مع كونها حالة او في شئ بل على كونها سحر
تحت حكم من يكون فوقه ولا يكون مثله لان الغايم بالشيء محتمل الى ذلك الشئ فيكون فاعلا لا
ليس بجوهر من انما اذا الغايم بالغير منه متعلقة بالغير فكيف يكون وجوده من نفسه لا اية وجوده
ذلك الشئ الغايم هو بل القابل للشيء لا يكون فاعله فلا بد ان يكون مستنداً الى افعال العالم في نفسه
من ذلك فاعله لان كل ما هذا شأنه الركوب على الشئ والقيام به فهو غير شاعر والفاعل الذي فونه
يكون مجرد الا حجة فهو عالم مرئيه لا تخرج من مادة لا لا الحدث على العقد فقد ظهر غير مرئيه وامانو
فلا اله حداثه فالغايم فضيحة اي كفي في الاستدلال عليه على صفة العلم انما هي الاشياء والا فليس
ههنا حداثه بل شئ لا ينفك عن تلك الاشياء الحداثه فكون يكون وجوباً فيهم غشياً فيكون ذلك
الحدث وجوباً في اخر سوا كان الحد مفقود او معنوا فاذا وجد الحد فقد تحقق النسبة لله سبحانه
ليس بجوهر خاص ذلك لان ذاته شئ انما ليس من صنع الاشياء بوجهه ويجمع مع الاشياء افعاله
يصعد عليها فاقا يفتي الى شئ من الاشياء ولا ينفك عنها وكل شئ شئ مثل شئ في نفسه في نفسه
بذلك انه هو متعلق بغيره الا مثلاً فكل ما يمثله من البحر والوجوه ومن اكل وصاحبه فهو غير شئ
وهو قهر عنه بمكان بعيد وثقله مثل الا على من ذلك التحدث والدليل على ذلك ان الشئ بالتحريك في الشئ
لا بد وان يشرى مع الشئ الذي يضر به ذلك في امرها والا فكيف يكون خاكاً لذلك الشئ وقد سبق ان الله
سبحانه لا يشرى شئ في شئ واما قوله ولا شئ عنه بجو فكل شئ معلق في الحد مثل ذلك لان الحد هو الغايم
هو لما في الشئ من الوجوه الى شئ اخر وما لا حد فهو يضل الى كل شئ والى حد لا ينجب شئ بل
هو محد بحد شئ لان الواصل الى الشئ بحيث لا يكون مقارناً له وجها معاً يمكن وصونه
الا ان يحد بحد ذلك الشئ والافا يكون مقارناً له وجها معاً يمكن وصونه الشئ المضروب بل
على ان لا شئ مجز عن وصونه بل هو كان عنه شئ مجزاً كان يمكن ان يضر به الشئ بل ان مثله شئ
بوجبه كذا وكذا لا بوجبه هذا واما قوله تعالى عن رب الا مثاقير من الشئ المضروب ما
قوله والصنع المخلوق فترئيه شئ الحد والوصف حد يمحيط بالوصف وبغيره بوجوه

ليس

سورة

الاشياء
والتجسيم

سواء كان غنيا وغيره وسواء كان غاما او حجة اذا اخاله المعنوية اشدا استعمالا من التصورية لان المحيط في
 الجنبات عن ان يكون محالها اطرافه كما الامر في الجسد نفسه المعنوية فان المحيط محيطه صم
 يكون محالها محيطه لان الوصف محيطه بالوصف ويجتمع به غير غيرة فيتحقق المحذور وهو
 على الله ولا وصف بالشيء **ابتناء وجوده** لا شهد الله انه لا اله الا هو اعلم ان اعظم البراهين اسد
 الطرق وانوار الحقائق اشرفها واحكمها هو الاستدلال على ذاته بذاته وذلك ان اظهر الاشياء وهو طبيعة
 الوجود المطلق وهو وجود مطلق وهو نفس حقيقة الواجب وليس من الاشياء غير الحق الاول
 نفس حقيقة الوجود لا غير اما مهية من المحال او وجود من الوجود الثاني فله مشيئة بقدر
 فصوره على فليس شيئا مضافا الى الوجود بنفسه ولا حيل للوجود وهو الوجود الذي لا يتم
 ولا حيل ولا فناء ولا يشوبه شيء اخر من هو او خصوص او صفه غير الوجود بخلاف غيره فنقول لو لم
 يكن حقيقة الوجود موجودا لم يكن شيئا من الاشياء موجودا لان حقيقة الوجود اما مهية
 المحال فاعلموا ان من حيث الوجود وجوده او وجودا فغيره تام فلا فناء له بل من تركيبه حقيقة
 وحد خاص من صفات الوجود فيفقر بالضرورة الى سبب يقيم وجوده ويحدد بحد خاص يخرج
 من القول والفعل ومن لا مكان له الوجود وكذا البتة حقيقة حقيقة الوجود لا تقتضيه مهية الوجود ولا هو
 حد خاص من الوجود يحتاج الى امر عليه محد لم يفتقر لثبته المعينة في الوجود وذلك مقتضى
 يكون مقدما في الوجود على الجميع تقدم البسطة على المركب الواحد على الكثير والنام على الناقص الفع على
 الفعير الفاضل على المفاض عليه حقيقة الحق الاول هو البرهان على ذاته والبرهان على كل شيء كما اجل
 اوله ركب بربك انه على كل شيء شهود فلهذا سبيل الصدقين الذين يتوسلون به لربه يستدلون
 به عليه فيستشهدون بوجوده على سائر الاشياء عليه كافي طريفة غيرهم من السالكين الذين يستدلون
 بوجوده كما تار على الصفاة بالصفات الذاتية هو طرق كثيرة ايجادها من هجانا ايجادها من غير
 الاثبات وفي نفسكم ان لا تبصرون وهذا الجواب طرق بعد طرق الصديقين لان المسلك هنا غير الظاهر
 في طريقهم غير المطلوب ثابتهما النظر في الافاق ولا نفس كما اشار اليه بقوله سبحانه يا اهل الافاق و
 انفسهم حتى يبين لهم انه الحق وفي القرآن ايات كثيرة في هذا المنهج فقد مدح الله على الشاكرين في
 خلق السموات والارض واشتبه على المفكرين في اثار صنعته وجوده **فوقه** **وذكر في الحديث**
 ان قال رجل لا دليل عليه قال ابو الحسن عليه السلام لما نظرنا في جسدك فلم يكتف فيه زيادة ولا نقصا
 في القدر والطول ودفع المكافاة عنه وجز المنفعة عليه غلت ان هذا النبي ابا نواف قرنت به مع ما ارى
 من دوزان الصلابة بقدرته فاشا الشهاب تصريفه الريا وجرى الشمس الفجر والنجوم وغير ذلك
 من الايات العجيبة المتقانات على هذا مقدار انشا **الشرح** لما استدلالا امام عليه السلام على الرجل

من الخلق
في ركنه على
بالعجبة

جميع طرق المعرفة اعرض عن هذا السبيل سلك طريق الدلالة عليه حتى يكون على امام عليه السلام با
 بان هذا الطريق لا يخرج عن الطرق المتبعة فهذا الامام صلوات الله عليه الحق في ذلك بان معرفته والدليل
 عليه ليس من طريق ان الممكن يحتاج الى موجود واما بالقوة فيفقر الى ما يخرج به في هذا فقد معرفته
 بالثباتية بالقياس فرق ما بينهما ثم ان هذا الاستدلالا هو من ايات الافاق ولا نفس كما ان
 سترهم ابا نواف في الافاق وفي نفسهم حتى يبين لهم انه الحق لكن فوق تلك الدلالة طريفة اخرى مختصة
 بتدقيق واصل الثبوتية الحسنة وهي ما اشر اليه بقوله سبحانه ولو لم يكن بينك وبينه شيء شهود
 وهذا استدلال من الله على الاشياء وذلك لطائفة ما واثباتا الاول والله فلهذا حكمه الاستدلالا
 السابق على الجهل ومن الغلة على المغلول رزقا الله وجميع الطالبين وليرجع الى شرح الخبر قوله فلم
 يمكن بالنون المشددة وقوله ودفع المكافاة ومعطوفه بالرفع عطفت على الزيادة والدوزان بالفتح
 الحركة في السلك المراد به الحركة المشددة الى الافلاك والجرى صدى مني بمعنى الجريان بمعنى به حركة
 النزين والكواكب اقل الكائنات ان الاستدلالا يقتضيه عليه وان كان من جهات شتى وكذا الافاق كما
 لا يخفى على اولى النماي لكن سلك الامام عليه السلام في الاول طريقة الاثبات في اشارة لطيفة الطبيعة
 لان الاول استدلال من حال المادة والصور على الفاعل الحق والثاني استدلال من الحركة على الحركة المطلق
 فكذا استدل في الاول وجودا ثانيا ومن اشارة المقتضى المنتهى ايضا الاستدلال الاول بدل على الفاعل
 المطلق والثاني على الصانع بالكمال الحق من الصفاة الحسنة الثمناة لعلنا انا وجه لالة الثاني فقد
 فرغ عنه الكتب العقبية واما وجه لالة الاول فلان المراد بهذا الزيادة والنقصا هو التقوى والزياد
 وتجر المنفعة وانما الغذاء الى كل عضو يدل ما يحل منه ويدفع المصا والمكافاة فنجمة الفلك لا يرا
 ق من اليقين ان ذلك من النقل لثاقفة لاها عالمه بافعاها مع انه لا معرفتها بذلك الامور الو
 في جسدنا وظهرها وجميع القوى الفاعلة في الجسد من تحت سلطان الفاعل المطلق وذلك كان
 لمن انصير الحق

من الخلق
في ركنه على
بالعجبة

هذا في علمه تعالى بالاشياء وتصنيفها الى في امر ظلة العباد

بسم الله وبالله والحمد لله والصلوات والسلام على خير خلقه محمد وآله فقد رزقنا علمه تعالى بالاشياء
فوق علم ان الملمتين قد هبوا الى ان علمه تعالى انهم المسموعات كلها الممكنة والولعير في
 المستغنى ويحيط بالكتابات على الوجبة لعله وبالجزيات على الوجبة الجزئية وقد خالف في هذا الزمنية
 لعنه الله وقد ما الفلاسقة وافر قوافيه من فرق الفرق الا في من الدهر تبهذه لانه لا يعلم

في بيان ان العلم
لا يتغير بالاعتناء

نفسه فالعلم لا يتغير بل هو ما عينه لذاته وصفه حقيقة ذات في ذاته المعلوم ونسبة الصفة الى
الذات ممكنة سلمنا كونه نسبة لكن لا نسلم ان الشيء لا يثبت في ذاته نسبة عليه فان الاعتناء كان
تتحقق هذه النسبة كيف يكون كل واحدنا يعلم بنفسه مع عدم الاعتناء بالذات والفرقة الثانية من
قدما فلا يستقيم من قال انه لا يعلم شيئا انما الله تعالى يقول للكافرين علوا كبيرا ولعلهم ان لو علم
نفسه على تقدير كونه عالما بشي يعلم انه يعلم ذلك بنفسه علمه بنفسه فديننا مشاعري مذهب
الفرقة الاولى في الجواب ان نسبة هذا على قول الفرقة الاولى قد عرفنا الجواب عن الفرقة الثالثة
ان العلم بذاته ولكن لا يعلم بالغير واشتد عليه ان العلم بالشيء غير العلم بغيره من الاشياء الاخرى ولا
يلزم ان من علم شيئا علم جميع الاشياء لان العلم به غير العلم بها وهو باطل واذا كان العلم بهذا الشيء
مغايروا للعلم بذلك الشيء فيكون له محسوسات معلومة على ما يكون في ذاته كزرة معقوفة غير متناهية
هو المعلوم بالمعلوم الى لا يتناهي ذلك محال والجواب ان العلم والاعتناء بالفرقة الرابعة قالوا انه
لا يتقبل غير المشيئة او المعقوفة من غير المشيئة لا يتقبل من غير ان يكون من الوجوه والا لكان
له حد وطر فيقتصر على الغير واذا كان كل غير متساويا في المعقولة من حيث علم المتساوية
ان المجموع من حيث هو مجموع متغير غير متغير بوصف الاشياء ومعقوفة بقول ان المعقوفة وكل
واحد واحد من غير المشيئة وهو متغير غير متغير من تلك الاشياء ومن غير هذا لا يصح من كل واحد
عدم متغير الكل من حيث هو وكل او يقولون ان العلم بالمتغير يجب ان يكون له حد وغاية يمتد
بها غير متغير وانما يكون كذلك ان لو كان يتقبل بغيره من غير متغير في الحد والتمتد به وهو متغير
ويجوز التغير لا يتغير في الفرقة الخامسة فهم مجمعو الفلاسفة لو انهم سجدوا ليعلم الجزيئات المتغيرة
واستدلوا عليه بانهم اذا علم مثلا ان زيد في الدار مثلا الان ثم خرج زيد عنها امان ان يكون ذلك العلم
ويعلم انه ليس في الدار ويتغير ذلك العلم في محله والا لا يوجد التغير في ذاته من صفة الى اخرى انما
يوجب الجمل وكلاهما نقص بجيب تربية ثمانية لو او كان لا يعلم الجزيئات المشكلة وان لم يكن متغير
كاجرام الكواكب لا يتغير على اشكالها لانها اذا كانت اجساما لا يكون بالاجسام في الجزيئات
المشكلة المتغيرة اذ قد اجتمع فيها المتغيرات بخلاف الجزيئات التي ليست مشكلة ولا متغيرة فانه
يعلمها بلا محذور وكذا قوله تعالى ذوات لقوة والجواب صريح لزوم التغير فيه فانه هو الاضافات
لان العلم اما اضافات محصورة او صفة حقيقة ذات اضافية فلازم انما هو تقييد الاضافات فقط
يلزم بالتغير صفة من وجوده بل في امر غيبي هو خارج وادراك الشكل انما يتجلى الى الوجود
اذا كان العلم حصصا للصورة واما اذا كانت اضافات محصورة وصفة حقيقة ذات اضافية بدون الصور
فلا حاجة اليها الفرقة السادسة منهم قالوا يستحيل ان لا يعلم الجميع بمعنى سلب كل اي رفع الاحتياج

فكون

في بيان ان العلم
لا يتغير بالاعتناء

الكل

الكل لا يمتنع السلب لكل كان عنه الفرقة الثامنة قالوا انه لو علم كل شيء فاذا علم شيئا علم ايضا علمه به لان
هذا العلم شيء من الاشياء ومفهوما من المفهوم ما علمه تعالى بغيره لانه شيء اخر يلزم التسلسل في العلوم وهو
بالحد والجواب ان التسلسل في الاضافات كانه امور موجودة والاضافات غير متممة هذا يحصل ما لانهم
لغيرهم الله تعالى وصورته على كبر من هذا المثال في الاشياء فها وسميها من يعلم دينه فله التوكل على
الغنى الصغار في البتة السوداء وما ذنبوا من المذاهب الصحيحة لا تعدا عنقادهم بان الرزق على
الاطلاق هو الباري سبحانه اذ لو صاروا البتة وسعهم القول بهذه المخرجات كانه سبحانه قد ضمن رزقا
مخلوقا في كل احواله كونه وجوبه وايضا الرزق في كل الاحوال فخرج على العلم فيها كما لا يخفى وفي الرتبة ان
موسى عليه السلام لما كان في الجبل اذ رزق له البياض اذ كان عذرا فمضى في ساحل البحر فخرنا
نرى فلما كان من الغدا جيل الى الساحل فرأى خبوا انا صغيرا بعدد من البرقي في طعمه فاجل حتى وصل
الى جوف البحر فظلمت ضفدع من البحر فاحد تلك الطعمة من فمها صفت تلك الماء فقال الله لموسى
اضرب بعضا البحر حتى يصير لك طريق واتبع الضفدع فبعثها في بطن البحر في سعي حتى بلغت بطن
البحر واذا صخرة سوداء مرتفعة وفيها ثقب خرجت منه غزاة لك الثقب احده الطعمة من فم الضفدع
فدخلت فامر موسى بعلق الضفدع فلما فلقها نصفين اى في بطنها دودة غيبا وراى تلك الطعمة
فم تلك الدودة فاكل منها فقال موسى سبحا عجب المن عرفك كيف هيتم لربهم وحكي في بعض السهر التواخي
ان ملكا من الملوك كان جالسا في عذوق طعما في حاجة فطعمه فلم يشعر الا وقد انكب عليه خدلا
من الطوق فاحد ذلك الدجاجة من فوق طعما فغضبتا وركبتا مع جماعة من عسكره فظلت
الحدا حتى مضوا في طلبها فوصلت الى جبل عال ومضت الى خلف الجبل فترأوا من خبوا لهم ورفوا
ذلك الجبل فلما صعدوا الى قمته تزلوا الى خلف الجبل فترأوا ذلك الجبل فترأوا ذلك الجبل فترأوا ذلك الجبل
بالا وادبوا رجلا وبلغ على قفاه ففرق بينه وبينه فاحد وجعلت تقطع لحم تلك الدجاجة بمطبقا
وعجايبها وتضع في فم ذلك الرجل حتى ياكلها فترأوا من هذا طارئا في عين ماء في ذلك الجبل
وجعلت البيرة ماء في حوضها وان البيرة سفينة ناه ثم طارت ثم بان ذلك السلطان البيرة اصحبا
وحلوا ان اذادوا وجلت فاولا عرقه فقال له رجل ناجر فلفظ على هذا الطريق
فاخذوا الى وانفقوا على ان يجيبك فوفى هذا الجبل بهذا الاواد فلما مضوا عنى فيفسدوا
على هذا الحال انى في هذا الحدا مع طعمة وما وصارت شعاعا كمثل يوم من حينه الى السلطان
كيف يوصل الله سبحانه رزقه لعباده قال لعن الله من يهتد للرزق في ملك واستغل بالعبادة
حينه فان من هذا النوع كثيرا لا يظنون بذكر الكتاب والجمع الى ما نحن بصدد فنقول قد ثبت
الاشاعة وهم اكثر الخالقين الى ان علم سبحانه بالاشياء في الاول علمه لوقوعها في الابد فكلا

بغدي

في بيان ان العلم
لا يتغير بالاعتناء

شيئا كان فاعلمه لا يشبه فاعلمه الفاعل بامر الله وقوله ما خلد من يورين شيئا لا يشهد على
 ذلك العدم عن التائب في الجمع اما للعلم في كونهم كالحق في ابل عارفون برهم فيستحق بمحمد كافي
 نظير ذلك في المنزلة بقوله وان من شيء الا بشيئ سمى ولكن لا نفقه هو قبيحهم حيث في بعضهم الجمع لا يد
 انهم بعد كذا الشيء اي كيف يتكلمهم لقوة سلطان امان من خوف نزال ونفقا او اعانة على دفع الانا
 وانشركا وهم مخلوقون من يورين انما او حيد منهم بعد انهم في اللبس لغيرهم فيهم خالفهم فكيف
 يورين ويربون هذا الخلق ومن لم ان يكون الشيء الذي نفس حقيقة هي المربوينة بمعنى ان لغيره
 واحد هو كونه من يورين يورين بالترتيب بان يورين سلطانهم وبانهم من خوفه وتبين امورهم وايضا انما
 عباد اخرين وقد عرفنا العيون هي كذا فاعاد الذي المستدل لا يستغناء الذي فكيف يورين من شيء
 ويبدلهم وهم زاهرون اذ لا خاضعون المحض هو كذا كذا حقيقة والبطان الاولي والهاك بالابل
 من يورين الا اعانة والامانة فيمنع الذي لا يورين خلق ما ابتد ولا يورين ما يورين ولا من يورين في خلق
 اكفي كل ما يكون فاعلم بالحق ان لا يكون الطابع فانه لا يحل في حقيقة كذا واعيانا ومبطل ذلك
 عليه الله سبحانه فاعلم لا يورين كذا فاعلم لا يورين خلق ما ابتد ولا يورين ما يورين فاعلم لا يورين
 في بيان قوله عز وجل لا يورين خلق ما ابتد ولا يورين ما يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين
 الله فاعلم انما هو فعل الله واول هذا الحكم في بيع الموجود الفاعل لان لكل خاضع لله انما
 افعالها بامر الله واذن في لورين كل ما يكون فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين
 بفعل الله واذن في لورين كل ما يكون فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين
 واقصه فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين
 انما زائد على ذلك في الزيادة في فعل وحمل ايضا فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين
 بفعل الله واذن في لورين كل ما يكون فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين
 عليه ان كان في كل النوع والربنة ونهاية الشوق والمجدة ذلك ان الشوق ايضا من غيره وعلى
 يدخل جميع الفاعل الفاعل على ما كان عقلا او نفسا او غيرهما فينبض وبها ينك غير قوله تعالى ولا يورين
 حفظهما في مقامنا في اذنا قوله ولا من غير الخ فهو مطلق على قوله لا يورين وكلمة لا لا يورين
 والجملة في النظر ان سئلان باكتفي في ما لغيره الشئ في التقدير ولا اكفي سببا ما خلق من اجل
 غير من يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين
 على ما يمكن ان يقول احدنا ان لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين
 لا من غير الفاعل بل يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين فاعلم لا يورين
 صنع واشرف نظام وهو قوله لكن احاط بها علم وانفعا صنع علم انما في كونه خائبا في الاشياء

في العلم بالعلم

في العلم بالعلم

استدرك ذلك باثباته فاعلم وهو احاط به علم الذي هو عين ذاته لحيات في بعض فقرات في كتابه المشي
 بزيادة الاصول الموجود واستفادة من انه وعلمه محيط بكل شيء كما ان العلم بكل شيء علم والحق في الكثير
 الكل من ما عدا وهو الواحد والجزء لا بل كل ما عدا فليس هو احد ولا غيره ايض الامن الواحد الذي يورين
 وكثيره وحده هذا الكلام الفاضل في نفسه لا على ذلك ان العلم ان الشمس ان كانت ملحدة في الشئ
 الفاضل عنها كثيرة فاحتمل ان بقا ان الشمس هي الكثيره والشماعات في الواحد واذا كان العلم المستفاد
 وجو المعلوم في علمه وهو علم الخلق فكيف فيهم الحقيقة الالهية التي هي بغير الوجود كذا في العلم بالعلم
 ان لا يورين اسم العلم الاعلى فان اطلق غيرنا في انما في النوع البعيد الاشراف الضرب عند
 الغار في انما في العلم قول فدا ذلك هذا العار في نور البصيرة في سبب كل الوجوه وكلمة فوجوه في قول
 البصيرة اذ ذكره للعلم بالعلم والاشياء في خلق باية الكثيره والكل هو الفاعل في قوله الملقط في هذا
 المنع اذ ليس مراده بالكثير ما يفهم من الجوه وهو المؤلف من الاشياء في سبب ما في علمه في انما في قوله
 غايه البصيرة والاشياء في علمه اذ انما في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 اصل كل وجود في علمه وانما في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 على وجه شرف واعلم في كثره الاشياء واختلافها النوعية والعددية انما هي كذا في العلم بالعلم
 فلو فرضنا الاشياء بلغت في كذا في علمه في كذا في علمه في كذا في علمه في كذا في علمه في كذا في علمه
 وغايه فهو هذا المعنى كل الاشياء على هذا القياس في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 بالقوة اجزاء له نعم سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 اراد بهذا القول في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 لكن وحده وحده في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 الواحد الذي يورين في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 الامن وجهه الذي في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 وقد ذكرنا في سبق ان علمه بالاشياء لكونه حقيقة العلم لا يجوز ان يورين في علمه في سبب ما في علمه
 لم يكن حقيقة العلم الضرب البسيط بل شوا من كذا من علم وجعل كذا من اسما من علمه ان علمه بالعلم
 فخصا في كذا في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 لا كثره في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 بسيط لا كثره في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 السماء وهذا المسئلة في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه
 اطلع على احد في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه في سبب ما في علمه

والمركب من حيث لا غنى عنه فنقول ما من موجود من اصل الا وهو محض وجوده الوحداني من حيث لا غنى عنه
 كثير مع قطع النظر عما يفرضه بل يفرضه من الغرض والذات والمفارقة فان الحمولات التي هي على غير هذا
 الاموال من حيث لا غنى عنه والحق في باطنه هو نفس هو لا وجود له في الحمولات الذاتية متكررة
 والوجود واحد وهي لطايع كلية والوجود هو في شخصه ولا ينفك اتصاله من له وجودا في الوجود كما كان
 اكله لشد كان فضايله الذاتية كثر الحمولات الحماكة عنها وفراذله بحسب كل رزق في الكمال اثار
 فمحمود في هذا ذاته في حده على معنى معقول من تلك الحسنة الذاتية وكلما يتقدم من المعقولات
 على شي من حيث لا غنى عنه في ذاته كان حكمه حكم المهيبة والذات في كونها متحد في الوجود والوجود والذات
 فمن غرض تلك الوجودية الوجودية كما هي على غير ما جرت تلك الحمولات المتقدمة بنفس ذلك العرفان
 لا يعرفان متسايفان لان كان ذاته فيهم متبعض جميع القضاة والحق في نفس البسطة وذاته
 او شيئ فضيلة مبدك في فعله فمتشاكل غير وفضيلة فلا يفسد كل فضيلة بوجده في اخر من مجموع لا في فعله
 فلا يبعد ان يحد الحمولات عقلية كثيرة متفارقة المنع مع اتحاد الذات فالذات الموحدة مع كل منها بقا
 لها الاسم في غرضهم ونفس ذلك الحمول العواهي الضعفة عندهم وكلها ثابتة في مرتبة الذات قبل
 صدق شي من حيث لا غنى عنه الذات لكن بالعرض كذا لكم ما يلزم الاسماء والصفات من البتة لتعلقها
 بمرئياتها ومظاهرها وفي الاصل الثابتة ان قالوا انها ما شئت من الوجود ابدأ ووضعي قولهم هذا
 انها ليست موجودة من حيث لا غنى عنها ولا الوجود وضعها غرضها او فانه لها ولا هي غرضه ولا فانه
 بركة ايضا مجموع مغلولة بل هي ثابتة في الازل بالاجل الواقع للوجود والاحكام ان المهيبة ثابتة
 بالاجل المتعلق بوجوده لا يفسد لا يفسد لا يفسد بالذات ولا ايضا لا يفسد في قديمه بالذات
 ليست ايضا ثابتة للوجود بالحققة لان معنى لتابعته ان يكون للشيء وجودا وليس في ذاته
 جوهرا في نفسها لا يعرف من تلك الاسماء والصفات متعلقا بها كما هي ثابتة في الازل بالاجل
 وهو ان لم يكن في الازل موجودا في ذاتها الخاصة الا انها لها موجودا بالوجود الواجب بهذا
 الفقد لم يلزم شيئا لعدم كونه له اعتبارا في ذلك فنقول لما كان علمه بذا نفسه هو نفس
 وجوده وكانت تلك الاعيان موجودة بوجوه ان كانت هي اجزاء معلومة بعلم واحد هو العلم بالذات
 فهي مع كثرها معلومة بعلم واحد كما انما مع كثرها موجودة بوجوه اخذ العلم والوجود هناك
 ويخذه فان ثبت علمه بذا الاشياء كما هي في مرتبة ذاته قبل وجودها فاعلم بذا الاشياء الممكنة علم فعله
 سبب لوجودها في الخارج لما علم ان علمه بذا هو وجوده في ذلك الوجود بعينه علم بالاشياء وهو بعينه
 سبب لوجودها في الخارج التي هي صفة بعينه ببقائها صفة بعينه ببقائها المواد الخارجية وهي اجزاء المراتب
 الوجودية في حقهم بوجوه واحد بعلمها او لا قبل ايجادها وبعلمها ثانيا بعد ايجادها بعلم واحد بعلمها

سابقا ولا محافق من كنهية نزل القضاء من عند الله وبروز الامكان من كنهية نظام
 الشهادة اعلم انه قد غلب امر السماء وجعلها واسطة الارزاق وبقية الوجود ورفع الخلقات فان
 وفي اشاراتكم وانا نؤمن ان جعلها منشأ الحركات الكلية وحركة الكليات ونولدا شيئا والجنون
 سببا نوع الافات الفايق بنفسه ناطقة العارفة كونه على سائر الاكوان وذلك لاجل ان جعلها ذواتا
 نفوس ناطقة كاملة متشوقة الى لقاء الله تعالى عاشقة للملكوت الاعلى طامعة حول كنهية الجلال فليها
 ادراكات اراد ان يعقله بنفسها الكلية وطايعها ادراكات اراد ان يعقلها الجوانية الجوانية
 كحال نفوسنا المدركة للكلية المرئية ارادة كلية من جهة العقل المدركة للحيثيات المرئية ارادة
 من جهة قوة الخجل كل بعينه رتبة ومقام وكل منها يفتي الى جوارحه في مقام هو مفضل في جوارحه
 ومكملها الغرضية بغيرها البهية تبها بغيرها لا رها لذل الكمال الذي من شأنها التسمية والخروج
 من القوة الى الفعل بسبب تفرق الى المبدأ الاعلى بواسطته فان النفس تحسب الكمال العقلي بالقوة
 والامكان وشاها ان يخرج من القوة الى الفعل ومن الامكان الى الوجود وهذا الخروج لا يخلو
 بحركة والحركة لا يكون الا لتعلق مادة جسمنا بالانفراق عن الجسم المجردة المادة واسا الا حركه
 له حركه انما نفسا بغيره حركه جسمنا بغيره فلا بد في ما من ارادة كلية واخرى من نية اما الاولى فلان
 اغراض تلك ليست غرض الجوارح الفعري شهوة او غرضية او لاجل طلب غداء اولدغ انما ارادة
 اذا جسدنا ليس مخلوقة من انما ضار لضاة المتكوفة من مادة ناقصة غير مستكملة بالصورة حتى يتجلى
 الى التكميل والتعديل والتصور وليس لوجودها صفة صفة ولا لنفسها مرض فليس شهوة ولا غرضية
 حركتها ليست لاجل غرض جسمنا بل لاجل مقصد علوي يند كال قدس يكون من شأنها الوصو البهية لا
 يمكن ذلك الا بالاعتدال والوجه لنفوسها وبذلك لما علم ان فعل النفس حركتها لا يكون الا مع البد
 فلا بد لاجل انها ان يتحرك من ما من حركه وحركة الاجسام متحصرة في ان يكون في ربيع معقولات انما
 في الابن وفي لكم اولى وكيف في الوضع لكن الضالك لا يمكن لها من الحركة الا الوضعية فقط لانه
 بالفعل لجميع ما يمكن له من المقدار في الابن وكيف في الوضع بمعنى لتبته في الغيرة بطلب متعلقا
 يستعبر لذلك الكمال ونفهم الى اذ ذكره الكل اذ كانت جرسية متقدمة قبضها وماخرة قبضها بهذا
 من اذاتها الكلية اذ كانت جرسية فيقضيها اشواق جرسية فوجب حركات جرسية برفع الوضو لها
 الى اذات جرسية لتبته الارادة الكلية الى الاداة الجرسية كنبته المراد الكل الى المراد الجرسية ولما علمت
 ان المراد الكل للكل التسمية بغيرها كمال عقلي بل الابهة البهية اياه لا مجرد تحصيل معنى التسمية فانه
 امر منه لا وجوده في الخارج ولا وجوده لا يكون مقصودا حقيقة المراد الكل جوهرا كمال عقلي
 والمراد الجرسية اذ جرسية بغيره وهو جوهري في جرسية فذا ثانيا بعد النفس لطلبه امثال وتصل

هذا هو الحق
 في الكلام
 في الكلام
 في الكلام



